المركز القومى للترجمة

الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية (١٨١١ - ١٨٤٩)



المشروع القومى للترجمة

1805

الجزء الأول

تأليف: محمد صبرى السوربونى

ترجمة: ناجى رمضان عطية

مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشّلق

ظهرت "المسألة الشرقية" نتيجة لتدهور أحوال "الدولة العثمانية"، واتفاق دول أوروبا على تقسيمها منذ القرن الثامن عشر.

يدرس هذا الكتاب المرحلة الأخيرة من مراحل "المسألة الشرقية"، وهى المرحلة التى استحوذت على كل المشهد السياسى الأوروبى بدءًا من سنة 1831 حتى سنة 1841، حيث استطاع "محمد علي" والى مصر بمعاونة ابنه إبراهيم أن يجدد قوى مصر، ويحرز انتصارات باهرة على تركيا (الدولة صاحبة السيادة على مصر) وينتزع منها مساحات شاسعة من الأراضي التي كوّن منها إمبراطورية واسعة الأرجاء بسطت نفوذها على شمال أفريقيا وغرب آسيا.

ويعرض الكتاب طرح محمد علي للمسألة الشرقية من خلال رغبته فى تسوية موضوع وراثة تركة الدولة العثمانية لصالحه هو، واصطدامه بمصالح أوروبا، ودفعها للتدخل، وإثارة أزمات متعددة هددت السلام الأوروبى بدءًا من "حرب المورة" حتى سنة 1841، حيث كانت للقوى الأوروبية العظمى مطامعها الخاصة؛ لكن الصراع حول هذه المطامع والمصالح المعقدة كان يدور تحت غطاء من التعبيرات، أو المصطلحات الدبلوماسية شديدة العمومية والغموض، منها مصطلح: "الدفاع عن وحدة أراضى الدولة العثمانية".

تصميم الغلاف: عبد الحكيم صالح

الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي

والمسألة الشرقية (١٨١١- ١٨٤٩)

الجزء الأول

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1805
- الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية (١٨١١- ١٨٤٩) ج١
- محمد صبرى السوربونى
- ناجى رمضان عطية
- أحمد زكريا الشلق
- الطبعة الأولى 2012

هذه ترجمة كتاب:

L'EMPIRE ÉGYPTIEN SOUS MOHAMED ALI

ET

LA QUESTION d'ORIENT (1811 – 1849)

By: Mohamed Sabry

Copyright © 1930 by M. Sabry

Arabic Translation © 2012, National Center for Translation

All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة لورثة المؤلف

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومى للترجمة

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية (١٨١١- ١٨٤٩)

الجزء الأول

تأليف: محمد صبرى السوربونى
ترجمة: ناجى رمضان عطية
مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق



2013

السوربونى، محمد صبرى.
الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمسألة الشرقية (١٨١١ ـ ١٨٤٩)/ تاليف: محمد صبرى السوربونى؛ ترجمة: ناجى رمضان عطية؛ مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق. ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢.
مج ١؛ ٢٤سم.
تدمك ٢ ٣٦٢ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ عصر محمد على (١٨٠٥ ـ ١٨٤٩م).
أ ـ عطية، ناجى رمضان. (مترجم)
ب ـ الشلق، أحمد زكريا. (مراجع ومقدم)
جـ ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ١٠٣٦٤/ ٢٠١٣
I. S. B. N 978 - 977 - 448 -362 - 2
ديوى ٩٦٢,٠٣١

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى، وتعريفه بها. والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

إهداء المؤلف

إلـى:

مندوب مصر الجليل

صاحب السعادة محمود فخرى باشا؛

والذكرى العطرة لأستاذي السابق فى جامعة السوربون

أ. أولار (A. Aulard) المؤرخ النابغة للثورة الفرنسية؛

وأستاذى العزيز إ. بورجوا (E. Bourgeois)

ذائع الصيت، عضو المجمع؛

أهدي هذا العمل المتواضع تعبيراً عن اعترافى بجميلهم علىّ.

إهداء المترجم

إلى أمي وشقيقتي (هدى وعطيات رمضان)...

رب ارحمهن كما ربينني صغيرا.

تقـديـم

- ١ -

يعد كتاب "الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على، والمسألة الشرقية ١٨١١- ١٨٤٩" الذى صدر بالفرنسية عام ١٩٣٠ هو العمل التاريخى العلمى الرابع من المؤلفات التى وضعها بالفرنسية الدكتور محمد إبراهيم صبرى "السوربونى" (١٨٩٠- ١٩٧٨)، بعد مؤلفاته عن الثورة المصرية عام ١٩١٩، والذى صدر فى جزأين عامى ١٩١٩ و١٩٢١، وكتابه عن "المسألة المصرية منذ الحملة الفرنسية حتى ثورة ١٩١٩"، الذى صدر عام ١٩٢٠، ثم دراسته الرائدة عن " نشأة الروح القومية المصرية ١٨٦٣- ١٨٨٢"، والتى حصل بها المؤلف على درجة دكتوراه الدولة من جامعة السوربون عام ١٩٢٤ ونشرت بالفرنسية فى نفس العام. ومن المهم أن نشير إلى أن كتابنا هذا أعقبه السوربونى بكتاب آخر خامس يكمله تحت عنوان "الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل، والتدخل الأنجلو - فرنسى - ١٨٧٩" صدرت ترجمته عن المركز القومى للترجمة عام ٢٠١٠.

وإذا كان الدكتور محمد صبرى قد وضع معظم مؤلفاته التاريخية بالفرنسية، شأن الكثير من معاصريه، فقد قدم لنا تفسيرا لذلك فى عبارة مهمة تفيد بأنه رأى أن اللغة الفرنسية شأنها شأن اللغات الأوروبية، لغة علمية كثيرة التداول، ولأن الأمانة العلمية وقوة الحكم والتقدير متوفرتان عند الأوروبيين، "ولأن مصدر تشويه الحقائق ونشرها شرقا وغربا هو أوروبا ذاتها..." كما فسر ذلك بتوفر

مصادر التاريخ المصرى ووثائقه باللغات الأجنبية، وأنه أراد تحليل هذه المصادر ونقدها لإظهار الحقائق ووضعها فى متناول المؤرخين الأجانب، لكى تؤدى رسالتها من الناحية العلمية، فنكشف لهم وجهة النظر القومية مما يصحح المعلومات الخاطئة التى يروجها هؤلاء الكتاب الأجانب فى مؤلفاتهم عن تاريخنا.. وقد وعد السوربونى قراءه ـ فى مقدمة كتابه عن " الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر" الذى صدر بالعربية عام ١٩٤٨ ـ بأن يترجم وينشر كل ما كتبه باللغة العربية "حتى يفى دينه نحو بلاده" لكن الظروف لم تمهله لتحقيق ذلك.

ولما كان لى شرف تقديم ترجمة كتاب " نشأة الروح القومية " للسوربونى الذى نشره المشروع القومى للترجمة عام ٢٠٠٦ بترجمة ممتازة لناجى رمضان عطية ـ مترجم هذا العمل الجديد ـ فقد رأيت حينذاك أن أقدم دراسة وافية عن مؤرخنا الكبير محمد صبرى تضعه فى مكانه ومكانته من المدرسة الوطنية العلمية لكتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وأن أقدم سيرة ذاتية وعلمية له تبرز ملامح تكوينه العلمى والثقافى، ونشاطه الأدبى والوطنى، وجهوده فى الأدب والتاريخ، والتى أبرزت أنه كان أديبا مؤرخا أو مؤرخا أديبا، كذلك تلقى الضوء على كتاباته التاريخية بشكل خاص لتوضح أهميتها وريادتها فى مجال التأريخ للحركة القومية المصرية، وللمسألة المصرية، ولنشاط وتوسعات مصر الإمبراطورية فى القرن التاسع عشر، وريادتها كذلك فى اصطناع طرائق البحث العلمى وأساليبه فى البحث والنقد، كذلك تبرز الدراسة رؤيته التاريخية وملامح منهجه، وإسهاماته فى توظيف المعرفة العلمية للتاريخ لخدمة قضايا الوطن وتأكيد الشعور الوطنى والهوية القومية. وإننى وإن كنت أرجو القارئ أن يرجع إلى هذه الدراسة، فلست أرى بأسا من إبراز أهم ملامحها على سبيل القصد وعدم التكرار.

يعد الدكتور محمد صبرى، إلى جانب محمد رفعت وشفيق غربال، أحد الآباء المؤسسين للمدرسة التاريخية العلمية التى عرفتها مصر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى والثورة الوطنية المصرية عام ١٩١٩، والتى كانت إيذانا بمرحلة جديدة فى التدوين التاريخى والأكاديمى، بخاصة مع بداية تأسيس الجامعة

المصرية. واعتبرت نقلة كبيرة عن مدرسة المؤرخين الهواة أو البيروقراطيين الذين عرفتهم مصر خلال القرن التاسع عشر، والذين خدموا فى مواقع حكومية جعلتهم على اتصال وثيق بأمور الدولة، بخاصة فى المجال التعليمى، مثل الطهطاوى وعلى مبارك ويعقوب أرتين وإسماعيل سرهنك وأمين سامى وجرجس حنين...، وربما جاءت جهود هذه المدرسة العلمية الجديدة ردا وطنيا على كتابات "المدرسة الملكية" التى ضمت لفيفا من المؤرخين الأوروبيين الذين استقدمهم الملك فؤاد ورعاهم لكتابة تاريخ مصر من خلال التأريخ للأسرة العلوية، مثل ساماركو وجورج دوان وبيير كرابتيس وهنرى دودويل وهانوتو... من الذين روّجوا لسياسة القصر وعززوا خطاب الدولة وأكدوا على مركزية الحاكم وامتداح أسرته.

ولعل هذا ما دعا الأستاذ محمد رفعت، أحد أقطاب المدرسة العلمية المصرية، إلى أن يكتب مؤكدا أن "الوطنيين فى دولة ما هم الأقدر على التعبير عن المشاعر الحقيقية، وردود أفعال شعبهم تجاه الأفكار والأحداث". ومن هنا ساد الانطباع العام عن المدرسة الملكية، كما هو الحال عن "المدرسة البيروقراطية"، بأن كتاباتها تسعى بالدرجة الأولى إلى تبرير شرعية السلطة الحاكمة، ومنح الأولوية لمؤسسات الدولة فى المقام الثانى، على حساب المصريين أنفسهم.

وقد أثار هذا ردود فعل من جانب الجيل الجديد من المؤرخين فى العصر الليبرالى وكان حافزا للأعمال الأكاديمية التى قدموها منذ أواسط العشرينيات من القرن الماضى، ولتبرز مدرسة أكاديمية وطنية لكتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر، مرتبطة بتطور الحركة الوطنية المصرية لمواجهة النفوذ الاستعمارى البريطانى، كما ارتبطت بمعركة تمصير الجامعة، التى بدأت أهلية منذ عام ١٩٠٨ معتمدة بشكل أساسى على الأساتذة الأجانب، حتى ألحقت بوزارة المعارف عام ١٩٢٥ وحملت اسم "الجامعة المصرية"، فى الوقت الذى عاد إلى مصر عدد من الأساتذة المصريين ممن درسوا فى أوروبا، ليلتحقوا بالعمل فيها بدلا من الأجانب.. وليشكلوا طليعة جيل جديد من المؤرخين المصريين الذين قدموا دراساتهم منطلقين من شعور قومى راسخ، ومستندين إلى أسس المنهج العلمى

الحديث، ليسهموا فى نهضة الكتابة التاريخية المصرية، داخل الجامعة وخارجها، وليشاركوا فى إعادة تشكيل الحياة الفكرية والثقافية لمصر المعاصرة.

- ٢ -

والمعروف أن مؤلفنا ولد نحو عام ١٨٩٠ بالمرج فى مديرية القليوبية لأب كان يعمل مفتشا للزراعة فى تفاتيش الأسرة الخديوية مما وفر له حياة على قدر من اليسر، وأنه تلقى تعليمه الأولى بالمرج ثم انتقل إلى القاهرة حيث تلقى تعليمه الابتدائى بمدرسة النحاسين ثم تعليمه الثانوى بالخديوية، وخلال هذه المرحلة التى تفتّح فيها وعيه كانت مصر تموج بحركة وطنية وحزبية جديدة تقاوم الاحتلال البريطانى وسياساته، وكانت الخطابة والشعر والصحافة أسلحة مهمة فى حركة الكفاح الوطنى، فانجذب فتانا إلى حب الأدب والشعر، واختلف إلى أدباء عصره وشعرائه، هؤلاء الذين عُرفوا بشعراء الوطنية، فكان ينسخ قصائدهم ويدرسها حتى تفجرت فيه ملكة القريض، ونشر بعض قصائده الوطنية فى صحافة هذا الزمان كالمؤيد والأهرام، ولكنه لم يلبث أن انجذب إلى الدراسات الأدبية والتاريخية، فوضع كتابا عن شعراء عصره، ترجم لهم وأرخ لقصائدهم، فبدأ حياته أديبا يمتلك حسا تاريخيا واعيا لم يفارقه وهو يضع مؤلفاته الأدبية، ولعل هذا ما دعا البعض إلى تسميته بالأديب المؤرخ أو المؤرخ الأديب، حيث ستتضافر الصفتان فى شخصه، وتتجاذبان نشاطه طوال حياته.

حصل الفتى على البكالوريا عام ١٩١٢ وسافر إلى باريس على نفقته للدراسة وحصل على دبلوم الدراسات الجامعية فى الأدب من السوربون عام ١٩١٤، وعندما استأنف دراسته لمرحلة الليسانس بعد انقطاع لفترة قصيرة بسبب الحرب العالمية، تخصص فى دراسة التاريخ، واختار الأدب دراسة فرعية، حيث تتلمذ على يد الأستاذ أولار مؤرخ الثورة الفرنسية، وفى السوربون تزامن مع طه حسين، وحصل على الليسانس عام ١٩١٩ حيث كانت مصر تمر بثورتها الوطنية، وفى باريس التقى بأعضاء الوفد المصرى وسعد زغلول حيث وضع نفسه فى

خدمة القضية الوطنية، واختاره الزعيم ضمن سكرتارية الوفد فوضع نفسه حينذاك فى خدمة جهوده، إلى أن عاد إلى مصر فى أواخر عام ١٩٢١ ليجد نفسه قريبا من حزب الأحرار الدستوريين وصحيفته "السياسة"، فعمل محررا ومترجما بها دون أن ينضم إلى الحزب أو يتورط فى سياسته، مؤثرا استقلالية المؤرخ وحريته، والانكباب على دراسته للدكتوراه التى عاد بها إلى مصر ليبدأ عهده بالوظائف، فعمل مدرسا للتاريخ بمدرسة المعلمين العليا ومنها انتقل إلى التدريس بالجامعة عام ١٩٢٥، ثم دار العلوم (١٩٢٧- ١٩٢٨). انتقل بعد ذلك مديرا للبعثة التعليمية المصرية فى جنيف (١٩٣٤- ١٩٣٧)، وترك وظيفته ليظل فى باريس إلى عام ١٩٣٩ حين عاد إلى مصر، ولم يلبث أن عين مديرا لإدارة المطبوعات والنشر، لينتدب للعمل مفتشا للتاريخ بالمدارس، ولم تكن هذه الوظائف الأخيرة تليق بعلمه وقدره، حتى عين عام ١٩٤٤ نائبا لمدير دار الكتب المصرية، فمديرا لها بالنيابة منذ عام ١٩٤٦، وعندما خلت وظيفة مدير دار الكتب، التى يشغلها عمليا، لم يشأ وزير المعارف (السنهورى باشا) أن يعينه فيها، وعين شخصا أقل منه كفاية فقدم صبرى استقالته عام ١٩٤٨.

وفى عهد وزارة الوفد الأخيرة قبل الثورة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) عاد السوربونى أستاذا للتاريخ الحديث بجامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) بقرار من وزير المعارف (طه حسين) الذى عينه أيضا فى العام التالى (١٩٥١) مديرا لمعهد الوثائق والمكتبات، فكان ذلك تقديرا لعلمه وخبرته. وبعد قيام الثورة كان من المشكوك فى ولائهم للقيادة الجديدة، وجرى التحقيق معه فى وشايات لا يدرى عنها شيئا، وربما كان لحمله مرتبة البكوية التى منحها الملك له دخل فى جعله محسوبا على النظام القديم، لذلك قررت لجنة التطهير فصله من وظيفته فى ديسمبر ١٩٥٢ ضمن حملة تطهير الجهاز الحكومى ليصبح من "ضحايا الثورة"، ولكن القيادة لم تلبث أن راجعت موقفها منه وقدرت كفاءته العلمية وخبراته فاستعانت به فى إعداد أبحاث وأحاديث عن السودان، كما وضع كتابين عن القناة وفضيحة السويس، قدَّره عليهما عبد الناصر، وربما كان للسنوات الطويلة التى عاشها

صبرى خارج الوطن أثر فى عدم استقراره وظيفيا وأكاديميا، ومع ذلك لم يكف عن التأليف العلمى الذى وضعه فى مصاف كبار الرواد، وقد لقى ربه عام ١٩٧٨ بعد حياة حافلة بالعطاء العلمى والوطنى جديرة بالتقدير والتكريم.

- ٣ -

ورغم انشغال السوربونى مع الوفد فى أعمال السكرتارية والترجمة ونحوها، لم يتخل عن عشقه للتاريخ، حتى أشار عليه زعيم الثورة بكتابة تاريخ مصر كتابة علمية جديدة، وقد استجاب بالفعل ووضع كتابه "الثورة المصرية من خلال وثائق حقيقية وصور التقطت فى أثناء الثورة" وكان فى هذا الكتاب صاحب رسالة وطنية أكثر منه مؤرخا، حيث أراد أن يطلع الرأى العام الأوروبى على فظائع السياسة البريطانية فى وطنه، ولذلك منعته السلطات البريطانية من التوزيع فى مصر. كما وضع صبرى كتابا آخر عن المسألة المصرية عاد بها إلى جذورها منذ حملة بونابرت وحتى قيام ثورة ١٩١٩. ربما خدمة لجهود أعضاء الوفد وتثقيفهم بتطور المسألة المصرية "وإلقاء الضوء على الوقائع المجهولة فضلا عن تفنيد بعض الأكاذيب التى اخترعتها السياسة البريطانية الرسمية" على حد تعبيره.

وحتى عام ١٩٢٤ كان السوربونى قد قطع شوطا كبيرا فى دراسة مصادر تاريخ مصر الحديث والمعاصر، واتسعت ثقافته التاريخية على نحو منهجى، مما أهله لإعداد دراسته الرائدة عن "نشأة الروح القومية المصرية" التى حاز بها دكتوراه الدولة لتنشر بالفرنسية عام ١٩٢٤، وظلت حبيسة اللغة الفرنسية إلى أن ترجمها ناجى رمضان ونشرت عام ٢٠٠٦ بالمشروع القومى للترجمة. فكان هذا الكتاب أول دراسة أكاديمية موثقة لمرحلة مهمة وخطيرة من مراحل تاريخ مصر القومى، عاد فيه بجذور الروح القومية إلى عصر محمد على الذى كان يخطط لتأسيس أسرة حاكمة ودولة عظيمة مستقلة، وعالج صحوة هذه الروح القومية من جديد بواسطة نخبة مصرية مثقفة فى عهد الخديو إسماعيل قاومت التدخل الأجنبى والحكم الفردى للخديو وطالبت بإقامة نظام وطنى ليبرالى... إلخ.

ويلاحظ أن مؤرخنا استخدم مادة مؤلفاته السابقة ليضع كتابا مدرسيا مهما استعرض فيه "تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم" صدرت طبعته الأولى عام ١٩٢٦ وقررته وزارة المعارف على الطلاب خلال الأعوام التالية، استعرض فيه موجزا لأوضاع مصر منذ الحكم العثمانى وحتى بداية العهد الملكى عام ١٩٢٣.

ولما كانت القضية الوطنية المصرية قد دخلت فى مرحلة المفاوضات مع بريطانيا، وكانت قضية السودان من أهم العقبات التى اعترضت نجاح المفاوضات بسبب رغبة بريطانيا فى الاستيلاء على السودان، فقد أخذ السوربونى على عاتقه دراسة تاريخ علاقة مصر بالسودان فى إطار وحدة وادى النيل منذ نشأت فى عهد محمد على، لتقديم معرفة تاريخية موثقة للمسألة، فدرس خلال فترة ما بعد الدكتوراه (١٩٢٦ - ١٩٣٣) التوسع المصرى فى إفريقيا وتأسيس الإمبراطورية المصرية فى عهدى محمد على وإسماعيل، وما أحاط بذلك من تدخل أوروبى وصراع دولى، وكان من ثمرة هذا كتابان كبيران أصدرهما بالفرنسية، أولهما هذا الكتاب الذى نقدم ترجمته اليوم "الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمسألة الشرقية ١٨١١ - ١٨٤٩" الذى صدر فى باريس ١٩٣٠، وثانيهما كتاب "الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الأجنبى الأنجلو - فرنسى ١٨٦٣- ١٨٧٩" الذى صدر فى باريس عام ١٩٣٣ وقدم له ناجى رمضان عطية ترجمة ممتازة نشرت بالمركز القومى للترجمة كما أشرنا.

وحتى نستكمل التعريف بمؤلفات السوربونى فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر نشير كذلك إلى أنه أصدر عام ١٩٣٣ كتابا صغيرا باللغة العربية عن "ممتلكات مصر فى إفريقيا الشرقية: هرر وزيلع وبربرة" ليفصِّل ما أجمله فى كتابه عن عهد إسماعيل ويركز على الدور الحضارى لمصر. ومع ذلك يظل مؤلفنا مهتما بالموضوع وبتاريخ مصر فى القرن التاسع عشر والتأريخ للإمبراطورية المصرية فى إفريقيا ووضع السودان، فأعد دراسته عن السودان المصرى (١٨٢١ - ١٨٩٨) بالفرنسية عام ١٩٤٧، وهو الكتاب الذى استعان به النقراشى باشا عند عرض

القضية المصرية على مجلس الأمن. ولم يكتف السوربونى بذلك بل رأى أن يوسع دراسته وأن يضيف فصولا جديدة عن الحدود الجغرافية للإمبراطورية وقسما للخرائط، وكان من نتيجة ذلك أن أصدر كتابا باللغة العربية عام ١٩٤٨ تحت عنوان "الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر"؛ ليؤكد أن السودان المصرى صار إمبراطورية عظيمة.

وخلال عهد ثورة يوليو وبمناسبة تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وضع السوربونى كتابا صدر عام ١٩٥٧ عن تاريخ القناة واتفاقية الآستانة عام ١٨٨٨ عنونه "أسرار قضية التدويل" أثبت فيه انتهاك بريطانيا وفرنسا للاتفاقية وأحقية بلاده فى استعمال القوة لطرد المعتدين، وفى العام التالى (١٩٥٨) أصدر كتابا آخر تحت عنوان "فضيحة السويس" كشف فيه عن أطماع الغرب الاستعمارية تجاه القناة وخليج العقبة، ونشر وثائق مهمة تدين دليسبس وتكشف خططه.

وقبل أن نختتم هذا الجزء من الدراسة نرى ضرورة الإشارة إلى أن للسوربونى دراسات أخرى تاريخية فى غير مجال التاريخ المصرى، منها دراسة عن "الحركة الاستقلالية فى إيطاليا" نشرها فى كتيب عام ١٩٢٢ ثم أعاد نشرها بكتابه "أدب وتاريخ واجتماع" (١٩٥٠)، كما كتب فصلين أحدهما عن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية والآخر عن الاستعمار الأوروبى، نشرهما ضمن كتابه "تاريخ العصر الحديث" (١٩٢٧)، وفى العام نفسه أعد دراسة عن "الثورة الفرنسية ونابليون" طبعتها دار الكتب المصرية.

وعلى الرغم من أنه كان مؤرخا كبيرا راسخ القدم ورائدا من رواد المدرسة الحديثة من المؤرخين الأكاديميين؛ فإنه لم يتخل عن حبه للأدب، وقد رأينا أنه بدأ حياته العامة أديبا حين وضع مصنفه عن شعراء مصر. كما نشر كتابين عن البارودى وإسماعيل صبرى، فضلا عن نشره فصول ومقالات أدبية ضمها كتابه "أدب وتاريخ" عام ١٩٢٧، وبين عامى (١٩٤٤ - ١٩٤٦) نشر سلسلة مؤلفاته عن الشوامخ من فحول الشعراء القدامى. وخلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٢) جمع أروع

ما كتبه خليل مطران من مقالات وآثار غير معروفة ونشرها، كما جمع الآثار المجهولة لأمير الشعراء ونشرها فى جزأين تحت عنوان "الشوقيات المجهولة". وهكذا زاوج بين التاريخ والأدب فى نتاجه العلمى والثقافى وبرع فى المجالين على نحو كبير.

- ٤ -

أما عن هذا الكتاب الذى بين أيدينا "الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمسألة الشرقية ١٨١١ - ١٨٤٩" فقد كان بداية لمشروع علمى كبير للدكتور السوربونى عكف عليه خلال عقدين من الزمان (١٨٢٧ - ١٩٤٨) أراد به أن يؤرخ لتوسع مصر وبناء إمبراطورية كبرى، ويسجل حروبها وعلاقاتها مع القوى الأوروبية، ومع الدولة العثمانية بطبيعة الحال، عبر مرحلتيها الأولى خلال عهد محمد على والثانية خلال عهد حفيده الخديو إسماعيل، ويدعم هذا المشروع بكتابه عن الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر، الذى أحاط فيه بما لم يحط به فى عمليه الأولين لتأكيد أن "السودان المصرى" صار إمبراطورية عظيمة تمتد إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى شرقا، كما تمتد جنوبا حتى منابع النيل ومنطقة خط الاستواء، ويبرز الدور الحضارى لمصر خلال بنائها لهذه الإمبراطورية.. هو إذن من المؤمنين بعظمة مصر وبقدرتها على صنع إمبراطورية كبرى فى منطقتها ومجالها، تمتد إلى بلاد الشام وتبسط سيادتها على شبه الجزيرة العربية، وتمتد فى قلب القارة الإفريقية إلى حيث منابع النيل، وتنشر فى ربوعها الحضارة والسلام، وكان العصر عصر إمبراطوريات استعمارية تقيمها الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا خارج قارتها.

وسنلاحظ أنه لم ينتق من أحداث التاريخ ما يوضح هذه المقدرة على التوسع وإنجازه، أى فترات القوة والتحكم والمجد، وإنما اعتنى بدراسة أسباب الفشل والانهيار وفترات الضعف والانحسار، فقدم تاريخا متكاملا، طابعه العام سياسى وإدارى وعسكرى، لكنه لم يغفل الجوانب الحضارية الأخرى وتأثيرها على هذا

الطابع وما نتجت عنه، وربما كان تأكيده على جوانب العظمة والقوة خلال القرن التاسع عشر نابعا من رغبة فى تأكيد ضرورة استعادة الثقة بالنفس وبالكفاية والمقدرة، ورغبة فى فضح أساليب السياسة الأوروبية - بريطانيا وفرنسا بالتحديد - تجاه مصر ومشروعات نهضتها وتطورها، بخاصة أنه أعد مؤلفاته هذه فى فترة ما بين الحربين وفى أعقابهما، حيث لم تعد لمصر إمبراطورية هنا أو هناك، وإنما كانت تكافح للإبقاء على نفسها وأن تتحرر من النفوذ البريطانى الذى وقعت فريسة احتلاله منذ عام ١٨٨٢، فكأن مشروع السوربونى هذا الذى ينطوى على خطابين أحدهما لمصر وحكامها وساستها: كان هذا تاريخكم فى القرن التاسع عشر وقبل الاحتلال، عظمة يضيعها سفه واستبداد وسوء تقدير، والخطاب الآخر لأوروبا: هذه سياستكم معنا ومؤامراتكم ضدنا تفضحها وثائقكم ومصادركم، ويخاطب الشعوب الأوروبية بشأن سياسة حكامها وبلغتهم.

ولسنا نبالغ إن قلنا إن السوربونى أراد بمشروعه هذا المساهمة فى "فعل المقاومة"، استنهاض الهمم والروح القومية لاسترداد الحرية، والتطلع لاسترداد المكانة، والوعى بتجربة أوروبا تجاه مصر، وذلك بالاستفادة من درس التاريخ والوعى به، وليس بتمجيد الماضى والفخر به، وتعظيم الحكام وتأليههم. هو إذن يشارك، وبأسلوبه وخبرته، فى مقاومة الوجود الاستعمارى البريطانى. ومن ثم يكتسب "التاريخ القومى" مغزاه ويكتسب بعث الروح القومية معناه.

لقد كتب الدكتور محمد صبرى عبارة مهمة فى تقديم دراسته، فبعد أن تحدث عن مصادرها الأصلية فى مختلف الأرشيفات الأوروبية، مما أتاح له فرصة "إعادة النظر فى الوقائع وإعادة تكوينها"، وبعد أن حدثنا عن الموضوعات والفصول الجديدة بخاصة عن أزمات عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر (١٨٣٠ - ١٨٤٠)، كتب يوضح أن البعد الزمنى عن الأحداث قد أتاح له تكوين رؤية شاملة لتطور المسألة الشرقية - وفى قلبها مصر - وأن هاجسه الوحيد "البحث عن الحقيقة" لأن المسألة الشرقية تعرضت للتشويه بسبب أهواء المؤرخين وأحكامهم المسبقة وتكبّرهم.. إنه هنا يخاطب القراء المنصفين، ومن يعتقدون -

مثله - بأن الأمانة العلمية تنير الطريق أمام الشعوب، وتتساوى تماما مع الأمانة الأخلاقية والوطنية.

وقد يعتقد القارئ أن السوربونى بدأ دراسته للمسألة الشرقية مع بداية حملات محمد على على شبه الجزيرة العربية عام ١٨١١، حسبما أورد فى العنوان، لكنه فى الواقع قدم تمهيدا موجزا فى بضع صفحات رصد فيه ملامح التاريخ المصرى عبر العصور، لينتهى إلى العصر المملوكى- العثمانى وحتى الغزو الفرنسى لمصر. ليبدأ الفصل الأول بمجىء محمد على إلى مصر وتوليته وصعوده وأهدافه بعد تدعيم سلطته خلال الفترة (١٨٠٥ - ١٨١١). حيث يبدأ منذ ذلك التاريخ فى تكوين الإمبراطورية، بدءا بحملاته ضد الإمارة السعودية (الوهابية) ١٨١١ - ١٨١٨، ليتفرغ بعدها لتحقيق أطماعه فى اليمن ثم إفريقيا، بخاصة فى السودان والحبشة.

ويستأنف مؤلفنا دراسة تكوين هذه الإمبراطورية وتوسعها، بمعالجة دور محمد على فى حروب المورة (١٨٢٤ - ١٨٢٨) ويقظة أوروبا ودولها الكبرى لمواجهة "الخطر المصرى" التى نتج عنها تحطيم قوة هذا الخطر فى "نافارين" عام ١٨٢٧. وهنا تبرز مسألة مهمة تتعلق بمشروع محمد على الإمبراطورى، وهى مسألة "تحديث الدولة العثمانية" وتفكيره بذكاء وبروح عملية فى الاستعانة بأوروبا فرنسا بالتحديد - التى حطمت أسطوله، لإعادة بناء هذا الأسطول والاستعانة بمنجزاتها العلمية لإنجاز مشروعه الحضارى لإنهاض الأمة الإسلامية وتقوية الدولة وتطوير مواردها على أسس حديثة، لاحظ أنه هنا لا يتحدث عن مصر وحدها وإنما عن الأمة والدولة الإسلامية التى تستند إلى دار الخلافة فى إستانبول، أى الإمبراطورية العثمانية التى أدرك حجم تدهورها وضعفها خلال حروب المورة. يريد أن يصطنع أساليب أوروبا لمقاومتها، وأن يحارب أوروبا بأسلحتها، ولينهض بإمبراطوريته ويمد قوتها إلى قلب مركز السلطنة.

لقد استنتج السوربونى أن محمد على بعد عام ١٨٢٧ بدأ يفكر فى تكوين إمبراطورية مستقلة فعليا داخل إطار أشمل هو إطار الإمبراطورية العثمانية، وأنه

لا يستطيع الانفصال عن هذه الإمبراطورية ما دام أنه غير واثق من موقف أوروبا تجاهه، فتصور أن بقاءه فى إطار هذه الرابطة سيقيه من خطر الغزو الأوروبى، وبما أن قدر مصر قد جعلها جزءا من هذه الإمبراطورية، فقد خضعت بالتالى لمشيئة أوروبا. لذلك حاول محمد على أن يجد "ضمانا إيجابيا" يحمى أمنه عندما يقوم "بتحديث" الإمبراطورية العثمانية، وجعلها قوة قادرة على مواجهة تهديدات أوروبا لها.

وبمهارة ودقة يرصد السوربونى تطور موقف أوروبا من محمد على بعد حرب المورة، وأهدافه فى الشام، وتفكيره فى مشروع "إمبراطورية عربية" حين انشغل وابنه إبراهيم، بإعادة تنظيم سلاح الفرسان بشكل جديد على النمط الأوروبى وزيادة أعداد أفراد جيشه وقوته بريا وبحريا، وتنمية موارده لغزو الشام، فى أثناء انشغال السلطان بحربه مع روسيا، فدرس فكرة تحالف محمد على مع فرنسا لغزو شمال أفريقيا وكشف عن أنها ارتبطت فى ذهن محمد على، مع ضم الشام، بفكرة إقامة إمبراطورية عربية قاعدتها مصر وجناحاها فى الشام وشمال أفريقيا، ومع فشل مفاوضات قيام الحملة المشتركة "لغزو الجزائر (١٨٢٩ - ١٨٣٠)، وانفراد فرنسا بها" بعد رفضها شروط محمد على، لتعارضها مع مشروعه الخاص بإقامة إمبراطورية عربية، فإنه ألقى بنفسه فى أحضان إنجلترا التى لم تكن تطيق أن تلعب مصر دورا ما فى أوروبا بصفتها حليفا لفرنسا، لأن ذلك معناه أنها ستقوم بدور أوروبى فى إفريقيا، وبالتالى ستأخذ مكانة مرموقة بين الدول المتحضرة.. وأشار مؤلفنا إلى أنه بينما كان الباشا يفكر فى الجزائر، كان نظره يرنو، فى نفس الوقت، إلى غزو الشام، فهذا المشروع الذى كان محور سياسته، يتفق مع منطق الأشياء ويستمد قوته من الماضى، لكن مشروع غزو الجزائر كان مجرد انحراف عن السياق الطبيعى، فرضته الظروف على الوالى. كما أن غزو الشام يتسق تماما مع خطته لتحديث الإمبراطورية العثمانية وتجديد قواها، بالإضافة إلى أنه إذا تطورت حرب الشام، فقد تؤدى إلى نشوب ثورة فى الآستانة تجعل نفوذ محمد على أقوى من نفوذ روسيا.

لقد رأى كاتبنا أن خيال محمد على غير محدود، وأنه لم يستطع تحجيم طموحاته فى إطار خطة محددة ترتبط بموارده وإمكانياته، وأنه حاول بلا جدوى بث الفرقة بين دول أوروبا، وأنه فشل فى الاستفادة من المنافسة الإنجليزية الفرنسية فى شمال أفريقيا، كما فشل فى الاستفادة من المنافسة الإنجليزية الروسية فى الآستانة.

لقد اصطدمت طموحات الباشا بسور منيع حين رفعت دول أوروبا شعار "الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية"، حيث كانت تريد إجراء تقسيم بطىء ومتدرج، دون أن تشرك محمد على فيه، أما هو فقد رفع بدوره شعار "تحديث الإمبراطورية العثمانية"، وبدا الشعاران متفقان ظاهريا، لكنهما فى الواقع متعارضان تماما.

* * *

عندما أرخ الدكتور محمد صبرى لحملة محمد على على الشام (١٨٣١-١٨٣٢) التى ضرب فيها عرض الحائط بعلاقته بالسلطان العثمانى، أتى بمعلومات دقيقة بشأن حصار عكا وسقوطها فى يد جيش إبراهيم باشا، فكشف كيف أن السلطان أصدر قرارا بأن والى مصر تمرد على سيده وخرج عن الدين الإسلامى، وأعلن عزله وتعيين حسين باشا بدلا منه واليا على مصر ثم أعلن الحرب عليه، فى الوقت الذى كان فيه محمد على يلجأ إلى تكتيكه المفضل، أى التفاوض فى أثناء تقدم جيوشه لكى يشعر السلطان باطمئنان خادع، فإنه أبدى خضوعه له وعرض عليه إصدار فرمان يعيده إلى حكم ولاية مصر مع منحه حكم ولايتى طرابلس وعكا، وتغاضى مؤقتا عن دمشق، لكن السلطان الذى أحس بالمهانة، أصدر فرمانا جديدا بعصيان محمد على وخروجه عن الشريعة، فلم يكن أمام الوالى إلا الاحتكام إلى السلاح وأرسل حاكما من لدنه ليحكم ولاية دمشق، وأصدر أوامره لإبراهيم باستمرار التقدم حتى انتصر على الجيش العثمانى فى معركة قونية ودخل الأناضول بآسيا الصغرى وأصبح إبراهيم سيدا على بلاد الشام منذ ديسمبر ١٨٣٢.

ولم يفت المؤلف أن يصف انتصارات إبراهيم بأنها قد تحققت بفضل جيش الفلاحين المصريين، هذا الجيش العربى، أو بالأحرى المستعرب: أى جيش مصر القومى، وكان لهذه الانتصارات مغزى عميقا، كما أنها رفعت مكانة القوة الجديدة - مصر - فى كل مكان. وعندما انتصر إبراهيم فى قونيه توقف عندها واتخذ بجيشه وضعا دفاعيا لأن والده أراد أن يدرس موقف أوروبا منه، وبتحليل رائع انتقد المؤلف موقفه ووصفه بحذر دفعه إلى التردد، وأنه لولا حسم إبراهيم وتصميمه لفشلت الحملة.. ورأى أن محمد على كان يستهدف حتى هذه المرحلة تحقيق استقلال مصر وانفصالها التام عن الباب العالى، لكن فرنسا نصحته بالتريث والحكمة وعارضت خطته، بينما تحفظت إنجلترا، فتردد محمد على فترة بين تحقيق أحلام خياله الجامح، الذى يدفعه للعمل، وحذره المفرط الذى يقيد حركته، فتضاربت أوامره لابنه، لقد كان مفتونا بحلم الاستيلاء على الآستانة، لكنه كان يخشى القيام بحركة جريئة تفتح عليه أبواب جهنم.. كان لا يستطيع ضبط خطواته إلا حسب إيقاع السياسة الأوروبية.

المهم أن مؤلفنا قدم تحليلات عميقة لنفسية محمد على وطموحاته وغريزة الخطر التى كانت تلهمه أحيانا لطاقاته وقراراته، وقدم كذلك معالجة دقيقة للصراع بين الدبلوماسية، الذى فرض على محمد على الخوف والحذر من الدول الأوروبية - وعلى رأسها إنجلترا - وبين القيادة العسكرية الحازمة والمندفعة لإبراهيم باشا، بشأن الاستمرار فى غزو الأناضول ودخول الآستانة وعزل السلطان، ولم يكن بوسع المؤلف إلا أن ينتقد محمد على لبطئه وتردده.

وفى رسالة مؤثرة من إبراهيم باشا القائد الأعلى للجيش المصرى - فى ديسمبر ١٨٣٢ - ذكر لوالده أن من الخطأ الوقوف بجيشه عند قونيه ولا يستكمل مسيرته، وذكر أنه يستطيع الآن التقدم حتى الآستانة وعزل السلطان فورا وبلا مشاكل، ويطلب رأيه وأوامره فى أسرع وقت ممكن، وكان يستحثه على الموافقة لأنه كان يرى أن التسوية الحقيقية للموضوع لن تتم إلا فى الآستانة، وأنه "يجب أن نصل إليها لنملى إرادتنا بأنفسنا" وعاتب والده بأنه لو لم يكن قد أرسل إليه

أوامره بعدم التقدم فى أى اتجاه "لكنت الآن أمام أبواب الآستانة" ورضخ الوالى لمناشدة ابنه بعد أن أهدر وقتا طويلا منذ سقوط عكا.. وانتقد المؤلف هذا الموقف من محمد على مضيفا أنه كم أصدر من قرارات متناقضة، وكم ماطل وأجّل، حتى وصلت الحرب إلى سنة كاملة دون قرار حاسم. لقد كان محمد على يتعقب خطى إبراهيم لكى يوقف انطلاقاته الظافرة ويوهن من عزمه، متصورا أن الدبلوماسية الأوروبية تضع العراقيل فى طريق تقدمه للآستانة، كان يتحسس موقع أقدامه أولا ويريد الحصول على ضمانات ضد الأخطار المحتملة، لقد عاش منذ معركة نفارين، تحت سيطرة كابوس دائم يخيفه من تحالفات أوروبا ضده.. كان صمت إنجلترا يقلقه، وكان ذهنه المرن يناور ليلتف حول المشاكل بدلا من مواجهتها. يتآمر سرا لإشعال ثورة فى الآستانة، ويفضل استخدام التهديد والتآمر بينما كان إبراهيم على العكس، يفضل العمل العلنى الجرىء. كان إبراهيم رجل الأعمال، وكان أذكى من أبيه فى المجال الدبلوماسى، فقد خبر أوروبا وعرف بشكل واضح مدى قوة "الأمر الواقع" وتأثيره. لكنه لم يستطع، لا إعلان استقلاله ولا الوصول إلى البوسفور، حتى بعد مرور سنة على حملته وإحرازها انتصارات مبهرة، نتيجة خطأ والده.. الذى دفع أوروبا للتدخل وإعلان رغبتها فى الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية عندما أشركها فى مشاريعه الثورية وطلب موافقتها عليها دون أن يستفيد من سكونها النسبى تجاه الصراع.

ومن القضايا المهمة التى أثارها الدكتور صبرى مسألة استئناف الزحف المصرى نحو الآستانة، عندما زحف إبراهيم باشا فى اتجاه كوتاهية وسارعت فرنسا وروسيا لمعارضة ذلك.. لقد بات إبراهيم قاب قوسين من الآستانة - على بعد ٥٠ فرسخا منها - ولكن قبل أن يواصل زحفه نحوها أمره أبوه بالتوقف عند كوتاهية، فصدع بالأمر وهو ضجر، فيعلق السوربونى: "فى الواقع إذا كانت خطة محمد على تهدف إلى جعل الآستانة - بعد القاهرة - مركزا لإمبراطورية، فإننا على يقين من أن إبراهيم، بعزله للسلطان، كان لا يهدف فقط مجرد تحديث الإمبراطورية العثمانية بقدر ما كان يهدف - أساسا - إلى تكوين الإمبراطورية

العربية، أى تكوين (مصر العظمى) المستقلة تماما والمسيطرة على مقاديرها". كان يرى أن السلام الذى يسعى إليه والده، الذى سيوائم بين توسعه ومبدأ الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية، مراعاة لخاطر أوروبا، وينشئ لنفسه إمبراطورية فعلية، مع إبداء مظاهر الولاء والخضوع للباب العالى. لذلك فكر إبراهيم، ببعد نظره وذكائه، فى إيجاد حل نهائى للصراع، أى فى إيجاد حل "للمسألة المصرية"، ولو كان الأمر بيده وحده لأعلن عزل السلطان محمود وإعادة الخلافة إلى القاهرة مع كل مظاهر السيادة السياسية والدينية فور انتصاره فى قونيه فى ديسمبر ١٨٣٢، ولتوج انتصاره باستقلال مصر فى مواجهة العالم، لكن والده منعه من انتهاز هذه الفرصة الرائعة.. لقد بدا أبوه وكأنه يتسول استقلاله من دول أوروبا!.

لقد ألقى السوربونى أضواء جديدة وكاشفة على دسائس أوروبا ضد محمد على خلال المفاوضات التى أفضت إلى صلح كوتاهية، حتى أجبرته أن يظل مجرد تابع للسلطان، رغم إنجازاته العسكرية، فكانت الاتفاقية لا تعبر عن وضعه الفعلى، كما لم ينعم مطمئنا بمزايا السلام أو يكرس نفسه لإنجاز الإصلاحات التى تضمن عوامل القوة والاستمرارية لإمبراطوريته.

لقد كتب إبراهيم رسالة فى سبتمبر ١٨٣٤ ذكر فيها: "إن الإمبراطورية العثمانية تدعى أنها مقر الخلافة الإسلامية، لأنها تسيطر على الحرمين الشريفين، لكن الحجاز حاليا يقع تحت سيطرة الحكومة المصرية، وإذا حصلنا على استقلالنا المنشود، فإن حجة الباب العالى ستسقط من تلقاء ذاتها ومعها الخلافة نفسها، فلن يستطيع أحد أن يدعو فى المساجد للسلطان كما جرت العادة، لأن الحجاز والحرمين سيكونون تابعين لمصر...". لقد أراد إبراهيم إعادة الخلافة ومجدها إلى مصر، ومن ثم تصبح تركيا تابعة لمصر من الناحية الدينية، أى أنه أراد قطع كل العلاقات مع الباب العالى، وإلغاء خضوع مصر سياسيا ودينيا له - فالخلافة كانت قوة سياسية هائلة - وبذلك يتحقق الاستقلال التام.

واللافت أن إبراهيم باشا كان ينتقد مواقف والده - بأدب جم - فى رسائله إليه، فعندما تحدث الوالى فى رسائله إليه بشأن الاضطرابات التى أثارها الباب العالى فى الشام عام ١٨٣٤، وبذله محاولات لدى دول أوروبا لكى يستفيد من هذه الاضطرابات ويهاجم مصر، وعبر عن رغبته فى التخلص من نير العبودية التركى والاستعداد للحرب لتحقيق استقلال مصر. عاتب إبراهيم والده بأن طلب الاستقلال الآن يتم فى وقت غير مناسب، وذكَّره بأنه طلب إليه إعلان الاستقلال عندما استولى على قونية "حيث كنا منتصرين وكانت الظروف مواتية تماما، لكنكم رفضتم فكرتى وها أنتم بعد تسوية الخلاف وترسيم الحدود بزمن طويل تطالبون بالاستقلال، إنى اتحدث عن تلك الأحداث لأذكركم فقط بالأخطاء السابقة، ولكى لا نتخذ قرارات ارتجالية..". لقد أوضح المؤلف أن إبراهيم كان يمتلك رؤية واضحة لحقائق الأشياء، ولما يجب التمسك به من مطالب، ولما يمكن الحصول عليه من تركيا والدول الأوروبية، لذلك فإنه كان يعارض أحيانا التذبذب المستمر فى مواقف أبيه وتعنيفه له دون وجه حق. لقد استخدم محمد على وسائل قليلة الفاعلية عفا عليها الزمن عندما أرسل مذكرات سرية متشابهة لممثلى الدول الأوروبية ليخبرهم بنيته فى إعلان استقلاله، ولم يستفد من الدروس التى سبق له أن تلقاها من أوروبا فى أثناء حرب الشام الأولى، فكان يكفيه أن يلوح له أحد المبعوثين أو القناصل الأوروبيين بالاستقلال أو يشجعه على تكوين الإمبراطورية العربية، حتى يبدأ فى نسج أوهامه بشأن نوايا أوروبا الإيجابية تجاهه، ويفقد إدراكه للحقائق.. لقد كان عليه إدراك أن "الاستقلال يؤخذ عنوة ولا يمنح". فكان سعيه لطلب الاستقلال من دول أوروبا مسعى غير سياسى. ذلك أنها ترفضه بحجة تمسكها بالحفاظ على كيان الإمبراطورية العثمانية.

* * *

وفى هذا الكتاب قدم المؤلف رصدا دقيقا ومهما لتطور سياسة إنجلترا تجاه محمد على ومصر، فبعد أن عالج موقفها الذى تميز بالعداوة الكامنة السلبية

خلال أزمة الشام الأولى (١٨٣١- ١٨٣٣)، شرع يفسر تحوله منذ عام ١٨٣٤ إلى عداوة صريحة وعملية، ويرجعه إلى اضطرار الدولة العثمانية إلى عقد معاهد أونكيار - سكليسى مع روسيا التى بسطت هيمنة الروس على الدولة، إلى نمو المصالح البريطانية وتصادمها مع مصالح مصر فى كل البلاد التى تشكلت منها إمبراطورية محمد على، مما أثار صراعات وخلافات جعلت إنجلترا عدوا لدودا له.

وكان بطل الاتجاه الجديد فى إنجلترا وزير خارجيتها الإمبريالى العتيد "بالمرستون" الذى كان يكن كراهية عميقة لمحمد على ويصر على منعه من مد نفوذه إلى إفريقيا وآسيا، بل وتقليص النفوذ الموجود بالفعل، وتدمير إمبراطوريته من الداخل من خلال نظام الامتيازات الأجنبية. لقد اعتبرت إنجلترا أن محمد على منافس خطير لها سياسيا واقتصاديا. ويبدى السوربونى اندهاشه من آنه على الرغم من أن محمد على كانت لديه دائما مخاوف مرضية من إنجلترا، فإنه لم يستطع الشفاء من هوس محاولات التحالف مع هذا العدو الذى لا يفكر إلا فى تدميره، ففى ديسمبر ١٨٣٦ ذكر محمد على للقنصل الإنجليزى "كامبل" "أن حكومة بلاده ترتاب فيه مع أنه يرغب فى كسب ودها باستمرار، وأنه يعتقد أن مصلحة بريطانيا تتطلب أن تكون مصر قوية ومستقرة". لكن الإنجليز كانوا يرون أن قوة مصر تتطلب تكوين إمبراطورية مصرية تمتد فى إفريقيا وآسيا، وأن ذلك سيؤدى إلى انهيار الأطماع البريطانية فى القارتين. وعندما حاول محمد على الانتقام من الحبشة للهجمات التى شنتها على حدود السودان، وربما يكون قد حاول التوسع فيها، منعته إنجلترا وحذرته من التعرض "للمملكة المسيحية الوحيدة" فى إفريقيا.. وهكذا لم يكن بوسع محمد على التوسع لا فى قلب إفريقيا أو شمالها، ولا فى جنوب آسيا أو غربها. لم تكن إنجلترا تطيق بناء أى قوة لمصر أو أية زيادة لقوتها.

لقد أثارت الإدارة المصرية للشام (١٨٣٢ - ١٨٤٠) جدلا بشأن تقييمها بين المعاصرين للأحداث، وبين المؤرخين لها، من شوام وأتراك وأوروبيين، لذلك

خصص السوربونى فصلا كاملا ومهما ناقش فيه تقييم هذه الإدارة بروح موضوعية وبتوثيق محكم، فهو إذ يذكر أن هذه الإدارة فى الشام ـ كما فى مصر ـ كانت لها سلبياتها وإيجابياتها، وأنها بشكل عام وخلال بضع سنوات استطاعت إحداث تغيير اجتماعى هائل، لكن نظام التجنيد الإجبارى كان سببا رئيسيا لتذمر الأهالى فى البلدين، وخصوصا سوء تصرفات مندوبى التجنيد وطريقة اختيار المجندين، لكن لجوء الحكومة المصرية إلى المصادرة والسخرة وإنشاء ثكنات وتحصينات جديدة كانت شرا لا بد منه لحماية بلاد الشام من الأتراك، ونشر الأمن والنظام فى الداخل وخلق قيادات تحفظ النظام هناك، كذلك النظام الضرائبى، فعلى الرغم من حدوث بعض التجاوزات فى تطبيقه؛ فإنه كان أكثر إنسانية من نظام الحكومات السابقة. والخلاصة أننا إذ تجاوزنا عن التحفظات السابقة، يمكننا القول بأن الإدارة المصرية فى الشام قد أنجزت ثورة اجتماعية واقتصادية حقيقية خلال خمس سنوات فقط (١٨٣٣- ١٨٣٨)، كما أنها أقامت سلطة مركزية فى بلد يتكون من عناصر شديدة التنوع، يعتنق سكانه عقائد ومذاهب مختلفة، واستطاعت هذه السلطة المركزية القوية فرض النظام والأمن والقضاء على الحروب الدائمة وحركات التمرد، وكان من الطبيعى أن يصاحب عملية ترسيخ هذه السلطة الجديدة الكثير من الآلام والمعاناة والشكاوى.

ويبرز المؤلف هنا دور القناصل الأوروبيين فى تخريب الدور الإصلاحى المصرى، فيذكر أن إبراهيم باشا ـ رجل السيف والمحراث ـ لكى ينجز مشروعه الإصلاحى فإنه لاقى معارضة حتمية، وكان عليه أن يتغلب على مشاعر الكراهية الشديدة الموجهة ضده على الرغم من أن الإجراءات التى اتخذها تتوافق مع العقل السليم ومع الإصلاحات التى ينشدها، كما كانت هناك عقبة عقدت مهمة إبراهيم الإصلاحية، تمثلت فى السلوك التحريضى الهدام والمشين الذى اتبعه القناصل الأوروبيون، هؤلاء الذين شعروا بالغيرة والحقد من النجاحات التى أحرزتها دولة شرقية، فسعوا لاستخدام ما تتيحه لهم هذه الامتيازات بلا حياء لوضع العراقيل فى طريق تنفيذ برنامج الإصلاح وإفشاله، وأشار السوربونى

بصفة خاصة إلى جهود القنصلين الإنجليزيين فى الشام (فارين ومور) فى هذا الشأن، واستشهد بتقارير لكامبل القنصل البريطانى - الذى عرف بالتمسك بالعدالة والحق - والتى سجل فيها سوء نوايا ممثليها فى الشام، وسوء نوايا باقى القناصل الأوروبيين، وخلص السوربونى بعد الاستفاضة فى الكشف عن فضائح القناصل ونشرهم فساد الذمم والرشاوى والفوضى المالية وعدم احترام السلطة والقانون.. إلخ، إلى أنهم خلقوا "دولة داخل الدولة" فتسببوا فى الإضرار بالإنجازات الهائلة للحكومة المصرية، بل وأصابوها بالشلل، ويضيف مؤلفنا إلى مؤامرات القناصل، مؤامرات أخرى ذات طابع سياسى، تمثلت فى استخدام المبعوثين الأتراك والإنجليز كل الوسائل لنشر الفوضى وإثارة حركات التمرد ضد الحكومة مستغلين حالات السخط المنتشرة بين فئات الأتراك والبدو والدروز، فقد دبر المبعوثون الأتراك والإنجليز حركات تمرد ثلاثة فى أعوام ١٨٣٤، ١٨٣٨ - ١٨٤٠ كبدت مصر خسائر فى الأرواح والأموال أكثر مما كبدته حروبها ضد تركيا، وبددت طاقات الإدارة المصرية وجعلتها فى حالة مواجهة مستمرة للتصدى للمؤامرات.

وفى عبارات دالة كشف إبراهيم باشا عن مفهومه للإدارة والتحديث بمقارنته مع ما يفعله الباب العالى، بهذا الشأن ليس فى بلاد الشام بل فى تركيا نفسها، وهو أمر له دلالته فى التمييز بين وضع الشام خلال الحكم التركى ثم وضعه فى ظل الحكم المصرى، فذكر (فى كوتاهيا) لمترجم السفارة الإنجليزية بالآستانة إن تركيا لا تزال تملك بداخلها عناصر القوة والتقدم لكنها لا تعرف كيف تديرها بشكل جيد، وإن الباب العالى أخذ من الحضارة قشورها، فالبدء بتحديث قوى أمة لا يكون بإلباسها البنطلونات الضيقة ولا بوضع الكتفيات المقصبة على أكتاف الضباط، لأن الثياب لا تجعل الرجل الأعرج سليما. وبدلا من بدء مهمة التحديث بتغيير الزى كان يجب على الباب العالى أن يبذل جهدا لكى يستنير ذهن الشعب، انظروا إلينا: فلدينا مدارس من كل نوع، ونبعث بشبابنا ليتعلموا فى أوروبا، ونحن أيضا أتراك لكننا نحترم الآراء الأخرى لأولئك الذين يستطيعون توجيه آرائنا.

وخلال الفترة التالية من تطور المسألة الشرقية (١٨٢٨- ١٨٣٩) ظل محمد على يسعى لتحقيق استقلاله عن الدولة العثمانية بشروط ملائمة، لا تفقده ما حققه بقوة السلاح كاملا، ويضمن توريث أسرته الحكم من بعده بضمانة من الدول الأوروبية، "إننى لم أكرس كل حياتى لمصر ولم أنجز أشياء كانت تبدو مستحيلة لكى يتمتع بها أحد البشوات الأتراك من بعدى". وقد لمس بعض القناصل وعدد من الشخصيات الأوروبية فى مصر ذلك وكتبوا عنه خلال تقارير مقابلاتهم معه، واعتبروا ذلك تعبيرا عن "شعور قومى مصرى وليد" بل وتعاطفوا مع تطلعاته وأمانيه.. لكن مبررات محمد على، وتقارير القناصل التى تؤيده، لم تصمد أمام "مقتضيات المسألة الشرقية" ولا مؤامرات وزارات الخارجية الأوروبية.. لقد كان محمد على يسعى لتحويل الاعتراف الفعلى باستقلاله إلى اعتراف قانونى، ولكن فات الأوان، منذ انتصار كوتاهية، لأنه لم يغتنم اللحظة المواتية باعتباره غازيًا منتصرًا، ويتوج نفسه بيد ثابتة، فربما كان السيف والدبلوماسية يعجزان الآن عن نزع هذا التاج عن رأسه. لكن محمد على أراد أن يحصل بالمفاوضات عما أهمل فى الحصول عليه بواسطة شجاعته.. إنه يحاول الآن أن يستفيد بشتى الوسائل من التنافس بين الدول الأوروبية وبعضها بعضًا لكى يجد ثغرة ينفذ منها، لكن هذه الدول، حتى فى أثناء انقسامها فيما بينها، شكلت جبهة متحدة ضده وأغلقت كل المنافذ فى وجهه.

أصبحت مسألة الاستقلال والتوريث هى الشغل الشاغل لديه هو وأسرته ولدى كل المؤثرين فى حاشيته، بل أصبحت مسألة قومية يطرحها تيار رأى عام ينتشر بين النخبة المثقفة فى مصر (ويضرب مثلا بمشروع حسنين البسيونى عضو البعثة المصرية فى لندن الذى رفعه بالإنجليزية إلى اللورد بالمرستون عام ١٨٣٨ يطلب فيه استقلال مصر)، ويطبع السوربونى رغبة محمد على فى الاستقلال بمصر بطابع قومى أكثر، عندما يستند إلى تقرير المسيو كوشيليه القنصل الفرنسى بمصر فى مايو ١٨٢٨ الذى ورد فى وثائق الأرشيف الفرنسى، الذى ذكر فيه "أن العلماء وكبار رجال الدين الذين ساندوا تولى محمد على

حكم مصر، وكان بعضهم من ذوى العقليات المتحررة، كانوا يوجهون النصح والنقد لقراراته علانية، فقدموا مثلا يحتذى للشجاعة والإخلاص للوطن.. وفى هذا العام (١٨٣٨) يساند هؤلاء العلماء الباشا بكل قوة فى مشروعه لإعلان الاستقلال، وأضاف أن وفدا من علماء القاهرة جاءوا للإعراب عن ولائهم التام له، وكانوا سابقا ينتقدون قراراته، أما الآن فإنهم يعترفون بأن ذكاءه يفوق مستوى ذكائهم، وهم يعتبرونه بمثابة صوت من الله لهم، وأكدوا أنهم سيطيعون أوامره تماما. لقد نعم الباشا بلحظة رضا عظيمة عندما استمع إلى إعلان ولاء رجال السلطة الدينية والقضائية له فى هذا الوقت المناسب تماما".

ومع ذلك وقفت أوروبا كلها ضد مصر، وتحالفت فرنسا، التى كان محمد على يثق فى وقوفها إلى جانبه مع إنجلترا ضده، ونسقت إنجلترا مع النمسا لتأجيل استقلال مصر وإفساد خطة محمد على الدبلوماسية والسياسية. لقد سلط السوربونى أضواء جديدة على جهود بريطانيا لمحاصرة مصر ومحمد على، فقد سبق أن منعته من غزو الحبشة باسم الدفاع عن المسيحية، وحالت دون مد نفوذه إلى شمال إفريقيا وغرب آسيا باسم الحفاظ على سلامة الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها، أما فى الحملة الأخيرة فى شبه الجزيرة العربية التى استولى فيها على اليمن وعلى كل سواحل البحر الأحمر - الذى أصبح بحيرة مصرية - فقد سارعت إنجلترا واحتلت عدن قبله فى يناير ١٨٣٩، حيث كانت تعتبر عدن بمثابة "مفتاح" البحر الأحمر، وأن استيلاءها عليها يتيح لها مراقبة الأحداث فى شبه الجزيرة العربية عن كثب وتوجيهها عند اللزوم. وكان محمد على يدرك أن لإنجلترا أطماع استعمارية فى شبه الجزيرة، وقد سبق له منعها من احتلال اليمن عام ١٨٢٠. لذلك أقلقه استيلاؤها على عدن، بينما لم يكترث الأتراك بذلك، بل بعض رجال السلطان أبدوا دهشتهم لوجود مكان بهذا الاسم يعد من أملاك الدولة. ولكن مؤرخنا الذى اعتبر أن احتلال إنجلترا لعدن هو أول احتلال لأراضى فى منطقة شبه الجزيرة العربية التى كانت مخصصة للنفوذ المصرى،

اعتبرها أول خطوة عن طريق غزو مصر نفسها، وهو ما حدث بالفعل بنحو ثلاثة عقود.

ومن الموضوعات الملفتة للانتباه التى أثارها ووثقها المؤلف بشكل مفصل محاولات التسوية التى جرت من خلال الاتصالات والمفاوضات المباشرة بين محمد على والباب العالى فى أعقاب معركة نصيبين فى يونيو عام ١٨٣٩، والتى أبدى الباب العالى فيها عروضا أفضل لمحمد على، وعندما وصلت أنباء المفاوضات المباشرة بين محمد على والباب العالى، قيّمتها كل دولة أوروبية بشكل مختلف، فرحبت روسيا بإجرائها متذرعة باحترام استقلال الدولة العثمانية وسيادتها، بينما اعتبرت فرنسا أن أى نتيجة لهذه المفاوضات لن تكون لها قيمة إلا إذا ضمنتها أوروبا، أى أنها أرادت أن تجعل "المسألة المصرية" مسألة أوروبية.

أما إنجلترا فقد ربطت بين "المسألة الروسية" و"المسألة المصرية، وأرادت أن تتخفى خلف أوروبا والإمبراطورية العثمانية لكى تدافع بشراسة عن مصالحها السياسية والاقتصادية المنتشرة فى الشرق ضد الخطر الذى يمثله والى مصر عليها، لذلك سعت لأن تسترد تركيا سيطرتها على مصر وبلاد الشام وفلسطين وكريت وشبه الجزيرة العربية والسودان، أى أن تستعيد تركيا - الضعيفة - كل الإمبراطورية المصرية التى فقدتها.

لذلك نصحت الدول الأوروبية الباب العالى بعدم التسرع، وبعدم التعامل مع الوالى إلا من خلال حلفاء تركيا. وأكد المؤلف على فكرة أن المعركة الدبلوماسية والحربية - بعد نصيبين - لم تعد تدور بين مصر وتركيا، وإنما بين مصر وبريطانيا العظمى. ومن جانبه اتخذ مستشار النمسا (مترنيخ) قرارا فوريا بالتدخل لدى الآستانة باسم أوروبا لكى يمنع الباب العالى من عقد تسوية مباشرة مع محمد على قبل أن تقرر أوروبا ذلك.. ولذلك تشجعت الدبلوماسية التركية ووجدت فى دعم الدول الأوروبية وتعارض مصالحها فرصة للخروج من المأزق الذى ألقت نفسها فيه..

وبشكل عام فشلت كل الجهود التى بذلها محمد على للتوصل إلى تسوية مباشرة مع الباب العالى، وبدأت المشكلة تتخذ أبعادا دولية. وبطبيعة الحال حققت الدول الأوروبية أهدافها وقضت على إمبراطورية محمد على وتقاضت ثمن ذلك نفوذا عريضا وامتيازات كبيرة فى ولايات الدولة العثمانية، كما هو معروف، من خلال معاهدة لندن (١٨٤٠ ـ ١٨٤١) وفى أعقابها.

وأخيرا من القضايا المهمة التى أثارها كتابنا هذا قضية الشعور القومى بخاصة عندما قارن بين الباشا وابنه إبراهيم، فذكر الدكتور السوربونى فى معرض تقييمه لإصلاحات وفتوحات محمد على، أن المؤسسات التى أنشأها (الجيش والبحرية والترسانة والمصانع والإدارة والمجالس) كانت مؤسسات قومية، وأنه نجح فى تكوين إمبراطورية ووطد أركانها باستخدام موارد مصر المحلية من الرجال والمال. وباستثناء وجود عدة مئات من الأتراك والإفرنج على رأس مؤسساته، فقد كان كيان الدولة يتكون أساسا من العناصر المحلية (المصرية) التى أعدها الوالى تدريجيا لكى تحل محل المدربين الأوروبيين المؤقتين.

لقد استيقظ الشعور القومى المصرى بفضل أصداء الانتصارات، والعظمة التى نشرتها القوة المصرية، والهزة العظيمة التى ميزت إنجازات الباشا فى كل المجالات. وإنه إذا كان قد استخدم مصر باعتبارها أداة للوصول إلى ذروة المجد ـ حسبما قال ابنه محمد سعيد باشا ـ فيحق لنا أن نقول إن العكس هو الصحيح.

ومن المؤكد أن الباشا لم ينسلخ تماما عن هويته التركية، فهو كان تركيًا فى الأساس وأصبح واليا على مصر فى سن السابعة والثلاثين وارتبط بمصر وتوحدت مصالحه بمصالحها، لكن مشاعره لم تكن مصرية، وبالحسابات كان يخشى من ثورة المصريين عليه، ومن ثم أحاط نفسه دائما بالأتراك، ينعم عليهم بالوظائف العليا فى الحكم والإدارة لكى يربطهم به ويضمن إخلاصهم له، ثم إنه كان يريد تحديث الإمبراطورية العثمانية، واستطاع تكوين حزب موالٍ له فى الآستانة، ذلك الحزب الذى كان يعتبر أن محمد على هو الوحيد القادر على استعادة العظمة القديمة للإمبراطورية العثمانية.

لكن ابنه إبراهيم باشا كان مصريا بمشاعره وبحساباته، فقد ولد عام ١٧٨٩ فى "قوله" كأبيه لكنه جاء إلى مصر وهو فى الخامسة عشرة من عمره، فامتصته قوة الاستيعاب الجبارة التى تحظى بها أرض مصر بشكل مدهش، وتلقى التربية التى يتلقاها أبناء الطبقة الأرستقراطية فى الشرق، فتعلم اللغات وتدرب على العلوم العسكرية الأوروبية.. ومنذ السادسة عشرة كلفه والده بقيادة القوات وإدارة المديريات، فمارس شئون الحكم والإدارة واكتسب مجموعة من الأفكار الإيجابية منذ حداثته. وفى قيادته لمعارك اليونان أبدى قدرات عسكرية وكفاءات فاقت التربية التى تلقاها، وفى حملة الشام كان من أفضل قادة الجيوش فى عصره، لقد شهد له كبار القادة الفرنسيين بأنه يتميز بإرادة قوية وجرأة شديدة ولديه التخيل الخلاق الذى يصنع الانتصارات ويقرر مصير الإمبراطوريات.. كان "بطلا بذاته" واستطاع أن يخلق "عبادة البطولة" فى الجيش المصرى.

لقد كان إبراهيم مصريا صميما، تفوق على والده بأنه يستطيع استكمال تحقيق الفكرة الراسخة فى ذهنه، أى فكرة استقلال مصر وعظمتها: فلقد توحد مع مصر، وكانت الآستانة بالنسبة له وسيلة لتحقيق فكرته وليست نهاية المطاف، بينما كان والده يراها هدفا، وبشهادة الدبلوماسيين الأوروبيين عبر إبراهيم عن تقديره لجلد وشجاعة الجنود المصريين فى صفوف جيشه فى مقابل الجبن والتردد الذى كان يأتى من جانب الضباط الأتراك، وأن إبراهيم كان يريد حكومة عادلة فى مصر تكون محاطة باحترام ومحبة الشعب، وإلغاء الحاجز الذى أقامه الأتراك بالشك والأنانية بين الوالى والمصريين، وأن تتوحد العائلة المالكة بالشعب وأن تترسخ جذورها فى أرض مصر، وأن تتجنب السلطة أى سبب قد يؤدى إلى ثورة الشعب.. ويعلق السوربونى على ذلك بقوله: لهذا السبب كان يحق لإبراهيم أن يعتبر نفسه مصريا، فقد رفع جنوده إلى مرتبة البشر وبث فيهم روح العزة والكرامة، وأيقظ فيهم روح الوطنية المصرية، وانتقد شكوك والده فى ولاء المصريين وذكر له إنه يعيش بينهم منذ عشرين عاما ويستطيع أن يؤكد صدق إخلاص ٧٠٠ من بين كل ألف مصرى، مقابل ٣٠٠ مخلص بين كل ألف تركى.

وفى الفصل الأخير الذى تناول نهاية عهد محمد على قدم المؤلف إطلالة مركزة على سياسة محمد على الداخلية، قيّم بعدها العهد كله، ما له وما عليه، مؤكدا فى النهاية أن الباشا كان يطمع فى الاستمرار فى حكم مصر، وتأسيس أسرة مالكة وإقامة دولة مستقلة، وأن حب المجد هو الذى جعله يغالى فى حساباته، وأنه كان فى كل الأحوال يعمل من أجل المصلحة العليا لمصر، كما أنه بذل كل جهوده للحفاظ على مستقبله الشخصى فى مواجهة الدول الأوروبية.

* * *

ومن المهم قبل أن نختتم هذا التقديم أن نقدم تحية وإجلالاً إلى روح مؤرخنا الكبير الأستاذ الدكتور محمد صبرى "السوربونى" على هذا السفر الملحمى الذى جال فيه، بعلمية واقتدار وبتوثيق فريد، خلال عقود ثلاثة حافلة وخطيرة من تاريخ الوطن، مليئة بالصراعات السياسية والدبلوماسية والحربية، تعددت جبهاتها من شبه الجزيرة العربية إلى بلاد السودان وقلب إفريقيا، ومن بلاد اليونان، إلى الشام والأناضول وقلب تركيا، وكذلك انتقل الصراع إلى أروقة عواصم الدول الأوروبية، وكانت مصر خلال ذلك ملء أسماع الدنيا وأبصارها، وهى القوة الحديثة الوليدة والطموحة للغزو والتوسع والمجد، والتى ووجهت بمصالح أوروبا الإمبريالية فى الشرق، فتصادمت الأطماع وتصارعت الإرادات والمصالح، وانعقدت التحالفات والمؤامرات واختلفت، لكنها اتفقت كلها على تدمير قوة التحديث والحضارة للإمبراطورية المصرية الوليدة.

لقد استطاع مؤرخنا الجليل أن يرصد ذلك كله، بحقائقه وتحليلاته، ولم يفته التعبير عن الخوالج والجوانب الإنسانية، بصياغة أدبية مشوقة، لا تجافى روح العلم ولغته، ليكشف بذلك عن قدرة خاصة وفذة على تحليل شخصيتى محمد على وابنه إبراهيم عبر مراحل عديدة، من الانتصارات والمفاوضات والتراجعات والتحفز لمزيد من الانطلاق، والقدرة على تعديل الخطط وتطويرها.. لقد أمدنا السوربونى بدرس من تاريخنا يحتاج منا مزيدا من الوعى والتأمل والقدرة على المقارنة والاستنتاج وأعيننا دائما على الحاضر.

وفى النهاية، بقى أن نشير إلى هذا الجهد الكبير والمقدر الذى بذله الصديق ناجى رمضان عطية فى ترجمة هذا السفر الكبير، كما ترجم من قبله كتابات الدكتور محمد صبرى عن: المسألة المصرية، ونشأة الروح القومية، والإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل، ليقدم إلى المكتبة التاريخية العربية كنوزا كانت حبيسة اللغة الفرنسية، ستجعلنا ـ دون شك ـ نعيد النظر فى الكثير من المعلومات والأحكام المتعلقة بعصرى محمد على والخديو إسماعيل، وبشخصيتيهما، وبموقف الدول الأوروبية من مصر خلال القرن التاسع عشر. لقد قدم ناجى ترجمات مبدعة فى لغة عذبة ومشرقة، لأفكار لا نكاد نتبين أنها "ترجمة"، وذلك ليس فقط بفضل تمكنه من اللغتين الفرنسية والعربية، ولا لحصيلته الثرية منهما، وإنما أيضا لثقافته التاريخية الواسعة، التى جعلته يدرك روح النص وروح العصرين، العصر الذى كُتب عنه والعصر الذى كتب فيه، ولتكلفه عناء ـ ولذة ـ إضافة تعليقات وتعريفات عن كثير من الأعلام والمصطلحات فى هوامش خاصة به. وأظنه بهذا العمل قد أتم ترجمة كل ما هو منشور من أعمال السوربونى بالفرنسية. فتحية له على هذا الجهد الخلاق، الذى يستحق كل ثناء وتقدير، مع تمنياتنا له بمزيد من التوفيق فى أعماله القادمة، وتحية خاصة للمركز القومى للترجمة وأمينه العام الأستاذ الدكتور جابر عصفور، لتبنيه ترجمة هذه الأعمال الجليلة.

والله المستعان

أحمد زكريا الشلق

القاهرة ـ يوليو ٢٠١٠

تمهيـــد

ظهرت "المسألة الشرقية" نتيجة لتدهور أحوال "الدولة العثمانية" واتفاق دول أوروبا على تقسيمها منذ القرن الثامن عشر.

وسندرس فى هذا الكتاب المرحلة الأخيرة من مراحل "المسألة الشرقية" ذ وهى الأكثر أهمية - لأنها المرحلة التى استحوذت على كل المشهد السياسى الأوروبى بدءا من سنة ١٨٣١ حتى سنة ١٨٤١: ففى تلك الفترة، استطاع "محمد على"(١)، والى مصر (١٨٠٥- ١٨٤٩)، بمعاونة ابنه "إبراهيم"، أن يجدد قوى مصر وأن يحرز انتصارات باهرة على تركيا (الدولة صاحبة السيادة على مصر)، وأن ينتزع منها مساحات شاسعة من الأراضى كوّن منها إمبراطورية واسعة الأرجاء بسطت نفوذها على شمال أفريقيا وغرب آسيا.

لكن، عندما طرح محمد على "المسألة الشرقية" على هذا النحو، أو بالأحرى: عندما أراد تسوية موضوع وراثة تركة الدولة العثمانية لصالحه هو، اصطدم بمصالح أوروبا، ودفعها للتدخل، وآثار أزمات متعددة هددت السلام الأوروبى بدءا من "حرب المورة" حتى سنة ١٨٤١: فالقوى الأوروبية العظمى كانت لها مطامعها الخاصة بكل منها؛ لكن الصراع حول هذه المطامع والمصالح المعقدة كان يدور تحت غطاء من التعبيرات - أو المصطلحات الدبلوماسية شديدة العمومية والغموض، منها مصطلح: "الدفاع عن وحدة أراضى الدولة العثمانية".

ولذلك، سنجد أن الكتب المدرسية قد تناولت - منذ قرن - أثنين ٢٨ يناير ٢٠١ موضوع "المسألة الشرقية" لكنه - مع ذلك - ظل موضوعا غامضا، فالمؤرخون

- بصفة عامة - قد تبنوا المصطلحات الدبلوماسية المبهمة، واستخدموها كمفاتيح لحل هذه المسألة: فكانوا كمن يستخدم ألغازا لحل ألغاز أخرى.

لكن الخطورة الناشئة عن استخدام مثل هذه الوسيلة تكمن فى أن المؤرخين قد فضلوا اللجوء إلى أسهل الوسائل التى تتطلب أقل مجهود: فمسألة على هذا القدر من الشمول لا بد أن توجد بها فروق دقيقة ودرجات ظلال بقدر ما يوجد بها من مصالح متعددة؛ ولذلك، فقد رأينا أنه من الضرورى إبراز هذه الفروق الدقيقة ودرجات الظلال: فاستعنا بملفات وشهادات تعود إلى تلك الفترة، وقمنا - مثلا - بتحديد السياسة الفرنسية المتناقضة للغاية فى موضوع "المسألة المصرية": فالسياسة الفرنسية كانت تهدف إلى زيادة قوة مصر خصما من قوة تركيا: وفى الوقت نفسه، كانت تريد الدفاع عن وحدة أراضى الدولة العثمانية.

وفى الواقع، ففى خلال السنوات الأخيرة من نظام "عهد الإصلاح"[١]، خصوصا فى عهد "لويس فيليب"[٢]، كانت السياسة الفرنسية تريد أن تجعل من مصر نقطة ارتكاز لها فى البحر المتوسط ضد إنجلترا، بشرط ألا تصل بمصر إلى درجة الاستقلال التام أو لدرجة زيادة قوتها زيادة مفرطة قد تجعلها قوة عظمى جديدة تنافسها فى شمال أفريقيا.

ومن جانب آخر، فإن هذه "المسألة" قد درست - حتى الآن - من وجهة النظر الأوروبية فقط: فأضيف التعتيم (الناتج عن عدم التوازن بين مختلف الأطراف) إلى الارتباك (الموجود سلفا والناتج عن الغموض). ولذلك، سنجد أن مصر لم

---

(١) "عهد الإصلاح" **La Restauration** : المقصود هنا هو "عهد الإصلاح الثانى" فى فرنسا بين سنتى ١٨١٨ حتى ١٨٣٠: ففى تلك الفترة، عاد النظام الملكى - للمرة الثانية - بعد هزيمة نابليون فى موقعة واترلو. وكانت هذه السلطة الملكية استبدادية وأرسلت حملات لغزو إسبانيا (١٨٢٣) وبلاد المورة (١٨٢٨) والجزائر (١٨٣٠). (المترجم)

(٢) "لويس - فيليب" **Louis-Philippe** (١٧٧٣ - ١٨٥٠) ملك الفرنسيين (١٨٣٠- ١٨٤٨). كانت لديه أفكار ليبرالية لكنه تخلى عنها بعد وصوله للحكم بحجة الحفاظ على "النظام". أسس نظام "ملكية يوليو" التى ساندها رجال الأعمال البورجوازيون. تنازل عن الحكم بعد "ثورة فبراير ١٨٤٨" وعاش منفيا فى إنجلترا حتى توفى. (المترجم)

تستفد من الدور الذى قامت به فى "حرب المورة" فى علاقاتها بالدبلوماسية الأوروبية (خصوصا الإنجليزية)، أو أنه قد تم إهدار هذا الدور والتقليل من شأنه عمدا.

إذن، فلكى نفهم هذه المرحلة من مراحل "المسألة الشرقية"، كان من الضرورى دراسة نفسية محمد على وإبراهيم بدقة لأنهما هما اللذان كانا فى مقدمة المشهد. ومن المؤكد أننا سنجد - فى مختلف الدراسات - ملاحظات دقيقة التفاصيل ورؤى عامة عن محمد على وإنجازاته، لكننا لن نعثر على أية دراسة تحليلية شاملة تتناول الرجل وإنجازه؛ كما سنجد تسليما تاما بكفاءات إبراهيم العسكرية والإدارية، لكننا سنلاحظ وجود تجاهل بشكل ما لشخصيته القوية فى ظل والده. وبناء عليه، فقد قمنا بدراسة هذا الموضوع من وجهة نظر جديدة، وحاولنا إيجاد توازن فيه بإعطاء كل دور الأهمية التى يستحقها.

وفيما يتعلق بالمنهج الذى اتبعناه فى هذه الدراسة، فقد قمنا - أولا - بعمل حصر للأعمال المطبوعة التى تناولت هذه "المسألة" من قريب أو من بعيد نظرا لأن هذه المطبوعات مليئة بالملاحظات و الدراسات المهمة.

وحاولنا - ثانيا - إضفاء مسحة من الابتكار على هذه الدراسة، فكان علينا أن ننقب فى ملفات وزارات الخارجية المختلفة لكى نخرج بانطباع مباشر عن المواضيع التى ندرسها: ففى مصر، وفى دار المحفوظات بالقلعة والأرشيفات الخاصة، وجدنا وثائق مهمة باللغة التركية منها - تحديدا - مجموعة رسائل متبادلة بين محمد على وإبراهيم فى فترات زمنية مختلفة. وهذه الرسائل – التى لم تنشر من قبل - تلقى الضوء على الأفكار الحميمية المتبادلة بين هذين الرجلين وتبرز الملامح الأساسية لسياستهما.

أما فى دور المحفوظات الأوروبية، فقد اطلعنا على كل التقارير القنصلية، أى: التقارير والمراسلات التى بعث بها القناصل الأوروبيون من مصر إلى حكوماتهم عن حالة مصر وسياستها. وبالطبع، فهناك وثائق ناقصة فى دور

المحفوظات الخاصة بكل بلد؛ لكن الحقيقة ـ فى النهاية ـ لا بد لها وأن تظهر من جهة ما.

ومن ناحية أخرى، فإن دور المحفوظات ـ فى مختلف العواصم ذ تكمل بعضها بعضًا: وهكذا وجدنا فى لندن وثائق نمساوية غير موجودة فى دار محفوظات فيينا: ويرجع ذلك إلى الصداقة الحميمة التى كانت تربط القنصل الإنجليزى فى مصر ذ المستر كامبل Campbell ـ بقنصل النمسا الهر لورين Laurin. لقد كشف لورين بعض أسرار السياسة الفرنسية فى مصر، ولا نعرف كيف استطاع لورين معرفة محتويات وثائق القنصلية الفرنسية فى مصر، بل إنه استطاع ـ أحيانا ـ الحصول على الوثائق الأصلية ذاتها، وهذا ما أدهش المستر كامبل تماما.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد أسعدنا أن نكون أول من يطلع ـ فى فييننا ـ على الوثائق الأصلية (وليس على صور منها) الخاصة بأرشيف سفارة النمسا فى الآستانة. وهذا الأرشيف موجود فى المستشارية النمساوية :Kanzlei فاستطعنا العثور على عدد من التقارير القنصلية التى أرسلت (من مصر إلى السفير فى الآستانة). وهذه الوثائق غير موجودة فى أرشيف السفارة النمساوية ذاتها.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقط : فبفضل الصداقة الحميمة ـ التى ربطت "القائم بأعمال السفير" النمساوى فى الآستانة بالوزراء الأتراك وبمبعوث روسيا ـ استطعنا الحصول على كم هائل من التفاصيل المهمة عن السياسة التركية/ الروسية، بل وحصلنا أيضا على نسخة باللغة الفرنسية بها معظم تقارير قنصل روسيا فى مصر ـ دوهاميل -Duhamel لسفير بلاده فى الآستانة الذى كان يحولها إلى زميله سفير النمسا. وهكذا، فقد اطلعنا ـ فى فيينا ـ على الملفات الروسية.

ولم يفتنا الاطلاع على ملفات السفارة الإنجليزية فى الآستانة، وفحصنا مختلف ملفات السفارات هناك وفى باريس ولندن وغيرهما. وكل هذه الأبحاث أتاحت لنا إعادة النظر فى الوقائع وإعادة تكوينها.

لقد ألزمنا أنفسنا ببذل هذا المجهود لكى نستكمل دراسة "المسألة الشرقية"، فأتاح ذلك لنا إلقاء ضوء جديد على بعض أجزائها، مثل: "حرب المورة"، والأزمتين الكبيرتين فى سنتى ١٨٣٢ و١٨٤٠ اللتان بدتا وكأن البحث فيهما لن يأتى بجديد وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد احتوت هذه الدراسة على فصول كثيرة تكاد تكون جديدة تماما، مثل: الفصول الخاصة بمختلف مراحل "المسألة الشرقية" بين سنتى ١٨٣٢ و١٨٣٩. وفى هذه الفصول، قمنا بتوضيح القيمة الحقيقية لاتفاقية "أونيكار - سكيلاسى" وغيرها.

ويتناول الفصل الثالث المحادثات المصرية - الفرنسية حول الاحتلال الفرنسى لمدينة الجزائر ودول شمال أفريقيا. وهذا الفصل يكاد أن يكون جديدا تماما: فهو يوضح الأسباب الحقيقية التى منعت وجود تفاهم بين فرنسا ومحمد على، ويحدد الخلاف العميق الذى باعد ما بين وجهتى نظريهما بخصوص "تكوين إمبراطورية عربية". والوصف نفسه ينطبق على الفصول الخاصة بإدارة البلاد التى خضعت للحكم المصرى، كما ينطبق - أيضا - على الفصل الأخير الذى يدرس العقلية السياسية لمحمد على، ومشاريع فرنسا وإنجلترا فى الشرق بعد "معاهدة لندن": فهذا الفصل جديد تماما.

إن البعد الزمنى عن الأحداث قد أتاح لنا تكوين رؤية شاملة "للمسألة الشرقية"، خصوصا مع وجود هاجس وحيد لدينا، ألا وهو: الحقيقة. لقد كانت مهمتنا حساسة بقدر حساسية موضوع "المسألة الشرقية" لأن هذه "المسألة" قد تعرضت للتشويه بسبب أهواء المؤرخين وأحكامهم المسبقة وتكبرهم؛ لكننا - هنا - نخاطب القراء المنصفين، ومن يعتقدون - مثلنا - بأن الأمانة العلمية تنير الطريق أمام الشعوب، وتتساوى تماما مع الأمانة الأخلاقية والوطنية. وبالتالى، يجب تخليص التاريخ من كل المؤثرات الغريبة عن الموضوع الذى يدرس.

ونحن لا ندعى بأننا نقدم - فى هذه الدراسة: - عملا يتصف بالكمال، ولكننا نطمح فى أن تقوم هذه الدراسة: بخدمة الحقيقة، ودون أن تخضع لمقتضيات اللحظة الآنية، وأن تلقى ضوءا جديدا على هذه المشكلة: "المسألة الشرقية".

وفى النهاية، لا يسعنى سوى أن أبدى عرفانى بالجميل:

لصاحب السعادة، البارون فون ستوهرر Stohrer وزير ألمانيا فى القاهرة؛

وإلى الدكتور بيتنر Bittner المبجل، مدير دار محفوظات فيينا ومعاونيه الأكفاء؛

وإلى أستاذى السابق المسيو شارل - بران Charles - Brun

وإلى زميلى المسيو هـ. سيمونديه H.Simondet أستاذ اللغة الألمانية؛

وإلى صديقى المسيو ستويانوفيتش Stoïanovitch

لكل من ساعدنى فى هذه الدراسة.

* * *

المقدمـة

يتصف الشعب المصرى بأنه شعب عظيم ذو تاريخ عريق؛ كما أن نمطه القومى - الخاص به - قد تحدد منذ أقدم العصور، ووصل إلينا عبر القرون، وساهم فى مظاهر التحول دون أن يفقد مميزاته الخاصة به ولا ملامحه الأساسية. وبالتالى، فإن المصرى الحديث ليس بعربى لكن قد "تم تعريبه" لأنه ورث لغة العرب ودينهم. والمصرى الحديث هو الإنسان نفسه الذى وجد منذ عدة آلاف من السنين على الأرض نفسها. ونحن نعرف - الآن - أن "الفلاح"[1] المعاصر يمثل العنصر الغالب والأساسى للجنس المصرى، ونعرف أيضا أن أغلب الطبقات العليا - التى تكونت منذ عهد محمد على - قد خرجت أساسا من بين صفوف الشعب، أى من الفئات المحلية الخالصة.

ومن المفيد دراسة تطور النمط القومى، وقدرته على الاستيعاب والمقاومة – على مر العصور– تلك المقاومة التى بدأت منذ غزو "الرعاة[2]" وصولا إلى نضاله الرائع ضد "الفرس"[3].

---

(١) بالعربية فى النص الفرنسى. (المترجم)

(٢) "حقاو خاسوت" (تعنى "حكام البلاد الأجنبية" أو "الهكسوس" حسب التحريف الإغريقى للتعبير المصرى): اسم أطلقه المصريون القدماء على جموع القبائل والشعوب الآسيوية التى غزت مصر لأول مرة فى تاريخها - واحتلت شمال ووسط البلاد بين سنتى ١٧٨٥ و١٥٨٠ ق.م. تقريبا. وبدأ الفرعون "كامس" حرب التحرير ضدهم منذ سنة ١٦٠٠ ق.م. تقريبا وطردهم من مصر الوسطى؛ ثم استكمل الفرعون "أحمس" طردهم من مصر كلها ومن جنوب فلسطين فى سنة ١٥٨٠ ق.م. تقريبا. وبعد ذلك، لم يذكر التاريخ أى شىء عن "الهكسوس". (المترجم)

(٣) احتل الفرس مصر مرتين: بين سنتى ٥٢٥ و٤٠٤ ق.م. وبعد فترة استقلال قصيرة، احتلوها مرة ثانية حتى طردهم الإسكندر الأكبر منها فى سنة ٣٣٢ ق.م. (المترجم)

وبعد ذلك، بدأ العصر الإغريقى/ الرومانى منذ سنة ٣٣٢ ق.م. ويعد هذا العصر بمثابة فترة حاسمة فى تاريخ مصر القديمة: فالبلاد كانت مستنزفة بسبب الصراعات الطويلة، كما عمل الرومان على قتل الشعور الوطنى وسحق أبسط محاولة لمقاومتهم. واعتبرت مصر بمثابة ضيعة خاصة للإمبراطور الرومانى يجبى منها الجزية، وفى الوقت نفسه، كانت شونة غلال روما.

ويعلق المستر ج.ج. ميلن (J.G.Milne) على ذلك الوضع بقوله: "وبسبب هذا الفقر، تفشت اللامبالاة التى قابل بها المصريون كل تغيير فى بلادهم، وغابوا تماما عن أية محاولة للمشاركة فى إدارة الدولة أو الكنيسة: لقد تدهور حالهم لدرجة أن الخلافات الدينية لم تستطع إيقاظهم"[١].

وحافظ الكهنة المصريون على تقاليد مصر الفرعونية؛ لكن عندما قرر "ثيودوس"[٤] - فى ٣٨١ م. (أى قبل الهجرة النبوية ٢٤١ سنة) - إلغاء الأديان الوثنية وإغلاق معابدها، فإنه قد قضى - بذلك - نهائيا على مصر القديمة: فمنظومتها من الأخلاق والأفكار كانت قد بدأت تتحلل. ومنذ ذلك التاريخ، أصبح المصريون - الذين اعتنقوا المسيحية - يطلق عليهم اسم "الأقباط" [٥].

وظلت المسيحية هى الدين الرسمى للبلاد طوال ٢٥٩ سنة: بين سنتى ٣٨١م و٦٤٠ م أما اللغة الوطنية التى حملت أدبا عظيما، أى "كنزا مشتركا من المشاعر والأفكار". فقد ألغيت بشكل عملى لأنها خضعت لتغيرات فى الشكل لكى تقترب

---

(٤) "ثيودوس الأول" (أو "الأكبر"): إمبراطور رومانى (٣٧٩- ٣٩٥م). آخر من حكم الإمبراطورية الرومانية الموحدة. قام بتقسيم الإمبراطورية بين ولديه. فى عهده، أصبحت المسيحية هى الديانة الرسمية للدولة الرومانية. حارب الأديان الوثنية وأمر بإغلاق معابدها ومطاردة كهنتها. (المترجم)

(٥) كلمة "قبطى" تعنى "مصرى" سواء أكان يدين بالمسيحية أم بالإسلام. وهى تحريف للكلمة اليونانية "إيجوبتى" (أى "مصرى") المحرفة بدورها عن العبارة المصرية القديمة "حوت كا بتاح"، وهو اسم أهم معابد مدينة "منف". وعلى سبيل المجاز المرسل أطلق اسم المعبد على المدينة ثم على البلد كلها. فالكلمة ذ إذن- قد تطورت على النحو التالى: "حوت كا بتاح"-"إيجويتوس"-"إيجوبتى"-"قبطى". (المترجم)

من اللغة اليونانية. وترك المصريون الكتابة بالخط الهيروغليفى[٦] الصعب الذى كانت أشكاله تذكر المسيحيين بالعبادات الوثنية القديمة.

وبمقدورنا أن نصف الحقبة المسيحية - فى الشرق - بأنها حقبة تاريخية حزينة تتسم:

١ - بالحروب الأهلية،

٢ - والاضطهاد الدينى،

٣ - والخلافات المذهبية والعقائدية.

٤ - أما تفشى المجون والفجور والانحلال الأخلاقى، فقد كان مجرد تقليد لما يحدث فى بيزنطة.

وعندئذ ظهر النبى محمد- صلى الله عليه وسلم- مبشرا بدين جديد. وفى تلك الفترة، كان الحكم البيزنطى قد أرهق مصر وجعلها ممزقة بسبب الصراعات بين أنصار مذهبين: "الأقباط" (أو "اليعقوبيين"[٧] و"الروم" (أو "الملكانيين")[٨]. ولذلك، نظرت مصر للعرب على أنهم منقذوها مما تعانيه.

وفى سنة ٦٤٠ م، فتح عمرو بن العاص مصر؛ ولفترة طويلة، كان حكم العرب لمصر سببا فى رخائها المادى. وباستثناء أقلية من المصريين بقيت مسيحية، فإن أغلبية الشعب المصرى قد اعتنقت الإسلام. وفيما يتعلق باللغة، "فإن العرب

---

(٦) كان الخط الهيروغليفى ("النقش المقدس" باللغة اليونانية القديمة) يستخدم للنقش على الجدران والآثار المنقولة (التماثيل واللوحات.. إلخ) ويمكن مقارنته بالخط الكوفى فى الكتابة العربية: ثم تم تبسيطه: فظهر الخط "الهيرطيقى" (الكهنوتى")، وهو خط سريع ولين يكتب بواسطة القلم والحبر على ورق البردى وقطع الشقافة. ويمكن مقارنته بخط النسخ فى الكتابة العربية. ثم ظهر الخط "الديموطيقى" (الشعبى) وهو اختصار وتبسيط للخط الهيراطيقى، ويمكن مقارنته بخط الرقعة فى الكتابة العربية. (المترجم)

(٧) "اليعقوبيون": هم مسيحيو الشرق الذين يؤمنون بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح. (المترجم)

(٨) "الملكانيون": هم مسيحيو الشرق الذين اتبعوا مذهب بيزنطة، و يؤمنون بالطبيعة المزدوجة للسيد المسيح حسب تعريف "مجمع خلقيدونيا" سنة ٤٥١ م. (المترجم)

الفاتحين احتقروا لغات الشعوب المغلوبة، وفرضوا عليهم - بالقوة - تعلم اللغة العربية. وأصبح هذا الإجبار رسميا عندما منع الخليفة الوليد الأول استخدام اللغة اليونانية، فى الإمبراطورية العربية، فى نهاية القرن الأول الهجرى: وبدءا من ذلك التاريخ، أصبحت اللغة العربية لغة عالمية[٢].

ويبدأ تاريخ مصر الحديثة منذ ذلك العهد: فهى عربية بلغتها ودينها وثقافتها، إلا أنها حافظت على هويتها المصرية، لأن العرب - الذين استقروا فى مصر - لم يتجاوز عددهم المائة ألف نسمة. وهذا التداخل - غير المتجانس - ربما كان هو الأخطر من نوعه الذى تعرضت البلاد له فى فترة الانحطاط الطويلة التى مرت بها، لكنه لم يخل بالتجانس العرقى فى مصر.

وكان العرب يريدون الاحتفاظ بفتحهم الجديد: فأرسل الخلفاء المسلمون "الولاة" ليحكموا مصر - نيابة عنهم - ومعهم ما يشبه "الحرس البريتورى"[٩]. وحرص الخلفاء على تغيير الولاة بشكل مستمر لكى لا يطمعوا فى استغلال نفوذهم ويعلنوا استقلالهم عن الخلافة نتيجة لطول فترة بقائهم فى مناصبهم.

ومن ناحية أخرى، فإن الخلافات المذهبية، والتغير المستمر للأسر الحاكمة- فى الدولة الإسلامية - قد ترك مصر نهبا للحروب الداخلية والعداوات الدائمة: وهكذا سنجد أن الأمويين قد حكموا مصر (سنة ٦٣٥ م)، ثم أزاحهم العباسيون عنها (٧٥٠م)، فالطولونيون (٨٦٩م)، ثم جاء الفاطميون (٩٦٨م). وأسس جوهر الصقلى وهو أحد قادة الخليفة المعز لدين الله الفاطمى عاصمة جديدة أسماها "مصر القاهرة" (فى سنة ٣٥٩ هـ = ٩٧٠ م). [١٠] وفى عهد آخر حكام هذه الأسرة، أصبح العسكر الأتراك هم أصحاب السيادة المطلقة على الإمبراطورية.

وفى سنة١١٧١م، استولى صلاح الدين الأيوبى على الحكم فى مصر، وأسس الدولة الأيوبية وأعلن استقلاله، وحارب الصليبيين وسبب لهم الرعب. وكان

---

(٩) "الحرس البريتورى": هو الحرس الخاص للأمبراطور الرومانى. (المترجم)

(١٠) الأدق هو أن جوهر الصقلى فتح مصر فى سنة ٩٦٩م: وفى اليوم نفسه، اختط موقع العاصمة الجديدة - القاهرة - وبنى حوله سورا من اللبن. (المترجم)

سلاطين الدولة الأيوبية هم الذين أدخلوا نظام "المماليك" إلى مصر: ففى تلك الفترة، كان جنكيز خان هو قائد جحافل التتار التى انطلقت من آسيا - نحو ١٢٢٧ - متجهة إلى بلاد فارس ومناطق القوقاز حيث سبت أعدادا هائلة من العبيد. فاشترى الأيوبيون منهم أعدادا هائلة من المماليك من معسكرات التتار ومن أسواق النخاسة فى آسيا وكونوا منهم قواتهم العسكرية: ففى ١٢٣٠، اشترى السلاطين الأيوبيون ١٢ ألفا من المماليك وجعلوا منهم الحرس الخاص الساهر على حمايتهم.

وبين سنتى ١٢٤٩ و١٢٥٩، قام قادة هذه القوات باغتيال ابن الملك الصالح، آخر سلاطين الدولة الأيوبية. وخاض أحد المماليك - بيبرس - صراعا دام عشر سنوات ضد أنصار الأيوبيين (١٢٥٠ - ١٢٦٠) حتى استطاع - فى النهاية - الاستيلاء على السلطة وأعلن نفسه سلطانا على مصر بين سنتى ١٢٦٠ و١٢٧٧. وحظى نظام حكم المماليك - فى مصر - بقدر كبير من الاعتبار حتى القرن الخامس عشر، وبسط نفوذه على بلاد النوبة والشام. وكان مصدر الثروة والمكاسب يتمثل فى فرض الضرائب على التجارة - بين الشرق والغرب - التى كانت تمر عبر السويس والبحر الأحمر قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح.

لكن نظام الإدارة المملوكية اتسم بالفوضى، وعجز عن تطوير اقتصاد البلاد لدرجة أنه فى سنة ١٤٢٢ - فى عهد السلطان برسباى - نقص عدد القرى المصرية حتى وصل إلى ٢١٧٠ قرية فقط بعد ما كان يبلغ ١٠ آلاف قرية فى القرن الرابع الميلادى: فالأمراء - أى زعماء المماليك - كانوا يمارسون الحكم بأسلوب جنرالات الإمبراطورية الرومانية فى فترة اضمحلالها؛ كما كان الجنود يثيرون الفوضى بشكل مستمر؛ وانتشرت الصراعات الداخلية، فأثر ذلك كله على المصلحة العامة وعلى استقرار النظام القائم فى البلاد.

وفى عام ١٥١٧م (٩٢٣هـ)، هزم السلطان سليم الأول العثمانى المماليك الشراكسة، واستولى على مصر التى تحولت إلى ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية. ولكى يحكم الأتراك سيطرتهم على مصر، قسموها إلى "ولايات"

يحكمها ٢٣ "بك" تم اختيارهم من بين المماليك الخاضعين لسلطة "الباشا" الذى ترسله الآستانة بصفته حاكما على ولاية مصر. لكن، فى واقع الأمر، كان "الباشا" سجينا لدى المماليك الذين أصبحوا حكام مصر الفعليين منذ القرن الثامن عشر على وجه التحديد.

وحاول على بك (الكبير) ـ"شيخ البلد" (أى "زعيم المماليك") ـ الاستفادة من تورط تركيا فى الحرب مع روسيا ـ منذ ١٧٦٨ ـ لكى يجعل من مصر دولة عظمى مستقلة؛ وقرر أعضاء "الديوان" كافة فى القاهرة ـ بالإجماع ـ الدفاع عن حقوقهم ومساندة على بك بكل قواهم؛ واستطاع على بك تعيين ١٨ من أنصاره فى مناصب "البكوية"، منهم صهره (محمد بك) أبو الدهب.

وفى عام ١٧٧٠، أرسل على بك حملة بها ٢٦ ألف محارب لغزو اليمن تحت قيادة أبو الدهب؛ وأرسل قوة ثانية بها ٥ آلاف محارب لاحتلال السواحل الشرقية للبحر الأحمر: كما أرسل حملة ثالثة لاحتلال ميناء "جدة". وفى أقل من ستة أشهر، استطاع إخضاع الجزء الأساسى من شبه الجزيرة العربية لسلطته. وأعلن "شريف مكة" أن على بك هو سلطان مصر والبحرين (المتوسط والأحمر). وقام على بك بطرد الوالى الذى أرسله "الباب العالى"، وسك النقود باسمه.

وفى الوقت نفسه، بذل على بك قصارى جهده لاستتباب الأمن والنظام والعدالة فى جميع أرجاء مصر، وحاول إنعاش التجارة وتحسين وضع البلاد المالى: فأسبغ حمايته على التجار الأوروبيين. وفى فترة وجيزة، استطاع أن يجعل من مصر دولة مزدهرة ومتقدمة.

وفى ١٧٧١، أرسل على بك صهره وقائد جيوشه (أبو الدهب)، فور عودته من بلاد العرب، على رأس ٣٠ ألف محارب للاستيلاء على فلسطين والشام، حيث تحالف مع ضاهر (ظاهر) العمر، باشا والى عكا القوى. وفى الوقت نفسه، تفاوض مع روسيا وجمهورية البندقية للتحالف معهما.

لكن، عند وصول أبو الدهب إلى دمشق، دفعته أطماعه ونشوة انتصاراته للاتفاق سرا مع "الباب العالى" على التخلص من على بك والجلوس مكانه: فرجع أبو الدهب إلى مصر فى سنة ١٧٧٢، واحتل الصعيد وسار بجيشه نحو القاهرة، فهرب على بك ولجأ إلى عكا. وعلى الفور، عادت سيادة الدولة العثمانية الاسمية على مصر، وأصبحت مصر ولاية عثمانية من جديد. وفى ١٧٧٣، حاول على بك الكبير استعادة سلطته لكنه فشل ومات ضحية لخيانة صنيعته[٣].

وتحت حكم المماليك، لم تعرف مصر الأمن ولم توجد بها حكومة حقيقية. وحسبما قال فولنى Volney ، كان الرجل يذبح ببساطة كما يذبح الثور. ووقعت البلاد فريسة للصراعات الدموية بين فرق المماليك، والقهر والجهل والبؤس: وكان ذلك هو "عهد الإقطاع".

ولقد كانت مصر على هذه الحالة عندما غزتها الحملة الفرنسية فى سنة ١٧٩٨ ?وانتهى الاحتلال الفرنسى فى ١٥ أكتوبر سنة ١٨٠١ لكنه ترك نتائج إيجابية فيما يتعلق بالنهضة المصرية: لقد سحق نابليون بونابرت فرسان المماليك، فسهل مهمة محمد على الذى أبادهم ـ بعد ذلك ـ وقضى على رؤسائهم، فاستطاع إقرار الأمن والسلام.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كانت الجلسات العلنية "للمجمع المصرى"، والمسارح، والمصانع، والمطبعة، والجرائد (وكلها أنشأها الفرنسيون) بمثابة إلهام حقيقى للمصريين. لقد لخص مؤرخ معاصر لتلك الفترة ـ هو عبد الرحمن الجبرتى ـ انطباعاته عن جلسة حضرها فى "المجمع المصرى" بقوله: "وعرضوا علينا تجارب أخرى مدهشة لا تسعها عقول أمثالنا". وأخيرا، فإن هذه الحملة قد وضعت أسس الصداقة بين مصر وفرنسا: فمنذ ذلك التاريخ، أصبحت مصالح فرنسا تهتم بمصير مصر عاطفيا (أى عن طريق التقاليد والذكريات) وبسبب مصالحها المادية المتنامية فيها. باختصار، لقد أرست الحملة الفرنسية مبدأ حركة للتحضر والمدنية فى مصر.

ولحسن حظ مصر، فقد كان هناك رجل استوعب الدرس العظيم لهذه الحملة، وأعطى مصر القيادات اللازمة لإدارة أمة حديثة، هذا الرجل كان: محمد على.

* * *

هوامش المؤلف

(1) **Roman Rule:** A History of Egypt. Londres? 1898.

(2) Volney: Voyage en Egypte. 1796.

(3) **S. L.**: A History of the Revolt of Aly Bey against the Ottoman Porte. (2nd[ed])? Londres? 1784.

الفصل الأول

تكوين الإمبراطورية المصرية

(١٨١١ - ١٨٢٣)

١ ـ صعود محمد على.

٢ ـ الحملة الإنجليزية (١٨٠٧).

٣ ـ تدعيم سلطة الوالى ونشأة الأهداف الطموحة (١٨٠٨-١٨١١).

٤ ـ حملة طوسون ضد الوهابيين (١٨١١-١٨١٥).

٥ ـ علاقة "الباب العالى" بالوالى (١٨١١-١٨١٥).

٦ ـ حملة إبراهيم على شبه الجزيرة العربية.

٧ ـ أطماع محمد على وإنجلترا فى اليمن.

٨ ـ أطماع مصر وإنجلترا فى الحبشة.

٩ ـ غزو السودان.

الفصل الأول

تكوين الإمبراطورية المصرية

(١٨١١ - ١٨٢٣)

أصبح محمد على واليا على مصر فى سنة ١٨٠٥، فكانت هذه السنة بمثابة نقطة تحول فى تاريخ مصر الحديثة والشرق كله.

وفى أثناء حروب نابليون فى أوروبا، كان موضوع تقسيم "الدولة العثمانية" مطروحا للبحث: فقد كانت أطماع فرنسا وروسيا وإنجلترا والنمسا تدفعها للحصول على نصيب - لكل منها - من تركة هذه الإمبراطورية المريضة والمحتضرة التى يتفشى فيها الفساد والانحلال. إن المصير - الذى لاقته بولندا - كان يتهدد تركيا، لكن تقسيم تركيا أصبح، فى حد ذاته، مشكلة بلا حل: لقد حافظت صراعات الدول الأوروبية - فيما بينها - على وحدة أراضى الدولة العثمانية ومنعت تقسيمها.

أما مصر، فقد تعرضت - على التوالى - لغزو فرنسا ثم إنجلترا لها: فعاشت فى قلق من سنة ١٧٩٨ حتى سنة ١٨١٤، ولعبت دورا "سلبيا" فى "سياسة البحر المتوسط" وفى "المسألة الشرقية". لكن الصراع بين فرنسا وإنجلترا، ويقظة محمد على، تسببا فى إنقاذ مصر من الخطر الخارجى طوال تلك الفترة: فقد نجح الوالى الجديد فى توحيد السلطة وتقويتها، واستكمل خطته فى الإصلاح وفى إجراء تحول اجتماعى وسياسى فى مصر.

وبين سنتى ١٨١٤ و ١٨٢٣ ?كان هاجس تقسيم الإمبراطورية العثمانية، وخطر غزو إنجلترا لمصر، يسيطران على ذهن الوالى لكنه نجح فى:

١ ـ التوسع فى غزواته لشبه الجزيرة العربية وأفريقيا.

٢ ـ تنظيم موارده الهائلة.

٣ ـ إنشاء جيشه.

٤ ـ إعداد نفسه لكى يجعل مصر تقوم بالدور "النشط" الجديد بدولة عظمى.

٥ ـ تجنب أخطار مشاريع الدول الأوروبية تجاه مصر.

٦ ـ إعادة فتح موضوع "المسألة الشرقية" لكى يحلها لصالحه هو: إما بتجديد قوى الدولة العثمانية وإما بإنشاء إمبراطورية مصرية مستقلة توافق أوروبا عليها وتعترف بها.

ومنذ أن تدخلت مصر فى "حرب المورة" (١٨٢٤)، انحرف جوهر "المسألة الشرقية": فأصبحت "المسألة المصرية" التى فرضت نفسها على الساحة السياسية منذ ذلك التاريخ حتى سنة ١٨٤٠.

أولا: صعود محمد على:

ولد محمد على فى "قوله" سنة ١٧٦٩. و"قوله" مدينة صغيرة تقع فى ولاية "الروميلى" ("مقدونيا" سابقا) أمام جزيرة "تاسو". وكان والده ـ إبراهيم أغا ـ من أصل تركى وتولى منصب رئيس الحراس المكلفين بحفظ أمن الطرقات. وبعد وفاة والده، رعاه عمه ـ طوسون أغا ـ لكن الموت اختطفه هو الآخر، فقام حاكم المدينة ـ وهو صديق قديم للعائلة ـ بتربيته مع ابنه.

وفى سنة ١٧٨٧ ?زوجه الحاكم من إحدى قريباته الثريات، فأنجب محمد على منها خمسة أبناء منهم: إبراهيم (بطل موقعتى "قونية" و"نزيب") وطوسون وإسماعيل. وبعد الزواج، مارس محمد على تجارة التبغ: فتأثر بهذه المهنة واكتسب منها فى سن مبكرة للغاية العقلية الحسابية، وروح المبادرة، والواقعية، وكلها صفات نادرة لدى الأتراك. وتجلى هذا التأثر ـ فيما بعد ـ بوضوح عندما أنشأ إمبراطوريته ونظمها[١] .

وعندما أعد "الباب العالى" جيشا ـ لإجبار الحملة الفرنسية على الجلاء عن مصر ـ قدمت "قوله" ٣٠٠ رجل، ووقع الاختيار على محمد على ليتولى منصب "نائب القائد" لهذه المجموعة. وفور وصول المجموعة إلى "أبو قير"، ثبطت المجهودات الشاقة همة القائد: فعاد إلى "قوله" تاركا لنائبه ـ محمد على ـ رتبة الكولونيل ومهمة القيادة. وأبدى محمد على شجاعة فائقة فى الحرب ضد الفرنسيين مما لفت إليه انتباه "قبطان باشا" ("قائد الأسطول التركى"): فمنحه رتبة "سر ششمة" (أى "قائد ألف" أو "لواء") فى سنة ١٨٠١.

ومنذ ذلك التاريخ، سعى محمد على إلى إنشاء حزبه الخاص به ـ فى مصر ـ للوصول إلى السلطة. وكان الأتراك قد فشلوا فى القضاء على المماليك الذين حظوا بحماية إنجلترا لهم مع أنهم كانوا منقسمين فيما بينهم؛ وفى الوقت نفسه، كان المصريون يكرهون الطرفين معا: الأتراك والمماليك.

وأدرك محمد على ـ بثاقب بصره ـ ما يجب عليه عمله بناء على معطيات الوضع القائم، ولم يكن هناك من هو أمهر منه ليقوم بتطبيق المقولة الشهيرة: "فرق تسد" كما طبقها هو بأقصى درجة من المهارة والشجاعة والدهاء. ويعلق المسيو جوان (Gouin) قائلا: "لقد كان ثعلبا أحيانا وأسدا على الدوام: فقد استخدم المماليك للتخلص من العثمانيين، وتخلص من المماليك على يد الألبان (الأنئود)، ثم تخلص من الألبان بواسطة المصريين؛ وأثار إعجاب أربعة ولاة ثم دمرهم جميعا ولم يتورع عن الجلوس على العرش بعدهم. ويقال إن "الوصول إلى العرش عمل رائع لكن الاستقرار عليه معجزة".

لكن عبقرية محمد على تكمن فى الابتكار: فقد درس الوضع القائم فى مصر، واكتشف عنصرا جديدا يضمن له الوثوب إلى السلطة ألا وهو: "أهالى القاهرة". لقد خرج "سكان القاهرة" من حالة الخمود واللامبالاة التى كانت تسيطر عليهم قبل مجىء الحملة الفرنسية، وبدءوا يلعبون دورا فى الأحداث كما بدءوا يهتمون بالشأن العام.

وكان الزعماء الشعبيون ينتمون إلى طبقة "العلماء"، أى "رجال الدين". ولحسن الحظ، فقد ضمت طبقة العلماء - فى تلك الفترة - عقليات متحررة رفضت الامتثال للمسلمات والأعراف السائدة حينذاك. وكانت هذه العقليات المتحررة هى التى تحافظ - بجدارة - على الروح القومية والدينية، وهى التى كانت تتوق - بصدق - إلى أن تنعم مصر بنظام جديد. وكان السيد عمر مكرم (نقيب الأشراف) هو أول بطل شعبى لهؤلاء "الفلاحين"[1] - أهل مصر - الذين كانوا يلاقون الاحتقار الشديد من الأتراك: فتقرب محمد على منه: كما استطاع ذ ببراعة ذ أن يحظى بحب الشعب المصرى له عندما قام بدور الوسيط بين مختلف الجماعات المتصارعة، واستطاع - فى عدة مناسبات - أن يحمى الشعب المصرى من عمليات النهب والسلب التى يمارسها الجنود غير النظاميين.

وفى تلك الفترة، كان زعيما المماليك هما: عثمان بك البرديسى ومحمد بك الألفى. وفور جلاء الحملة الفرنسية عن مصر (على يد الإنجليز)، سافر الألفى بك إلى إنجلترا - بناء على تحريض قنصلها فى مصر - لكى يحصل من الحكومة الإنجليزية على الدعم اللازم لكى يستعيد المماليك حكم مصر من جديد.

وتحالف محمد على مع البرديسى ضد محمد خسرو باشا والى مصر الذى أصبح - لاحقا - "الصدر الأعظم" فى الآستانة وألد أعداء محمد على. ونجح محمد على فى هزيمة الباشا - فى دمياط - بل وأرسله أسيرا إلى القاهرة (١٨٠٣). واضطر الباب العالى لإرسال وال جديد - على باشا الجزايرلى - ليشغل منصب خسرو باشا؛ لكن مصير الجزايرلى باشا كان أتعس من مصير سلفه: فقد اشترك المماليك والجنود الألبان فى اغتياله.

وفى تلك الأثناء، عاد الألفى بك - منافس البرديسى - من إنجلترا وسافر إلى الصعيد لكى يعيد تكوين حزبه استعدادا للاستيلاء على السلطة. أما البرديسى

---

(١) بالعربية فى الأصل الفرنسى.(المترجم).

بك، فقد تعرض لضغوط شديدة من الجنود الألبان (الأرنئود)، وتحرشوا به مطالبين بالأموال ثمنا لتأييدهم له ضد الجزايرلى باشا: فقد طالبوه بدفع رواتبهم عن ستة أشهر؛ فاضطر البرديسى لفرض ضرائب باهظة على الأهالى الذين سخطوا عليه سخطا شديدا[٢] لدرجة أنه قد اضطر للهرب من القاهرة (١٨٠٤)، التى لم يدخلها بعد ذلك مطلقا.

وأصبح محمد على هو القوة الوحيدة فى القاهرة، لكنه أظهر ترفعا ونزاهة محسوبين بدقة سياسية على أعلى مستوى: فلم يتعجل الوثوب إلى السلطة، بل دفع بخورشيد باشا ـ والى الإسكندرية ـ لكى يعين فى منصب والى القاهرة (١٨٠٤). ووافق الباب العالى على هذا الترشيح.

لكن خورشيد باشا ـ مثله فى ذلك مثل من سبقوه ـ لم يستطع تلبية مطالب الجنود الجامحة بدفع رواتبهم المتأخرة. وأيضا، فإن الباشا لم يكن يثق فى ولاء الجنود الألبان له فاستدعى الجنود "الدلاة" (أو "الدالاتية") الذين ابتزوا سكان القاهرة ابتزازا شديدا: فقرر القاهريون إنهاء هذا الوضع.

وذهب وفد يمثل الأهالى ليطالب خورشيد باشا بالتنحى عن منصبه، لكن الوالى رفض قائلا: "أنا والى مصر بناء على الأوامر التى تلقيتها من السلطان. وبالتالى، فإننى لا أعترف بالاستقالة التى يطالبنى الفلاحون بها". وتحصن الباشا بالقلعة ومعه ١٥٠٠ جندى واستعد للدفاع عن منصبه: فحمل أهالى القاهرة السلاح ـ تحت قيادة "العلماء" ـ وتجمعوا فى ميدان "الأزبكية"، وحاصروا القلعة وبدءوا فى قصفها بالقنابل.

لقد سبق لأهالى القاهرة أن قاموا بثورتين ضد الحملة الفرنسية، فاستمرأوا هذه اللعبة الرهيبة وقاموا بالثورة الثالثة ضد الوالى الذى عينه السلطان العثمانى. إن الشعب المصرى يبطن روحا مقاتلة فى أعماقه لكنه يخفيها تحت مظاهر خادعة من الخمول والاستسلام. وأيضا، فإن طبعه العنيد الجامح يتوارى

---

(٢) خرج أهالى القاهرة فى مظاهرات تهتف: "يا برديسى إيش راح تاخد من تفليسى". (المترجم).

خلف الأغلال. وقام السيد عمر مكرم بعمل كل ما يلزم لكى يستتب الأمن والنظام فى القاهرة وليحث الأهالى على مقاومة الغاصب.

وفى أثناء حصار القلعة، مع التراشق المستمر بالقنابل بين الطرفين، وصل "سلاحدار" الصدر الأعظم إلى القاهرة (يوم ٩ يوليو سنة ١٨٠٥) ومعه فرمان بالتصديق على اختيار "العلماء" والشعب لمحمد على واليا على "بشوية مصر". إذن، فقد كان انتخاب الشعب لمحمد على هو سبب ارتقائه للسلطة. وبعد عدة مراوغات، أذعن خورشيد باشا وغادر القاهرة.

لكن الإنجليز كانوا واقفين بالمرصاد، وكانوا يتحينون الفرصة للاستيلاء على مصر: فأرادوا أن يفرضوا عليها شكلا من أشكال "الحماية" (protectorat) بالاعتماد على المماليك. ولم يقبل الإنجليز الوقوف مكتوفى الأيدى وهم يرون محمد على ينفرد بتولى السلطة فى مصر: فحرضوا الباب العالى لكى يرسل الأسطول العثمانى ـ أمام السواحل المصرية ـ لإجبار الباشا على قبول منصب والى بشوية "سالونيك"[٣] بدلا من موسى باشا الذى صدر فرمان بتوليه بشوية مصر".

وفى الواقع، فإن الباب العالى كان يفضل رجوع المماليك لحكم مصر من جديد بدلا من أن يحكمها باشا قوى وصل إلى السلطة بحد السيف وباختيار الشعب له رغما عن إرادة الباب العالى. ولم ترغب الآستانة فى ترك هذا الباشا القوى ينعم بسلطته فى هدوء لكى لا يتوصل إلى إقامة دولة قوية.

ومنذ ذلك التاريخ، بدأ الشك يغلف علاقات السلطان بمحمد على: فقد كان السلطان يسعى دائما لعزل تابعه أو إضعافه ـ على الأقل ـ وذلك بإرهاقه باستمرار بمطالب مالية وعسكرية مبالغ فيها ومن كل نوع. أما محمد على، فقد سعى ـ بمهارة ـ للاستفادة من كل الأزمات والمشاكل ـ التى وقع فيها الباب العالى ـ لكى:

---

(٣) "سالونيك": مدينة فى مقدونيا بشمال اليونان. وهى المدينة الثانية – وثانى ميناء ـ بعد أثينا، وتعتبر بمثابة العاصمة الاقتصادية والثقافية لمنطقة شمال اليونان. (المترجم).

١ ـ يدعم قوته الذاتية؛

٢ ـ وينشئ إمبراطورية فى أفريقيا وآسيا؛

٣ ـ ويتصدى للسلطان وحتى لأوروبا التى تحالفت ضده.

واستمد محمد على قوته من العناصر التالية:

١ ـ تأييد الشعب له؛

٢ ـ إخلاص قواته له وتفانيها فى خدمته؛

٣ ـ ولاء القائدان الألبانيان: حسن باشا وعابدين بك (وهما أخوان).

وبناء عليه، رفض محمد على الإذعان لأوامر الآستانة التى اضطرت للتصديق على تثبيته فى منصبه (سنة ١٨٠٦).

لكن الجنود الألبان كانوا مستعدين للتمرد على الوالى إذا لم يدفع لهم رواتبهم نظرا لشح الأموال لديه؛ وبالتالى، فقد كان معرضا لأن يلقى نفس مصير الولاة الذين سبقوه: فلجأ الباشا للزعماء الشعبيين لكى يدبروا له الأموال اللازمة لإرضاء الجنود الألبان. وبفضل المساعى الحميدة التى بذلها الزعماء الشعبيون، استطاع محمد على الاحتفاظ بولاء قواته له.

ومن جهة أخرى، فقد توفى زعيما المماليك ("البرديسى" و"الألفى") على التوالى: فتوفى الأول يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٠٦، والثانى يوم ٢٠ يناير سنة ١٨٠٧، وبالتالى، ازداد ضعف حزب المماليك اللاجئين فى الصعيد.

ثانيا: الحملة الإنجليزية (١٨٠٧):

فشل المشروع الإنجليزى فى تحويل مصر إلى "محمية" خاضعة لبريطانيا العظمى. وكانت خطتهم تقضى بإشراك من يحظون بحمايتها (المماليك) فى سلطة البلاد(٢): فقرروا احتلال مصر احتلالا فعليا. وكان هذا الاحتلال هو أكبر خطر تعرضت له سلطة محمد على الوليدة، ونعنى بذلك: الحملة الإنجليزية على رشيد فى سنة ١٨٠٧.

واحتل الإنجليز مدينة الإسكندرية يوم ١٧ مارس سنة ١٨٠٧، وبعد عدة أيام، في يوم ٢٩ مارس، أرسلوا حملة مكونة من ١٤٠٠ جندي للاستيلاء على مدينة رشيد. لكن أهالي المدينة لجئوا لحيلة حربية: فدبروا كمينا للإنجليز الذين لم يفطنوا لما يحدث وشعروا باطمئنان خادع. وبتاريخ ٢٤ محرم ١٢٢٢هـ (٣ أبريل سنة ١٨٠٧م)، ذكر الشيخ عبد الرحمن الجبرتي في حولياته ما يلي: "وصلت أنباء من رشيد تفيد بأن مجموعة من الإنجليز جاءت إلى المدينة في صباح يوم الثلاثاء ٢١ محرم (٣١ مارس) ودخلتها. وكان أهالي رشيد والجنود يقظين ومستعدين لملاقاتهم: فاختبئوا في الحواري والأزقة وخلف نوافذ المنازل، وحاصروا الإنجليز بداخل المدينة، وأطلقوا عليهم نيران البنادق من كل جانب، وأجبروهم على إلقاء أسلحتهم وطلب الإنجليز منهم ألا يقتلوهم..."(٤).

وعلى الرغم من أن مدينة الإسكندرية كانت في قبضة الإنجليز؛ فإن أول هزيمة تعرضوا لها في رشيد حددت مصير الحملة بأكملها: فقد تشجع الجنود (العثمانيين) وقاوموا الإنجليز؛ واشتعلت حماسة الشعب في جميع أرجاء مصر، خصوصا في القاهرة عندما مراستعراض الأسرى الإنجليز ـ بشوارع العاصمة ـ ورءوس القتلى منهم مقطوعة ومرفوعة على أسنة الرماح.

وأوقف السيد عمر مكرم الدراسة بالأزهر، وحث الطلاب والأهالي على حمل السلاح ضد الغزاة، وشجعهم على إقامة التحصينات للدفاع عن المدينة. وذكر مونجان (Mongin) أن "المشايخ" كانوا يؤيدون الباشا: فكان خطباء المساجد يثيرون الحماسة الدينية لدى السكان. وكان السيد عمر مكرم يتوجه ـ كل صباح ـ إلى حيث يوجد العمال الذين يبنون التحصينات، ومعه جماهير غفيرة، ونصبوا له خيمة هناك لأنه كان يقضي ـ أحيانا ـ اليوم بطوله معهم. وكان تواجده معهم

---

(٤) تأثر الزعيم جمال عبد الناصر بهذا الانتصار المجيد: ففي مطلع شبابه، بدأ في كتابة رواية أسماها "في سبيل الحرية" تحكي عن انتصار أهالي رشيد على حملة الجنرال فريزر ،لكنه لم يستكملها بنفسه.(المترجم).

يثير حماسة الجميع ويجعل كل فرد يبذل أقصى جهده لإنجاز التحصينات على أكمل وجه [٢].

إن الموقف الذى أبداه الشعب والمماليك قد ضاعف من إخفاق الإنجليز الذين كانوا - فيما يبدو - يتوقعون مساندة الشعب المصرى لهم، حسبما ذكرت تقارير الميجور ميسيت (Misset) . وبعد الهزيمة الأولى فى رشيد، أرسل الإنجليز حملة ثانية لاحتلال المدينة نفسها لكنها فشلت: ففى يوم ٢١ أبريل ١٨٠٧، تلقوا هزيمة ساحقة - للمرة الثانية - فى "الحماد" بفضل روح التضحية والفداء التى أبداها الشعب المصرى. وكان المصريون يجهلون فن الحرب، إلا أنهم ألقوا بأنفسهم على مدافع الإنجليز، وسقط الجنود الإنجليز "كما يسقط العشب تحت ضربات المنجل"، حسبما وصف شاهد عيان موقعة "الحماد".

وكان من المفروض أن يهرع المماليك لمساعدة الإنجليز، لكن الهزيمة فى رشيد، وحيرة المماليك - نتيجة لتدينهم - قد أثارتا تردد بعضهم وعداوة البعض الآخر ضد الغزاة. وعلى الرغم من وجود بعض مظاهر ضعف العزيمة وفتور الهمة لدى بعض الأهالى؛ فإن الحركة الشعبية كانت موجودة بشكل مكثف وبتوسع، لكن ممثلى بريطانيا العظمى لم يرصدوها: فأفلتت من مراقبتهم ومرت من تحت أبصارهم.

وأدركت الوزارة الإنجليزية خطورة الأمر، وأن غزو مصر يتطلب تجهيز جيش كبير العدد والعدة: فقررت الجلاء عن الإسكندرية (١٤ ديسمبر سنة ١٨٠٧) بعد أن احتلتها لمدة ستة أشهر.

وكانت مدينة الإسكندرية، حتى ذلك التاريخ، يحكمها ضابط تركى يعينه "القبطان باشا" فى منصب الحاكم ويتبع الآستانة مباشرة؛ ولكن، بعد جلاء الإنجليز، أصبحت الإسكندرية جزءا من "باشاليك" ("بشوية" أو "ولاية") مصر التى يحكمها محمد على باشا. وأفاض الوالى على الإسكندرية رخاء وعظمة جديدين. لكن، كان لا بد من أن تخضع البلاد كلها لسلطة واحدة: فكان يجب على الباشا أن يسيطر على الصعيد الذى كان لا يزال تحت سيطرة المماليك.

وكان لحملة سنة ١٨٠٧ أهمية إضافية لأنها تعتبر نقطة تحول فى حياة محمد على: فحتى ذلك التاريخ، كان الوالى الجديد منهمكا فى توطيد أركان عرشه الذى كان معرضا ـ باستمرار ـ لخطر ناجم عن تحالف أعدائه ضده فى الداخل والخارج: لكن فشل هذه الحملة، أثبت للإنجليز أنهم قد راهنوا على الحصان الخاسر: فكفوا عن الاعتماد على المماليك الذين تفككوا وأصابهم الضعف.

ومنذ ذلك التاريخ، بدأت تتشكل الخطوط العريضة لسياسة محمد على: فأخذ يبذل أقصى جهد لديه لكى يخلق عناصر قوته الذاتية فى الداخل؛ وفى الوقت نفسه، بدأ يرنو بنظرة طموحة إلى الخارج، ويسعى إلى المجد الذى يدفعه إلى القيام بإنجازات عظيمة.

ثالثا: تدعيم سلطة الوالى، ونشأة الأهداف الطموحة (١٨٠٨-١٨١١):

لم يستطع محمد على أن ينعم بحكم مصر بهدوء، بالإضافة إلى أن حكمه كان لا يزال حكما مؤقتا، فكان يجب عليه أن يستخدم كافة عناصر عبقريته لكى يبقى فى منصبه ويتجنب الأخطار التى كانت تحيط به: فلا يزال المماليك يشكلون خطرا عليه فى الصعيد، وكان عليه أن يصد هجماتهم وإبادتهم لكى تستعيد مصر وحدتها. أما الألبان، فهم الذين كانوا يكونون جيشه لكن قواتهم لم تكن قوات نظامية؛ ومع ذلك، كان لا بد من زيادة أعدادهم لكى تزداد قوة الجيش. وبالإضافة إلى كل ما سبق، كان يجب على الباشا أن يضاعف رواتبهم مرتين أو ثلاث مرات حتى يتم تكوين جيش نظامى من أبناء البلد أنفسهم.

ومن جهة أخرى، كان "الباب العالى" يسعى دائما لخلع محمد على من منصبه، كما كان يزعج الوالى ـ باستمرار ـ بمطالبه المبالغ فيها. وفى الوقت نفسه، كانت كلا من فرنسا وإنجلترا تهددان بشن حملة جديدة على مصر.

وكان هذا الوضع الشائك يتطلب من الباشا أن يتحلى بهدوء الأعصاب، والجرأة والحيوية، فاستطاع أن يستفيد من حدثين مهمين:

١ ـ نشوب حرب عامة اشتركت فيها كل الدول الأوروبية الكبرى ومن ضمنها تركيا؛

٢ ـ نشوب حرب فى شبه الجزيرة العربية حيث طلبت الآستانة من محمد على التدخل فيها.

وبفضل هاتين الحربين، استطاع والى مصر زيادة سلطته وتدعيمها: فرفع مكانته وذاع صيته فى جميع أنحاء الشرق.

وفى شهر يونيو ١٨٠٨، كان المماليك يسيطرون على الصعيد بأكمله بدءا من ولاية المنيا، فقرر محمد على إنهاء هذا الوضع بحد السيف: فقاد قواته بنفسه لمطاردتهم، وخاض ضدهم معارك ضارية حتى استطاع الانتصار عليهم انتصارا حاسما فى أغسطس ١٨١٠. وأعلن الوالى عن انتصاره قائلا: "لقد انمحى طغيان المماليك بعون الله".

وسمح هذا الانتصار للوالى بأن:

١ ـ يخضع الصعيد لسلطته؛

٢ ـ ويوحد سلطته فى البلاد؛

وينعش التجارة والزراعة اللتين كانتا قد تأثرتا بسبب الحرب الداخلية التى شنها ضد المماليك.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد قرر محمد على أن ينعم بالهدوء التام، وقرر التخلص من آخر المماليك؛ وقدمت له الحرب فى شبه الجزيرة العربية الذريعة المناسبة لتنفيذ ذلك. وكان الباشا قد عين ابنه طوسون فى منصب "القائد الأعلى" للجيش المكلف بإخضاع بلاد العرب، وتقرر أن يخرج هذا الجيش من القاهرة باحتفال مهيب: فدعى كافة أعيان البلاد لحضور هذا الاحتفال. وفى الأول من مارس سنة ١٨١١، أقيم هذا الاحتفال الفخم فى القلعة وكان شاهين بك على رأس "البكوات" ("الأمراء") المماليك الذين حضروا: فحاصرتهم قوات

الباشا وذبحتهم فور تلقيها إشارة التنفيذ. وفى الوقت نفسه، تلقى حكام الأقاليم الأمر بالقبض على باقى المماليك العاديين المنتشرين فى جميع أرجاء البلاد.

وبين سنتى ١٨١١ و١٨١٢، حظيت مصر بنظام سياسى مكتوب وبنظام مالى متكامل: فحتى ذلك التاريخ، كان محمد على يعيش يوما بيوم عن طريق ممارسة عمليات التحايل المالى: فقد كان يجبى مبالغ مالية طائلة من الأقباط ـ الذين شكلوا "طبقة مالية" منغلقة على نفسها ـ ومن أصحاب الأراضى الزراعية ومن أفراد الشعب.

وحتى سنة ١٨٠٨، كان الزعيم الشعبى ـ السيد عمر مكرم ـ يعاونه فى إنجاز مهام منصبه بعد ما عاونه فى الاستيلاء على السلطة. وأظهر الوالى احترامه لطبقة "العلماء" الأريستوقراطية التى كان يرأسها السيد عمر مكرم. لكن الوالى لم يكن يريد أن يترك "نقيب الأشراف" يستمر فى حيازة الامتيازات الهائلة التى كان يحظى بها.

وهذه الامتيازات كانت عبارة عن "الأوقاف" العديدة المخصصة للصرف على المساجد والعناية بها. وأغلب هذه "الأوقاف" كانت أراض زراعية أوقفها أصحابها على المساجد لكى لا تخضع للضرائب؛ وفى الوقت نفسه ليستفيدوا من ريعها: فقام محمد على بإلغاء هذا الامتيازات كلها، وأجرى مسحا عاما جديدا لكل أراضى مصر، وأنشأ نظاما موحدا يتيح له استغلالها الاستغلال الأمثل، وتنظيم مواردها التى نضبت بسبب تقصير الإداريين ـ من المحاسيب ـ وإهمالهم.

ووجد محمد على أن تصدير القمح سيوفر له موردا ماليا عظيما، لكنه مؤقت بسبب نشوب الحرب فى أوروبا: فقد احتاجت إنجلترا للقمح بعد إغلاق مضيق الدردنيل، وانضمام روسيا للحظر الذى فرضه نابليون. ومع أن "الباب العالى" قد منع تصدير القمح لإنجلترا، نظرا لاحتياجه هو إليه، فإن محمد على فضل الاستفادة من هذا الوضع لكى يبيع القمح بثمن غال جدا: وبين سنتى ١٨٠٨ و١٨١٢ ?امتلأت خزانته بالأموال الطائلة بفضل هذه التجارة.

وبفضل هذه الأموال الطائلة، استطاع محمد على أن يستخدم مرتزقة جدد، ويزيد من عدد أفراد جيشه باستمرار، ويستعد لمواجهة الأحداث الطارئة المحتملة. ولاحظ دروفيتى(*) (Drovetti) الوضع المالى لباشا مصر، فكتب ما يلى بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٨١٢: "إن محمد على يحسب حساب الطوارئ المحتمل وقوعها؛ ولذلك، فإنه يدخر لها مبلغ ٢٠ مليون (فرنك) سنويا. وهو - فى الوقت الحالى - يعتبر أغنى باشا فى الإمبراطورية العثمانية[٤]".

وهكذا، تسبب نشوب حرب شاملة فى أن يتمكن محمد على من تكوين ثروة طائلة: فامتلك العنصر الأساسى الذى يجلب له القوة والمكانة العالية.

ولم يكن هذا هو كل شىء: فقد دأب الباشا على إثارة مخاوف "الباب العالى" باستمرار من تهديدات الدول المسيحية ضد مصر، وذلك لكى يخفف "الباب العالى" من غلوائه فى المطالبة بالأموال والمساعدات الحربية منه بشكل مبالغ فيه، وأيضا لكى يحد من محاولات تركيا للسيطرة على مصر والتدخل فى شئونها الداخلية.

ونجح محمد على فى إنشاء أسطول وجيش وخلق موارد مالية كافية لتقوية سلطته المعرضة - دائما - لتهديدات المماليك والعثمانيين والإنجليز والفرنسيين.

واستطاع باشا مصر - أيضا - أن يستفيد من الظروف لكى يحرر سياسته الداخلية من "نظام الامتيازات الأجنبية": فأعطى لنفسه حرية وضع التنظيمات واللوائح الداخلية كما يشاء مع مراعاة جانب إنجلترا وتركيا بصفة عامة؛ وعندما كان يتخذ قرارا ما، كان يطبقه بحزم شديد: فطبق النظام الإدارى الذى وضعه وحرص على أن يحترم الإنجليز والأتراك حقوقه.

وبتاريخ ٤ يوليو سنة ١٨١١، كتب الكولونيل ميسيت ما يلى: "أشعر بالأسف الشديد لأن حاكم مصر الحالى لا يحترم أيا من الامتيازات التى حصل الإنجليز

(*) قنصل فرنسا فى مصر.

عليها من "الباب العالى" بمقتضى "نظام الامتيازات الأجنبية": فقد منح الحاكم الحالى لنفسه احتكارات متنوعة - أو خصصها لنفسه - وزاد من قيمة الضرائب القديمة كما فرض ضرائب جديدة على البضائع المصدرة والمستوردة.

وعندما يحتج الوكلاء الأوروبيون، فإنهم يتلقون ردا واحدا مفاده أن للحاكم سلطة إصدار اللوائح الداخلية فى حدود ولايته. إن اللجوء إلى الباب العالى - لعلاج هذا الوضع - لن يؤدى لأية نتيجة: فالحاكم الحالى يرفض الإذعان لأى فرمان سلطانى قد يتعارض مع مصالحه الخاصة مع أنه يعترف بخضوعه لسلطة السلطان الاسمية عليه" [٥].

وفى الواقع، فإن القناصل الإنجليز قد بذلوا كل جهدهم لتضخيم مشكلة الجمارك - مع مشاكل داخلية أخرى - فصوروها كما لو كانت مشاكل دولية تخضع لـ "نظام الامتيازات الأجنبية"؛ لكن محمد على تصدى بحيوية وحزم لهذا المفهوم: فسعى لكى يحصر تطبيق "نظام الامتيازات الأجنبية" فى إطار حدوده الأصلية التى تتفق مع سيادة الدولة. ومن هذا المنظور، فإنه يعتبر أول باشا فى الإمبراطورية العثمانية يحاول:

١ - تفسير نصوص "نظام الامتيازات الأجنبية" تفسيرا جريئا يحدد معانيها بدقة:

٢ - وتخليص الشئون الداخلية لولايته من قبضة الامتيازات الأجنبية لكى تستطيع ولايته أن تنمو نموا حرا وتزدهر.

لقد اتصف محمد على بالطموح النشط والدائم: فسعى لتدعيم سيادته فى الداخل، لكنه كان يفكر - منذ ذلك الحين - فى بسط سيادته فى الخارج على أن يتم ذلك بمؤازرة إحدى القوى الأوروبية. وكان باشا مصر يدرك تماما مدى هيمنة إنجلترا على البحر المتوسط منذ مجىء الحملة الفرنسية، وعلى وجه التحديد منذ سنة ١٨٠٧: ولذلك توجه بأنظاره إليها - منذ سنة ١٨٠٨ - وسعى للتحالف معها لصالحها.

وكان الجنرال فريزر (Fraser) قد عين المستر ب ، آنى (P. Anny) - من مواليد مالطا - فى منصب وكيل بريطانيا فى مدينة الإسكندرية. وبتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٠٨ ?كتب آنى للورد هاو كزبيرى Haoekesburry أن محمد على - الذى لا يثق بالباب العالى - "يريد أن يرتبط بالإنجليز ويقترح عقد معاهدة سلام وتحالف لصالح إنجلترا". وأضاف آنى قائلا: "إن الباشا يخبر حكومة صاحب الجلالة بنيته فى الاستيلاء على "جدة" و"ينبع" و"اليمن". لقد أسرَّ الوالى - منذ زمن طويل - لكاتب هذه السطور بهذه الخطة التى نقلها - منذ سنة ١٨٠٧ - إلى الجنرالين "فريزر" و"مور" ، (Moore) إلا أنهما لم يردا عليه بأى رد محدد[٦].

وهذا الموقف يبين أن محمد على كان يتبنى فكرة التحالف مع إنجلترا لدرجة أنه قد تملق الإنجليز وصارحهم بخططه المستقبلية منذ ذلك التاريخ؛ وبذلك، فإنه يكون قد اعترف - بشكل غير مباشر - بحق إنجلترا فى الإشراف عليه، أو بالتدخل فى شئونه، وهذا الوضع لا يتسق مع أهدافه العظيمة الراسخة.

وعلى الرغم من الجهود المخلصة الذى بذلها بعض ممثلى إنجلترا فى مصر - فى عدة مناسبات - للتقريب بين محمد على وإنجلترا منذ سنة ١٨٠٨، فإن الحكومة الإنجليزية قد تحفظت - بطريقة غير مباشرة - على الاعتراف بسيادة باشا مصر: فلم تعقد معه أية معاهدة تجارية أو سياسية.

لقد كانت أمام إنجلترا وسيلتان تضمنان لها سلامة طريق مواصلاتها للهند، وكانت هاتان الوسيلتان تشغلان بالها - عن حق - منذ أن غزا بونابرت مصر:

- **الوسيلة الأولى**: إما إبرام معاهدة تحالف وصداقة مع مصر؛ وبالتالى، فإن إنجلترا ستشجع العمل على تطوير مصر؛

- **الوسيلة الثانية**: وإما اتباع سياستها القديمة أى. القضاء على محمد على والاستيلاء على مصر.

وبعد فشل حملة سنة ١٨٠٧ على رشيد، ونظرا للتطور المستمر الذى شهدته مصر، فقد تبنى بعض الإنجليز الحل الأول؛ لكن من الواضح أن الحكومة

الإنجليزية كانت قد قررت تنفيذ الخطة الثانية. ولذلك، سنجد صامويل بريجز (Samwel Brigges) ما يلى بتاريخ (de Wellesley)يكتب للمركيز دى ويلسلى ٣٠ مايو سنة ١٨١٠: "أتشرف بأن أخبركم بأن حكومة الهند قد أرسلت الكابتن هـ. رودلاند (H. Rudland)فى مهمته إلى "مخا"[٥]؛ وفى الوقت نفسه، أرسلت مساعده- المستر جون بنزونى (John Benzoni) إلى القاهرة لهدفين:

١ - فتح طريق مواصلات بين إنجلترا والهند يمر عبر مصر؛

٢ - وتدعيم ذلك بإقامة تبادل تجارى مفيد للطرفين.

"وكنت قد رعيت - فى القاهرة - المباحثات التى دارت حول هذين الموضوعين بين المستر بنزونى والباشا، والتى تكللت بعقد اتفاقية مؤقتة. وأرجو أن تصدق الحكومة على هذه الاتفاقية... إن محمد على لا يزال يعلن خضوعه الاسمى للباب العالى، لكنه - منذ زمن طويل - أصبح مستقلا بالفعل، بالضبط كما كان وضع المماليك قبل مجىء الحملة الفرنسية... [٧]".

ومع أن الحكومة الإنجليزية قد رفضت التصديق على الاتفاقية التجارية؛ فإن محمد على لم يشعر باليأس من إمكانية إقامة تحالف معها لكى يحصل على استقلاله ويحقق مصالحه تحت رعايتها.

وبتاريخ ٢٠ يونيو ١٨١٢، كتب المستر ميسيت رسالة شخصية وسرية إلى إدوارد كوك (Edward Cook) ليخبره بأنه أجرى عدة لقاءات مع والى مصر الذى صرح له بنواياه: "لقد حدثنى الوالى طويلا عن غرضه فى الاستقلال؛ ولتحقيق هذا الهدف، فقد عمل على زيادة عدد قواته بقدر ما تسمح به ظروفه المالية...

---

(٥) "مخا" ميناء يمنى يقع على "مضيق باب المندب" فى مدخل البحر الأحمر. وفى القرن الثامن عشر، بلغ هذا الميناء أوج ازدهاره ,فمنه كان يتم تصدير: البلح والبهارات وخصوصا أجود أنواع البن اليمنى ,لدرجة أن كلمة "موكا" (أو "موشا") تعنى البن الوارد من مخا، أى "البن" اليمنى فى بعض اللغات الأوروبية. (المترجم).

وصرح الوالى لى مؤخرا بأن التقارير التى تلقاها تفيد بأن النفوذ الفرنسى سيجعل الحكومة التركية تقرر - عما قريب - إغلاق الموانئ العثمانية فى وجه التجارة البريطانية، وأنه (أى محمد على) مقتنع بما ذكرته هذه التقارير. فسألته عن كيفية تصرفه عندئذ، فرد - دون أى تردد - بأنه سيستمر فى ممارسة العلاقات الودية - القائمة حاليا - بين مصر والوكالات البريطانية الموجودة فى البحر المتوسط؛ وأنه إذا لم يستطع إقناع الباب العالى بإغماض عينيه عما يجرى، فإنه سيعلن استقلاله. وأعرب الوالى عن أمله فى أن الحكومة الإنجليزية - فى هذه الحالة - ستقدم له وسائل المقاومة الفعالة ضد أعدائه الأقوياء الكثيرين الذين سيثيرهم قراره هذا.

ولم أشأ أن أقيد الحكومة البريطانية بأى التزام ما تجاه معاليه، فسألته عن طبيعة وكمية المعونة التى قد يحتاجها إذا حدث هذا التوقع فعلا (ولو أننى أؤمن باستحالته): فأجاب بأن عدد قواته يكفى لحماية مصر، لكنه قد يحتاج - فقط - لمبلغ ما من المال لتعويض ما قد يضطر لإنفاقه كمصروفات إضافية. لكنه أوضح بأنه إذا اضطر لمحاربة الجيوش الأوروبية، فإنه سيحتاج - عندئذ - للمال والقوات معا...

وصرح الوالى أيضا بأنه يأمل قريبا فى تكوين جيش قوامه ٤٠ ألف جندى، وأنا أميل لتصديقه لأن كل سفينة قادمة من تركيا تحمل معها عددا من المرتزقة[٨]".

ولكى ينجح باشا مصر فى تحقيق أهدافه، قدم اقتراحات عديدة للحكومة الإنجليزية التى تجنبت - بحرص دائم - الالتزام معه بتنفيذ سياسة ما قد تؤدى إلى تشجيعه على تنفيذ طموحاته: فبين سنتى ١٨٠٨ و١٨١٢، فضت الحكومة الإنجليزية - بلباقة - كل ما اقترحه عليها. وبتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٨١٢، وجه وزير خارجية بريطانية العظمى رسالة إلى المستر ميسيت جاء فيها: "ما دامت حالة السلم لا تزال قائمة بين صاحب الجلالة (ملك إنجلترا) والباب العالى، فإن صاحب المعالى (محمد على) لا يستطيع أن يرتبط معك بأى التزامات لا تتفق مع سلامة النوايا التى يجب عليه أن يراعيها..".

وكان فى تقدير محمد على - أيضا - أن التحالف مع إنجلترا سيجعله يتجنب الخطر الدائم الذى تمثله هذه الدولة على مصر: فطوال فترة حكمه، كان الوالى يعيش تحت سيطرة وسواس قهرى يتمثل فى: كابوس تسببه إنجلترا له، وكابوس تقسيم الدولة العثمانية. تسلطت هذه الفكرة على سياسته باستمرار.

وفى الوقت نفسه، بين سنتى ١٨٠٨ و١٨٣٢، كانت الحكومة الإنجليزية تخشى من وجود الخطر الفرنسى والخطر الروسى عليها فى الشرق: فغمرت محمد على - أحيانا - بالمجاملات والتودد إليه، وتركته يتصرف كما يريد، لكنها لم توفر له قط الحماية.

ووصل الأمر بالحكومة الإنجليزية إلى حد مطالبة باشا مصر بدفع ثمن صداقتها له: فأحيانا، كانت تطالبه بالتنازل لها عن مدينة الإسكندرية؛ وفى أحيان أخرى، كانت تطلب منه السماح للأسطول الحربى الإنجليزى بالرسو فى الميناء الشرقى للإسكندرية وبطرد الوكلاء الفرنسيين. وحاول محمد على الحفاظ على جزء من سيادته مع مجاملة إنجلترا، حتى ولو خاطر بإفساد علاقته بالباب العالى كما حدث - مثلا - فى صفقة بيع القمح.

ولو كان محمد على قد حصل على حماية إنجلترا - أو تأييدها له - لاستطاع مواجهة تركيا ولأعلن استقلاله منذ ذلك الوقت المبكر؛ لكن الكراهية الكامنة لدى إنجلترا ضده شلت حركته على الدوام ومنعته من ممارسة سياسته بحرية. وكان من المتوقع أن يؤدى عدم حصوله على الدعم من إنجلترا إلى أن يحظى بمساندة فرنسا - أو حمايتها - لكن نابليون كان يفكر - فقط - فى إعادة غزو مصر بعد فشل حملته الأولى عليها.

وبتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٨١٠، ذكر دروفيتى أنه قد عقد لقاء سريا مع الباشا و"تناقشنا حول مشاريعه التجارية فى البحرين: المتوسط والأحمر؛ وتناقشنا - تحديدا - حول رغبته فى أن تحظى أولى سفنه التجارية بالحق فى أن تكون

محايدة فى كل الأحوال. وفى تلك الأثناء، اعترف محمد على بأنه ليس على وفاق تام مع حكومته، وبأنه يرغب فى الحصول على موافقة فرنسا كى يصبح مثل دول شمال أفريقيا. وبعد ذلك، استطرد طويلا وتحدث عن المزايا التى يستطيع تقديمها للتجارة الفرنسية[٩]".

وركز محمد على كل جهوده بالتحديد على الباب العالى لكى يتوصل إلى تنفيذ أهدافه: فكان يرسل الهدايا والأموال الطائلة ـ باستمرار ـ للسلطان وللأعضاء ذوى التأثير فى "الديوان" محاولا ـ بذلك ـ إقناع الحكومة التركية بأن زيادة قوته وموارده وسيادته ـ فى إطار خضوعه للدولة العثمانية ـ سيفيدها. لكن، من المسلم به أن "وسائل الإقناع" هذه لم تكن لتغير أبدا من أساس المشكلة: فحسب المفهوم التركى ـ على الأقل ـ كان هذا المشروع يتعارض مع المصالح العليا لتركيا.

لقد رأينا كيف سعى محمد على لدى دروفيتى لكى يضمن الاستقلال عن تركيا تحت رعاية فرنسا؛ لكنه قبل ذلك اللقاء بثلاثة أيام فقط، كان قد أرسل ـ يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٨١٠ ـ رسالة مطولة لنجيب أفندى، ممثله فى الآستانة. وفى هذه الرسالة أشار الباشا إلى:

١ ـ هزيمة العثمانيين أمام الجيوش الروسية؛

٢ ـ ضرورة أن يطلب الباب العالى المساعدة من نابليون.

وبناء على هذه النظرية، بنى الباشا موضوعا كاملا به الكثير من البراعة والحيل كانت كلها لصالح مصر: فقد نادى بأن تنال "ولاية مصر" وضع "الولاية الوراثية". وذكر قائلا: "لقد وجدت وسيلة سأخبركم بها، وهى تتلخص فى أن يعلن الباب العالى أن "ولاية مصر" حرة مثل "الجزائر".

وفى حالة نشوب حرب بين إنجلترا والدولة العثمانية، سأكون أنا على علاقة طيبة بالإنجليز. وفى هذه الحالة، سيكون بمقدورى الحصول على خمس سفن كبيرة- أو عشرة ـ وسأرفع عليها راية مصر؛ وبالتالى، فلن أجد أية صعوبة فى

تزويد سكان إستانبول بالمواد الغذائية والذخائر من مصر. سأملأ هذه السفن بوفرة وسأرسلها إلى تركيا باستمرار.

"ومن جهة ثانية، فإن تنظيم مهمتنا فى "الحرمين الشريفَين" لن يلاقى أية عراقيل. وفور انتهاء هذه المهمة، فإن مولاى السلطان سيقوم بإلغاء الحرية التى سبق له أن منحها "لولاية مصر" التى ستعود كما كانت من قبل: مجرد "ولاية" عثمانية. وفى الحقيقة، فإن مصر ـ وأنا شخصيا ـ ملك للسلطان..."[١٠].

وعندما توجه محمد على بأنظاره إلى تركيا، فإنه كان يسعى ـ بواسطة الخدمات التى قدمها ـ لتأكيد استقلاله الفعلى، وبسط سلطته داخل الدولة العثمانية، مع إظهار خضوعه ـ الاسمى ـ للسلطان. لقد سبق لنا أن أوضحنا كيف أن الباشا لم يكن ليتردد فى تنفيذ خطته ـ فى الانفصال العنيف عن تركيا ـ لو كان قد لقى تأييدا ما من أوروبا، خصوصا أن الباب العالى كان لا يرحب بأى طلب ـ أو التماس ـ يرفعه إليه محمد على، وكان ذلك يتم بأقصى درجات الحذر مع الوعود المعسولة.

إن باشا مصر لم يستطع إقناع الباب العالى بالموافقة على جعل مصر "ولاية وراثية" ـ مثل دول شمال أفريقيا ـ وبالتالى، فإنه فشل فى تأسيس أسرة حاكمة فى مصر. ومع ذلك، لم يشعر باليأس، وحاول ـ بدأب ـ تنفيذ أهدافه مستغلا إرسال الحملة إلى شبه الجزيرة العربية لإخضاع الوهابيين المتمردين حسب التكليف الذى تلقاه من الباب العالى.

وبدأ والى مصر يطالب بضرورة تشكيل حملة ضخمة تتكون من قوات تخرج من: مصر وسوريا والعراق ـ فى وقت واحد ـ على أن تكون تحت قيادته. لقد أراد ـ بهذا الطلب ـ أن يؤسس إمبراطورية عظيمة بضربة واحدة وبلا عنف وذلك بالاستيلاء على موارد البلاد الثلاثة ووضع يده على قواتها العسكرية[١١].

وشعر الباب العالى بالفخ المنصوب خلف هذا الاقتراح، فبادر وأخبر والى مصر بما يلى:

١ ـ تم تعيين صاحب السعادة الصدر الأعظم السابق (يوسف ضيا باشا) فى منصب القائد العام للحملة على إقليم الحجاز مع منحه "كافة السلطات وحرية التصرف المطلقة"؛

٢ ـ تم تكليف سليمان باشا ـ والى بغداد ـ بالسير نحو "الدرعية" (عاصمة نجد) عبر "الإحساء"؛

٣ ـ تكليف باشا مصر بقيادة الحملة على إقليم الحجاز عبر مينائى "جدة" و"ينبع" (على البحر الأحمر).

وبتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٨٠٩، رد محمد على ـ بمهارة شديدة ـ بأنه "سيتحرك تنفيذا لهذا الأمر فور تحرك يوسف ضيا باشا وسليمان باشا بقواتيهما" وأكد أنه سيلتزم بتنفيذ أوامر القائد العام للحملة..."[١٢].

لقد كان محمد على يعرف جيدا بأنه لا يوجد أى باشا فى الدولة العثمانية يمتلك الموارد - أو القوات اللازمة - لشن هذه الحملة على الحجاز، كما كان يدرك تماما أن جميع هؤلاء الولاة كانوا عاجزين حتى عن الدفاع عن الولايات التى يحكمونها ضد هجمات الحشود الوهابية غير المنظمة. ومع ذلك، فقد أسرع باشا مصر بإرسال الحملة المكلفة بإخضاع شبه الجزيرة العربية لأن الوضع العام ـ فى سنة ١٨١١ ـ كان مناسبا تماما لتنفيذ مشروعه: ففى الداخل، كان قد استطاع القضاء على الاضطرابات ووطد سلطته وقام بتنمية موارده؛ وفى الخارج، نشبت الحرب الشاملة بين الدول الأوروبية وبعضها بعضًا، فجنبت مصر خطر الغزو الأوروبى.

رابعا: حملة طوسون ضد الوهابيين (١٨١١-١٨١٥):

منذ سنة ١٨٠٣، استطاعت قوات الوهابيين[١٣] ـ تحت قيادة سعود بن عبدالعزيز ـ احتلال مدينة "مكة المكرمة": فلم يعد رجال الدين يدعون للسلطان العثمانى من فوق منابر مساجدها، وأنكروا سلطته السياسية والدينية على هذه

المدينة المقدسة؛ وتوقفت القوافل التى كانت تحمل الحجاج سنويا للحرمين الشريفين والتى كانت تصل إليهما من القاهرة ودمشق وبغداد.

ونشر سعود الرعب فى بلاد ما بين النهرين والشام وغزاهما عدة مرات: فقام حاكما هاتين الولايتين بالرد، لكن الحملات - التى أرسلوها - لم تأت بأية نتيجة هامة لدرجة أن سعود استطاع مهاجمة ضواحى مدينة دمشق - فى سنة ١٨١٠ - ومعه ٦ آلاف محارب: فأثار رعبا حقيقيا فى أفئدة سكان الشام.

ومن المؤكد أن موقع مصر الجغرافى على البحر الأحمر، بالقرب من "ينبع" و"جدة " كان يؤهلها - أكثر من أى ولاية أخرى - لاستعادة إقليم "الحجاز"، واسترجاع سلطة الباب العالى على "الحرمين الشريفين" من جديد: فالسفر من الشام للحجاز كان يستغرق من ٣٠ إلى ٤٠ يوما عبر الصحراء.

ومنذ البداية، كان محمد على مقتنعا بأن ضمان أمن إقليم "الحجاز" يتطلب القضاء على المذهب الوهابى فى عقر داره - فى "الدرعية" - فى هضبة "نجد" بالقرب من الخليج الفارسى. ومن هذا المنظور، فقد كانت بغداد مؤهلة - أكثر من مصر - لإرسال حملة ضد الوهابيين: فأقل هزيمة ستلحق بالوهابيين - على أرضهم - كانت ستؤثر تأثيرا عظيما على مصير شبه الجزيرة العربية بأكمله.

وبغض النظر عن أية نوايا سياسية، فقد كانت خطة الباشا - فى البداية - ترتكز على:

١ - حشد موارد وقوى مصر والشام وبلاد ما بين النهرين؛

٢ - ثم تتوجه ثلاثة جيوش - من هذه البلاد الثلاثة - إلى شبه الجزيرة العربية فى وقت واحد وتحت قيادة موحدة.

وتبرهن هذه الخطة على أن والى مصر كان يحظى بفطرة سليمة جعلته يدرك المبادئ الأساسية للإستراتيجية. وكانت هذه الخطة - وحدها - كفيلة بضمان إحراز نصر سريع وحاسم ينهى مغامرة حربية تدور رحاها فى تلك القارة

الصحراوية الجبلية: فهذه الحرب كانت كفيلة باستنزاف موارد وقوى إمبراطورية عظمى؛ كما كانت أيضا بمثابة امتحان عسير خاضه باشا مصر: فإما القضاء على هذه الثورة اليافعة ـ التى انتصرت فيها مصر - وإما تقويتها وتوطيد أركانها.

ولإنجاح هذا المشروع، اعتمد والى مصر على ركيزتين أساسيتين:

١ ـ تنظيم قواته.

٢ ـ استخدام الطرق السياسية لنشر الفرقة بين شيوخ القبائل المتحالفين مع سعود، ومن ثم هزيمتهم.

وكانت الوسائل التى استخدمها محمد على تتناسب مع قيمة موضوع الرهان وعظمته: فبين سنتى ١٨٠٩ و١٨١١، بذل جهودا عظيمة حتى نجح فى بناء أسطول شكل أول قوة بحرية خاصة به، وضمن له نقل مواد الإعاشة والذخيرة والجنود إلى مينائى "ينبع" و"جدة" على ساحل شبه الجزيرة العربية.

ورافق أحمد أغا (أحد أشجع قادة محمد على) والمحروقى (شهبندر تجار القاهرة) طوسون بك (ابن محمد على وقائد عام الحملة) لمعاونته بتقديم النصح إليه، كما رافقه ـ أيضا ـ اثنان من كبار "علماء" القاهرة أرسلهما الوالى ـ خصيصا ـ لمناظرة فقهاء المذهب الوهابى.

وفى شهر أكتوبر سنة ١٨١١، أقلعت الحملة من مصر واستولت على ميناء "ينبع" الذى يقع على مسيرة ستة أيام من "المدينة المنورة". وفى يناير سنة ١٨١٢، سار طوسون بجيشه متوجها إلى "المدينة المنورة" لكنه فوجئ بكمين نصبته له قبيلة "بنى حرب" القوية فى ممر ضيق ـ بين الجبال الوعرة ـ بالقرب من مدينة "صفرة": فهزم طوسون هزيمة قاسية اضطرته للعودة إلى "ينبع" مع ما تبقى من قواته. لكن المصريين نجحوا فى إغواء جزء كبير من "بنى حرب" واشتروهم بالذهب، خصوصا عشائرهم التى كانت تسيطر على الممرات الجبلية الوعرة.

وفى أكتوبر ١٨١٢، عبرت قوات طوسون تلك الممرات الوعرة بسهولة، وحاصرت "المدينة المنورة" لمدة أسبوعين تقريبا، ثم احتلتها وطردت الحامية

الوهابية منها (نوفمبر ١٨١٢). وبعد ذلك، دخلت "مكة المكرمة" (يناير ١٨١٣)، ثم "الطائف" و"جدة"؛ كما نجحت القوات المصرية فى إلقاء القبض على "المضايفى" ـ وهو أخطر أنصار الوهابيين فى الحجاز ـ فى قرية "بيسل"، شرق مدينة "الطائف". وهكذا، رجع إقليم الحجاز كله و"الحرمين الشريفين" مجددا إلى سلطة الباب العالى بفضل الجيش المصرى.

وعلى الرغم من إخضاع إقليم "الحجاز"، فقد كان محمد على يدرك تماما أن سيطرة الوهابيين لا تزال راسخة على أغلب أجزاء شبه الجزيرة العربية؛ ولذلك، قرر أن يزورها بنفسه لكى يدرس الموقف على الطبيعة ويحدد وسائل القضاء على هذه الفئة المبتدعة.

وقبل أن يغادر الوالى القاهرة، عهد بالحكومة إلى محمد لاظ أوغلو، وكلف ابنه إبراهيم بحكم الصعيد، وكلف صهره حسين بك بحكم الوجه البحرى، وكل هؤلاء الرجال كانوا يتصفون بمهارات إدارية وعسكرية عالية.

وفى شهر سبتمبر ١٨١٣، وصل محمد على إلى "جدة" ـ التى أصبحت قاعدة تموين الجيش المصرى ـ ومنها انطلق إلى "مكة المكرمة" التى دخلها فى احتفال مهيب يوم ٦ أكتوبر سنة ١٨١٣. وهناك، قرر التخلص من الشريف غالب ـ الذى يتصف بالذكاء والدهاء ـ لأنه كان يتملق الوهابيين والمصريين فى وقت واحد: فعين الشريف يحيى ـ الذى يمت بصلة قرابة بعيدة للشريف غالب ـ فى منصب حاكم "مكة" وخصص له راتبا سنويا.

لكن إلقاء القبض على الشريف غالب كان بمثابة إنذار موجه للعرب، وتسبب فى هروب أهم أعوانه، وأكثرهم تأثيرا وفعالية: فلجأ الشريف راجى مع قواته إلى "الدرعية" (عاصمة إقليم "نجد") ، وعينه سعود بدلا من "المضايفى" فى منصب "أمير الحجاز"، أى فى منصب القائد الأعلى للبدو هناك. وفى الوقت نفسه، لجأ الكثير من أعيان "مكة المكرمة" وأسرها إلى "ترابة" (وهى واحة تتحكم فى طريق نجد/ اليمن)، وكانت مكان يتجمع فيه الوهابيون فى الجنوب. وتم هذا اللجوء إلى "ترابة" تحت قيادة "غالية"، وهى امرأة شهيرة من قبيلة "بيجوم" التى

سبق لها وأن هزمت القوات المصرية بقيادة مصطفى بك، صهر الوالى. وانضم الشريف راجى وعثمان (أخو المضايفى) إلى قوات "غالية" فكونوا جيشا "جنوبيا" ضخما كاد يحاصر قوات الباشا.

وشعر محمد على بضرورة توجيه ضربة ساحقة لتفريق جيش "المارقين" وتدميره: فتم نقل المؤن بصعوبة كبيرة من "حبرة" إلى "مكة" و"الطائف" لأن الباشا لم يتبق لديه سوى ٥٠٠ جمل من أصل ٨٠٠٠ جمل كانوا ملحقين على سلاح الفرسان. ومن المعروف أن الجمل هو "سفينة الصحراء"، ومن دونه يصبح تزويد الجيش بالمؤن والذخيرة عملية مستحيلة، خصوصا فى تلك البلاد التى يندر بها وجود الثمار والمياه والمؤن والأعلاف.

وانضم عدد كبير من أكبر شيوخ البدو إلى جانب محمد على (منهم الشريف راجى، أهم أنصار سعود فى الحجاز): فاستقبلهم الباشا بحفاوة ووزع عليهم عباءات مبطنة بالفرو وأموال. ونجحت سياسته تجاه السكان - ومعاملته الطيبة لهم - فى كسب مودتهم له فى كل مكان هناك مما قوى مركزه: فقد ألغى عددا من الضرائب الصغيرة، وأحسن إلى الفقراء والمعوزين، فاشتهر بالعدل والرحمة.

وهذا السلوك السياسى - الذى اتبعه الباشا خلال هذه الحملة - يبرهن على بعد نظره: فقد تأثر به ابنه البكر - إبراهيم باشا - مما ساعده على نجاح حملته العبقرية فى قلب صحراء شبه الجزيرة العربية بعد سنتين من هذا التاريخ.

وفى شهر مايو سنة ١٨١٤، توفى سعود: فغاب أكبر مدافع عن المذهب الوهابى: وخلفه ابنه البكر - عبد الله - أثنين ٢٨ يناير ٢٠١٣ لكنه كان أقل كفاءة بكثير من أبيه. ويقول "بوركهات" عنه إنه لم يرث عن أبيه فن إدارة المصالح السياسية للقبائل، ولم يكن على نفس المستوى من حيث الشجاعة والمهارة: لقد كان عبد الله مترددا ولا يثبت على قرار اتخذه، وعجز عن رفع لواء المذهب الوهابى بثبات فى مثل هذه الظروف الصعبة وسط الحشود البدوية الموالية له.

وطوال سنة ١٨١٤، اهتم محمد على بتجهيز الحملة عسكريا، خصوصا مع النقص الشديد فى عدد الجمال: فقد ذكر تقرير معتدل أن ثلاثين ألف جمل قد هلكوا خلال هذه السنوات الثلاث (١٨١١-١٨١٤) فقط التى استغرقتها الحملة على الحجاز. وقرر الباشا أن يقود جيشه بنفسه لشن الحملة على "ترابة"، وكان قد سبق له أن احتاط للأمور: فقد بعث بابنه طوسون إلى "المدينة المنورة" ـ فى شهر أغسطس ـ لكى يراقب قوات الوهابيين فى الشمال.

وبتاريخ ٧ يناير ١٨١٥، توجه الباشا ـ مع كل قواته ـ إلى "كولاخ"، ثم إلى "بيسل" حيث تمركز نحو ٣٠ ألف وهابى على منحدرات الجبال الوعرة المؤدية إلى "كولاخ". لكن المصريين امتلكوا سلاحا رهيبا لا يوجد مثله لدى هؤلاء البدو ألا وهو: سلاح المدفعية؛ غير أن هذا السلاح يكون فعالا فقط عند الحصار أو فى السهول: فطالما بقى العرب متحصنين فى الجبال، كان من الصعب جدا إزاحتهم عنها وإلحاق هزيمة ساحقة بهم. ويقال إن سعود قد نصح ابنه بألا يحارب أبدا الأتراك فى السهول.

واستطاع محمد على تعويض النقص العددى بالتفوق فى التكتيك: ففى إحدى الهجمات، تظاهرت قواته بالهرب من ميدان المعركة، فنزل الوهابيون من مواقعهم الحصينة فوق الجبل ليتعقبوها؛ فأمر الباشا سلاح الفرسان بالاستدارة ومواجهة الأعداء: فقضى عليهم وحدثت مذبحة عظمى. وقتل محمد على أحد الوهابيين بنفسه. وقدم الشريف راجى مساعدة قيمة للقوات المصرية: فقد حاصر القوات المعادية ومنعها من الانسحاب، كما تميز بالشجاعة والسرعة فى ميدان المعركة.

وأدى انتصار محمد على فى معركة "بيسل" (٢٠ يناير ١٨١٥) إلى القضاء على الوهابيين وتوجيه ضربة قاصمة لنفوذهم وهيبتهم فى جميع أرجاء شبه الجزيرة العربية.

لقد كتب هذا اليوم المجيد فى التاريخ العسكرى والسياسى لمصر مثلما كتب ـ من قبل ـ يوم انتصار رشيد (سنة ١٨٠٧). وهذا اليوم الخالد يعتبر أيضا بمثابة بداية "للملحمة الشرقية" التى سيقوم إبراهيم باشا ببطولتها ببراعة بدءا من سنة

١٨١٦، والتى ستدور أحداثها فى شبه الجزيرة العربية والسودان والمورة والشام وآسيا الصغرى. وهذه "الملحمة الشرقية" ستجذب انتباه أوروبا (من ١٨١٦ حتى ١٨٤١) بالضبط كما حدث بالنسبة لـ"ملحمة نابليون" من قبل.

وبعد هذا الانتصار، استولى الباشا على "ترابة" ثم توغل جنوبا واستولى على "بيشة"، فى شرق جبال اليمن: فهرعت إليه قبائل كثيرة وأبدت خضوعها له؛ فقام محمد على بتعيين شيوخ قبائل جدد عليها لكى يخلق حزبا مواليا له فى جميع أرجاء هذه المنطقة.

وكانت لمحمد على أطماع فى اليمن، وكان بوسعه غزوها، لكنه لم يفعل: فقواته كانت قد أنهكت نتيجة للسير المضنى فى هذه البلاد الجبلية الوعرة، وبدأت تتذمر؛ فاضطر الباشا للتوجه فورا إلى الساحل، واستولى على "قنفدة". وفى "قنفدة"، أتو إليه بـ"طامى" و"بكروجى" (وهما أسيران مهمان وقعا فى يد القوات المصرية). وبعد توقف قصير، عاد الباشا إلى "مكة" بتاريخ ٢١ مارس ١٨١٥. وهكذا انتهت حملته على شبه الجزيرة العربية وتكللت بأكاليل الغار: فانتصاره فى "بيسل" كسر شوكة المذهب الوهابى - فى الجنوب - ونشر الخوف والتشكك فى نفوس الوهابيين، فى الشمال.

وفى الواقع، فإن عبد الله بن سعود كان قد توجه إلى إقليم "القصيم" قبيل موقعة "بيسل" لكى يهاجم قوات طوسون المعسكرة فى "المدينة المنورة"؛ لكنه علم بهزيمة الوهابيين: فقرر أنه من الأفضل له أن يعود إلى "الدرعية" (عاصمته) التى كانت معرضة للخطر من قبل محمد على.

وقبل وصول الباشا إلى المدينة المنورة - يوم ١٤ أبريل - كان طوسون قد غادرها لمطاردة عبد الله. وتردد عبد الله فى المجازفة بشن هجوم ربما كان سيعيد إليه اعتباره الذى فقده بسبب هزيمة الوهابيين فى "بيسل"، فاقتنع بأن عقد الصلح مع طوسون هو أفضل ما يستطيع إنجازه، فوافق على المبدأين التاليين:

١ - إعلان خضوعه للباب العالى؛

٢ - وعدم التدخل بتاتا فى شئون إقليم الحجاز.

ومن جانبه، وافق طوسون على أن يترك للوهابيين السيادة على "القصيم" و"نجد". وكلف عبد الله اثنين من ممثليه - فى وقت واحد - بأن يحملا شروط المعاهدة الجديدة لباشا مصر لكى يصدق عليها ويمهرها بتوقيعه.

وعندما عاد طوسون إلى "المدينة المنورة" كان محمد على قد غادرها متوجها إلى القاهرة التى وصلها يوم ١٩ يونيو ١٨١٥. وهذا الرحيل المتعجل يرجع الأسباب التالية:

١ - قرار محمد على بضرورة تأجيل هجومه على "الدرعية"، وترك هذه المهمة الشاقة لينفذها ابنه إبراهيم باشا؛

٢ - وعودة نابليون بونابرت إلى السلطة فى فرنسا؛

٣ - والموقف الغامض الذى اتخذه الباب العالى.

خامسا: علاقة الباب العالى بالوالى (١٨١١-١٨١٥):

فى الفترة الواقعة بين سنتى ١٨١١ و١٨١٥، لم يطرأ أى تغيير على موقف مصر فى علاقتها بأوروبا والباب العالى: فمحمد على لم يتنازل عن خططه الطموحة، والباب العالى - بدوره - لم يتخل عن نواياه الخبيثة تجاه محمد على ومصر.

وفور انتهاء الحملة الأولى على الحجاز (سنة ١٨١٣)، أرسل الباشا ابنه إسماعيل بمفاتيح مدينة "مكة" إلى الآستانة حيث تم استقباله بحفاوة شديدة.

وبتاريخ ٧ يوليو ١٨١٣، كتب الكولونيل ميسيت ما يلى: "حتى هذه اللحظة، كان الباب العالى يعتبر أن محمد على قد وصل إلى درجة ما من درجات التمرد، واعترف - على مضض - برتبة البشوية التى يحملها؛ ولولا ضعف الحكومة

التركية، لكانت قد اتخذت إجراءات لتغييره. وكان الباشا يعرف تماما مدى ضعف الباب العالى مما شجعه على تصعيد تحديه له.

"لكن، حدث - حاليا - تحول تام فى موقف الباب العالى تجاه باشا مصر: فبعد استعادة "الحرمين الشريفين" من الوهابيين، زال الانطباع السيئ الذى شعر به الباب العالى نحو الباشا الذى أصبح أثيرا لدى سيده السلطان..." ثم علق القنصل الإنجليزى بذكاء شديد على هذا التغير قائلا: "لكننى لا أصدق أن الباشا قد أهمل طموحاته فى التوسع والاستقلال"[١٤].

وفى الواقع، فإن انتصارات محمد على فى الحجاز (سنة ١٨١٢) قد زادت من تطلعاته، وبدأ اهتمامه يتزايد - أكثر فأكثر - بكل ما يتعلق ببلاد الشام: فتذرع بأن بعض القبائل البدوية - التى تنزل فى "وادى غزة" - قد هاجمت قافلة تحمل شحنة من البن وبضائع أخرى قادمة من الهند واليمن، ووقع هذا الهجوم فى طريق السويس/ القاهرة "بناء على تحريض سليمان باشا".

وبتاريخ ٣ فبراير ١٨١٢، كتب باشا مصر رسالة إلى ممثله فى الآستانة ذكر فيها: "يشيع سليمان باشا بأننى أريد الاستيلاء على الولاية التى يحكمها؛ ولذلك فإننى أقوم بحشد الجنود. لقد بدأ صبرى ينفد، ومن المؤكد أن سليمان باشا لن يستطيع مقاومتى مهما كانت قوته. وبالتالى، فإذا صدق الباب العالى هذه الأكاذيب التى يشيعها سليمان باشا ضدى، وإذا شجعه على عدم إرجاع بضائع القافلة المنهوبة، فسأضطر إلى استرجاعها بنفسى وبوسائلى الخاصة..."[١٥].

ويبدو أن سليمان باشا كان يريد خلق المشاكل لمحمد على: فأحيانا، كان يدفع المماليك لمقاومة باشا مصر؛ وفى أحيان أخرى، كان يحرض البدو - التابعين له - على مهاجمة القوافل المصرية. ومن المحتمل أن يكون الباب العالى ضالعا فى إثارة مثل هذه الفتن: ففى سنة ١٨٣٠، وبعد مرور سبع عشرة سنة على وقوع هذا الحادث، تجددت هذه التصرفات نفسها بين عبد الله باشا - والى عكا - ووالى مصر: فأصبحت لدى محمد على ذريعة مقبولة لغزو بلاد الشام.

وبتاريخ ١٩ أغسطس ١٨١٢، نبه محمد على الباب العالى إلى أن الوضع فى إقليم الحجاز غير مضمون: "إننا لا نستطيع اعتبار أن مهمة الحجاز قد أنجزت بشكل نهائى، أو أن الأمن قد استتب تماما - فى هذا الإقليم - ما دامت أن مدينة "الدرعية" الملعونة - مأوى الطائفة المبتدعة - لا تزال قائمة ".

وكان التكتيك العسكرى - الذى اتبعه محمد على - ينبع دائما من مفهوم سليم أذهل معاصريه: فمنذ بداية الحرب ضد الوهابيين، لم يكف الباشا عن التأكيد الحاسم على ضرورة القضاء على هذا المذهب/ الدولة فى منشأه. وفيما بعد - فى أثناء "حرب المورة" - لم يهتم محمد على بالآراء المختلفة التى أبداها خبراء التكتيك العسكرى الأوروبيون: فألح على ضرورة وأد التمرد اليونانى فى موطنه نفسه - أى فى مدينة "هيدرا" (Hydra) - بدلا من شن معارك لا نهائية فى "بلاد المورة" أو فى غيرها.

وفى ظل الظروف السائدة فى سنة ١٨١٣ - وكما كان الأمر بالنسبة لظروف سنة ١٨٠٨ - كان محمد على يرى ضرورة إرسال حملة على "الدرعية" انطلاقا من الشام: "فالدرعية" تبعد عن "مكة" و"المدينة" بمقدار ثلاثين أو أربعين مرحلة؛ لكنه، فى هذه المرة، طالب صراحة بضم "ولاية الشام" إليه. وبتاريخ ٩ أغسطس، كتب ما يلى: "إن هدفى هو:

أولا: أن أعرض الوضع الحقيقى؛

ثانيا: أن أضم بلاد الشام.

وعندما أطالب بذلك، فإننى لا أسعى أبدا للاستفادة منها ولا لبسط سيطرتى عليها، بل إن هدفى الوحيد هو تقديم خدمة لمولاى السلطان. وفى الواقع، فإن المسافة التى تفصل "الدرعية" عن "الشام" تبلغ ١٧ مرحلة فقط، كما أن أغلب المحطات - الموجودة على هذا الطريق - عامرة بالسكان ويتوفر فيها الماء والكلأ.

ومن جهة ثانية، فإن هذا الطريق سيوفر الكثير من التسهيلات لمسيرة حملة قوية مزودة بالمؤن والذخيرة بوفرة.

وفضلا عما سبق، فبالإمكان تقسيم القوات المعادية إلى قسمين إذا قمنا بتوجيه جيشين - تابعين للسلطان - ضدها من الجهتين وفى وقت واحد. وبهذه الطريقة، سنستطيع - بعون الله - الانتصار وإيجاد حل نهائى لهذه المشكلة فى وقت قصير.

ثم استخدم محمد على الأسلوب الإنجليزى: فأكد للباب العالى أن حكم "ولاية الشام" يعتبر عبئا إضافيا عليه، وأنه لا يفكر سوى فى "مشكلة الدرعية" وهى "هدفه النهائى"[١٦].

وفى رسالة تالية - بتاريخ الأول من أكتوبر سنة ١٨١٢ - تناول الباشا هذه الذرائع نفسها - بشكل أكثر تفصيلا - للمطالبة بضم بلاد الشام، وذكّر الباب العالى - بإلحاح - بالتضحيات الجسيمة، التى قدمتها مصر بهذا الخصوص، فقال: "منذ ثلاث سنوات، فقدت الجيوش السلطانية - فى الحجاز - ما يلى:

١ - من ثلاثة إلى أربعة آلاف رجل سقطوا ضحايا للطقس السيئ فى هذا الإقليم؛

٢ - من سبعة إلى ثمانية آلاف رجل سقطوا فى المعارك ضد العرب، وضحوا بحياتهم خدمة لمولانا المعظم؛

٣ - حتى ابنى نفسه - أحمد طوسون باشا - جرح مرتين؛ فعلى حساب من ستقيد تلك الخسائر؟؟[١٧]".

إذن، فمحمد على لم يكتف بحكم شبه الجزيرة العربية فعليا وبشكل مؤقت: فذلك لن يفيده ماديا بأى شىء، بل إنه - على العكس - سيستنزف أغلب موارده؛ ولهذا السبب، فكر فى المطالبة بحكم بلاد الشام بصفة مكافأة له على خدماته ومقابل تضحياته الهائلة (من الرجال والمال) التى قدمها لصالح الباب العالى.

وكان باشا مصر ينوى تنظيم موارد ولاية الشام واستخدامها بطريقة عقلانية تستفيد منها المصلحة العليا للقضية العثمانية. ففكرة تجديد قوى الدولة

العثمانية شبابها كانت قد بدأت تشغل فكره. لكن الباب العالى كانت له اهتمامات أخرى بعيدة تماما عن تشجيع الرؤى الجديدة - والجريئة - التى أبداها محمد على: فقد توجس الباب العالى خيفة منه وارتاب فى نواياه، بل إنه كان يسعى - منذ اليوم الأول لتولى الباشا - لكى يقضى على هذه السلطة الجديدة التى توطدت أركانها بفضل النجاحات العديدة التى أحرزتها.

وفى أثناء تواجد والى مصر فى الحجاز - لمحاربة المتعصبين الوهابيين - كان إسماعيل باشا بن محمد على فى مهمة فى الآستانة وبرفقته لطيف بك. ويبدو أن الباب العالى قد منح لطيف بك فرمانا سريا يقضى بتعيينه فى منصب والى مصر بدلا من محمد على. وعلى كل حال، فقد كانت للطيف بك علاقات وثيقة للغاية بالصدر الأعظم وبالقبطان باشا: فعاد لطيف بك إلى مصر حاملا لقب "باشا"، وجمع حوله الأعوان، وأعلن ادعاءاته فى الحكم.

وكان محمد لاظ أوغلو - فى ذلك الوقت - يشغل منصب "كيخيا بك" (أى "وزير الداخلية") كما كان يحل محل محمد على فى أثناء غيابه. وكان الكيخيا بك يتميز بالعقل الراجح والحسم واليقظة: وعلى الفور، أمر باستدعاء لطيف باشا الذى رفض تنفيذ أمر الاستدعاء؛ فأمر لاظ أوغلو بارسال قوة عسكرية لإحضاره بالقوة الجبرية. وبعد مناوشات بدأت مساء يوم ١١ حتى ١٢ ديسمبر ١٨١٣، انتهى الأمر - يوم ١٤ - بإلقاء القبض على لطيف باشا بينما كان يختبئ فى منزل مجاور لمنزله، فاقتيد إلى القلعة حيث حوكم مع بعض أنصاره وصدر عليه الحكم بالإعدام .

إن هذا التصرف الحاسم - الذى أبداه "الكيخيا بك" - قد أشاع الأمن والهدوء فى البلاد، وبرهن على إخلاص لاظ أوغلو لشخص سيده كما برهن - تحديدا - على ولائه للقضية التى يتبناها محمد على، ألا وهى القضية التى تهم كل مسلم يعمل بإخلاص لرفعة شأن وطنه. ويشاع أيضا أن محمد بك لاظ أوغلو هو الذى أوحى للوالى بفكرة "مذبحة المماليك" الشهيرة - فى القلعة - والتى تم تنفيذها فى الأول من مارس سنة ١٨١١.

وفيما بعد، تولى المسيو جول بلانا (Jules Planat) منصب قائد أركان جيش الباشا، ورسم لنا صورة أخاذة للكيخيا بك الذى أصبح وزيرا للحربية، فقال عنه: "إنه سياسى ماهر ووزير عادل مرهوب الجانب: فاجتمعت فيه الصفتان العظيمتان المطلوبتان فى الرجل الذى يتولى شئون الإدارة العليا، كما تميز بكفاءته فى تنفيذ القرارات.

ومحمد بك لاظ أوغلو متفان فى خدمة سيده، وهو غالبا ما يتنازل عن راتبه لصالح الخزانة. ونجح محمد بك فى تخليص باشا مصر من بقايا المماليك، وهذه الأحداث معروفة. كما قام - أيضا - بقطع رأس أحد البشوات المتآمرين على سلطة محمد على: إن ذراع هذا البك الحازم والمرهوب الجانب تدعم صولجان الوالى. ويحب محمد بك الصراحة عندما تكون فى الوقت المناسب ولوجه الخير، كما يعرف - أيضا - كيف يتلائم مع الجهل السائد.

وكان محمد بك لاظ أوغلو يقول لضباطه: "انظروا إلى لحيتى البيضاء المحترمة والمبجلة؛ إنها توجد فى رأس مفتونة بسحر المبادئ الكاذبة والآراء المسبقة التى غالبا ما أودت بالأمة إلى غياهب الظلام والبربرية. ومنذ قرن مضى، وصل الروس إلى درجة عالية من الحضارة مع إنهم محرومون من كل مقومات النجاح: فكان يجب عليهم أن يبدءوا من الصفر فى كل المجالات ويحاربوا ضد كل شىء. وعندما أراهم قد وصلوا إلى هذا المستوى الحالى، كيف أمنع نفسى من الشعور بالخجل لأننا أقل من مستوى الشعوب الأكثر تأخرا؟؟ مع العلم بأننا لدينا دولا عظيمة، وباستطاعتنا أن نملأ البحر المتوسط بثرواتنا، ولدينا أفضل المواقع التجارية والعسكرية[١٨]".

لقد كانت الأمانى العريضة - القلقة والمضطربة - هى التى تغذى طموح الوالى. لكن هذا الطموح كان يرتكز - أيضا - على أسس عقلانية نشأت نتيجة للوضع المزرى الذى كانت عليه جميع بلاد الشرق؛ كما نشأت - أيضا - عن ضرورة بعث حياة قومية جديدة فى تلك البلاد. وقام إبراهيم باشا بتجسيد أعلى درجة من طموحات أبيه . وإبراهيم باشا هو البطل المقبل الذى سيسطع نجمه

فى مواقع: "الدرعية" و"قونيه" و"نصيبين". وأيضا، فإن المحيطين بالوالى - وكل المصريين المستنيرين - كانوا يشاركونه فى هذا الشعور العام الذى ارتكز عليه هذا الطموح.

ومع ذلك، فإن كل ما أنجزه الوالى كان لا يزال تحت رحمة نزوات وأهواء الباب العالى وتهديدات أوروبا. وفى سنة ١٨١٥، أصبح وضع مصر خطيرا: "ليس فقط بسبب عودة نابليون للسلطة مجددا (فقد كانت أمامه عقبات كثيرة فى أوروبا) لكن أيضا - تحديدا - بسبب نوايا الباب العالى المحتملة.

وفى الواقع، فبعد عدة أيام من عودة الباشا إلى القاهرة من الحجاز، كان الكولونيل ميسيت قد كتب ما يلى بتاريخ ٥ يونيو: "فى الوقت الحالى، تبذل هذه الحكومة كل جهودها للدفاع عن البلاد بناء على المعلومات، التى وصلتها من مصادر مختلفة بخصوص عمليات التسليح التى يقوم بها الباب العالى تحت إشراف القبطان باشا بهدف الاستيلاء على مصر باسم السلطان[١٩].

وهكذا، سنجد أن محمد على كان يستعد لضرب الوهابيين فى عقر دارهم ليخلص الباب العالى - إلى الأبد - من هؤلاء المبتدعين الشرسين، أبناء الصحراء دائمو الحركة الذين لا يمكن الإمساك بهم؛ لكن كان يجب عليه أيضا أن يدافع - فى الوقت نفسه - عن وجوده الذاتى ضد الغيرة العاجزة التى يضمرها له الباب العالى وأن يتقى دسائسه ضده.

سادسا: حملة إبراهيم على شبه الجزيرة العربية:

كانت معاهدة السلام التى وقعها طوسون وعبد الله مجرد هدنة: فهى لم تتناسب مع خطة محمد على ولا مع رغبة الباب العالى الصريحة. ولذلك، انهمك الجانبان - طوال ١٨١٦ - فى الاستعداد لشن حرب مهولة ومدمرة، وعين محمد على ابنه إبراهيم قائدا للحملة فاختار ضابطا فرنسيا - دى فيسيير - De Vaisisère لقيادة عملية الحصار.

وأقلعت الحملة يوم ٢٣ سبتمبر من ميناء "القصير" الذى أصبح قاعدة لإمداد وتموين الجيش المصرى بسبب قربه من ميناء "جدة". وعندما وصل إبراهيم إلى "المدينة المنورة"، قلد أباه - فقد كان مثله يتصف بالشك والدهاء - وقام بكافة الشعائر الدينية، ووزع صدقات وهبات هائلة، وتصرف كأى مسلم تقى.

وفى ذلك الوقت، كان هذا القائد الجديد يبلغ ٢٧ سنة فقط من العمر، وكان يتوق للإسراع بغزو شبه الجزيرة العربية إلا أنه تريث وكبح جماح حماسه. وخلال المعارك - التى سبق له وأن خاضها - ضد المماليك فى صعيد مصر، وطوال فترة حكمه هناك، أثبت إبراهيم أنه يتحلى بصفتين أساسيتين ضروريتين للنجاح فى مثل هذه المهمة، ألا وهما: الجرأة والكفاءة التنظيمية.

وكانت الأهمية الاستثنائية لهذه الحملة تكمن - أساسا - فى إدارة الحرب عسكريا وسياسيا: فقد كان لا بد من اجتياز الصحراء لمسافة ٨٠٠ كم - من "المدينة المنورة" حتى "الدرعية" - وذلك دون حساب المسافة التى تفصل المدينة المنورة" عن مصر وعن قواعد الإمداد والتموين.

وتعتبر هذه الصحراء الشاسعة بمثابة خط دفاع طبيعى هائل؛ وكانت القبائل المعادية تذرعها فى جميع الاتجاهات، كما كانت معتادة على ممارسة "حرب العصابات" التى تدمر جيوش العدو وتنهك قواها قبل وصولها إلى الهضبة الداخلية؛ وهناك - فى تلك الهضبة الداخلية - كان جيش الوهابيين الكثيف العدد ينتظر وصول هذه الجيوش وهو متمركز فى مواقعه. وكان الجيش الأجنبى - المكون من سبعة آلاف رجل - يحتاج إلى ٤٠ ألف جمل وتعزيزات وذخائر يجب أن تتجدد باستمرار.

ويقول المسيو روسيل (Roussel) إن هذه الحرب تشبه "هيدرة ليرن"[٦] التى تتكاثر بلا انقطاع: فقد كان الوهابيون يناوشون أعداءهم فقط ويتجنبون

---

(٦) "هيدرة ليرن" (L' Hydre de Lerne) ثعبان خرافى ذو سبعة رءوس؛ وفور قطع إحداها، كانت تنمو عدة رءوس مكانها؛ استطاع هرقل قتلها. وقتل هذه "الهيدرا" هو العمل العظيم الثانى من الاثنى عشر عملا التى أمره "يوريثوس" بتنفيذها.(المترجم)

مواجهتهم. وكان كل أربعة محاربين وهابيين يمتطون ظهر جمل واحد ومعهم كيسين من الجلد: فى أحدهما دقيق ممزوج بالماء؛ والثانى ممتلئ بالماء. وهذا القدر القليل من الزاد كان يكفيهم لمدة ثمانية أيام[٢٠]".

وتقول إحدى الروايات أن محمد على جمع كل وزرائه وقادة جيشه ـ قبل البدء بالحملة ـ لكى يتداول معهم حول الوسائل التى يجب الأخذ بها. وبعد ما شرح لهم غرضه، وضع ثمرة تفاح فى وسط بساط عريض ممدود على الأرض، وقال لهم: "إن الذى يستطيع منكم أن يصل إلى هذه التفاحة بشرط ألا تلمس قدماه البساط ويعطيها لى سيكون هو قائد الحملة". وبذل الجميع أقصى جهودهم بلا جدوى، فأعلنوا استحالة تنفيذ هذا الطلب؛ فتقدم إبراهيم وطوى طرف البساط حتى أصبحت الثمرة فى متناول يده، فأخذها وناولها إلى أبيه الذى فهم مغزى هذا الرمز: فعينه قائدا للحملة.

وهذه الحكاية مشكوك فى صحتها إلا أنها ـ حسبما يقول بالجريف (Palgrave) ـ تعطينا فكرة صحيحة عن البلد المطلوب غزوه[٢١]، فقد كان يجب:

١ ـ طى البساط العربى بحذر و"بشكل علمى"؛

٢ ـ ونشر السلام والأمن؛

٣ ـ وضمان سلامة خطوط المواصلات فيضمن الباشا وصول القوات والقوافل ـ المحملة بالمؤن ـ فى أمان وباستمرار.

وكان لا بد من التأكد من ذلك قبل التوغل فى أعماق وسط شبه الجزيرة العربية. وكان يجب ـ أيضا ـ الأخذ فى الحسبان المساعدة التى سيقدمها له حلفاؤه الأقوياء ـ زعماء القبائل ـ فى المدن أو القرى الواقعة على طريق الحملة. وهذه المساعدة المنتظرة كانت عبارة عن:

١ ـ تقديم مواد الإعاشة للجيش المصرى؛

٢ ـ استخدام تلك القرى ـ أو المدن ـ كنقاط ارتكاز قوية تساعد الجيش فى تنفيذ مهمته.

وكان خط سير حملة إبراهيم هو نفسه خط سير حملة طوسون: ففى يوم ٩ أكتوبر، غادر إبراهيم ميناء "ينبع" قاصدا "المدينة المنورة" مرورا "بالحديدة" التى تقع فى منتصف الطريق (على بعد ٥٠ ساعة). ومن "المدينة المنورة"، اتجه إلى "الحناكية" (على بعد ٣٦ ساعة) حيث أقام "مركز القيادة العام". وعمل إبراهيم على:

١ - أن تعتاد قواته على صعوبة الحياة العسكرية؛

٢ - أن يدرك الأعداء مدى قوته؛

٣ - دراسة أرض المعركة على الطبيعة؛

٤ - أن ينفض حلفاء الوهابيين عنهم.

ولتنفيذ هذه الأهداف، انطلقت من "الحناكية" قوات الاستطلاع والاستكشاف ودخلت أراضى الوهابيين أنفسهم فى الفترة الواقعة بين شهرى ديسمبر وفبراير؛ ونجح إبراهيم فى إلحاق العديد من الهزائم الجزئية بالوهابيين، ووجه إليهم ضربات موفقة، وغنم منهم الجمال وقطعان الضأن، وبدأ فى ممارسة "أسلوب واسع للردع والحرب الأهلية" بين العرب، حسب تسمية دى فولابيل De Vaulabelle.

ويذكر هذا المؤلف فى برقياته أن "إبراهيم كان يستقبل الكثير من زعماء البدو الرحل فى قلب معسكره، وذلك للبرهنة على ثقته الأكيدة فى انتصاره القريب. أما محمد على، فلم يكن ليقبل بمثل هذه الأوهام: فالباشا كان يقدر بدقة - بعقل بارد - موقف عدوه (عبد الله بن سعود) وموارده، فكتب إلى ابنه لينصحه بما يلى:

١ - ضرورة التعامل مع الجماهير والجماعات بدلا من الأفراد؛

٢ - استغلال كراهية العرب البدو الرحل للعرب المستقرين: فهذه الكراهية هى المعول الذى يجب استخدامه للقضاء على قوة الوهابيين؛

٣ ـ تقديم وعود لزعماء البدو الجشعين بمنحهم الذهب والغنائم؛

٤ ـ تقديم وعود لزعماء البدو الطموحين بمنحهم السيادة على كل الأقاليم التى سيتم إخضاعها.

ولفت محمد على نظر ابنه إلى أن كل هذه التدابير ـ منذ الآن ـ يجب أن يكون هدفها:

١ ـ بث الفرقة والخلاف فى صفوف الوهابيين؛

٢ ـ تحريض البدو للهجوم على سكان المدن ـ والقرى ـ المستقرين؛

٣ ـ وأن يتظاهر الأتراك بمساعدة البدو فى الصراع بينهم وبين هؤلاء السكان المستقرين؛

وفى النهاية أضاف الوالى أن الصراع، إذا تم بهذه الطريقة، فإن إبراهيم سيحصل ـ بالتأكيد ـ على دعم ومساندة الجميع فى كل مكان؛ وعندئذ، يجب عليه أن يهاجم بجرأة ويمضى قدما لاحتلال الدرعية[٢٢].

لقد سبق لإبراهيم أن برهن على نضجه الذهنى ورجاحة عقله، وكان يتفق تماما مع وجهات نظر والده؛ كما كان يتصف بالفطنة والحزم اللازمين لتحقيق ما يريد. وللتعامل مع الجماهير والجماعات بدلا من الأفراد، كانت لديه وسيلة أكثر فاعلية من "تحريض البدو على السكان المستقرين فى المدن والقرى": فقد كان يفضل أن يجعل الناس يحبونه ويخشونه فى الوقت نفسه، ويكون ذلك:

١ ـ بإنزال العقاب الصارم بالمذنبين؛

٢ ـ وبنشر الإحساس بأن سلطته تتصف بالعدل والرحمة.

وقام إبراهيم بتنفيذ مبدئه: فاستقبل شيوخ البدو بحفاوة، ووعدهم بأنه لن يفرض عليهم أية ضرائب أو أتاوات (على عكس ما فعل سعود معهم)، كما وعدهم بأن جيشه سيدفع فورا ثمن كل التجهيزات والمؤن التى سيوردونها له.

وفى النهاية، منح "الأمان"[٧] (أى "العفو") للجميع وأهداهم عباءات مبطنة بالفرو وهدايا أخرى كثيرة.

وتؤكد الأحداث أن إبراهيم قد نفذ هذه السياسة فعلا، وبإمكاننا الاستدلال على ذلك بما ورد فى رسائله (التى لم يسبق نشرها) الموجودة بحوزتنا: لقد خلقت هذه السياسة مشاعر ودية تجاه المصريين وأثارت - فى الوقت نفسه - نقمة أغلب السكان ضد الوهابيين وضد السلطة الاستبدادية التى كان يمارسها زعيم المذهب الوهابى تجاههم.

وبعد ذلك اتجه إبراهيم إلى مدينة "الرس" - وهى مدينة حصينة يقطنها ٦ آلاف نسمة - وتفصلها ٨٦ ساعة عن "الحناكية"[٢٣]، وحاصرها لمدة ستة أشهر وفقد ثلث جيشه أمام أسوارها المنيعة. لكنه استطاع أن يستميل إلى جانبه "فيصل الراوية" شيخ قبيلة "مطير" عندما وعده بحكم "الدرعية". وكانت سلطة هذا الشيخ البدوى نافذة على الكثير من مشايخ البدو، حتى فى "نجد" ذاتها. وبفضل نصائح فيصل ونفوذه، استفاد إبراهيم فوائد عظيمة.

ولم تستسلم "الرس" إلا بعد سقوط "عنيزة" وبناء على اتفاقية فريدة من نوعها وقعها شيخها مع إبراهيم: فهذه الاتفاقية الفريدة اشترطت استسلام المدينة للمصريين إذا استطاع المصريون الاستيلاء - أولا - على مدينة "عنيزة" التى اشتهرت بتحصيناتها المنيعة. ومن "الرس"، اتجه إبراهيم صوب "خبرة" (على مسافة ٦ ساعات)؛ ومنها سار إلى "عنيزة" (على بعد ٩ ساعات)، وهى مدينة حصينة يقطنها ٨ آلاف نسمة، كما أنها أكبر المدن التجارية فى إقليم "القصيم" الثرى. وسقطت "عنيزة" بعد حصار دام يومين فقط نفذه دى فيسير. وحتى ذلك الحين، كانت الحملة تتجه شرقا؛ لكنها - من "عنيزة" إلى "بريدة" (٥ ساعات) - اتجهت نحو الشمال.

---

(٧) بالعربية فى النص الفرنسى.(المترجم).

وكانت قرية "بريدة" تستطيع المقاومة طويلا. وبدلا من أن يستولى إبراهيم بالقوة على بريدة، ويلقى القبض على حجيلان (أستاذ عبد الله بن سعود)، فضل توفير القنابل لاستخدامها عند حصار "الدرعية"؛ فمنح "الأمان" لحجيلان ولسكان القرية بعد ما تعهدوا له بالخضوع والطاعة، وبعد ما أخذ أولادهم رهائن لديه. وتعهد حجيلان برد كافة ما استولى عليه ظلما من سكان "القصيم" الذين كانوا يكرهونه هو ومريده عبد الله[٢٤].

وأخذ جيش إبراهيم فترة راحة لمدة شهرين. وبتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٨١٧ توجه إلى "شقرة" (على بعد ٥٠ فرسخ[٨] من "بريدة" أو ٥٥ ساعة شرقا) فوصلها يوم ١٤ يناير ١٨١٨. و"شقرة" مدينة مهمة تقع على سفح جبال "الطويق" فى إقليم "الوشم"، واستولى عليها إبراهيم بعد حصار دام يومين (٢٢ يناير)؛ ثم سار منها إلى "دورمة" (على بعد ٤٠ ساعة جنوبا) وظل بها حتى يوم ٢٢ مارس.

وبتاريخ ٦ أبريل ١٨١٨، وصل الجيش المصرى إلى مشارف "الدرعية" فى الهضبة الداخلية لشبه الجزيرة العربية؛ وبذلك، يكون إبراهيم قد "طوى البساط تماما"[٩] ؛ وكان عبد الله بن سعود ينتظره ومعه جيش قوى ومدافع وتحصينات. وضمن إبراهيم مساعدة البدو له: فقضى على مقاومة المدن بفضل مدفعيته، وأحبط خطة عبد الله فأصبح سيد الصحراء. وكانت خطة عبد الله تعتمد على استخدام حرب العصابات، أى إنهاك قوى الجيش المعادى بمناوشته وإزعاجه باستمرار حتى يفنى فى قلب هذه المنطقة الصحراوية الشاسعة التى تبلغ مساحتها ستة أضعاف مساحة فرنسا.

وذكر بالجريف ما يلى: "كانت حسابات عبد الله صحيحة، وكانت ستنجح تماما مع عدو أقل مهارة (من إبراهيم)؛ لكن إبراهيم نجح فى "أن يطوى البساط

---

(٨) الفرسخ قياس طولى يبلغ نحو أربعة كم (وهو الفرسخ البرى)؛ أما الفرسخ البحرى فيبلغ نحو ثلاثة أميال. (المترجم).

(٩) وبقى عليه أن يمد يده ويأخذ التفاحة. (المترجم).

العربى"، فأثبت أن الحملات المشئومة - التى انتهت بالفشل وقضت على قادتها - كان يمكن لها أن تؤدى إلى نتائج أفضل مما حدث بالفعل، مثل: حملة قمبيز (على سكيثا السفلى)، وحملة كراسوس (Crassus على صحراء الشام)، وحملة نابليون (وسط ثلوج روسيا).

إن الطريقة التى اتبعها إبراهيم تستحق الدراسة: فهى تصلح لأن تكون نموذجا مثاليا لعمليات عسكرية تتم فى آسيا، خصوصا تلك العمليات التى تتم على نطاق واسع وبداخل القارة... لقد كان إبراهيم يتقدم بصفته حليفا وليس بصفته غازيا: فكانت القوات المصرية تدفع فورا - وبسخاء - ثمن أى شىء يقدمه لها البدو (سطل ماء، ثمرة بلح، قطعة خشب،... إلخ)؛ وفى الوقت نفسه، كان الضباط والجنود المصريون لا يجرءون على توجيه أية كلمة تسىء للسكان - منزوعى السلاح - وإلا تعرضوا لعقاب قاس تنزله بهم قيادتهم.

وبسطت السلطة المصرية سيادتها على القرى والقبائل التى سعت كلها لتحصل على الكسب المأمول، والتى استراحت لفرض الأمن والنظام اللذين وفرتهما لها القوات المصرية: فبدأت - واحدة تلو الأخرى - تنسلخ عن ولائها لنجد وتعلن خضوعها لإبراهيم. وكان كل من يطلب الصلح يحصل عليه فورا وبأفضل الشروط.

ومع ذلك، ظلت هناك أقلية ضعيفة تمسكت بقضية المسلمين الحقيقية ورفضت الاعتراف بسلطة "الذئب المصرى" عليها. ولم يستخدم إبراهيم العنف ضدها بل اكتفى بطرد هؤلاء المتعصبين الغلاة من ديارهم، ودفعهم إلى نجد طالبا منهم - بسخرية مرة - "أن يذهبوا لزيادة عدد قوات المؤمنين". وتسببت هذه المناورة البارعة فى استنزاف موارد عبد الله بن سعود: فأصبح مسئولا عن إعاشة هذه الحشود الجائعة والتى لا ترجى منها فائدة. وانضوت كل العشائر البدوية - بلا استثناء - تحت راية باشا مصر للحصول على النقود - وكمية وافرة من التبغ - كان إبراهيم يدفعها للبدو الذين كانوا يزودونه بالجمال وبأدلاء الطريق.

وهكذا "**طوى إبراهيم بساط نجد رويدا رويدا**"، واقترب بسهولة من الهضبة الوسطى وهو مزود بكل المئونة اللازمة لجيشه، ودون إراقة قطرة دم واحدة، ومحافظا على خطوط مواصلاته مع مصر، ولم يترك خلفه سوى حلفاء أو أصدقاء له"[٢٥].

وبإمكاننا القول بأن تصرفات إبراهيم الماهرة - فى المنطقة الواقعة بين "الرس" و"الدرعية" - قد جنبته إراقة الدماء بلا جدوى، وسمحت له بتوفير الذخيرة: فهو لم يقم بأية عمليات انتقامية، ومنح "الأمان" لأعدائه السابقين، ونشر الإحساس بالعدل والنظام فى كل مكان.

وفى كل الرسائل - التى بعث بها إبراهيم لوالده - سنجد أنه كان مشغول البال باستمرار بالتفكير فى هدفه الأسمى، أى غزو "الدرعية"؛ فكان يطلب منه - دائما - إرسال الأموال وقوات المشاة والقنابل لمدفعيته؛ وكان يقول دائما إن سقوط "الدرعية" يتوقف على توافر هذه الأشياء الثلاثة لديه. وكانت مدينة "الدرعية" تتكون من خمسة أجزاء - أو خمس قرى ذ يحيط بكل منها: سور به استحكامات بارزة، وحفر عميقة ومصاطب بين هذه الأسوار، ويوجد ذلك كله فى دائرة واسعة قطرها ثلاثة فراسخ.

ووصل إبراهيم - ومعه ٥٥٠٠ جندى - لمحاصرة هذه العاصمة التى تبعد مسافة ٥٠٠ فرسخ عن مصر؛ لكن القوة المقاتلة فى جيشه كانت أقل من مستوى شجاعته الجامحة وخطته: فقد كانت خطته تتلخص فى تركيز هجوم قواته - المحدودة عدديا - على نقطة معينة فى السور ثم يفتح فيها ثغرة يندفع جنوده من خلالها إلى داخل المدينة. لكن إبراهيم بقى ثلاثة أشهر دون أن يحقق هدفه، أو - على الأقل - لم يحصل على نتائج حاسمة لدرجة أن صبر أبيه قد نفد: فأراد أن يسحبه - هو وجيشه - ويرسل خليل باشا بدلا منه مع جنود جدد. ومما زاد الطين بلة - فى يوم ٢١ يونيو - إندلاع النيران فى مخزن الذخيرة فتسببت فى وقوع أضرار جسيمة: فلم يتبق سوى مئونة تكفى لمدة عشرة أيام فقط مع القليل من الذخيرة.

ويعلق "فولابيل" على هذا الموقف قائلا: "فى تلك اللحظة الحرجة، أبدى إبراهيم هدوء أعصاب وتصميم غير متوقعين من شاب فى مثل سنه: فقد كان يبلغ من العمر نحو ٢٧ سنة فقط (كذا !!). وكان أوزون على - أحد مساعديه الأساسيين - يقود المواقع المتقدمة للجيش، فسأل إبراهيم عما إذا كانت النيران قد أتت على كل شىء؛ فرد القائد الشاب عليه قائلا: "لم نستطع إنقاذ أى شىء، ولم يتبق لدينا سوى الشجاعة والسيوف لنهاجم بهما العدو؛ وهاتان الوسيلتان كافيتان لإلحاق الهزيمة به إذا صممنا على الانتصار".

وأراد عبد الله الاستفادة من وضع إبراهيم الحرج: فهاجم الجيش المصرى بألفى محارب من أفضل قواته: لكن إبراهيم قام بمناورة بارعة، ونجح فى استدراجهم لكى يقتربوا من المدى المؤثر لمدفعيته وقضى عليهم.

ومع أن القلق كان يسيطر على الجنود؛ فإن "الهدوء الظاهرى والمرح المتكلف - اللذين أبداهما إبراهيم - ونشاطه الذى لا مثيل له قد سيطروا على أفئدة الجميع[٢٦]". وبعد طول انتظار، وصلت الذخائر وبطاريات المدفعية الجديدة: فاستأنف إبراهيم القتال - فى نهاية شهر أغسطس - وكان قتالا بلا رحمة. وأخيرا، استطاع إبراهيم أن يجنى ثمرة جهوده الرائعة ودأبه وشجاعته: فسقطت "الدرعية" واستسلم عبد الله بن سعود بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٨١٨. وأرسل زعيم الوهابيين إلى القاهرة ومنها إلى الآستانة وهناك قطعت رأسه.

وبعد ذلك، أرسل إبراهيم جيشا لإخضاع منطقتى "القطيف" و"الإحساء". وبناء على تعليمات والده، قام بتدمير مدينة "الدرعية" - معقل المذهب الوهابى - تدميرا تاما، ثم عاد إلى مصر بعد ما:

١ - ترك هناك بعض الحاميات؛

٢ - وأخذ رهائن؛

٣ - وأعاد الأمن والنظام إلى تلك المناطق؛

٤ - ونشر الهيمنة المصرية حتى سواحل الخليج "الفارسى".

وكان إبراهيم يريد البقاء فى نجد لكى يقيم فيها كيانا مبنيا على النظام والحضارة. وهذه الفكرة تظهر بجلاء فى مراسلاته مع والده؛ لكن محمد على اكتفى بتدمير معقل المذهب الوهابى وقوته النشطة، وأراد توجيه قواه إلى هدف آخر.

ويذكر شاهد عيان ما يلى: "يبدو أن سقوط "الدرعية" ورحيل عبد الله عنها، قد أخمدا - إن لم يكونا قد دمرا - إلى الأبد الطائفة الوهابية: فكل بدو نجد - الذين قابلتهم فى طريقى - أعلنوا أنهم "سنيون". وقابلت - فى "منفوحة" و"الرياض" - بعض الأشخاص الذين اعترفوا لى بأنهم لا يزالون متمسكين بالمبادئ الوهابية؛ لكنهم كانوا نادرين وكانوا من "الدرعية" وليسوا من البدو. أما البدو، فقد كان الخوف - فقط - هو الذى جعلهم يعتنقون المذهب الوهابى؛ كما أن شغفهم بالنهب والسلب هو الذى كان يربطهم بهذا المذهب ما دامت كانت الطائفة الوهابية قوية وتتيح لهم وسيلة لإشباع هوايتهم"[٢٧].

إن المذهب الوهابى قد بدأ يطل برأسه من جديد فى أيامنا هذه[١] بعد خمود دام قرنا من الزمان؛ لكنه ظهر كقوة سياسية - متجسدة فى آل سعود - أكثر من كونه قوة دينية.

واستطاع إبراهيم - أيضا - تحقيق نتيجة أخرى لا تقل، فى أهميتها، عن الأولى: فقد أدخل تحسنا ملموسا على أحوال سكان تلك المناطق التى خربتها الحرب، وترك فيها آثارا لحضارة لا تزال قائمة حتى الآن؛ وأنجز إبراهيم ذلك على الرغم من قصر المدة التى قضاها هناك، والتى انتهت فى منتصف سنة ١٨١٩.

وكتب بالجريف ما يلى: "سأستخدم تعبيرا عربيا يقول إن إبراهيم - بعد ما أذاق سكان "الدرعية" حلوه ومره" - وجه جهوده لإنجاز عمل يبرز كفاءاته الإدارية النادرة: فقام بزيارة الأقاليم، واستطاع كسب ود الأهالى والزعماء المحليين فى كل

---

(١) نشر المؤلف هذا الكتاب فى ١٩٣٠م. وبعد عدة سنوات، أتيح لعبد العزيز بن سعود الاستيلاء على معظم شبه الجزيرة العربية وإنشاء الدولة السعودية الثالثة (التى لا تزال قائمة حتى الآن). (المترجم).

مكان، وألقى بالرعب فى قلوب المصلحين الدينيين (الوهابيين) مستخدما العنف بصرامة، كما استطاع ـ أخيرا ـ إدخال الحضارة والنظام والعدالة. ويجب ألا يتصور البعض أننى أرسم صورة خيالية للباشا العظيم (إبراهيم): فأنا أردد فقط ما قيل لى فى "نجد"، ذلك البلد الذى غزاه هذا القائد الحكيم.

لقد اعتنى إبراهيم ـ مثلا ـ بنقطة واحدة أدت إلى نتائج لا تزال باقية حتى الآن[11] ولاحظت بنفسى قيمتها العظيمة، وأعنى بذلك نظام الاستحكامات: لقد بنى إبراهيم القلاع التى تحمى مدخل "وادى حنيفة"، و"الدرعية"، وأماكن أخرى مهمة من الناحية الإستراتيجية. وفى الوقت نفسه، حفر آبارا جديدة، وشجع الزراعة: فانتزع من الصحراء مساحات أصبحت خضراء. وإذا كانت محاولاته قد فشلت فى "عيانة" ـ تلك المدينة الملعونة ـ فإن "وادى فاروق" يعتبر نموذجا ثانيا يدل على روح المبادرة التى يتصف بها إبراهيم.

كما شهدت التجارة انطلاقة سريعة: فتدفق الحرير والمجوهرات والتبغ على إقليم "نجد". وهناك شىء محزن يدل على الفساد العميق الذى تعانى منه الطبيعة البشرية: فتشدد نظام الحكم الحالى لم يستطع اقتلاع جذور العادات الخاطئة بشكل تام، تلك العادات التى مارسها الناس خلال فترة الانحلال القصيرة تلك. "وعندما غادر إبراهيم قلب شبه الجزيرة العربية، فإنه قد ترك فيها مشاعرا يفشل الكثير من الفاتحين فى إقناع الأهالى المهزومين بها. فقد نجح فى كسب ثقتهم وتعلقهم وإعجابهم به؛ ولا يزال سكان نجد ـ حتى الآن ـ يذكرونه بالخير"[٢٨].

وبتاريخ ٩ ديسمبر ١٨١٩ ?دخل القائد الشاب القاهرة فى احتفال عظيم، ودامت الأفراح طوال سبعة أيام، ودوت المدافع احتفالا بهذه المناسبة. ومنذ ذلك التاريخ، أصبح محمد على وإبراهيم محط أنظار الشرق كله ومحور اهتمامه، وأصبحت القاهرة مركز النهضة ونقطة التقاء الشرق بالغرب.

---

(١١) زار بالجريف قلب شبه الجزيرة العربية فى سنتى ١٨٦٢ و١٨٦٣. (المترجم).

وبعد ذلك، وجه والى مصر أنظاره تجاه السودان: فغزاه بين سنتى ١٨٢٠ و١٨٢٣، واستكمل إنجاز التحولات الإدارية العميقة فى الشئون الداخلية لمصر: وتم ذلك كله دون أن يهمل شبه الجزيرة العربية.

لقد ظلت منطقة شبه الجزيرة العربية دائما بمثابة "هيدرة ليرن" - التى تتوالد باستمرار - ولم تستطع أية دولة فى العالم فرض سيادتها عليها: فقد كان من المستحيل مطاردة البدو فى الصحراء أو الاستيلاء على جبالهم الوعرة: كما كان من المستحيل الثقة فى وعودهم - التى اقسموا عليها - أو فى خضوعهم أو ولائهم: لقد كسب إبراهيم البدو لكنه لم يهزمهم قط: وقضى على أماكنهم الحصينة، وأخضع العرب المستقرين فقط بفضل تفوق نيران مدفعيته، وخصوصا بفضل سياسة التسامح الماهرة التى أبداها حيالهم.

وبعد رحيل إبراهيم عن شبه الجزيرة العربية، سيطر المصريون على المدن الرئيسية فى إقليمى "الحجاز" و"نجد"، لكن الجبال والصحراوات ظلت دائما حصنا طبيعيا منيعا يصون استقلال هذه القبائل.

ويذكر فولابيل أن الأقاليم - التى كانت قد خضعت للوهابيين - "لم تعد خاضعة لسلطة مركزية تسيطر عليها: فالرباط الذى كان سببا فى قوتهم - لزمن طويل - قد انقطع، وارتدت كل قبيلة، وكل منطقة، إلى فرديتها التى كانت عليها من قبل... باختصار، لقد ظهر الوهابيون مجددا، ليس بصفتهم قوة سياسية خاضعة لسلطة واحدة ولحاكم واحد، بل مثلوا تحالفا واسعا بين أقاليم يربطها مذهب دينى واحد ومصلحة مشتركة هى: التمسك بالقيم المحافظة والانتقام لما حدث لهم".

وفى الواقع، فإن العرب (البدو) كانوا يمارسون قطع الطرق والسرقة، ويناوشون الحاميات المصرية لأنهم كانوا يتصفون - دائما - بالروح الاستقلالية وحب السلب والنهب.

وكما حدث فى بلاد الإغريق القديمة ، ففى شبه الجزيرة العربية، أثرت الطبيعة تأثيرا عميقا على تطور البشر هناك: فخلقت سكانا يتصفون بالذكاء

الحاد والروحانية، وأنتجت شخصيات فردية قوية، لكنها لم تخلق منهم - قط - أمة واحدة ومنظمة. ويتمتع هؤلاء السكان بعبقرية قادرة على التحليق فى أعلى ذرى الإلهام: فهم قادرون بامتياز على ارتجال فكرة أو قصيدة - أو حتى إنشاء إمبراطورية - أكثر من قدرتهم على وضع تصور لخطة يتعاون أطرافها بشكل جيد ويتفقون عليها تماما. ويتصف العرب بأنهم أمة تغلب عليها الروح الفردية والرومانسية، ولا يستطيعون الخضوع لأية قاعدة أو أى نظام: وبالتالى فمن الصعب إخضاعهم لأية سلطة أجنبية: فهم معتادون على امتطاء ظهور دوابهم والانطلاق فى الخلاء الفسيح.

والإلهام الشعرى لديهم قوى، وشعرهم الغنائى هو الأفضل بلا جدال: وعلى وجه الخصوص، فإن إحدى صفات الشعر الأساسية لديهم - ذلك الشعر الذى يميز العبقرية الخاصة لهذا الجنس - هى أن كل بيت شعرى يجب أن يكون وحدة مستقلة عن غيره، وهو توليف لفكرة مكتملة أو تعبير عن شعور ما. وفى الشعر العربى، سنجد "المقطوعات"، وهى قطع شعرية قصيرة بها بيتان أو ثلاثة أبيات تصل بالسامع سريعا إلى أسمى المشاعر وأصفى درجات المثالية. وهم يلقون بأشعارهم بصوت عال متغنين بأجمل الأشعار التى نطق بها لسان بشر.

ويبدى العرب أقصى قدر من الحمية والاندفاع عندما يتحمسون تماما، ولدرجة التعصب، لفكرة أو عقيدة دينية ما؛ ولولا سوء التنظيم والتفكك الداخليين - السائدين بين زعماء قبائلهم وطوائفهم المختلفين- لكان بمقدور العرب (فى الماضى) تكوين إمبراطورية فى الغرب تضاهى إمبراطوريتهم فى الشرق، أو لاستطاعوا - على الأقل - الحفاظ على سيادتهم على: إسبانيا وأفريقيا وآسيا لفترة أطول. لكن الإمبراطورية العربية انهارت فور إنشائها، وظهرت علامات الانحطاط فى كل مجال: فى اللغة والعادات والتقاليد، والفضائل الأساسية التى تميز بها جنسهم.

وكان المذهب الوهابى يسعى إلى استرجاع هذا المثال الدينى، والعودة بالسلوكيات إلى منابعها الدينية الأكثر نقاء، وإلى مبادئ الدين الحقيقية. لكن

مؤازرة قوة سياسية - مثل آل سعود - للمذهب الجديد لم تكن بكافية لضمان انتشاره كما كان يحدث فى الماضى، فى الأيام الأولى للإسلام: لقد كان من الأفضل - مائة مرة - لهذا المذهب الجديد أن يتطور بالتدريج ويعمل على إحداث التغييرات التى يريدها لأن فترات الانتقال تقترن - بالضرورة - بهزات خطيرة تصاحب التطورات الحديثة.

لقد كان علم آل سعود - وعلم فقهائهم - ينحصر فى الحديث عن الجنة والقيام بالشعائر الدينية. ومن جهة أخرى، فقد حافظ العرب - حتى يومنا هذا - على عيوب أسلافهم ولم يرثوا عنهم فضائلهم، لدرجة أنهم نسوا ذكرى هذه الحضارة الرائعة التى سادت فى القرون الوسطى؛ ولم يعودوا قادرين على وضع تصور مثالى للنظام والعدالة: فعاشوا على السلب والنهب والتنقل فى الصحراء، وانعزلوا عن الأفكار والتغيرات التى تهز البشرية وتغيرها.

ولذلك، فإن الحملات المصرية - على شبه الجزيرة العربية - كانت هى أول من فتح أبواب تلك المنطقة للتعرف على جغرافيتها وللتغلغل الأوروبى فيها. ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت هذه البلاد مدروسة ومعروفة بشكل أفضل عما كانت عليه فى الماضى: فقد كان من النادر أن يغامر رحالة أوروبى بحياته ويذهب إلى هناك. وهذه النتيجة، ولو أنها كانت نتيجة غير مباشرة؛ فإنها تعتبر بمثابة خدمة جليلة قدمتها مصر لصالح قضية العلم والتقدم.

ولو كان إبراهيم قد بقى فترة أطول فى نجد، فمن المحتمل أنه كان سيحقق إنجازا دائما ويجعل الأهالى يعتادون على حياة اجتماعية منظمة. لكن خلفاء إبراهيم هناك لم يتمتعوا بهيبته ولا بتأثيره الخير: وبالتالى، فقد بدأ التمرد المكبوت يرفع رأسه مجددا. ومن ناحية أخرى فقد كان محمد على يعتبر حروبه بمثابة مشاريع واسعة؛ ولذلك، فقد كان حلم الاستيلاء على ثروة بلاد اليمن يداعب خياله منذ زمن بعيد.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، فبعد إخماد المذهب الوهابى فى الشمال والوسط، وجد هذا المذهب ملجأ له فى الجنوب، ووجد محاربين - لا يقهرون -

يدافعون عنه فى جبالهم الوعرة وسط قبائل منطقة "عسير" (على حدود اليمن) المثيرة للاضطرابات والمتعطشة دوما للحرب.

إن معاقل التمرد - التى لا تهدأ أبدا - كانت موجودة على الدوام فى شبه الجزيرة العربية: فكان محمد على مضطرا لإرسال قوات جديدة إلى هناك - بشكل دورى - لكى يمنع انتشار الحريق، ويحافظ على الأمن. وطوال فترة سيطرته على تلك المناطق - حتى سنة ١٨٤٠ - لم يجد قط الفرصة المناسبة لتنظيم فتوحاته هناك أو لإدخال الحضارة إليها (على عكس ما فعل فى كل الأماكن الأخرى): فانشغل تماما فى توطيد أركان سلطته وتدعيمها هناك بالدخول فى صراعات مستمرة. وبالتالى، فإن سياسة محمد على هناك كانت تقتصر على:

١ - تعيين حكام عسكريين من مصر فى المدن الرئيسية؛

٢ - وتعيين شيوخ (أو زعماء) قبائل جدد؛

٣ - وجمع الزكاة؛

٤ - وممارسة سياسة "فرق تسد".

ولذلك سنجد أن حسن باشا - أحد قادة محمد على العسكريين - قد قام بتعيين ٣٠ شيخا على قبائل البدو فى "عسير" بدلا من شيخ واحد كان يتزعمها، وهذا الإجراء كان يهدف - فقط - إلى تفتيت وحدة تلك القبائل وإضعاف مقاومتها ضد السلطة المصرية هناك.

سابعا: أطماع محمد على وإنجلترا فى اليمن:

كانت اليمن خاضعة - اسميا - للباب العالى، والتزم "إمام" ("أمير") اليمن بإرسال جزية سنوية مقدارها ١٠٠ ألف ريال سنويا (كان الريال يساوى قرشين ونصف) مع ثلاثة آلاف قنطار من البن. لكن ثروات اليمن - بالإضافة إلى ضعف أميرها - أثارت أطماع القبائل المجاورة التى اعتادت على مهاجمة حدوده باستمرار واختراقها وغزو أراضيه.

وبتاريخ ١٤ يوليو ١٨١٩، بعث أحمد بك - محافظ (حاكم) مكة المكرمة - برسالة ذكر فيها أن أربعة أو خمسة آلاف محارب من قبيلة "يام" (أو "جام") قد اجتاحوا منطقة "أبو عريس"، وطالبوا الإمام بأن يدفع لهم الإتاوات التى كانوا يحصلون عليها فى الماضى، واحتلوا العديد من القرى؛ وبعد ذلك، توجهوا إلى "لحية" ونهبوها ثم أحرقوها، وأجبروا كل سكانها على اللجوء إلى جزيرة "قمران"؛ ثم نهبوا كافة القرى المجاورة، وحاصروا ميناء "الحديدة". واضطر جنود الإمام للجوء إلى قلعة المدينة لمقاومة هذا الاجتياح المدمر الذى قامت به هذه الجحافل المتعطشة للدم والغنائم[٢٩].

وفى سنة ١٨٢٣، كان محمد على قد نجح فى تكوين قوات نظامية: ففكر جيدا فى إنهاء هذه الاضطرابات بغزو اليمن؛ وكلفه هذا الغزو ثمنا باهظا حتى سنة ١٨٢٦ ?ثم أهمله بسبب نشوب حربى "المورة" و"الشام" لكنه عاد - مجددا - لغزو اليمن فى سنة ١٨٣٤.

وسنورد - فيما يلى - نص التعليمات الخاصة بهذا الموضوع التى أرسلها محمد على - بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٨٢٣ - إلى اللواء أحمد باشا، قائد الجيش المصرى فى شبه الجزيرة العربية آنذاك. وهذه التعليمات تظهر لنا وجها آخر من أوجه عبقرية محمد على: تلك العبقرية الواقعية تماما، الماهرة والمتفردة، التى تتميز أيضا بالسمو الذى يرتقى إلى مستويات غير متوقعة لدرجة يبدو معها أن الدبلوماسية الأوروبية قد استفادت منها وسارت على منوالها.

وفى هذه المعلومات، يذكر محمد على الآتى: "قلت لى فى رسالتك الأخيرة إنك استدعيت ابن ربيعان - شيخ "العتيبات" وغيرها من القبائل الخاضعة له- وإنك كلفته بأن يزودك بألفى جمل لنقل الذخيرة ومواد الإعاشة حتى "بيشة" مقابل ستة ريالات للجمل الواحد؛ وإنك قمت بتوزيع عباءات التشريفة المبطنة بالفرو. كما وأخبرتنى بأنك تنتظر وصول القوات النظامية لكى ترسلها فورا إلى "ترابة"، وأنك ستلحق بها مع قوة من الفرسان.

إننى آمل أن تنجح - بعون الله - فى إنهاء الاضطرابات التى تجتاح "عسير"، وأن تنشئ فيها نظاما مناسبا. وبعد إتمام هذه المهمة، يجب عليك أن تدخل فى قلب بلاد اليمن ذاتها. وأنا معجب بحزمك ونشاطك وأتمنى لك النجاح فى مهمتك. وبناء عليه، فأنا أسمح لك بالتقدم حتى صنعاء: فإذا رأيت أن هذا التقدم ضرورى، يجب عليك أن تبدأ بدخول ذلك الجزء من اليمن الذى اجتاحته قبيلة "يام" واحتلته منذ عدة سنوات، ويجب أن تعيد هذه القبيلة إلى الرشد، كما سبق لك وأن فعلت مع متمردى "عسير".

وبعد ذلك، اكتب رسالة لإمام صنعاء لتخبره بما يلى:

١ - أنك دخلت هذه الأماكن بناء على أمر صاحب الجلالة السلطان؛

٢ - أن قيامك بعقاب قبيلة "يام"، وتخليص السكان من مساوئها ومن نهبها لثرواتهم، هو بمثابة إسداء صنيع له؛

٣ - وأخبره بأنك ستصل إلى بلاده لمجرد تنفيذ غرض وحيد ألا وهو نشر النظام فيها؛

٤ - وأن سلطته لن تمس أبدا، ولن يطرأ عليها أى تغيير؛

٥ - وأنك ستطلب معونته ومساندته لك لحماية اليمن من أى نفوذ أو تدخل خارجى، ولتنفيذ الإدارة السامية للسلطان المعظم.

وابعث إليه بهذه الرسالة على يد رسول خاص مكلف بأن يعود إليك برد منه. وفى تلك الأثناء، لا تتوقف بل استمر فى التقدم ببطء وخطوة خطوة. وبعد عدة أيام، ابعث له برسالة ثانية وأنت مستمر فى التقدم البطىء. فإذا وصلك الرد بالموافقة، يجب عليك إغراقه فى بحر من الثناء والمجاملات ولا تكف عن التقدم باستمرار، واستكمل عملية الغزو، وامنح البلد نظاما مناسبا.

أما إذا جاءك منه الرد بالرفض، أو اتخذ موقفا معاديا، فلا تنحرف عن طريقك: استمر فى إرسال الخطابات إليه، واستمر - أيضا - فى التقدم حتى

تدخل صنعاء وما حولها. وبعد ما تخضع بلاد اليمن لسلطتك، عليك أن تعين عليها حكاما تثق فى كفاءتهم، واتخذ كل الإجراءات اللازمة لتنظيم أمور البلاد. ويجب عليك أن تظهر الحزم الشديد فى كل تصرفاتك لأن هذا الحزم سيحظى بالرضاء التام من سيدنا ومولانا صاحب الجلالة السلطان[٣٠]".

وفى حقيقة الأمر، فإن محمد على كان لا يهتم كثيرا لا برضاء السلطان العثمانى ولا بإعادة سلطته - أو سلطة الإمام - على بلاد اليمن: فقد كان يخطط لبسط نفوذه الخاص به هناك. ويتلخص التكتيك الذى اتبعه محمد على فى نقطتين أساسيتين:

١ - تملق فريسته بالكلام المعسول؛

٢ - وتهدئة مخاوف خصمه المحتمل ببعث الرسائل والوعود إليه باستمرار.

وبدءا من سنة ١٨٣١ ?نفذ محمد على هذا التكتيك حتى مع الباب العالى نفسه: فكل تصرفات الباشا المعادية له كانت مغطاة - على الدوام - بإعلانه الصريح بالخضوع لسلطة الباب العالى وولائه له وتعلقه بخدمة السلطان.

وأيا كان الأمر، فإن الآستانة قد أطلقت يد محمد على للتصرف بحرية مطلقة فى شبه الجزيرة العربية، لدرجة أن سلطة الباشا الفعلية قد حلت محل سلطة الباب العالى هناك. وشعر الباب العالى بالارتياح لانشغال الباشا الطموح فى القيام بحملة باهظة التكاليف ستنهك قواه وتبدد موارده: وبالتالى، فإنه سينشغل عن تنفيذ مشاريعه الخاصة بالاستقلال عن مولاه أو عصيانه.

وازدادت قوة محمد على فى شبه الجزيرة العربية: فحملة اليمن قد ضمنت له السيادة الكاملة على الساحل الشرقى للبحر الحمر وحتى ساحل الخليج "الفارسى". لكن هذا التوسع لفت أنظار دولة اخرى، هى إنجلترا التى شعرت بالخطر: فنشأت بينها وبين محمد على خلافات مستمرة وعداوة كامنة أثرت - بشكل حاسم - على السياسة الإنجليزية، ووجهتها دائما فى اتجاه مضاد لمصالح مصر.

ومنذ بداية الحملة على شبه الجزيرة العربية، لم يرتح الإنجليز لتوغل القوات المصرية فى المناطق الواقعة بين البحر الأحمر والخليج "الفارسى". وبعد الانتصار المدوى الذى أحرزه والى مصر - فى "ترابة" أو "كولاخ" - لم يستطع الكولونيل ميسيت أن يمنع نفسه من التعبير عن أسفه لأن "محمد على باشا تمكن من الاستيلاء على موقع قوى أبدى مقاومة طويلة وكان حصنا لقوة الوهابيين فى الحجاز[٣١]". لكن القنصل الإنجليزى فى مصر شعر بالعزاء عندما فكر فى أن الباشا سيضطر - باستمرار - لإرسال غزوات جديدة، ولن يقدر على الاحتفاظ بالأرض التى سيحتلها: وعندما سيحاول التوغل - أكثر فأكثر - فى قلب شبه الجزيرة العربية، فإنه سيفنى هو وجيشه.

ومن جهة ثانية، فعندما علمت حكومة بومباى بانتصارات إبراهيم فى "نجد"، أسرعت بإرسال الكابتن سادلير (Sadlier) إليه - سنة ١٨١٩- لتهنئته بانتصاره فى الدرعية، ولكى يقترح عليه - أيضا - عقد معاهدة هجومية بمقتضاها تتعاون القوات البرية والبحرية الإنجليزية مع الجيش المصرى بهدف:

١ - نشر السلام فى المنطقة الواقعة فى جنوب/ شرق اليمن؛

٢ - وعقاب أهالى هذه المنطقة الذين يرتكبون أعمال القرصنة ضد السفن التجارية المملوكة لرعايا بريطانيين[٣٢].

واشترط المشروع الإنجليزى ضرورة اشتراك إمام (أمير) اليمن فى هذه الاتفاقية. ولم يستطع الكابتن الإنجليزى اللحاق بإبراهيم إلا فى "المدينة المنورة" حيث عرض عليه مقترحات "نائب الملك فى الهند"، وأهداه سيفا مرصعا بالأحجار الكريمة. وأبلغ إبراهيم والده فورا بهذه المقترحات، لكن محمد على سارع ورفضها بأدب متعللا بأن جيشه يحتاج للراحة لاستعادة قواه بعد هذه الحملة.

وفى الوقت نفسه، قام السفير الإنجليزى فى الآستانة بإحاطة الباب العالى علما بتلك المقترحات؛ فكتب الوزير محمد درويش باشا لوالى مصر رسالة -

بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٨١٩ ـ لكى يحذره من نوايا الإنجليز "لأن هدفهم الأساسى ـ بالنسبة لموضوع اليمن ـ هو التدخل بالتدريج تمهيدا لاحتلال هذا البلد، وإيجاد وسيلة للتدخل فى شئونه[٣٣]".

وعندما فشل الإنجليز فى هذا المسعى، وجهوا أنظارهم ـ مؤقتا ـ صوب "مسقط" والمناطق التى تقع على الخليج "الفارسى": فنزلت قواتهم فى تلك المنطقة وحاربت قبيلتى "القواسم" و"بنى على" اللتان كانتا قد ثارتا ضد سلطة إمام "مسقط" الموالى للإنجليز الذين وضعوه تحت حمايتهم. واكتفى محمد على بالكتابة إلى إمام مسقط لكى يحذره من مغبة الثقة بوعود إنجلترا له ومن دسائسها.

وكانت أطماع إنجلترا فى تلك المنطقة تشمل ـ أيضا ـ السيطرة على ميناء "مخا"، والجزء الجنوبى من اليمن المجاور لمضيق "باب المندب". وسرعان ما سنحت لها الفرصة لكى تتدخل عسكريا وتحقق أطماعها، ولم تتأخر فى الاستفادة منها: فالقنصل الإنجليزى فى "مخا" كان قد بدأ فى التحرك واستخدم الطريقة نفسها التى سبق له وأن استخدمها الوكلاء الإنجليز فى "مسقط": فحرض السكان على القيام باضطرابات، ثم سارع بمطالبة حكومة الهند:

١ ـ بإرسال الأسطول الحربى الإنجليزى لإغلاق ميناء "مخا"؛

٢ ـ وبإنزال الجنود البريطانيين لفرض احترام الشرف البريطانى الذى تعرض للإهانة على يد إمام صنعاء؛

٣ ـ وادعى ـ أيضا ـ بأن الإمام كان يستولى ـ من وقت لآخر ـ على ممتلكات الرعايا البريطانيين.

وكان الهدف الوحيد لهذه المظاهرة العسكرية هو احتلال موقع على الساحل المجاور لمضيق "باب المندب"؛ لكن القنصل الإنجليزى انتهز هذه الفرصة وطالب بتعديل المعاهدة التجارية التى سبق وأن عقدتها إنجلترا مع اليمن.

وشعر محمد على بالخطر من نوايا إنجلترا التى أصبحت تستطيع الوصول إلى مصر عبر البحر الأحمر: فسارع بتكليف ابن أخيه - أحمد باشا حاكم "مكة المكرمة" - بإرسال قوات ضخمة إلى "أبى عريش"، بالقرب من المنطقة المعرضة للتهديد، لكى تصد أى هجوم محتمل قد يشنه الإنجليز عليها. وفى الوقت نفسه، بعث برسالة خاصة إلى إمام اليمن لكى ينبهه لخطورة الموقف ويحذره من الدسائس الأوروبية لأن ميناء "مخا" "هو مفتاح بلاد اليمن"، حسب تعبير الباشا[٣٤].

ولم يكتف الباشا بذلك، فاستدعى قنصل إنجلترا فى مصر، وأخبره بما يلى:

١ - إن اليمن قد خرج من تحت سيطرة القوى المسيحية منذ أن دخله الإسلام،

٢ - وأن هذا البلد يخضع لتركيا منذ ثلاثة قرون مضت:

٣ - وأن إرسال الأسطول الحربى الإنجليزى إلى "مخا" سيؤثر على علاقات البلدين.

وعلم الباب العالى بما حدث، فوجه إلى سفير إنجلترا فى الآستانة - بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٢٣٧ هـ (١٨٢١م) - مذكرة احتجاج ضد سلوك القنصل الإنجليزى فى "مخا" لأنه تآمر مع بعض مجموعات من العرب - فى البلاد القريبة من الميناء - وحرضهم على القيام باضطرابات. وأعلن الباب العالى - بحزم - أن أى هجوم يقع على هذه المنطقة - القريبة من "الحرمين الشريفين" - سيثير غضب كل المسلمين وسيدفعهم لاستخدام القوة لصد هذا العدوان.

وسيطر الانفعال على الأجواء فى القاهرة والآستانة: فمنذ سقوط "الدرعية" (سنة ١٨١٨)، وظهور الخطر الإنجليزى (على ساحلى الخليج "الفارسى" والبحر الأحمر) أصبح الجميع يعتبرون أن محمد على هو "نائب السلطان" فى هذه المنطقة وأعظم المدافعين عن مصالح الإسلام. وفى هذه النقطة بالذات، كانت الثقة التامة - والمتبادلة - تسود علاقات السلطان بتابعه، وكان بينهما تفاهم مخلص لخدمة القضية المشتركة.

ونتيجة لهذا الاتحاد المثمر بين السلطان والباشا، وصلت السفن الحربية الإنجليزية إلى ميناء "مخا" (٢ ديسمبر ١٨٢٠) وبدأت ـ فى اليوم التالى مباشرة ـ فى قصفه قصفا شديدا ومتقطعا حتى يوم ٣٠ ديسمبر: فدمرت الحصن الشمالى والحصن الجنوبى، ثم بدأت فى إنزال الجنود على الساحل.

وبعد مفاوضات ـ تمت تحت القصف الإنجليزى ـ تخلى الإنجليز عن احتلال الأراضى اليمنية، لكنهم فرضوا معاهدة جديدة على إمام صنعاء[٢٥]: فبتاريخ ١٥ يناير ١٨٢١، وقع الأمير فتح الله (ممثل الإمام) وأعضاء مجلس "مخا" مع الكابتن بروس (مندوب الحكومة الإنجليزية) على هذه الاتفاقية التى نصت ـ فى مقدمتها ـ على إنهاء الحصار البحرى الإنجليزى ـ المفروض على ميناء "مخا" والموانئ والأماكن الأخرى ـ منذ يوم ٩ أغسطس ١٨٢٠.

ونصت أهم مواد هذه الاتفاقية على:

يتمتع المقيم البريطانى فى "مخا" بمرافقة حرس شرف له، (مكون من ثلاثين فردا) وذلك للحفاظ على هيبته ومكانته، وكما هو الحال فى بغداد والبصرة وبوشهر؛

جميع رعايا الحكومة البريطانية (الذين يمارسون التجارة فى "مخا") يحظون بحماية الراية الإنجليزية؛

يتم تخفيض جميع الضرائب المفروضة على الصادرات والواردات الإنجليزية إلى نسبة ٢,٢٥٪ بدلا من ٣,٥٠ ٪ .

واتصفت هذه الاتفاقية بأنها اتفاقية تجارية وسياسية معا، فقد ضمنت:

١ ـ مزايا حقيقية للتجارة الإنجليزية فى هذه المنطقة الغنية بانتاج البن؛

٢ ـ وأعطت وضعا متميزا للحكومة الإنجليزية التى اعتبرت أن أى أمير (أو حتى أى شيخ قبيلة بدوية) ـ يرتبط معها باتفاقية ما ـ هو حليف لها مشمول بحمايتها، وأنه من الطبيعى أن تعتبره حاكما مستقلا لا يخضع للسيادة التركية ولا المصرية.

وبمقدورنا أن نفهم ـ الآن ـ لماذا أراد محمد على الإسراع باحتلال اليمن: فاحتلال إنجلترا له سيكون مقدمة لاحتلال السويس مما يشكل تهديدا مستمرا لأمن مصر. وبناء على ما تقدم، يمكننا القول بأن السياسة الطموحة والجريئة ـ التى مارسها محمد على ـ كانت، بشكل ما، سياسة وقائية حكيمة وبعيدة النظر.

ثامنا: أطماع مصر وإنجلترا فى الحبشة:

فى أثناء اهتمام محمد على بشئون شبه الجزيرة العربية، وبشئون غرب آسيا- بشكل عام ـ لم ينس قط أن "مصر هى هبة النيل" كما قال عنها هيرودوت، وأنه لابد من غزو منطقة أفريقيا العليا حيث ينبع نهر النيل. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن تلك المنطقة ـ منذ أزمان سحيقة ـ كانت جزءا من مصر.

وأراد الباشا تنفيذ هذه الفكرة بصفته حاكما مستقلا وليس بصفته واليًا تابعًا للسلطان العثمانى: فالسودان لم يخضع قط لسلطة الباب العالى؛ كما أن التاريخ واللغة والدين والذكريات والاقتصاد والتضامن قد شكلوا عوامل مشتركة مع مصر تثبت صحة هذه الفكرة، أى وحدة مصر والسودان. ومن المؤكد أن تنفيذ فكرة التغلغل فى أفريقيا كانت مفيدة للمصالح الحقيقية لمصر أكثر من فكرة ممارسة سياسة خطرة فى آسيا: فالسياسة الخطرة فى آسيا قد عرضت القوة المصرية الناشئة للمواجهة مع المصالح الأوروبية الكثيرة المتشعبة فى جميع أرجاء الإمبراطورية العثمانية.

وبالإضافة إلى ما سبق، ففى أفريقيا ـ أو فى أى مكان آخر ـ كان محمد على سيصطدم حتما بالسياسة الإنجليزية التى كانت قد بدأت ـ بالفعل ـ تتغلغل سلميا وبهدوء فى جميع المناطق القاصية فى آسيا وأفريقيا. وكانت الحكومة الإنجليزية قد سبق لها أن أرسلت القنصل الإنجليزى ـ هنرى سولت (Salt) فى مهمة إلى الحبشة لدراسة الأوضاع هناك وخلق مصالح لإنجلترا فيها تحت غطاء دينى؛ وفيما بعد، ألف المستر سولت كتابا قيما عن الحبشة.

وأراد محمد على السيطرة على ضفتى البحر الأحمر بالكامل، وعلى كل المجرى الأعلى لنهر النيل: ففكر فى إرسال حملة لغزو أفريقيا على أن يكون هدفها الإستراتيجى هو احتلال الحبشة. إن هدف هذه الحملة العظيمة ـ التى أرسلها الباشا إلى قلب أفريقيا- لم يكن هدفا محدودا يقتصر، كما ذكر بعض المؤلفين، على غزو بلاد النوبة أو سنار أو كردفان أو دارفور، أى تلك المناطق التى تكون ما يطلق عليه حاليا اسم "السودان".

وشعر المستر سولت بالقلق من النتائج المترتبة على إرسال هذه الحملة المصرية ـ بقيادة إبراهيم باشا بن محمد على ـ إلى تلك المناطق، فأثار هذا الموضوع مع الوالى. وبتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٨٢٠، كتب ما يلى: "تحدثت مع الوالى بشأن الحملة، وعبرت عن أملى فى ألا تكون لدى ابنه أية فكرة للتوغل فى أفريقيا إلى أبعد من الحبشة، خصوصا أنه قد لا يستطيع التغلب بسهولة على العراقيل التى سيقابلها ومعه قوات قليلة العدد".

"فرد الباشا على قائلا: إذن، سأرسل قوات أكبر".

"فقلت له: إن عشرين ألف جندى لن يكفون".

"فرد الباشا بقوله: سأرسل ـ إذن ـ ثلاثين ألفا".

"وأكمل الباشا حديثه ـ مازجا الهزل بالجد ـ قائلا: لقد قررت ـ أخيرا ـ أن أرى ما يمكننى عمله: فإذا استطعت غزو الحبشة، فسأحظى بصيت عظيم".

"ثم طرح علىّ أسئلة كثيرة حول موضوع غزو الحبشة... فانتهزت الفرصة لكى أظهر بمظهر الجدية والخطورة، وأخبرته بأننى شعرت مخلصا بأسف عميق عندما علمت بهذا المشروع لأننى واثق من أنه سيغضب الحكومة البريطانية: فمنذ قيامى بمهمتى الأخيرة فى الحبشة، تعتبر إنجلترا ـ إلى حد ما ـ أن هذا البلد "تحت حمايتنا"... وأوضحت له ما يلى:

١ ـ إن الحبشة هى البلد الوحيد الذى حافظ على ديانته المسيحية فى أفريقيا؛

٢ ـ وإنها قاومت هجمات أتباع محمد ـ طوال أجيال ـ وانتصرت عليهم؛

٣ ـ وإنه يجب عليه أن يتوقع أن أمم أوروبا ـ خصوصا بريطانيا العظمى- ستثور ثائرتها إذا وقع هجوم غير مبرر على هذا البلد .

٤ ـ وإننى ـ شخصيا ـ قد زرت هذا البلد، وتكبدت نفقات باهظة لكى أقيم علاقات ودية مع حكوماتها؛

٥ ـ وإن أشخاصا كثيرين ـ فى بريطانيا ـ يهتمون بمستقبل هذا البلد (وكنت أقصد "جمعية الكتاب المقدس")...

وعندما رأى الباشا الجدية على ملامحى، غير من لهجته ـ فورا ـ وأكد لى بوضوح تام ،أنه يتخلى ـ منذ الآن ـ عن أطماعه فى الحبشة لأنه لا يريد أن يفسد علاقته ببلدنا مع أن الحبشة مليئة بالذهب والأحجار الكريمة، وأن الاستيلاء عليها مضمون... ثم شرح لى سموه أن هذه الحملة لها هدفان حقيقيان:

١ ـ شغل القوات التى أصبحت تسبب له الضيق؛

٢ ـ والحصول على معلومات عن مجرى "النيل الأبيض" (أو "البحر الأبيض") الذى استعصى على جهود رجال عظماء منذ عهد الإسكندر".

وأضاف صاحب السمو قائلا: "أتمنى أن أجعل منطقة الجنادل صالحة للملاحة النهرية. ولذلك، أرسلت مهندسين ماهرين إلى هناك لأفتح قلب أفريقيا للتجارة الحرة ".

وأنهى سولت تقريره قائلا: "إننى أعرف أن اسماعيل باشا لديه نسخة من كتابى الأخير عن الحبشة، وأنها قد ترجمت إلى اللغة التركية لتزويده بالمعلومات[٣٦] ".

تاسعا: غزو السودان:

إزاء معارضة قنصل إنجلترا لفكرة غزو الحبشة، اضطر محمد على للتخلى

عن مشروعه، لكنه كان واثقا من أنه سيجد الذهب وموارد عظيمة أخرى ـ تزوده بالرجال والمواد الثمينة ـ فى أرجاء السودان الشاسعة. وفى واقع الأمر، فقد كان لديه دافعان لغزو بلاد النوبة والسودان:

١ ـ تعطشه للحصول على الذهب لأنه كان يؤمن بأن الذهب والقوة يؤثران على مجريات الأمور فى هذا العالم؛

٢ ـ حاجته لتجنيد السودانيين لإنشاء جيش نظامى يكون بمثابة أداة للتوسع والعظمة.

وفى الحقيقة، سنجد أن محمد على قد حاول إدخال "النظام الجديد[١٢] بعد عودته من شبه الجزيرة العربية فى سنة ١٨١٥، لكن جنوده من الألبان والأتراك كانوا أعداء لأى تجديد ولأى نظام: فتمردوا ضده بل ووصل بهم الأمر إلى حد التآمر على اغتياله. لكن عابدين بك (أخا حسن باشا) أبلغ الوالى عن هذه المؤامرة فى الوقت المناسب: فقد كان هذان الأخوان من أوائل رفاق سلاح محمد على ومن أخلص أنصاره.

ولذلك، اتخذ محمد على قرار إرسال "حملة أفريقيا" للتخلص من الجنود المثيرين للشغب، ولكى يجد فى هذا البلد ـ واسع الأرجاء المصدر للعبيد ـ الرجال المطلوبين لتكوين الجيش الجديد، طبعا مع فكرة تطبيق "النظام الجديد" على الشعب المصرى فيما بعد.

وكتب العالم الفرنسى المسيو كايو Cailliaud عن هذه الحملة، وكان يصاحبها، وذكر فى رحلته (٣٧) ملاحظاته عن هذا البلد وعادات سكانه ومنابع نهر "النيل الأبيض": فقدم بذلك تحديدات قيمة لعلم الجغرافيا الذى دخل ـ منذ ذلك التاريخ ـ إلى أفريقيا كما حدث بالضبط بالنسبة لشبه الجزيرة العربية.

وتميزت حملة السودان بالسهولة النسبية رغما عن:

(١) باللغة العربية فى النص الفرنسى. (المترجم).

١ ـ سوء المناخ والحالة الصحية وانتشار الأوبئة والوخم:

٢ ـ صعوبة الإمداد والتموين والنقل فى هذه البلاد الصحراوية/ الجبلية لأن نهر النيل غير صالح تماما للملاحة فى أغلب أجزائه نظرا لوجود العديد من الجنادل:

٣ ـ ولم يكن السودانيون فى جموح وشجاعة العرب، ولم يكن لديهم من سلاح سوى الرمح والمزراق والترس لمواجهة الغزاة، كما كانوا يجهلون استخدام الأسلحة النارية.

ومنذ سنة ١٨٢٠ ?كان يوجد جيش مصرى ـ به ٤ أو ٥ آلاف رجل ـ يتمركز فى "وادى حلفا" تحت قيادة إسماعيل باشا. ودخل المصريون "دنجلة" وطردوا منها بقايا المماليك، وهزموا قبائل "الشايقية" المشهورة بفرسانها البواسل ـ ذائعى الصيت فى المنطقة بأسرها ـ الذين يمتطون صهوة خيولهم التى لا يشق لها غبار.

وكانت قبائل "الشايقية" قد وافقت على الخضوع لوالى مصر، ودفع الجزية له: لكن إسماعيل أصر ـ بغطرسة ـ على أن يسلموا له أسلحتهم وخيولهم أيضا: فقطعت المباحثات بين الطرفين، ونشبت حرب ـ لا داعى لها ـ قضى فيها المصريون على كل من وقع تحت أيديهم بلا رحمة: فقطعوا أذنى كل جثة وكان إسماعيل يدفع ٢٥ قرش تركى عن كل زوج من الآذان: وأرسلت الأجولة المليئة بهذه الغنائم للوالى فى مصر.

لقد بدأت الحملة بداية غير موفقة ويقول عنها المسيو ديهيران ما يلى: "كانت الحملة فى غاية القسوة: فغزاة السودان كانوا ينافسون هؤلاء الأتراك ـ الذين كانوا يثيرون سخط أوروبا عليهم فى تلك الفترة نفسها ـ بسبب ما كانوا يرتكبون من فظائع فى "المورة" و"أرخبيل اليونان".

ولم تكن حاشية محمد على تتصف لا بالحساسية ولا بالرقة، كما كان الباشا ـ نفسه ـ يتصف بالقسوة. لكن الناس فى فرنسا كانوا قد خدعوا فيه وبشكل

غريب... لقد كانت شخصية محمد على معقدة تماما. وفى الواقع، فإن الباشا لم يتحرر قط من وحشيته الفطرية: فحياة البشر لم تكن تساوى شيئا فى نظره"[٣٨].

لكن هذا الرأى يبرهن على عدم فهم عقلية محمد على: لقد كان الوالى - بالتأكيد - أذكى وأكثر إنسانية ورحمة من الكثير من الفاتحين: كما أن فكرة العظمة والتجديد كانت تسيطر على ذهنه، فبدا كما لو أن هناك مثل أعلى يقود خطاه مع أن الهدف المباشر للحملة كان جلب الذهب والعبيد.

وعندما تسلم الباشا الأجولة المليئة بالآذان المقطوعة - التى أرسلها له ابنه - مع أخبار الانتصارات على "الشايقية"، سارع بتحذير ابنه من مغبة ممارسة هذه السلوكيات قائلا: "تلقيت رسالتك مع آذان "الشايقية". حسن !! يا ولدى العزيز، إن جميع الحكام يعرفون أنهم بإقامة العدل - فقط - يستطيعون استمالة قلوب الأهالى إليهم: ولكى يغزوا بلدا ما، يجب عليهم استخدام الكياسة والفطنة والعقلية السياسية: فلا يوجد حاكم ما نجح فى إتمام عملية الغزو دون أن يلجأ للعدل: فالعدل شرط أساسى لخدمة أية قضية عظيمة.

لقد كان من الأفضل لك أن تحاول كسب ود "الشايقية" باستخدام المجاملة والرقة معهم بدلا من التشدد لكى يسلموا خيولهم وأسلحتهم لك فتثير - بذلك - كراهيتهم ونوازع التمرد ضدك...[٣٩]".

وبعد ذلك، استطاع إسماعيل تشكيل فرقة معاونة - من فرسان "الشايقية" - رافقت الجيش المصرى فى الحملة على "سنار". ومنذ ذلك التاريخ، خدم "الشايقية" بإخلاص الحكم المصرى فى السودان.

وفى تلك الفترة. كانت "سنار" مملكة فسيحة الأرجاء، وكان يطلق على سكانها اسم "الفونج"، وكانوا قد اعتنقوا الإسلام ويتكلمون اللغة العربية. وكان يحكم "سنار" ملك ضعيف بلا أية سلطات: فقد كانت السلطة فى يد اثنين من موظفى القصر هما: الوزير "آدلان" و"حسن رجب" اللذان كانا يتصارعان على السلطة.

وأراد "حسن رجب" الانفراد بالسلطة: فاغتال الوزير "آدلان" : وبالتالى، فإنه قد دفع بأنصار الوزير للانضمام إلى المصريين الذين انتهزوا الفرصة واحتلوا "سنار" سلميا. وجاء الملك "بادى" بنفسه إلى الجيش المصرى الذى دخل مدينة "سنار" يوم ١٢ يونيو ١٨٢١. وظل إسماعيل فى هذه المدينة حتى يوم ٥ ديسمبر.

وفى الحقيقة، فإن إسماعيل كان يتصف بالشجاعة والإقدام - وهما ميزتان أشاد بهما العالم الفرنسى "كاييو" - لكن محمد على كان دائما ما يعيب على ابنه - فى رسائله الخاصة إليه - نقص الخبرة والرؤية السياسية لديه. لقد كان هذا القائد المصرى الشاب يريد أن ينال رضا والده: فأطلق قواته فى كل الاتجاهات لصيد العبيد وشن غزوات مستمرة على السكان المحليين لكى يرسل - إلى "أسوان" - العبيد المطلوبين لتكوين نواة الجيش الجديد.

لقد أخضع إسماعيل مملكة "سنار" لكنه تسبب فى حدوث هجرة ضخمة قام السكان بها بسبب العنف الذى مارسه ضدهم: ففضلوا الهروب من سلطته. وبعد ذلك بقليل، تفشى وباء الحمى الخبيثة بين أفراد الجيش المصرى وتسبب فى إلحاق أضرار جسيمة به ثم أتت المجاعة بعده. ولحسن الحظ، جاءت الأخبار بأن إبراهيم فى طريقه إلى "سنار" وأنه قد أحضر معه الإسعافات والمئونة اللازمة. وكان إبراهيم - الابن البكر لمحمد على - يقود حملة جديدة للاستيلاء على "دارفور" ومنطقة أفريقيا العليا بأكملها. وفى "سنار" نفسها عرض إبراهيم على المسيو كاييو خطة عملياته.

وتم تكليف جيش إسماعيل بالصعود فى مجرى نهر "النيل الأزرق" حتى يصل إلى "فازوغل"، بينما كُلف جيش إبراهيم بالتوجه إلى الاتجاه الجنوبى/ الغربى حتى يصل إلى مديرية "الدنكا" بواسطة نهر "النيل الأبيض". وكان من المفروض - حسب الخطة - أن يتوجه إسماعيل غربيا لزيارة مناجم الذهب فى "كاماميل" ثم يستمر فى مسيرته - فى هذا الطريق - حتى يلتقى بإبراهيم هناك. وعند التقاء الجيشين، كان يجب على الأخوين التوجه جنوبا ويتخذا خطا موازيا لمجرى النهرين: "النيل الأبيض" و"النيل الأزرق".

وكان هذا الجزء من الخطة مخصصا للحصول على الذهب وأسر نحو ٤٠ ألف عبد تحقيقا "للهدفين المباشرين" للحملة وليس لتلبية مطالب محمد على المتشددة (كما ادعى فولابيل بهذا الخصوص). وهذا المؤلف يخطئ مرتين:

١ ـ عندما يتصور أن كل أهداف الباشا ستتوقف عند هذا الحد فقط؛

٢ ـ وعندما يتصور أن أهداف إبراهيم كانت أكثر طموحا ومختلفة تماما عن أهداف أبيه.

وبعد العودة إلى "سنار"، كان إبراهيم ينوى أن يترك لإسماعيل حكم هذه المنطقة ثم يبحر ـ مجددا ـ فى "النيل الأبيض" حتى يصل إلى منابع هذا النهر. وكان إبراهيم مجهزا تجهيزا جيدا بقوارب مسلحة وبمراكب خفيفة يستطيع نقلها فى الأماكن غير الصالحة للملاحة بسبب الجنادل. وتم تكليف هذا الأسطول الصغير بالصعود فى النهر وروافده الرئيسية حتى يصل إلى منابعه؛ وإذا وجد إبراهيم أن نهر "النيل الأبيض" متصلا بنهر "النيجر"، فعليه ـ فى هذه الحالة ـ أن يتبع مجرى نهر "النيجر"؛ أما إذا لم يكن هناك اتصال بين النهرين، فقد كان عليه أن يعود أدراجه.

وفى حالة حدوث الاحتمال الثانى (أى العودة)، كان مطلوبا من إبراهيم أن يأخذ تعزيزات من القوات المصرية التى استولت على "كردفان" ـ بقيادة محمد بك الدفتردار، صهر الوالى ـ ومنها يتجه إلى "دارفور" و"مملكة البورنو"، ثم يرجع إلى مصر عبر ولاية "طرابلس".

وبفضل عناية إبراهيم وأطبائه، استعاد الجيش المصرى ـ الموجود فى "سنار" ـ عافيته؛ وعندئذ قرر الأخوان تنفيذ الجزء الأول من هذا المشروع الضخم؛ فاتبع إبراهيم مجرى نهر "النيل الأبيض"؛ بينما استكمل إسماعيل مسيرته جنوبا؛ وصعد مع نهر "النيل الأزرق"، واستولى على "فازوغل"، ووصل حتى "سنجار" بالقرب من "كاماميل" ـ بين خطى عرض ١٠ و١١ درجة.

لقد لاقى الجيش المصرى صعوبات جمة، وتعرض لخسائر فادحة طوال تلك الحملة: فقد كان عليه أن يقاتل باستمرار ضد قبائل قوية - وكثيرة العدد - تلوذ بالجبال والأودية والممرات الضيقة، وتحميها السيول العارمة والغابات الكثيفة؛ كما كان يجب عليه أن يخترق كل تلك الأماكن الصعبة التى كان السودانيون يعرفون - جيدا - كيف يلجئون إليها، ويناوشون المصريين بإلقاء أكداس من الحجارة وجذوع الأشجار عليهم (ديسمبر ١٨٢١).

بل وكان هناك ما هو أسوأ: فكميات الذهب التى وجدتها الحملة كانت ضئيلة للغاية: كما خابت آمال اسماعيل فى اكتشاف مناجم غنية بالذهب وفى أسر عدد كبير من العبيد: فقرر العودة إلى "سنار" (١١ فبراير ١٨٢٢) بعد ما وصل إلى الحدود الشمالية للحبشة، أى على بعد ٥٠٠ فرسخ من مصر أو أكثر من ١١٠٠ كم من البحر المتوسط فى قلب أفريقيا.

وبينما كان إسماعيل فى "سنار" (أكتوبر ١٨٢١)، خرجت حملة أخرى - لاحتلال كردفان - يقودها قائد نشط، هو محمد بك الدفتردار: وترك هذا الجيش مجرى نهر النيل عند "دابية" فى "دنجلة". وبعد ١١ يوما من السير المضنى - منهم ستة أيام فى الصحراء - وصل إلى "بارا" بالقرب من كردفان: فوجد جيش هذا الإقليم ينتظره رابط الجأش تحت قيادة "مسلم مخدوم"، ملك (حاكم) هذا الإقليم.

وحسب تقديرات محمد بك الدفتردار، كان هذا الجيش يتكون - تقريبا - من ١٥٠٠ فارس و٨ آلاف من المشاة. ومع الصدمة الأولى، فر العرب الذين كانوا يشكلون الصفوف الأولى للقوات المصرية؛ لكن الجنود المصريين ثبتوا فى مواقعهم بشجاعة، وقاتلوا حتى حلول المساء، وانتصروا بعد ما كبدوا العدو خسائر فادحة: فقد قتل الملك "مسلم، و١٥ من قادة جيشه، و٢٠٠ فارس، وأكثر من ألف جندى من قوات المشاة" [٤٠]. وبفضل هذا الانتصار، استولى المصريون على "مملكة كردفان" بأكملها.

أما إبراهيم، فقد وصل حتى إقليم "الدنكا" فقط: فقد نزف كمية كبيرة من دمه، واضطر للرضوخ لتعليمات أطبائه الذين لاحظوا تدهور حالته المرضية، وقرروا عودته فورا إلى مصر. وفى تلك الأثناء، كان إسماعيل لا يزال يحارب فى "فازوغل". وحتى قبل أن يسقط مريضا، كان إبراهيم يريد التخلى عن تنفيذ خطته العظيمة التى كانت تستند على احتلال أراضى "دارفور" الواسعة حسب الرغبة الصريحة التى أبداها والده له.

وفى الواقع، فإن الرسائل التى بعث بها محمد على لولديه ولصهره تبين وجود أسباب متعلقة بالوضعين الداخلى والخارجى كانت وراء هذا المطلب: ففى الداخل، كان الباشا يرى ضرورة تنظيم الغزو - أولا - وتوطيد السيادة المصرية التامة على أقاليم:

١ - "حلفاية وسنار" (كانت توجد بهما ثلاث آلاف قرية)؛

٢ - "فازوغل" (كانت توجد به ألف قرية)؛

٣ - "كردفان" (كانت توجد به ١٥٠٠ قرية).

وتقرر تأجيل غزو "دارفور". وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كان من الصعب حكم تلك الأقاليم والحفاظ عليها نظرا لقلة عدد القوات المصرية بشكل كبير.

وفيما يتعلق بالوضع الخارجى، فإن حرب "المورة"، والإضطرابات التى انتشرت فى الإمبراطورية العثمانية قد استولت تماما على اهتمامات الباب العالى وأوروبا. ولذلك، فقد حول محمد على أنظاره - مؤقتا - عن السودان لسببين:

ربما لأنه خشى أن تنتهز إنجلترا تلك الأوضاع فتغزو مصر؛

وربما كانت نظرته الثاقبة قد جعلته يتوقع قيام مصر بدور مجيد فى أوروبا للدفاع عن مصالح الباب العالى.

لقد كان محمد على متعطشا - على الدوام - للمجد و"لديه رغبة ملحة فى التوسع"، فتمنى أن ينتقل ميدان حروبه الأساسى إلى أوروبا: فينتشر صيته فى

كل مكان، ويستفيد من وضع الباب العالى، ويتحقق حلمه فى الاستقلال بمصر وتكوين إمبراطوريته. ولذلك، فبدلا من إرسال الجنود إلى إبراهيم لتعزيز قواته فى السودان، نشط الباشا لتجنيد أكبر عدد منهم، واشترى السفن، واتخذ أهبته تماما انتظارا لنشوب الحرب المقبلة. وفى جميع رسائل والى مصر إلى إبراهيم، كان يلح عليه دائما لكى يرسل إليه المزيد من العبيد لزيادة قواته: وهنا - بالتحديد - تكمن الفائدة الأساسية لحملته على السودان فى ذلك الوقت.

إن سفر إبراهيم من السودان، وغياب إسماعيل فى "فازوغل"، وأساليب جباية الضرائب - التى اتبعها المصريون - كانت هى الأسباب التى شجعت أهالى "سنار" على التمرد ضد السلطة المصرية.

وبعد عودة إسماعيل إلى "سنار"، واستتباب الأمن فيها، سمح الوالى لابنه بالعودة إلى مصر: فغادر إسماعيل "سنار" فى نهاية شهر أكتوبر ١٨٢٢، ومر بإقليم "شندى"، وطلب - بغطرسة - من ملكها "مك نمر" دفع ضريبة هائلة. وكان الملك "مك نمر" رجلا ذا كبرياء وجسورا، وكانت نظراته حادة، وكثيبا". وشرح الملك للأمير المصرى استحالة جباية هذه الضريبة الفادحة: فانهال إسماعيل عليه بوابل من الشتائم والتهديدات. فاضطر الملك لتسديد هذه الضريبة - غير المنتظرة - وكظم غيظه.

واستطاع أتباع الملك تكديس أكوام من القش حول الكوخ الذى يبيت فيه إسماعيل ورفاقه فى ليلة سفرهم؛ وفى المساء، أشعلوا النار فى أكداس القش؛ وعندما كان المصريون يحاولون الخروج من هذه المحرقة، كان أتباع الملك يدفعوهم إليها ثانية بالحراب والسيوف.

إن اغتيال إسماعيل - بعد وفاة طوسون - كان خسارة مؤلمة ضربت محمد على الذى كان يحتاج إلى معاونين يساعدونه فى تنفيذ مهمته الهائلة، ولكى يرفعوا راية مصر خفاقة إلى أبعد مدى ممكن.

وفوجئ محمد بك الدفتردار - وهو فى "كردفان" - بهذا الاغتيال البشع، فتوجه فورا إلى "سنار" وهو لا يفكر سوى فى الانتقام: وهناك، قتل نحو ٣٠ ألف

ضحية: لكن الملك "مك نمر" استطاع الهرب؛ ولا تزال ذكرى هذه المذبحة حية فى ذاكرة الجميع.

إن كل ما ذكرناه يمثل الأحداث الرئيسية لعملية غزو السودان التى تمت بين سنتى ١٨٢٠ و١٨٢٢.

لقد تكونت الإمبراطورية المصرية منذ ذلك التاريخ، فـ"امتدت من الخليج الفارسى" حتى صحراء ليبيا، ومن السودان حتى البحر المتوسط، واشتملت على ضفتى البحر الأحمر، وبلغت مساحتها خمسة ملايين كم مربع، أى عشرة أضعاف مساحة فرنسا ونصف مساحة أوروبا. فكانت إمبراطورية فرعونية أو نابليونية[٤١]".

ونتيجة لوجود قوة حضارية عظمى فى شمال أفريقيا، يمكننا القول بأن "المسألة الشرقية" قد فرضت نفسها بالقوة على مسرح الأحداث: فمنذ تدخل مصر فى حرب "المورة"، بدأ فصل جديد من تاريخ مصر فى البحر المتوسط، وبدأ الهمس يدور فى كواليس الدبلوماسية الأوروبية عن "المسألة الشرقية".

إن موقعة "نافارين" ستعكس ـ بنفس الدرجة ـ اهتمامات اليونان واهتمامات الدول الأوروبية بالشرق. لكن، بدءا من سنة ١٨٣٢ (أى مع الحملة المصرية الأولى على بلاد الشام)، نوقشت "المسألة الشرقية" علانية وبوضوح، واتخذت أبعادها المعروفة، وتسببت فى حدوث أزمة خطيرة هددت السلام فى أوروبا.

* * *

هوامش الفصل الأول

(١) كان محمد على أميا، وبدأ فى تعلم القراءة والكتابة عندما بلغ سن الخامسة والأربعين تقريبا.

(٢) فى ١٨٠١. اقترحت الحكومة البريطانية على "الباب العالى" عقد تسوية معها بخصوص وضع مصر فى الفترة المقبلة. وكانت هذه التسوية تتكون من تسع مواد. اشترطت المادة الأولى منها:

(أ) ضمان حقوق وامتيازات وتشريعات المماليك فى مصر:

(ب) تحديد طبيعة ومدة خدمتهم العسكرية؛

(ج) ضرورة منحهم أرضا عند إنهاء خدمتهم العسكرية.

ونصت المادة الثالثة على:

(أ) اشتراط تحديد نسبة ثابتة من الدخل تخصص لدفع مرتبات القوة العسكرية النظامية والإنفاق عليها؛

(ب) وضع هذه القوة تحت قيادة ضباط بريطانيين.

وذكرت المادة السادسة:

(أ) "إمكانية" أن يرأس ضابط إنجليزى هذه القوة؛

(ب) اشترط ألا يصرف أى مبلغ مخصص للجيش إلا بناء على أوامره.

وأخيرا، نصت المادة السابعة على أن قائد هذه القوات النظامية سيقوم بتنبيه ممثل "الباب العالى" ـ فى مصر ـ فى كل مرة يحدث فيها خرق: لامتيازات المماليك، أو لحقوق الشعب المعترف بها، أو فى جمع الأموال المخصصة للقوات النظامية أو فى سوء استخدامها.

(3) Histoire de l' Egypte sous le gouvernement de Mohamed- Ali? de M. Félix Mengin . R. I.. p.p. 278 .٢٧٩ ـ Paris , 1823.

(4) Voir: "Mohamed ـ Ali et Napoléon". Recueil de Driault.

(5) Archives anglaises. F.O. 24. vol.4

(6) Ibid. vol.3.

(7)Ibid.

(8) Ibid. vol. 4.

(٩) رسالة من دروفيتى Drovetti إلى الوزير بتاريخ ٥ يونيو ١٨١١. انظر كتاب:
Mohamed-Ali et Napoléon"? p.126."

(١٠) دار محفوظات القلعة بالقاهرة. رسالة من محمد على إلى نجيب أفندى بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٢٥ هـ.

(١١) تحتوى "دار محفوظات القلعة" بالقاهرة على جميع مراسلات محمد على مع "الباب العالى" حول هذا الموضوع، وسنستخلص منها - هنا - الأحداث الأساسية.

(١٢) "دار محفوظات القلعة" بالقاهرة. رد على الأمر العالى. من تركيا - بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٢٤ هـ.

(١٣) أسس (محمد بن) عبد الوهاب الفرقة الوهابية. وابن عبد الوهاب فقيه عربى ولد - سنة ١٦٩١ - فى "نجد"، وهى منطقة جبلية فى شبه الجزيرة العربية. وهذه الحركة "الأصولية" أرادت أن يستعيد الدين الإسلامى نقاءه الذى كان عليه فى بداياته وذلك برفض تنسيرات الفقهاء أو علماء الدين. وكانت أسرة محمد بن سعود من أول قبائل نجد التى اعتنقت المذهب الوهابى وساندته بقوة السلاح فى جميع أرجاء شبه الجزيرة العربية.

(14) Archives anglaises. Ibid.

(١٥) دار محفوظات القلعة" بالقاهرة. رسالة من محمد على إلى نجيب أفندى بتاريخ أول صفر ١٢٢٨ هـ.

(١٦) المصدر نفسه. رسالة من محمد على إلى وكيله فى الآستانة بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٢٨ هـ.

(١٧) المصدر نفسه. رسالة من محمد على إلى "الصدر الأعظم" بتاريخ ٥ شوال ١٢٢٨هـ.

(18) Histoire de la Régénération de l'Egypte" par: Jules Planat. Paris .1830.

(19) Archives anglaises .F.O.24?vol.6.

من ميسيت Missett إلى كوك .Cook الإسكندرية، ٥ يونيو ١٨١٥.

(20) Recueil de M.Driaut: "La Formation de l'Empire de Mohamed-Ali (1814-1823)".

رسالة من روسيل Roussel إلى الدوق دى ريشيليو Richelieu بتاريخ ١٩ أغسطس ١٨١٨. ص ١١٦ و١١٧.

(21) Une année de voyage dans l'Arabie Cenrtale (1862-1863)"par W. -G.Palgrave 2 vol.

ترجمة إ. جوفو E.Jouveaux عن اللغة الإنجليزية، باريس ١٨٦٦م.

(22) Histoire de l'Expédition francaise en Egypte"? . ar: de Vaulabelle? 10 vol. Paris-1830 ١٨٣٦ ـ T.X. P. 133.

(٢٣) قدم دى فيسيير de Vaissière خط سير إبراهيم إلى المسيو روسيل .Roussel
"La formation de l'Empire de Mohamed- Ali"? p.p. 129 - 130.

(٢٤) "دار محفوظات القلعة" بالقاهرة. رسالة من إبراهيم إلى والده بتاريخ ٩ محرم سنة ١٢٣٣هـ.

(25) W.-G Palgrave: Ibid.

(26) de Vaulabelle: Ibid. T.X.P.167

(27) "Relation de la campagne d'Ibrahim Pacha contre les Wahabis en 1818"?- par: le capitaine Sadlier traduit par: M. Perrin.

(28) W.-G. Palgrave Ibid. T.II. P.P. 121-122.

(٢٩) "دار محفوظات القلعة" بالقاهرة. رسالة من أحمد بك إلى محمد على بتاريخ ٣ شوال ١٢٣٥هـ .

(٣٠) المصدر نفسه. رسالة من محمد على إلى أحمد باشا بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٢٩هـ.

(31) Archives anglaises .Ibid.

رسالة من ميسيت إلى كوك بتاريخ ٩ مارس ١٨١٥م.

(٣٢) ذكر فان كينيدى Van Kennedy ـ الناشر الإنجليزى لرحلة الكابتن سادلير Sadlier ـ أن هدف رحلة الكابتن كان مجرد تقديم التهنئة لإبراهيم باشا على انتصاره، لكن هذا التفسير ناقص ولا يذكر السبب الحقيقى. أما مونجين Mengin فيقرر أن سادلير كان مكلفا بأن يعرض على إبراهيم مشروع تحالف هجومى ضد عبد الله (زعيم الوهابيين)، وهذه الرواية غير صحيحة. لكن روايتنا تتميز بأنها تعتمد على ما جاء بالوثائق المصرية، خصوصا الرسائل المتبادلة بين محمد على وإبراهيم حول هذا الموضوع. وهذه الوثائق موجودة فى "دار محفوظات القلعة" بالقاهرة.

(٣٣) "دار محفوظات القلعة" بالقاهرة: رسالة من الوزير العثمانى إلى محمد على بتاريخ ٢٦ ذى الحجة ١٢٣٤هـ.

(٣٤) "دار محفوظات القلعة" بالقاهرة: رسالة من محمد على إلى الصدر الأعظم بتاريخ ١٢ صفر ١٢٣٦. لقد اعتمدنا على هذه الملفات وحصلنا منها على أغلب التفاصيل المتعلقة بالسياسة الإنجليزية فى شبه الجزيرة العربية فى تلك الفترة.

(٣٥) Archives anglaises. F.O.78? vol.103.

رسالة من بروس Bruce إلى هـ. سولت H.Salt ـ القنصل الإنجليزى فى مصر ـ بتاريخ ١٠ يناير ١٨٢١.

(36) Ibid. vol .96.

رسالة من هـ. سولت إلى وزير الشئون الخارجية. القاهرة، ٢٠ نوفمبر ١٨٢٠. وكان هـ. ديهيرين H. Dehérain قد كتب دراسة بعنوان: "Le Soudan Egyptien sous Mohamed-Ali" ذكر فيها: "إن محمد على لم يفسر بنفسه - قط - أسباب إرساله جيوشه لغزو السودان". ولذلك، سمح الدكتور بينى Peney لنفسه - فى كتابه " Mémoirs" - أن يقول: "إنه سر احتفظ به الوالى لنفسه وأخذه معه إلى القبر مثل الكثير من الأسرار الأخريب. لكن يسعدنا إثبات أن هذا السر وغيره كانوا موجودين - ببساطة - فى الملفات.

(37) Voyage de Méroë? au Fleuve Blanc? au delà de Fazogl? dans le midi du royaume de Sennâar? à Syoah et dans les auters oasis?" par: Cailliaud - 5vol in 8 - 1826 _1827

(38) H. Dehérain Ibid.

(٣٩) دار محفوظات القلعة" بالقاهرة: رسالة من محمد على إلى إسماعيل بتاريخ ٩ ربيع الثانى ١٢٣٦هـ. (١٨٢١م.) وحسبما ذكر فولابيل، فقد كان الجيش المصرى مكونا من: بطارية مدفعية، و٣٥٠٠ جندى من المشاة والفرسان (منهم ٨٠٠ من العرب (البدو) المنتمين إلى قبائل عدة. ويقدر هذا المؤلف أن خسائر المصريين لم تتعد "ثلاثة قتلى" فى حين أن العدو قد خسر ما يزيد على ٢٠٠٠ قتيل منهم عدد كبير من النساء.

"Histoire scientifique et millitaire de l'expédition française en Egypte" T.X.

(٤٠) حصلنا على هذه التفاصيل من رسالة وجهها محمد على إلى محمد بك الدفتردار بتاريخ ٣ صفر ١٢٢٧ هـ. (١٨٢١م). "دار المحفوظات بالقلعة"، القاهرة.

(٤١) من مقدمة دريبو Driault لمجموعة الوثائق التى جمعها تحت عنوان:

La Formation de l'Empire de Mohamed- Ali"."

المصادر والوثائق والمراجع

(أ) المصادر:

كانت "دار محفوظات القلعة" بالقاهرة، وملفات القنصلية الإنجليزية هى مصدرنا الأساسى.

(ب) الوثائق:

تقوم "الجمعية الجغرافية" بالقاهرة بنشر الوثائق الفرنسية عن مصر تحت رعاية صاحب الجلالة الملك فؤاد.

ويستطيع الباحث الاطلاع ـ على وجه الخصوص ـ على الوثائق التالية:

(١) Ed. Driault: "Mohamed Ali et Napoléon (1807 - 1814) 1 vol. in-8. Le Caire. 1925.

(٢) Ed. Driault: "La formation de l'Empire de Mohamed-Ali? de l'Arabie au Soudan (1814-1833)"1 vol. in-8 Le Caire 1927.

كما بدأت "الجمعية الجغرافية" بالقاهرة فى نشر الوثائق الإنجليزية، وصدرت المجموعة الأولى تحت عنوان:

(٣) G. Douin et Mme .E.C. Fawtier Jones: "L'Angleterre et l'Egypte: la Campagne de 1807"? 1 vol. in-8? Le Caire 1928. -

(ج) أهم المراجع:

(١) الشيخ "عبد الرحمن الجبرتى": "عجائب الآثار فى التراجم والأخبار" (أو "تاريخ الجبرتى"). ترجمه من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية: شفيق منصور بك، وعبد العزيز كحيل بك، وجبرابيل نيقولا كحيل بك، وإسكندر عمون أفندى. ونشر هذا الكتاب تحت رعاية وزارة المعارف العمومية فى ٩ أجزاء. القاهرة ـ المطبعة الأميرية.

وهذا الكتاب يأخذ شكل الحوليات، ويدرس ـ على وجه التحديد ـ الوضع الاجتماعى والاقتصادى لمصر فى أثناء السنوات الأولى من حكم محمد على والكتاب يقدم معلومات وافرة للتاريخ.

(٢) Shafik Ghorbal: "The Beginning of the Egyptian Question and the rise of Mohamed Ali". 1 vol. in-8. London. 1928. -

وقد درس المؤلف الفترة الواقعة بين سنتى ١٧٩٨ و١٨٠٧ - على وجه التحديد - دراسة جيدة.

(٣) Félix Mengin: "Historic de l'Egypte sous le gouvernment de Mohamed- Ali? ou le récit des événements politiques et militaires qui ont eu lieu depuis le de'part des Français jusqu' en 1823." Précédé d'une introduction de M.Agoub et enrichi de notes par MM.Langlès et Jomard. 2vol. in-8? Paris? 1823.

ويلفت ناشر الكتاب انتباهنا إلى أن المؤلف " قد بقى فى القاهرة بعد رحيل جيشنا عنها: فكان شاهدا على كل الأحداث التى يرويها، بل إنه قد شارك فى بعض تلك الأحداث مشاركة فعلية بصفته وكيلا دبلوماسيا. إن كتابه هذا هو ثمرة عشرين عاما من الملاحظات والدراسات...".

(٤) Histoire scientifique et militaire de l'expédition française en Egypte. Par: M. de Vaulabelle ; en 10 vol. in-8. Paris (1830 - 1936).

هذا الكتاب به مقدمة موجزة لتاريخ مصر القديمة والحديثة: منذ عصر الفراعنة حتى خلفاء على بك الكبير: ويليها ذكر الأحداث التى وقعت فى مصر منذ رحيل الحملة الفرنسية عنها وتلك التى وقعت فى عهد محمد على، وذلك بالاعتماد على الذكريات والمواد والوثائق التى لم يسبق نشرها والتى قدمها السادة: الكونت بيليار Belliard والماريشال بيرتييه Berthier وغيرهما. وفى الجزأين: التاسع والعاشر، يدرس المسيو دى فولابيل التاريخ الحديث لمصر (١٨٠١ - ١٨٣٤).

(٥) J. L. Burckhart: Voyage en Arabie.

وهذا الكتاب يشتمل على وصف الحجاز، وتليه ملاحظات عن البدو ودراسة عن تاريخ الوهابيين. وترجمه J.B. Eyriès من اللغة الإنجليزية إلى اللغة الفرنسية فى ثلاثة أجزاء. باريس ١٨٣٥. وهذا الكتاب يقدم دراسة جيدة عن حملة طوسون.

(٦) W.G. Palgrave: "Une année de voyage dans l'Arabie centrale (1862-1863)"

ترجمة Emile Jonveaux من الإنجليزية إلى الفرنسية فى جزأين، باريس ١٨٦٦. ونجد فى هذا الكتاب تفاصيل مهمة جمعها المؤلف عن حملة إبراهيم - فى الفصل الحادى عشر - وعن تاريخ الأسرة الوهابية الحاكمة: الجزء الثانى، من ص. ١٠٢ إلى ١٤٦.

(٧) Capitaine George Forster Sadlier: Relation d'un voyage d'El- katif sur le Golfe Persique . à Yambo. sur la Mer Rouge.

طبع فى سنة ١٨٦٦ فى الجزء الثالث من:

Transactions of the Itterary Society of Bombay.

وترجمه Perrin إلى الفرنسية تحت عنوان:

Relation de la campagne d'Ibrahim Pacha contre le Wahabites en 1818

وهو عبارة عن كتيب فى ٢٤ صفحة. باريس ١٨٨٣.

(٨) David George Hogarth: The penetration of Arabia. En un vol. in-8 London 1904.

هذا الكتاب يلخص كل الأبحاث والدراسات الجغرافية عن شبه الجزيرة العربية حتى ١٩٠٤. والفصل الرابع عنوانه: .The Egyptians in Nejd ويذكر اكتشاف وسط شبه الجزيرة العربية بعد الحملات المصرية عليها.

(٩) Frédéric Calliaud: Voyage à Méroé. au Fleuve blanc. au delà de Fazogl dans le et dans cinq autres oasis. En 5 vol. midi du royaume de Sennaar. à Syouah? in-8. Paris. 1826-27

سنجد فى هذا الكتاب تفاصيل عن حملة إسماعيل باشا فى سنار.

(١٠) Henri Dehérain: Le Soudan égyptien sous Mohamed-Ali. En un vol. in-8. Paris 1898.

هذه الدراسة تعتبر واحدة من أكمل الدراسات التى ظهرت عن السودان فى عهد محمد على؛ إلا أن بها نقصا يتمثل فى عدم ذكر الإدارة المصرية هناك.

(١١) نعوم شقير بك: تاريخ وجغرافية السودان. ثلاثة أجزاء. القاهرة ١٩٠٣. هذا الكتاب مفيد جدا لكنه غير منهجى(١٣)

* * *

(١٣) ألف هذا الكتاب باللغة العربية. (المترجم).

الفصل الثانى

حرب المورة

(١٨٢٤ - ١٨٢٨)

١ - وضع مصر الداخلى عشية " حرب المورة ".

٢ - أهداف محمد على فى بلاد " المورة ".

٣ - التدخل المصرى حتى سقوط "ميسولونجى" (١٨٢٤- ١٨٢٦).

٤ - التدخل الروسى الإنجليزى، واستبعاد النفوذ الروسى من اليونان (١٨٢٤- ١٨٢٥).

٥ - أهداف التقارب الروسى/ الإنجليزى (١٨٢٦).

٦ - وساطة الدول الأوروبية.

٧ - التقارب الأنجلو/ فرنسى.

٨ - مساعى إنجلترا فى مصر.

٩ - نتائج بعثة "بروكيش - أوستين" لدى والي مصر.

١٠ - انفراد محمد على بالقيادة.

١١ - أوروبا فى مواجهة الخطر المصرى.

١٢ - المساعى الإنجليزية الجديدة.

١٣ - الوالى يسعى للتحالف مع إنجلترا وفرنسا.

١٤ - نفاذ بصيرة محمد على.

١٥ - موقعة نافارين البحرية.

١٦ - محمد على وتحديث الدولة العثمانية.

١٧ - الحرب التركية الروسية.

الفصل الثانى

حرب المورة

(١٨٢٤ - ١٨٢٨)

توطدت مكانة محمد على بفضل حروبه فى شبه الجزيرة العربية لأن "انتصاراته الباهرة دغدغت مشاعر التعصب المتعجرف لدى وزراء الباب العالى؛ وفى الوقت نفسه، غطى بريقها على الضربات الخفية التى سددها الوالى للهيمنة التركية على مصر"، حسبما ذكر مونجين Mongin.

وخلال غزو السودان، وقعت أحداث خطيرة - فى الجزء الأوروبى من تركيا - لفتت انتباه محمد على: ففى الثانى من فبراير ١٨٢١، نشب تمرد على باشا - والى "جانينا"[١] - فأعطى إشارة البدء لاندلاع "الثورة اليونانية". وكان محمد على يدرك أن أمن الإسلام وسلامة الإمبراطورية العثمانية يوجدان فى أوروبا، وأن أمن مصر وسلامتها يتأثران بالاضطرابات الناشبة فى أوروبا والإمبراطورية العثمانية.

وعندما كلف الباب العالى محمد على بفرض السلام على جزيرتى كريت (١٨٢١) وقبرص (١٨٢٢)، قَبِلَ لأنه يأمل فى أن يغطى "بريق انتصاراته" - فى حرب المورة - على نواياه فى:

١ - الاستقلال بمصر،

٢ - والتوسع فى إطار الإمبراطورية العثمانية.

(١) Ioannina (أو Jannina) عاصمة إقليم "إبيير" فى شمال/ غرب اليونان. احتلها الأتراك فى سنة ١٤٣١. ألحقت بدولة اليونان فى سنة ١٩١٣. (المترجم).

وشعر محمد على بضرورة وجود موارد هائلة - من الرجال والمال - تتيح له:

١ - الحفاظ على سيادته على مصر وشبه الجزيرة العربية والسودان وكريت وقبرص:

٢ - الاستعداد للحرب فى اليونان؛

٣ - العناية بالإدارة وإنجاز الإصلاحات العاجلة؛

٤ - إرسال مساعدات "للباب العالى".

إن الأعباء الخارجية - خصوصا الحروب التى استمرت طوال عهده - قد أثرت على المؤسسات الداخلية فى مصر.

أولا: وضع مصر الداخلى عشية "حرب المورة":

كان الإنجاز الإدارى - فى مجمله - متأثرا بالأعباء الخارجية، لكنه كان ملائما لأوضاع مصر الداخلية وتركت عبقرية محمد على بصماتها عليه: لقد عرف الباشا كيف يتخذ تجربة ما - شرقية أو أوروبية - نموذجًا يحتذى به، لكنه برع فى تطبيقها حسب احتياجات البلاد.

وفى الفترة الثانية من عهده (١٨١١- ١٨٢٢)، فشل الوالى فى تطوير مؤسساته السياسية والاجتماعية، وفشل أيضا فى إرسائها - بشكل نهائى - على أسس صلبة إلا أنه - مع ذلك - أنجز أشياء عظيمة ساهمت فى إحداث تحول عميق فى مصر، فقد نجح فى:

١ - نشر الأمن فى وادى النيل كله،

٢ - المواءمة بين الدين الإسلامى والعلم والتقدم الحديثين،

٣ - إنجاز ثورة زراعية وإدارية بفضل "نظام الاحتكار" الذى طبقه،

٤ - تكوين جيش قومى على النمط الأوروبى.

وفى الواقع، فإن استتباب الأمن كان أول شرط ضرورى لإقامة حكومة قوية: وعندما نجح محمد على فى القضاء على المماليك (سنة ١٨١١)، ثم على الاضطرابات الداخلية، فإنه - بذلك - يكون قد بدأ عهدا جديدا من النظام فى مصر. وبدءا من ١٨١٢، أصبح هناك نظام سياسى مكتوب، ومالية وجيش. وعندئذ، استطاع محمد على أن يقمع البدو العرب، وهذا النجاح لم يحرزه أى غازٍ لمصر"[١].

لقد كان البدو يهاجمون القرى - من وقت لآخر - وينهبون الفلاحين المسالمين أو يقتلونهم: فشكل الوالى قوات متحركة من الفرسان لمطاردة البدو، واستطاعت هذه القوات إجبارهم على الاستسلام، بل إن الباشا فعل ما هو أفضل: فقد استعان بالبدو وكون من فرسانهم قوات مساعدة أبلت بلاء حسنا فى الحروب التى خاضها فى شبه الجزيرة العربية والسودان والشام لأن الجبال والصحراوات - فى تلك البلاد - كانت لا تتيح شن حرب نظامية.

وبتاريخ ٦ نوفمبر ١٨٢١ ?عزز القنصل الإنجليزى - المستر سولت Salt - مطلب محمد على لدى حكومته لبناء فرقاطتين[١] لحسابه، وبين لها أهمية إقامة علاقات جيدة مع والى مصر قائلا: "خصوصا أننا مدينين - فى الوقت الحالى - لصاحب السعادة باستتباب الأمن والطمأنينة اللذين يشعر بهما الأفراد فى جميع أرجاء مصر، فى حين أن الكثيرين يعانون من ضعف الولاة أو من سوء سلوكهم فى أغلب باقى ولايات الإمبراطورية العثمانية[٢]".

إن الأمان الذى شعر الأفراد به قد جذب الأوروبيين إلى مصر منذ سنة ١٨١٢ ?خصوصا أن محمد على كان يحتاج إليهم لتنفيذ خطته الطموحة لتحديث مصر: فرحب بتدفقهم عليها، ونشر - فى كل مكان فيها - روحا من التسامح الدينى كانت غائبة منذ قرون فى البلاد الإسلامية.

---

(٢) فرقاطة ("une frégate")سفينة حربية ذات ثلاثة أشرعة ومزودة بستين مدفعا، وتتميز بقدرتها على المناورة وبسرعتها (نحو ٢٠ كم فى الساعة). (المترجم).

وفى بداية القرن التاسع عشر الميلادى، كان الإسلام يشبه المسيحية فى القرون الوسطى: فقد أصبح دينا مشوها على يد المفسرين الجهلاء و شديدى الحرفية - فى آن واحد - الذين كانت أذهانهم محشوة بالأحكام والآراء المسبقة والخرافات. وفى كل المجالات، كانت الأذهان رافضة للتجديد، ومعادية لأى تغيير، وكانت تحلم بعالم أفضل وهى ساكنة ببلادة. وكانت أوروبا - بكل علومها وثوراتها فى جميع المجالات - غير موجودة بالنسبة للشرق.

وأراد محمد على محاربة هذا الوضع المتردى بفاعلية، لكنه كان يدرك تماما - بثاقب فكره - أن أى حركة أصولية (مثل الحركة الوهابية) لا يمكنها أن ترفع من شأن الإسلام، وأن أفضل السبل للقضاء على الخرافات تكمن فى علاج جهل الجماهير بتعليمهم وتنوير أذهانهم. وبالتالى، كان لا بد من أن تصبح مصر نقطة لالتقاء الشرق بالغرب، وأن تنتشر فيها محاسن الحضارة الحديثة ومزاياها.

لقد كانت سطوة السلطة الدينية شديدة للغاية، وكان "العلماء" - مفسروا القرآن والسنة - والفقهاء هم الذين ينظمون كل ما تقوم به السلطات المدنية فى العصر الحديث: فكانت القرارات - التى تصدرها أعلى سلطة فى الدولة - خاضعة لفتاويهم. أما الأفراد، فقد كانوا حريصين تماما على معرفة رأى الدين فى أى تجديد ما وهل يجيز الدين ذلك أم يمنعه.

وتجنب محمد على - تماما - الاصطدام الصريح بالمعتقدات السائدة: فاعتمد على مهارة العلماء للاستخراج الفتاوى منهم بأن الدين يقر تصرفا ما. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان التسامح الدينى - الذى أبداه الوالى - محسوبا بدقة لتيسير الاتصال بين المصريين والأوروبيين، ولمحاربة العقلية الجامدة والمتعصبة التى كان يتصف بها المسلمون المسنون.

إن الإجراءات التى اتخذها الباشا - فى هذا المجال - تزيده تشريفا ومجدا: فالباشا لم يكن متعصبا مثل باقى المسلمين فى عصره؛ ولذلك، أمر بإلغاء كافة الإهانات الموجهة ضد المسيحيين: فلم يكن مسموحا لهم بركوب الخيل، أو ارتداء ملابس ذات ألوان معينة أمام "من هم أعلى منهم" أى المسلمين.

وأمر بمنع بعض الاحتفالات التى كانت تضايق الأفرنج. ويذكر تيدينا - دوفون Thédénat-Duvent أنه "فى زمن المماليك، كان القاهريون ينظمون سنويا مواكب احتفالية تطوف المدينة وهم يرتدون الزرد، والخوذات التى تقى الوجه، وواقيات الأذرع الحديدية، وكل الأشياء التى تمثل الدروع القديمة التى كان يرتديها الصليبيون". ويضيف المؤلف نفسه قائلا: "وهناك أمثلة عديدة توضح أن ظهور هذه الأسلحة القديمة كان يثير كراهية القاهريين ضد "الإفرنج"، وكان يوقع بالعديد من الضحايا بسبب عنف هذه الاضطرابات[٣]".

وسمح محمد على ببناء الأديرة فى القاهرة، ثم سمح للكنائس بأن تدق أجراسها. ويعلق المسيو بوليتيس Politis قائلا: "إن أى شخص يعرف مدى بغض المسلمين الورعين لهذه الممارسة سيدرك مدى تسامح الوالى، بل وسيفهم - أيضا - مدى ما يتطلبه ذلك من شجاعة ضرورية لمنح هذا التصريح. وأخيرا، ففى سنة ١٨٢٥ ?صرح الباشا لرؤساء مختلف الأديان بإقامة شعائر الصلاة علانية، وسمع البعض الوالى وهو يتمتم بهذه الكلمات الخالدة: "من المؤسف تماما ألا يكون هناك دين واحد صحيح من بين هذه الديان كلها!![٤]".

السلاطين العثمانيون قد منحوا "نظام الامتيازات الأجنبية" للأوروبيين وكان لديهم ما يبرر ذلك: فالإمبراطورية العثمانية كانت تعانى - حينذاك - من اضطراب الأمن والتعصب الدينى. وبينما كان محمد على يسعى لتقويض الأسس التى تبرر وجود "الامتيازات"، ومن ثم إلغائها، كان لدى بعض القناصل الأوروبيين وجهة نظر سياسية تعارض جهود الوالى: فقد اعتبروا أن "نظام الامتيازات الأجنبية" نظام مقدس لا يجوز المساس به، واستخدموا كل مهاراتهم فى التفسير لتبرير استمراره.

لقد تحول "نظام الامتيازات الأجنبية" من نظام "دفاعى" إلى نظام "هجومى" بسبب الضعف الذى انتاب الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر الميلادى؛ لكن حيوية محمد على - فقط - هى التى استطاعت تحجيم الأضرار، وتخليص مصر من أغلب العناصر الأوروبية غير المرغوب فى وجودها، والتى كانت قد تدفقت

على مصر منذ إعلان نظام التسامح الدينى مع استتباب الأمن ومنح الحماية للأوروبيين.

وكان اليونانيون قد بدءوا بالتوافد بكثافة على مصر منذ سنة ١٨١١، ثم تلاهم الفرنسيون منذ سنة ١٨١٥ بعد تغيير "النظام القديم"[٣] وبداية "عهد الإصلاح"[٤] فى فرنسا. والتحق الكثير من اليونانيين بالقوات الألبانية المساعدة التى أنشأها محمد على بعد أن سحق المماليك نهائيا (سنة ١٨١١)، كما وفد إلى مصر الكثير من التجار اليونانيين وأقاموا بها. وكان الباشا يقدر كثيرا روح المبادرة لديهم ونشاطهم البحرى والتجارى.

وذكر أوريان Auriant ما يلى: "عندما أراد الباشا تكوين أسطول بحرى/ تجارى، استعان باليونانيين. وبين سنتى ١٨٠٩ و١٨١١، عمل اليونانيون فى ترسانات السويس، وبنوا له ٢٨ سفينة تتراوح حمولاتها من ١٠٠ إلى ١٥٠ طن. وفى سنة ١٨١١، منح الوالى للقبطان "ستافا" Stafa اليونانى شرف تكليفه بقيادة الكورفيت[٥] "أفريقيا" إلى لندن وعليها وكيله إسماعيل. وفى سنة ١٨١٢، أرسل الباشا جواهرجى يونانى - كان يقيم فى القاهرة - إلى الجبال الواقعة فى شرق مدينة "دراو" ليبحث له عن مناجم الزمرد[٥]".

وفى تلك الفترة، كان لدى محمد على الكثير من الأصدقاء اليونانيين المقربين لديه والذين شاركوه فى مشروعاته التجارية والمالية، منهم عائلات: "توسيزا" Tossizza و"آناسطاسى" Anastasy و"كاسوللى" Casulli و"زيزينيا" Zizinia.

---

(٣) "النظام القديم" (L'Ancien Régime) : انتهى فى فرنسا مع نهاية العهد الإمبراطورى وهزيمة نابليون فى معركة "واترلو" سنة ١٨١٥ . (المترجم).

(٤) "عهد الإصلاح" (La Restauration) : أعيد فيها النظام الملكى ،لكنها كانت ملكية دستورية غير ديموقراطية (بين سنتى١٨١٥-١٨٣٠) فى عهد لويس الثامن عشر (١٨١٤-١٨٢٤) وشارل العاشر (١٨٢٤-١٨٣٠). اتسم هذا العهد بالرجعية السياسية والفكرية . (المترجم).

(٥) "الكورفيت" (la corvette) سفينة حربية متوسطة الحجم ومسلحة بمدافع ذات عيار متوسط، يتراوح عددها ما بين ٢٠ إلى ٢٦ مدفعا. (المترجم).

وعندما اندلعت الثورة اليونانية، كان محمد على مستعدا تماما لقمعها، لكنه أغمض عينيه عن تحركات أعضاء جماعة "الندوة"[٦] فى مصر، وقام بحماية أرواح وممتلكات اليونانيين رغما عن أوامر "الباب العالى". وهذا التصرف من جانب والى مصر كان متناقضا مع تصرفات الولاة الأتراك الآخرين.

ويقول مونجان فى تعليقه على موقف باشا مصر: "أمر والى عكا بتدمير كنيسة "جبل الكرمل"؛ وفى الشام، فرضت غرامات باهظة على المسيحيين؛ وقام والى قبرص بسجن وقتل أشخاص كانت كل جريمتهم أنهم ينتمون لمذهب الروم؛ وفى (أزمير)، وفى الكثير من جزر الأرخبيل اليونانى، سالت الدماء بكثرة؛ وفى الآستانة ذاتها، هلك ضحايا لا حصر لهم".

"أما فى مصر، فقد أبدى الوالى حكمة وصرامة، وأفسد مؤامرات بعض المتعصبين الذين أرادوا تعكير صفو الأمن العام. وظل هذا الأمير يضفى حمايته على اليونانيين كما كان يفعل فى الماضى: فلم يلحق بتجارتهم أى ضرر، واحتفظ كل منهم بوظيفته، وهاجرت عائلات بأكملها من اليونان هربا من القتل فوجدت على ضفاف النيل ترحيبا بها وكرما[٦]". وبمثل هذه العقلية المتفتحة دخل الباشا "حرب المورة".

ولندرس الآن الحالة الداخلية لمصر - فى مجملها - لكى نفهم جيدا السياسة العامة التى اتبعها محمد على: فبين سنتى ١٨٠٨ و١٨١١، أنجز ثورة فى مجالى ملكية الأراضى الزراعية والاقتصاد، وأقام نظاما غير مسبوق فى التاريخ يعتمد على سيطرة الدولة على مصادر الإنتاج. وفى الواقع، فإن فكرة إنشاء إمبراطورية والتوسع خارجيا، مع فكرة المغالاة فى الاستبداد المستنير داخليا كانتا نابعتان من مفهوم واحد لدى الباشا، فمن جهة:

---

(٦) باللغة اليونانية كلمة "Hétéric" أو "Hétairic" تعنى "الجمعية" أو "الجماعة" أو "جماعة الأصدقاء". وفى اليونان القديمة ,كانت تطلق على جمعيات ذات صبغة سياسية فى الغالب، وكانت درجات السرية تختلف من جهة لأخرى، أما فى اليونان الحديثة فتطلق على الجمعيات السياسية أو الأدبية. (المترجم).

١ ـ كان يعتبر نفسه بحق أفضل من كل الأتراك ـ فى عصره ـ الذين كانوا متخندقين فى جمودهم وجهلهم، وفخورين بهما؛

٢ ـ وكان يرى ضرورة تنحى حكام الدولة العثمانية عن السلطة لمصلحة الدولة؛

٣ ـ وكان يرى أن تعهد الدولة إليه بمهمة تحديث قواها أو ـ على الأقل ـ تكلفه بمهمة تجديد شباب وقوى بعض ولاياتها الغنية التى تخربت بسبب سوء إدارة ولاة "الباب العالى".

ومن جهة ثانية، فإن مصر ـ تحديدا ـ تختلف عن كل البلاد الأخرى لأن كل شىء فيها يخضع لسيطرة الدولة: فمصر بلد زراعى فى الأساس، وحياتها تتوقف على نهر النيل الذى يروى أرضها ويخصبها، والإدارة الجيدة ـ وحدها ـ هى القادرة على العناية بالجسور والترع للحصول على أفضل عائد تدره الأرض؛ والإدارة الجيدة ـ أيضا ـ هى الوحيدة القادرة على إصلاح الأرض الصحراوية وتحويلها إلى أرض زراعية وزيادتها.

وأراد محمد على إدخال زراعات جديدة، وتنفيذ خطة طموحة للأشغال العمومية، ونشر الرخاء للحصول على الموارد الهائلة اللازمة لإنجاز المشاريع المختلفة؛ لكنه أدرك مدى الجهل الذى يعانى منه شعب غير قادر على مشاركته فى آماله: فقرر ألا يحصل هذا الشعب على أية سلطة، ويتخلى عن أى مبادرة ويتركها للدولة التى ستقوم بكل شىء. وبالتالى، فقد تجسدت الدولة فى شخص محمد على واندمجت فيه، واعتبر نفسه وصيا على الشعب المصرى: فقام بإدارة شئونه نيابة عنه ولمصلحته الخاصة، أى لصالح الدولة. ولحسن الحظ، فإن مصلحة الوالى قد تطابقت مع مصالح الشعب المصرى.

لقد كان محمد على موهوبا فى جوانب عديدة: عسكرية وتجارية وزراعية؛ وكان لديه حس عال جدا فيما يتعلق بالنظام. وقبل أى شىء آخر، فقد كان مشغولا بضمان دوام الإنجازات التى بدأها: فعمل على إدخال عوامل الاستمرارية فيها، وسعى لإنشاء أسرة حاكمة فى مصر.

وقبل سنة ١٨٠٨ ?كانت ملكية الأراضى الزراعية فى مصر موزعة على النحو التالى:

١ ـ القسم الأول ـ وهو القسم الأكبر ـ كان فى حوزة المماليك والحكومة؛

٢ ـ والقسم الثانى كانت ملكيته موزعة على نحو ستة آلاف من الملاك ("الملتزمون")؛

٣ ـ أما القسم الثالث فقد كان مخصصا للعناية بالمساجد والمنشآت الخيرية ("أرض الأوقاف" أو الرزق).

وحل محمد على محل المماليك فى ملكية القسم الأول من الأراضى الزراعية، ثم نزع ملكية "الملتزمين" (بالنسبة للقسم الثانى) مع تعويضهم: فدخل بذلك فى علاقة مباشرة مع الفلاحين المصريين؛ وبعد ذلك، تكفل بالعناية بالمساجد والمنشآت الخيرية (فوضع يده على أراضى القسم الثالث). وهكذا أصبحت الدولة – أو محمد على نفسه ـ هى المالك الوحيد للأراضى الزراعية وأصبحت ـ من الآن فصاعدا ـ قادرة على تطوير الزراعة ونشر الرخاء فى القرى.

أما الفلاحون، فقد أصبحوا يقبضون أجرهم باليومية، وخصصت الحكومة لهم أراض يزرعونها مقابل تسديد الضريبة عنها، وقدمت لهم: الأدوات الزراعية والبهائم والبذور، وحددت لهم نوع من المحاصيل المطلوب زراعتها، واشترتها منهم بثمن قامت هى بتحديده.

وبالطبع، فقد تعرض هذا النظام لانتقادات عديدة لكن كلوت بك (Clot) يفندها قائلا: "إن الإنجاز العظيم والتقدم فى مجال الزراعة يجب أن ينسب الفضل فيهما إلى محمد على: فهو الذى أدخل زراعات جديدة لم تكن مصر تعرفها من قبل ـ وكانت هذه الزراعات مناسبة تماما لأرضها ـ وهو الذى عمل على الزيادة السريعة فى الإنتاج الزراعى. لقد كان الفلاحون بليدين بطبعهم، وكانت احتياجاتهم محدودة للغاية لدرجة يصعب على الأوروبى أن يتخيلها؛ ولو

ترك هؤلاء الفلاحون وشأنهم، فإنهم كانوا سيتسببون فى تدهور الزراعة المصرية[٧]".

ولكى يستكمل "المالك الوحيد" هذا النظام (الذى سمح له بزيادة قوته وتدعيمها) فقد كان عليه أن يصبح هو "التاجر الوحيد" أيضا: فمنذ سنة ١٨١٦، احتفظ محمد على لنفسه بحق شراء أغلب المحاصيل الزراعية من الفلاحين، وبحق إعادة بيعها لهم - أو تصديرها للخارج - محققا بذلك مكاسب هائلة فى الحالتين. لقد كان هذا النظام هو "نظام الاحتكار" المذموم.

وأدخل أحد الفرنسيين - المسيو جوميل Jumel - زراعة القطن فى مصر، وأجرى محمد على تجارب أقنعته بالإسراع فى تشجيع هذه الزراعة الجديدة. ومنذ ذلك الحين، أصبح محصول القطن هو ثروة مصر الأساسية.

وفى سنة ١٨١٣ ?أمر الباشا بزراعة ٣٠ ألف شجرة زيتون - فى مديرية الفيوم - لاستخراج الزيت اللازم لصناعة الصابون؛ وفى الوقت نفسه، بدأ فى إجراء التجارب لتربية دودة القز لكى لا تعتمد مصر على سوريا فى الحصول على الحرير.

وفى سنة ١٨١٧، اختار الوالى أرضا شاسعة غير مأهولة فى "رأس الوادى"- فى مديرية الشرقية - ووضع فيها أكثر من ألف ساقية لريها، وبنى فيها قرى ومساكن، وزرع نحو مليون و ٥٠٠ ألف شجرة توت، وجلب إليها جالية شامية - أو لبنانية - قوامها ٥٠٠ فرد لتعليم المصريين تربية دودة القز. وقام ألفا فلاح باستخدام ستة آلاف ثور لحراثة ورى الأرض هناك.

ويقدر مونجان أن الباشا قد أنفق على هذه الزراعات ٤٥ ألف كيس (أى ٢٢٥ ألف جنيه)، وبلغت النفقات ٤٨٠٠ كيس سنويا؛ ولكن، بعد شق "ترعة الزقازيق"، انخفض هذا المبلغ إلى ١٤٠٠ كيس فقط.

وأراد محمد على إحياء الزراعة والتجارة، فأمر بالعناية بالترع القديمة وبحفر ترع جديدة، خصوصا فى الوجه البحرى. ويعتبر شق "ترعة المحمودية" (١٨١٩)

من أهم إنجازاته: فهذه الترعة أوصلت الإسكندرية بنهر النيل، ويسرت النقل الداخلى والملاحة النهرية، وأتاحت للإسكندرية التزود بالمياه العذبة، فاستعادت رخائها القديم. ويقدر البعض أن ٣٠٠ ألف فلاح قد عملوا فى تنفيذ هذا المشروع الذى تكلف ٧ مليون و٥٠٠ ألف فرنك.

ويذكر دروفيتى "أن محمد على لم يكن بمقدوره أن يعطى هذه الدفعة للزراعة، ويسهل نقل المحاصيل بواسطة النيل، لو لم يكن قد دفع مقدما المبالغ الطائلة المطلوبة لهذين الموردين المهمين لرفاهية بلد ما: لقد وظف الباشا مدخراته الأولى فى هذين الموردين".

وبين سنتى ١٨١٦ و١٨١٩ ?بدا أن نظام التأجير الجديد للأراضى الزراعية، مع الاحتكار التجارى لمحاصيلها، قد تحولا من مجرد تجربة ليصبحا مؤسسة سياسية منتظمة ودائمة.

وشرح محمد على - بنفسه - لدروفيتى ولمختلف الأوروبيين - الذين ناشدوه التخلى عن جزء من الاحتكارات - أن مثل هذا الإجراء يتعارض مع تنظيمه المالى؛ وأنه إذا ترك الفلاحين وشأنهم، فسيقعون بين براثن التجار الأجانب (الأوروبيين) الذين سيمارسون الاحتكار عليهم كما كان يحدث فى الماضى: فالتجار الأوروبيون سيقدمون للفلاحين - مقدما - سلفيات ضئيلة ثم يستولون على محاصيلهم بثمن بخس[٧]؛ "وعلى الفور، سيشعر الفلاح بالنفور، وسيهمل أنواع الزراعة التى تدعمها الحكومة - حاليا - وتشجعها بل وتجبره أحيانا على زراعتها. إن الحكومة وحدها هى القادرة على ذلك.

واشتكى التجار الأوروبيون من العقبات التى وضعها محمد على أمام "حرية التجار" التى تؤكد عليها معاهدات "الامتيازات الأجنبية"، حسبما قالوا. لكن محمد على لم يكن بالرجل الساذج الذى يقبل بمثل هذه التفسيرات "لنظام

---

(٧) وهذا ما حدث بالضبط فى عهد حفيده الخديوى إسماعيل: فاستولى المرابون الأوروبيون والشوام على الأراضى الزراعية . (المترجم).

الامتيازات الأجنبية"، ويبدو أن مناقشاته مع المستر سولت ـ حول هذا الموضوع ـ قد أقنعت قنصل إنجلترا بوجهة نظر الوالى، جزئيا على الأقل.

وبتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٢٥، وجه القنصل الإنجليزى رسالة إلى كاننج ذكر فيها ما يلى: "يبدو أن التجار يعتقدون أن المادة رقم ٥٢ ـ من "نظام الامتيازات الأجنبية" ـ تنص على أنهم يستطيعون استيراد ـ بل وشراء وتصدير ـ كافة أصناف البضائع دون أن يفرض عليهم أى شخص أية قيود أو أى تدخل؛ كما يتصورون أن هذه المادة تعطيهم الحق المطلق فى ممارسة التجارة بحرية مطلقة؛ وأن هذه المادة يمكن استخدامها كدفاع إيجابى ضد الباشا ـ وغيره ـ لكى يحتكر التجار الأوروبيون منتجات البلاد، أو لكى يكونوا وسطاء بين التجار والمزارعين، أو بين التجار ومحتكر المنتجات الوحيد.. [٨].

لكن من المناسب ملاحظة أن العديد من السلع المهمة (مثل: الحبوب والفول والخضروات) كان محظور تصديرها ـ أساسا ـ منذ زمن طويل إلا بعد الحصول على تصريح خاص. وفى الحقيقة، فإن تعبير "سلع محظور تصديرها" له تفسير فضفاض ومبهم للغاية، لدرجة أنه يسمح لنزوات وأهواء الحكومة والمسئولين بتطبيقه على أى شىء؛ وهم يستفيدون من هذا الحظر لكى يدخلوا للبلاد كل السلع التى يختارون من الموجودة على قائمة "المحظورات".

وفيما يتعلق بمصر، فإن "الباب العالى" يدرك مدى ضعف سيادته على هذا البلد منذ قرون؛ ولذلك، فإنه يتمسك بمعارضة هذا الحظر. ومن المناسب أيضا ملاحظة أن باشا مصر قد استطاع ـ بشكل ما ـ تصنيع كل الأصناف الرائعة التى تعتبر ـ حاليا ـ أثمن ما يصدره (مثل: القطن والنيلة والسكر) لأنه ـ بذكاء وحكمة - قد خصص رأس مال ضخم لتمويل هذه الصناعات التى لم يكن لدى رؤساء الحرف أو الفلاحين الوسائل أو القدرة ـ قط ـ على تطويرها...

---

(٨) وهذا ما حدث بالضبط فى عهد الخديوى إسماعيل. حفيد محمد على: فاحتكر الأوروبيون التجارة تقريبا (المترجم).

وبالنسبة لى شخصيا، فأنا لا أعتقد أن "الباب العالى" كان ينوى التنازل عن حقه فى الإشراف على لوائحه الداخلية؛ كما أعتقد أنه من الصعب علينا أن نحث السلطان على إجبار الباشا للتخلى عن هذا الحق الذى فرضه على أرض الواقع، أو أن يجبره على تطبيق نظام عادل للتجارة (حتى ولو كان السلطان قادرا على ذلك). ولكى أبرهن على صحة ما أقول، فقد سبق لى وأن لفت نظركم إلى أن "الباب العالى" قد حظر - مؤخرا - تصدير الحرير من كافة ولايات إمبراطوريته. وبالتالى، فإذا أراد الباشا حماية إجراءاته، فسيكون من السهل عليه أن يحصل على فرمان مماثل بحظر تصدير القطن...[٨]".

وفى سبتمبر ١٨٢٥، كتب ستراتفورد كانـنج Stratford Canning مذكرة توضح وجهة نظر وزير الخارجية البريطانى بخصوص هذا الموضوع المهم: "فى الواقع، فإن ملاحظات المستر سولت لها ما يبررها تماما، وهى ملاحظات خاصة بالجزء المتعلق بـ"الامتيازات" الذى تحدث عنه التجار الإنجليز... وفى العالم المسيحى، فإن فكرة تنازل دولة لأخرى عن حق تنظيم صادراتها ووارداتها سينظر إليه بصفته إجراء عبثى. وصحيح أن "نظام الامتيازات الأجنبية" مع تركيا له وضع خاص، وأن تركيا قد منحته لنا دون أن يقابله إجراء مماثل من جانبنا، وأنه - منذ ذلك الحين - قد وضع تحت حماية معاهدة سلام.

وفيما يتعلق بحق السلطان فى إنقاص حصة صادرات تجارنا من ولاياته، فإن استثناء "الأصناف المحظورة" (الذى قد تم تحديده فى المادة التى ذكرها المستر سولت) يبدو مقنعا[٩]".

تلك كانت وجهة نظر الحكومة الإنجليزية فى سنة ١٨٢٥ تجاه "نظام الامتيازات الأجنبية". لكن خلفاء المستر سولت والوزراء الإنجليز - الذين تولوا بعد ذلك (خصوصا اللورد بالمرستون) - جعلوا هذا "النظام"، بين سنتى ١٨٣٣ و١٨٤٠، حجتهم الأثيرة فى الهجوم على إدارة الباشا ولخلق عقبات متنوعة أمامه فى جميع أرجاء إمبراطوريته.

لقد استفاد الإنجليز من العداوة الناشبة بين "الباب العالى" ووالى مصر؛ لأن تركيا ـ حتى اندلاع الحرب المصرية/ التركية فى ١٨٣١ ـ كانت تتحفظ على التدخل فى القرارات الإدارية التى يصدرها والى مصر: فقد كانت مجبرة على تملقه وخطب وده وطلب العون منه. ومن ناحية أخرى، فقد كان موقف تركيا قد تحدد فى رغبتها فى التخلص من الالتزامات المترتبة على وجود "نظام الامتيازات الأجنبية"، و"تقليص الحصانات والمزايا التى منحتها للأفرنج بالمعنى الحرفى الذى نصت عليه المعاهدات [١٠]". ولكى ينجز محمد على مهمته الحضارية، كان يجب عليه الانتصار على المعارضة الأوروبية (الخفية أو المعلنة) المستظلة بمعاهدات "الامتيازات الأجنبية"، وأن ينتصر كذلك على المقاومة التقليدية المحلية.

ولم تتوقف جهود الوالى على تنمية الزراعة والتجارة فقط، بل إنه عمل - أيضا ـ على إدخال الصناعة إلى مصر رغما عن نقص الحديد والفحم الحجرى فى بلد هو ـ فى الأساس ـ بلد زراعى، وذلك لكى يرسى أسس الاستقلال الاقتصادى، ففى سنة ١٨١٢، زود ترسانته بمصنع للأسلحة النارية.

ولكن بدءا من سنة ١٨١٤ فقط، بدأ محمد على تنفيذ مشروعه الخاص بإنشاء ورش ومصانع، وبدأ يطبع ـ فى مالطا ـ إعلانات لتشجيع الفنيين فى هذا المجال للمجىء إلى مصر والاستقرار فيها. ومع ذلك، فقد كان المصريون هم الذين عملوا ـ تحت إشراف رؤساء عمال (معلمين) أوروبيين ـ فى تلك المنشآت الصناعية التى أنشئ معظمها بين سنتى ١٨١٨ و١٨٢١. ونظم أحد الفرنسيين ـ المسيو جونون ـ ترسانة "القلعة" حيث قام العمال (المصريون) بتصنيع أجزاء المدافع، وصنعوا آلة لسبك المدافع كما بنوا أفرانا ومسابك.

وبنى الباشا مصنعين كبيرين لغزل ونسج القطن والحرير، وتم تجميع العاملين والمواد الخام الضرورية للتشغيل فيهما. وقامت الحكومة بإنشاء مصنعين لغزل

القطن فى الدلتا: وأنشأ أحد الإنجليز ـ المستر برين Brenne ـ مصنعا للسكر ومشروب الروم[٩] فى مصر الوسطى...

وانشئت ورشتان لإنتاج ملح البارود باستخدام أشعة الشمس فى عملية التبخير ـ فى مصر القديمة والبدرشين ـ تحت إدارة المسيو كوست وهو المهندس الفرنسى نفسه الذى أنشأ ـ فى سنة ١٨٢١ ـ أول خط تلغراف يربط القاهرة بالإسكندرية ـ لتيسير نقل الأخبار ـ وذلك فى بداية نشوب "حرب المورة" التى كان الباشا يهتم بمتابعة أخبارها اهتماما عظيما.

وحسب تقديرات مينجان Mengin ، فإن إنشاء هذه المصانع ـ فى سنة ١٨٢١ ـ قد كلف الوالى ٤٠ ألف كيس (أى ٢٠٠ ألف جنيه): أما مصاريف تشغيلها وأجور المشرفين عليها والعاملين فيها، فقد بلغت ١٢٠٠ كيسا شهريا.

لكن أهم المؤسسات التى أنشأها محمد على عشية "حرب المورة"، والتى كان لها تأثير حاسم على مصير مصر السياسى والاجتماعى، كانت ـ بلا شك ـ مؤسسة الجيش الوطنى. وفى الواقع، فإن مهمة الدفاع عن مصر ـ منذ قرون ـ قد كلف بها جنود أجانب أو مرتزقة. وفى مسعى محمد على للعظمة، وحرصه على استغلال كل القوى الحيوية لمصر، قام بتخطيط مشروع للتخلص من تلك الشراذم المسلحة غير النظامية والتى لا تتوافق مع قواعد وأسس النظام الضرورى لتكوين جيش جديد: يحقق أهداف مصر، ويكون قادرا على الدفاع عنها ضد تهديدات "الباب العالى" والدول الأوروبية على حد سواء.

ووجد والى مصر بغيته فى الكولونيل سيف Sève وهو نفسه سليمان باشا فيما بعد. وكان سيف ضابطا فى الجيش الإمبراطورى الفرنسى، وجاء إلى مصر والتحق بخدمة واليها منذ ١٨١٧، ورأى محمد على فيه أنه هو الرجل القادر على

---

(٩) "الروم (Le rhum)": مشروب كحولى يصنع بتخمير عصير قصب السكر ثم تصنيته أو من "المولاس" المتبقى من صناعة السكر . (المترجم).

تحقيق أهدافه، وإدخال مبادئ التكتيك الأوروبى الحديث فى المؤسسة العسكرية الجديدة التى أنشأها "النظام الجديد".

وفى سنة ١٨١٩، قام الوالى بتعيين محمد بك لاظ أوغلو فى منصب وزير الحربية. وكان لاظ أوغلو قد سبق له أن شغل منصب "كيخيا بك"(١٠) كما كان متحمسا للاصطلاحات، ويمتاز بالحيوية ولديه مواهب يتفق الجميع عليها.

وفى شهر أكتوبر سنة ١٨٢٠، سافر الكولونيل سيف إلى أسوان ـ فى أقصى جنوب مصر ـ بعيدا عن أوكار التمرد، وأنشأ هناك معسكرا خصصه:

أولا: لتعليم ألف مملوك (عبد) لكى يصبحوا قادة للقوات الجديدة. وهؤلاء المماليك كانوا عبيدا للوالى وأسرته؛

ثانيا: لاستقبال العبيد (الذين يتم إرسالهم باستمرار من السودان) والفلاحين المصريين الذين سيكونون نواة هذا الجيش الجديد.

وتطلب هذا الأمر ثلاث سنوات لتعليم الضباط وتدريب الوحدات النظامية الأولى؛ وكان لا بد ـ أيضا ـ من التغلب على المقاومة التى أبداها الأتراك والمصريون لتحقيق هذه النتيجة الرائعة.

واستعان الكولونيل سيف بمعاونين كان منهم: دوميرج Doumergue وكادو Cadot وكيسون Caisson الذين كانوا أول مساعديه فى إنجاز هذه المهمة التى تطلبت الكثير من الجهد والتفانى فى العمل. ويذكر أحد المؤرخين النابهين[١١] أن إبراهيم باشا نفسه ـ القائد المقبل "لحملة المورة" ـ كان على رأس الجيش، لكنه لم يدّع قط أنه هو القائد: فقد كان يدرس مثل الضباط الآخرين، ويتدرب على الأسلحة، ويتعلم نظرية المناورات العسكرية مع كبار ضباطه.

"وذات يوم، طلب سيف من إبراهيم أن يتم التدريب فى خيمته (أى خيمة سيف) مع العديد من الضباط. وكان إبراهيم فى مقدمة الضباط إلا أنه كان

---

(١٠) منصب "كيخيا بك" يعادل ـ حاليا ـ منصب "وزير الداخلية". (المترجم).

أقصرهم قامة، فأخذه الكولونيل من يده ووضعه فى الصف حسب طول قامته، أى فى آخر الصف: لقد كان إبراهيم مثالا يحتذى به فى العمل وفى الانضباط اللذين كان يدرك أهميتهما القصوى، خصوصا أنه هو الذى قاد قوات نظامية فى "حملة الحجاز". وكان إبراهيم نموذجا وقدوة يقتدى الجيش بهما، وكان يشجع قواته على الخضوع لقواعد الخدمة العسكرية (التى اعتاد الشرقيون عليها بعد طول مشقة). وفى المساء، كان يقوم بالتفتيش على نقاط الحراسة، وينبه الضباط، ويحملهم مسئولية التقصير، ويبدى لهم الكثير من الصرامة".

وفى الحقيقة، فإن الموهبة الأساسية - التى تميز بها محمد على وإبراهيم - تكمن فى قدرتهما على الملاحظة الثاقبة والسديدة والإلهام الخلاق: فبفضلهما كانا يتوصلان لمعرفة الحقائق الأساسية للإستراتيجية العسكرية المبنية على العقل السليم. وفضلا عن ذلك، فقد كان الاثنان شغوفين بمعرفة فنون الحرب والسلام. ومنذ ذلك الحين، أصبح إبراهيم مشاركا تماما فى عمليتى: الغزو والتنظيم الواسعتين اللتين بدأتا بحرب شبه الجزيرة العربية.

ووصف المسيو بلانا Planat قدراتيهما بدقة، فذكر أنهما لم يحصلا على تعليم نظامى راسخ "إلا أنهما قد استعوضا كل شىء بعبقريتهما الحيوية، وبغريزة تعرف جوهر المجد الحقيقى، وبشعور مرهف يفرز الصحيح من الخطأ، وبعقل - يندر وجوده لدى العثمانيين - وضع المعتقدات والأفكار المسبقة البائسة لهذا الشعب فى حجمها الصحيح".

ثانيا: أهداف محمد على فى بلاد "المورة":

يتميز عصرنا الحالى بانتشار "روح المبادرة" فيه، وهى التى تكون إحدى الصفات الأساسية للحضارة الحديثة؛ ومن المدهش حقا أن تكون "روح المبادرة" قد تجسدت بشكل حى فى شخص محمد على وإبراهيم منذ ذلك الوقت.

لقد كان والى مصر يريد:

١ ـ تحويل مصر ـ والشرق بأجمعه ـ ليصبحا مجالا واسعا للنشاط؛

٢ ـ كان يهدف إلى لقضاء على البلادة واللامبالاة الجاثمتين على تلك الشعوب؛

وكان يجتهد فى اكتشاف كافة الثروات المجهولة ولا يهمل فى استخدام أى مورد ربح فى أى مجال من مجالات الاقتصاد البشرى. وكان لديهما ـ فى الطاقة البشرية ـ طموحات لا نهائية: فكانا يبحثان دوما عن مجال جديد للمجد والنشاط، فلاحظا أن أفريقيا وآسيا ـ وكافة بلاد الإمبراطورية العثمانية ـ قد أهملت، وساءت إدارتها، ولم يستغل النشاط البشرى مواردها، وسقطت بين براثن الكسل والفوضى؛ وجذب ذلك أنظارهما المتعطشة للمجد.

وبمثل هذه العقلية، كان والى مصر يراقب تطورات "حرب المورة"[١١] منذ بدايتها: فكان يتوقع أن يستدعيه "الباب العالى" لقمع المتمردين. لقد كان الباشا صديقا لليونانيين والمسيحيين، لكنه اعتبر أن تلك الحرب مجرد فرصة مناسبة:

١ ـ لنشر قوات دولته الفتية فى مواجهة العالم؛ .

٢ ـ ولإظهار تفوقه ـ علانية ـ على "الباب العالى"؛

٣ ـ ولمحاولة التخلص من سيادة "الباب العالى" عليه نظرا للخدمات التى سيقدمها له:

٤ ـ ولتنظيم "باشاليك المورة" فى جميع الظروف؛

٥ ـ ولتوظيف نشاط اليونانيين لخدمة مصر؛

٦ ـ وللسيطرة على جنوب أوروبا؛

٧ ـ ولتحويل شرق البحر المتوسط إلى بحيرة مصرية.

---

(١١) "بلاد المورة" (La Morée) : يطلق عليها حاليا "البيلوبونيز" (la Péloponnèse) وهى شبه جزيرة أطلق عليها اسم "بلاد المورة" نظرا لشهرتها فى زراعة أشجار التوت (باليونانية morea وباللاتينية morus). بدأت فيها الثورة الوطنية اليونانية ضد الاحتلال العثمانى. (المترجم).

تلك كانت الأطماع الحقيقية لمحمد على، وهى التى دفعته للاشتراك فى "حرب المورة" مهما كانت تصريحاته - فى هذا الصدد - والتى أبدى فيها ترفعه عن تحقيق أى مغنم شخصى. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد التقى هـ . لوفيرنى H.Lauvergne بالكولونيل سيف - فى المورة - فى بداية سنة ١٨٢٥ ?ونقل عنه آراءه بخصوص أهداف الباشا[١٢]: "لقد اتخذ (باشا مصر) موقفا محترما منذ أن بدأ تمرد اليونانيين يزداد قوة. و"الديوان" ليس له أى فضل فى تعيين ابنه (إبراهيم) لحكم "باشاليك المورة": فقد كان ذلك شرطا ضمنيا صامتا وضعه الوالى مقابل المساعدات الهائلة التى التزم بتقديمها (إلى تركيا) ...

"ولو غزا إبراهيم "المورة" وفتحها، فمن المؤكد أن "النير" لن يكون "ثقيلا" (من حيث المبدأ): وإذا استسلمت له، فإنه سيعامل اليونانيين حسبما يرى باشا مصر. إننا لا نخفى رأينا فى أن مستوى ذكاء اليونانيين ليس بأرقى من مستوى ذكاء الأتراك: فذلك سيكون أول دليل على حضارة العرب. وعلى الرغم من اختلاف الدينين، يمكننا النظر إلى اليونانيين والأتراك بنفس الطريقة التى ينظر بها ملك فرنسا إلى الكاثوليك والبروتستانت".

"وبقدر ما يتأصل - بعمق - تعليم الآداب وتذوقها فى مصر، فإن الباشا سيتخلى - بنفس القدر - عن التشدد المطلوب لكبت مشاعر الكراهية لدى رعاياه الجدد (اليونانيين). وباختصار، فإن اللجوء لاستخدام العصا لم يعد يسبب الرعب لدى هذا الجنس الهمجى والجاهل. ومن جهة أخرى، فلن ينسى أحد أبدا البحارة اليونانيين".

"إن مصر بلد ملىء بالمواد الأولية، وجهلنا[١٢] هو السبب فى أننا نبيع للتجار الأوروبيين ما لا نستطيع تصنيعه؛ لكن مصر المتحضرة سيكون لديها مصانع للقطن والكتان والجوخ، وستنقل السفن اليونانية منتجاتنا إلى كل موانئ العالم.

---

(١٢) نلاحظ هنا أن الكولونيل الفرنسى سيف يستخدم ضمير الجمع للمتكلمين "نحن" كما لو كان أحد المصريين هو الذى يتحدث عن الأجانب "الأوروبيين" .(المترجم).

ومحمد على يبدى للبحارة اليونانيين التقدير نفسه الذى يقدره "للمورة" ذاتها: وأنا شبه واثق من أنه سيمنحهم عفوا عاما بشرط أن يستقروا مع أسرهم على أرض مصر. وإن كان ذلك كله يتطلب وقتا وظروفا لا نستطيع التنبؤ بها ".

لقد كشف الكولونيل سيف عن نية محمد على الحقيقية: ففى العصور السابقة، نفذ بعض فراعنة مصر القديمة مشروعا مماثلا لمشروع محمد على، وشجعوا الإغريق على إنشاء مستعمرات إغريقية فى مصر لكى يخلقوا فيها مراكزا جديدة للنشاط التجارى، فقدموا ـ بذلك ـ نموذجا صحيا وشافيا ومناسبا للجنس (المصرى) الذى بدأت تدب فيه أعراض الشيخوخة وبفضل قوة الاستيعاب التى تتميز بها أرض مصر، فإن تنفيذ هذه الخطة لم يتسبب فى حدوث أية مخاطر تؤثر على كتلة السكان المتسقة فى مصر: فقد ظلت هذه الكتلة السكانية متسقة كما هى ـ على الدوام ـ منذ أقدم عصور التاريخ.

إذن، فمحمد على كان يقدر اليونانيين والمسيحيين: وبالتالى، فعندما دخل الحرب وألقى فيها بكل ثقله، فإنه لم يكن يهدف ـ مطلقا ـ لإبادتهم أو لإفراغ "المورة" منهم لكى ينشئ دولة إسلامية هناك.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن لوفيرنى قدم تعليقا ـ نادرا فى صراحته ـ عن نوايا باشا مصر كما سمعها من الكولونيل سيف، فقد علق قائلا: "انتهت المقابلة فى وقت متأخر. وفكرت طويلا فيما سمعته، وتوصلت لاستنتاج ما يلى: إن شخصية محمد على بها شىء ما أرقى من باقى شخصيات قومه. وتوقفت طويلا أمام تفضيله للبحارة اليونانيين: فبدا لى أن رغبته وأمانيه جديرة بتاجر عظيم. وبصفتى فرنسيًا، فإن نظرة الباشا المستقبلية قد أخافتنى: فموارده الحالية تبلغ ٥٠ مليون فرنك؛ وهو يريد إخضاع كافة الأمم: ليس فقط بما تنتجه الأرض من محاصيل، بل أيضا بنفس هذه المحاصيل بعد تصنيعها، وبسفنه الهائلة التى ستعرضها فى كل أسواق أوروبا".

ومما هو جدير بالذكر أنه فى عشية "حرب المورة"، كانت قوة محمد على قد بدأت - فعلا - تثير القلق فى عموم دول أوروبا، وإنجلترا على وجه التحديد.

ولم يجد محمد على فى مصر طبقة من الملاك الذين يتوارثون ملكية الأراضى الزراعية: فهذه الطبقة هى التى كان يمكنها - إن وجدت - الاهتمام:

١ - بإصلاح الأرض الزراعية وتخصيبها؛

٢ - وبمشاريع شق الترع والعناية بها؛

٣ - وبتحسين الإنتاج الزراعى وتطويره.

وبالمثل، لم يجد الباشا طبقة من الرأسماليين القادرين على اقتحام مجالى: المضاربات التجارية والمشاريع الصناعية العظيمة. وبناء عليه، أنشأ محمد على نظاما زراعيا وصناعيا وتجاريا هائلا كان خاضعا تماما لسيطرة الدولة؛ وبالتالى، فقد كان والى مصر هو أكبر رأسمالى فى العالم. ومن جهة أخرى، ففى خلال ٢٠ عاما، أقام الباشا إمبراطورية شاسعة الأرجاء امتدت من سواحل الخليج "الفارسى" حتى قلب أفريقيا: وبذلك، أصبح واحدا من أعظم المستعمرين فى القرن التاسع عشر الميلادى.

ويجب علينا دراسة التدخل المصرى فى "حرب المورة" من هذا المنظور: فهذا التدخل كان سيؤدى إلى ترجيح وجهة نظر باشا مصر. لكن الدول الأوروبية لم تكن تستطيع تجاهل قضية تهم العالم المسيحى، والإنسانية، والمصالح العليا لدول أوروبا إلى أقصى درجة. ومنذ نشوب الثورة اليونانية فى سنة ١٨٢١ حتى سنة ١٨٢٣ - أى طوال سنتين - فشل الأتراك فى استعادة سيطرتهم على بلاد اليونان: فقد أرسلوا حملة برية وحملتين بحريتين باءت كلها بالفشل. وبسبب غباء الأتراك وسوء تنظيمهم، فقد خسروا الحرب من أول لحظة، وسمحوا - بذلك - للتمرد أن يزداد وينتشر ويكسب تعاطف أوروبا معه.

ولسوء حظ تركيا، ولسوء حظ المصالح العليا للإسلام، فقد كان السلطان محمود(١٣) وقادة الدولة العثمانية يتصفون ببلادة الذهن، والعناد، ومشربين بالأحكام المسبقة المتعصبة التى تجاوزها الزمن: فكانوا هم أول الحاقدين على مصر العربية المسلمة، وخشوا من نمو قوتها. وكان قد سبق لهم أن تنازلوا عن حكم شبه الجزيرة العربية لمحمد على (الذى استطاع إحلال السلام فيها) لكنهم كانوا يريدون- أساسا - حرف مصر عن مسيرتها وإفناء قواها الفتية فى تلك القارة واسعة الأرجاء.

وفى سنة ١٨٢٢، كلف الباب العالى والى مصر بحكم جزيرتى قبرص وكاندى(١٤) لأنه كان الوحيد القادر على إرسال حملات قوية إلى هناك وقمع التمرد الناشب ضد السلطة العثمانية.

وفى سنة ١٨٢٣، كلف الباب العالى محمد على بإرسال جيش - تحت قيادة إبراهيم - لمحاربة الفرس الذين كانوا يحاربون العثمانيين وقتذاك، ويهددون بغداد وأرضرو(١٥)؛ لكن باشا مصر رفض - بذكاء شديد - تنفيذ هذه المهمة التى لا تتفق مع أغراضه[١٣]: فمحمد على كان يطمح فى الحصول على بلاد الشام والمورة لنفسه.

وكانت بلاد الشام - منذ بضع سنين - مسرحا للاضطرابات الدموية والفوضى الناتجة عن الصراع القائم بين باشا دمشق وباشا عكا (الذى كان يحظى بتأييد

---

(١٣) "السلطان محمود" (١٧٨٤- ١٨٣٩): سلطان تركيا من ١٨٠٨ حتى ١٨٣٩. أوقف التوسع الروسى وقمع ثورة الصرب ,وواجه الثورة اليونانية التى انتهت باستقلال اليونان عن تركيا (١٨٣٠). حاربه محمد على مرتين وهزمه فمات مقهورا وتولى بعده السلطان عبد الحميد الأول. (المترجم).

(١٤) "كاندى" Candie : عاصمة جزيرة "كريت". أنشأ العرب هذه المدينة بعد غزوهم للجزيرة فى القرنين التاسع والعاشر الميلاديين، وأطلقوا عليها اسم "الخندق" (الذى حرف إلى "كاندى")، ثم أطلقوا الاسم على الجزيرة نفسها واسمها الحالى "هيراكليون". (المترجم).

(١٥) "ارضروم": تحريف للاسم العربى "أرض الروم". هى منطقة فى آسيا الصغرى (الأناضول). (المترجم).

الأمير بشير، أمير الدروز). ولجأ الأمير بشير إلى مصر فى سنة ١٨٢٣، ومنذ ذلك التاريخ، أصبح أكبر حليف لمحمد على. وفى الوقت نفسه، توسط والى مصر لدى الباب العالى لكى يعفو عن عبد الله باشا - والى عكا - لكن الباب العالى لم يرض بالعفو عنه إلا بعد دفع ١٢,٥ مليون قرش. وقدم محمد على جزءا من هذا المبلغ لعبد الله باشا الذى سدده السلطان فاستطاع باشا عكا الاحتفاظ بحكم ولايته.

وبذل محمد على مساعيه لكى يحصل على حكم ولايتى (باشاليك) المورة والشام: فأرسل باستمرار - منذ سنة ١٨٢١ - مبالغ طائلة بصفة هدايا لكبار أعيان الدولة. كما بدأ - منذ سنة ١٨٢١ - يعرض خدماته على الباب العالى لإحلال السلام فى المورة وجزر الأرخبيل اليونانى. ونتيجة للهزائم التى لاقاها الباب العالى فى اليونان، قرر - فى النهاية - منح بشوية المورة لمحمد على ، مع تكليفه بالقضاء على التمرد الناشب هناك (١٦ يناير ١٨٢٤).

ثالثا: التدخل المصرى حتى سقوط "ميسولونجى" (١٨٢٤ - ١٨٢٦):

كان تحت إمرة محمد على جيش يصل عدده إلى ٣٠ ألف جندى تدربوا وتم تنظيمهم على الطريقة الفرنسية (أى على الطريقة الحديثة). وعين الباشا ابنه إبراهيم فى منصب القائد الأعلى لحملة بلاد المورة.

وفى نهاية شهر يوليو، أبحر الأسطول المصرى إلى جزيرة رودس لينضم إلى أسطول السلطان العثمانى ويفتتحا معا الحملة بإحراز نصر بحرى. وكان هذا الأسطول المصرى يتكون من: ٦٣ سفينة حربية، و١٠٠ سفينة للنقل، و١٦ ألف بحار. لكن بحارة كاناريس[١٦] ومياوليس[١٧]، وغيرهم من البحارة اليونانيين

---

(١٦) "كاناريس (Konstatnions Kanaris)" : بحار وسياسى يونانى (١٧٩٠ - ١٨٧٧) اشتهر بغاراته الجريئة الناجحة على الأسطولين: العثمانى والمصرى فى أثناء حرب الاستقلال وبعد حصول اليونان على استقلالها شغل - مرتين - منصب رئيس وزراء اليونان. (المترجم).

(١٧) "مياوليس (Miaoulis)" : اسم الشهرة الذى أطلق على **Andre** الأميرال اليونانى (١٧٦٨ - ١٨٣٥) صاحب السفن التجارية، وهو ثرى انضم لثورة الاستقلال ثم عين فى منصب قائد =

الشجعان، استخدموا القذائف الحارقة: فألقوا بالرعب فى قلوب بحارة سفن المسلمين الضخمة. وكان الأسطول التركى تحت قيادة "القبطان باشا" (أى "الأميرال") خسرو باشا، وهو نفسه الذى كان والى مصر وطرده محمد على منها فى سنة ١٨٠٥. وفى أثناء احتدام المعركة، انسحب الأسطول التركى تاركا الأسطول المصرى يحارب اليونانيين وحده. واستطاع اليونانيون صد هجمات إبراهيم من سواحل آسيا الصغريحتى جزيرة كريت، فاضطر لانتظار الوقت المناسب لإنزال قواته فى بلاد المورة. ومنذ ذلك الحين، أصبح الشك وعدم الثقة يسيطران على علاقة الأميرال التركى بالقائد العام المصرى لدرجة أنهما ألقيا بظلالهما على علاقات البلدين، بل وعلى مصير الحرب ذاته.

أما اليونانيون، فلم يحاولوا تجنب الخطر المباشر، بل قدموا مشهدا محزنا يليق بأناس عاجزين عن حكم أنفسهم بأنفسهم: فانهمكوا فى صراعات داخلية مريرة، وانقادوا وراء الزعماء المنقسمين ـ على بعضهم بعضًا ـ الذين حولوا حرب التحرير إلى مجال واسع لممارسة القرصنة وقطع الطريق واللصوصية[١٨]. ولم يقبض البحارة اليونانيون رواتبهم، فتخلوا عن قادتهم الجشعين: فلم تجد سواحل اليونان من يدافع عنها.

وفى سنة ١٨٢٥، قرر إبراهيم الاستفادة من الصراعات الداخلية ـ التى تفرق بين اليونانيين وبعضهم بعضًا ـ لكى يجتاح بلادهم: ففى يوم ٢٦ فبراير، ألقى بمراسيه فى "مودون" Modon، فى جنوب/ غرب المورة؛ واستولى على "كورون"

= القوات البحرية اليونانية (١٨٢٢). دمر الأسطول المصرى فى موقعة «ميثون» (١٨٢٥). قاد تمردا قام به أهالى "هيدرا). أحرق الأسطول اليونانى لكى لا يستولى عليه الأسطول الروسى (١٨٣١) (المترجم).

(١٨) أطلق اليونانيون عليهم كلمة "كليفتى" ("Klephty أو Clephte") أى "قطاع الطرق" أو "اللصوص" المحترفون. واستعارت اللهجة العامية المصرية هذه الكلمة. وما زالت تستخدمها ـ خصوصا فى الريف ـ حتى وقتنا الحالى لوصف من يمارس السرقة بشكل عام، فيقال: "فلان كليفتى". (المترجم).

Koron فى يوم ٢ مارس؛ ثم حاصر ميناء "نفارين" Navarin فى يوم ٢٥ من الشهر نفسه. ويعتبر هذا الميناء بمثابة حصن لبلاد اليونان.

وهرع ١٠ آلاف يونانى لإنقاذ حصونهم لكن إبراهيم دحرهم، وأجبر "نفارين" على الاستسلام فى يوم ١٠ مايو؛ ثم استولى على مدينة "تريبوليتزا" Tripolitza - عاصمة المورة - فى ٢٣ مايو؛ وبعدها، توجه إلى "نابولى دى رومانيا" Napoli de Romainia - عاصمة اليونان - يوم ٢٥ مايو. وبعد معارك فاشلة، رجع إلى "تريبوليتزا" حيث أقام معسكره الشتوى.

ووتتصف تضاريس شبه جزيرة المورة بوجود الأخاديد العميقة والأودية الضيقة والجبال الشاهقة فى كل مكان بها؛ ونتيجة لهذه التضاريس الوعرة، أصبحت شبه جزيرة المورة مسرحا لحرب العصابات: فقد كان اليونانيون يختبئون فى هذه المعاقل (التى لا يمكن حصرها) ويهاجمون - باستمرار - فصائل الجيش المصرى الصغيرة وقوافله.

ونفد صبر إبراهيم بسبب هذه الهجمات الجزئية: فأحرق بعض القرى، واستولى على كميات كبيرة من المحاصيل والماشية؛ وفى الوقت نفسه، طلب من والده أن يرسل إليه بجيش جديد وكبير العدد لكى يتحرك بقوات كثيفة ويوطد فتوحاته.

وازداد غضب والى مصر وجيشه على المتمردين اليونانيين عندما قام بحارة من جزيرة "هيدرا"[١٩] اليونانية بمحاولة جريئة لإشعال النيران فى مدينة الإسكندرية وفى قصر الباشا الموجود هناك: ففى التاسع من يوليو تسلل "كرانيس" إلى ميناء الإسكندرية وتبعته "حراقتان"[٢٠]، لكن الرياح الشديدة منعته من إتمام خطته المدمرة فأسرع بالفرار.

---

(١٩) "هيدرا" (Hydra) : جزيرة يونانية شبه قاحلة، كانت ملجأ للهاربين (الألبان واليونانيين) من الاستعمار التركى. فى القرن الثامن عشر الميلادى، أصبحت قاعدة للصوص البحر. و فى أثناء حرب الاستقلال، أصبحت أهم ميناء حربى يستخدمه الثوار. يطلق عليها اسم "إنجلترا الصغيرة". (المترجم).

(٢٠) "الحراقة": سفينة كانت تحمل بمواد حارقة لإشعال النار فى سفن الأعداء. (المترجم).

ودار اللغط فى أوروبا كلها حول الاجتياح المصرى لبلاد المورة، وعن الترحيل الجماعى لسكانها إلى مصر. لكن يجدر بنا ملاحظة أن محمد على وإبراهيم لم يفكرا قط فى تحويل الاجتياح أو العنف إلى نظام دائم، بل إن العكس هو الصحيح: فالباشا كان غاية فى الطيبة والإنسانية والتسامح، ولم يلجأ قط للقسوة إلا فى حالات الضرورة القصوى ولحماية المصلحة العليا للدولة.

وقبل خروج إبراهيم إلى بلاد المورة، أوصاه أبوه بوصايا تضفى على قائلها أسمى آيات المجد والشرف، فقد نصحه قائلا: "فلينصرك الله يا بنى؛ فإذا نصرك الله، فلينعم عليك - أيضا - بنعمة الرحمة: كن عدوا مع عدوك ورحيما مع الضعيف[١٤] ". ويذكر المسيو لوفيرنى ما يلى: "خلال لقائى بسليمان (الكولونيل سيف)، علمت أن ابن محمد على قد تلقى أوامر من والده بأن "الرحمة" يجب أن تكون هى أول ما يميز تصرفاته فى المورة؛ لكى يدرك رعاياه الجدد أن الحرب لم تكن قط هدفه بل إحلال السلام".

"ويتميز الأوروبيون بأن لديهم فضيلة وحيدة هى: إمكانية شراء ضمائرهم. وعلمت - من مصدر موثوق به - أن الأوروبيين قد ذهبوا إلى بلاد اليونان تحت ستار "حب الحضارة اليونانية" ومساعدة أهلها؛ لكن مهمتهم الحقيقية هناك كانت إغراء المتمردين اليونانيين، وإقناعهم بقبول الوعود الخادعة التى يعرضها عليهم باشا مصر؛ كما علمت - أيضا - أن بقاء جيش إبراهيم فى جزيرة كريت كان لمجرد انتظار نتائج هذه المحادثات الخبيثة...

ومنذ انتصار إبراهيم على جزيرة كريت، ودخوله إليها دخول الفاتحين، كان التسامح والكرم يحكمان جميع تصرفاته تجاه أهلها ... إن ما رأيته فى سهول "مودون" يبرهن على ما أقوله: ففى أثناء وجودى فى حضرة إبراهيم، كان الفلاحون اليونانيون يقبلون يده؛ وكان يصرفهم قائلا: "قولوا فى كل مكان أننى أبوكم، وأن صرامتى وشدتى لن يطولا سوى المتمردين[١٥]".

ونجح إبراهيم فى زحفه على شبه جزيرة المورة - فى سنة ١٨٢٣ - رغما عن

انتشار عصابات المتمردين فى المناطق الغربية: فتسبب نجاح الزحف فى خلق حالة من الإحباط واليأس فى قلوب المتمردين وانهارت روحهم المعنوية.

واستعد الجيش المصرى/ التركى لتوجيه ضربة ساحقة ضد المتمردين: وكان رشيد باشا يحاصر مدينة "ميسولونجى" - فى الشمال - منذ ٢٥ أبريل ١٨٢٥، فتقرر أن يساعد إبراهيم رشيدا للتعجيل بسقوط هذا الموقع المهم الذى يسيطر على نصف بلاد اليونان، والذى كانت المساعدات تتدفق عليه من الأرخبيل اليونانى ومن "لجان محبى الحضارة اليونانية".

ولم يكن بوسع رشيد باشا انتحال إنفراده بشرف إجبار بلاد اليونان على الاستسلام بعد الاستيلاء على "ميسولونجى"؛ لكن "فولابيل" (Vaulabelle) [١٦] يريد أن ينسب هذا الفضل إلى القائد التركى وحده: فقد نشر رسالة القائد التركى التى وجهها إلى إبراهيم - القائد العام للجيش المصرى - فى شهر يناير ١٨٢٦ بخصوص ضرورة تدمير هذا الحصن الذى يحتضن الحركة الوطنية اليونانية.

لكن المؤلف ينسى أنه كانت هناك بالفعل خطة وضعت ودرست فى مصر، وأن هناك حملة عظيمة - لتنفيذ هذه الخطة - قد خرجت من الإسكندرية فى يوم ١٧ اكتوبر ١٨٢٥. وكانت هذه الحملة تتكون من الأسطولين التركى والمصرى، وكان محرم بك (صهر الوالى) يقود الأسطول المصرى بينما تولى "القبطان باشا" (محمد خسرو باشا) قيادة الأسطول العثمانى. وبعد إبحار الأسطول المشترك، كتب دروفيتى - بتاريخ ٥ نوفمبر ١٨٢٥ - ما يلى: "قرر أن ينضم الأسطولان - أولا- إلى قوات إبراهيم باشا فى شبه جزيرة المورة، ثم ينقلا الجنود القدامى إلى "ميسولونجى". وستتوجه القوة الرئيسية إلى هناك لأن صاحب السعادة يبدو مقتنعا بأن استسلام هذا الموقع:

١ - سيمهد للتفاوض مع اليونانيين؛

٢ - وسيؤدى لاستسلام شبه الجزيرة"[١٧].

وفى الواقع، فإن خطة محمد على لإخضاع بلاد اليونان تماما كانت تهدف إلى الاستيلاء على "ميسولونجى" و"هيدرا" فى وقت واحد، وبذلك يتم القضاء على التمرد فى مكمنه. وكان والى مصر يدرك ضرورة التحرك بسرعة لتنفيذ هذه الخطة التى تبرهن على ثاقب فكره السياسى والعسكرى: فكبت ـ مؤقتا ـ مشاعره المعادية لخسرو باشا (قائد البحرية التركية) ووضع نفسه بالكامل فى خدمة السلطان.

وبتاريخ ٩ نوفمبر ١٨٢٥، كتب دروفيتى تقريرا جاء فيه: "إن صاحب السعادة قد كتب إلى الآستانة لكى ترسل ضابطا تركيا عظيما إلى ميسولونجى، وتكون لديه كافة الصلاحيات لكى يمنع انسحاب "القبطان باشا" ـ أو ابنه إبراهيم ـ من هذا الموقع إلا بعد الاستيلاء عليه؛ كما طلب صاحب السعادة بألا ينفصل "القبطان باشا" ـ أبدا ـ عن إبراهيم إلا بعد النزول فى جزيرة هيدرا[١٨]".

وفى٥ نوفمبر، وصل الأسطولان إلى "نفارين" ثم توجها ـ بعد بضعة أيام ـ إلى "ميسولونجى" التى كان مقررا أن يصل إبراهيم إليها برا حتى "باتراس". وغادر إبراهيم شبه الجزيرة بعد ما عين الكولونيل سيف فى قيادتها، ووصل إلى "ميسولونجى" ومعه ١٠ آلاف جندى (فبراير ١٨٢٦). وقام الجنود المصريون بدور فعال للغاية فى حصار هذه المدينة، واستولوا عليها (٢٢ أبريل ١٨٢٦) رغما عن شجاعة اليونانيين المحاصرين بداخلها. تردد صدى هذه الضربة الساحقة ـ التى تلقتها القضية اليونانية ـ فى جميع أرجاء أوروبا.

رابعا: التدخل الروسى الإنجليزى،

واستبعاد النفوذ الروسى من اليونان (١٨٢٤ ـ ١٨٢٥):

تطورت الأحداث فى اليونان بطريقة تبعث على القلق. وفى تلك الأثناء، انتشرت ـ فى أوروبا ـ حركتان متوازيتان تطالبان بالتدخل لصالح اليونانيين:

الحركة الأولى: كانت حركة خيرية اسمها "محبو اليونان" كانت مراكز أنشطتها تتركز فى الصحف، وفى أوساط الشعراء والمهتمين بالآداب. وعبرت

هذه الحركة عن نفسها بإرسال المساعدات المالية لليونانيين المتمردين، والالتزام التطوعى. ويعرف الجميع الدور الذى قام به اللورد بايرون، والإيطالى سانتا - روز، والجنرال الفرنسى فابفييه، والجنرال الإنجليزى تشرشل، والأميرال اللورد كوشران، وغيرهم.

الحركة الثانية: كانت أكثر أهمية من الأولى وأكثر منها حسما: فهى حركة دبلوماسية قامت بها الحكومات الأوروبية مدفوعة بالمصالح الخاصة لكل دولة - على حدة - وبالمصالح العليا لأوروبا والمسيحية ككل.

وبين سنتى ١٨٢١ و١٨٢٤، حاولت روسيا أن تلعب الدور الأول فى الصراع اليونانى/ التركى؛ لكن بعد تدخل مصر فى سنة ١٨٢٤، نست إنجلترا انزعاجها من التدخل الروسى مؤقتا وتفرغت لمواجهة الخطر المصرى فقط: فتحالفت مع روسيا ثم مارست سياسة ماهرة مكنتها من إقناع فرنسا بوجهة نظرها ونتيجة لاتحاد هذه الدول الثلاث، صدرت "اتفاقية لندن" (٦ يوليو ١٨٢٧)، ثم وقعت معركة "نفارين" (أكتوبر ١٨٢٧) التى قضت عمليا على التدخل المصرى، وأرست أسس استقلال اليونان عن تركيا.

وفى الواقع، فإن روسيا - خصوصا منذ عهد كاترين الثانية [٢١] - كانت تطمع فى أملاك تركيا، وكانت تريد أن تجد لها منفذا إلى البحر المتوسط، وسعت دائما إلى إضعاف الدولة العثمانية بإثارة نزعات التمرد بين الشعوب المسيحية الخاضعة لتركيا: فاعتبرت نفسها حامية لتلك الشعوب، وأرادت تحريرها من نير الاستعمار التركى لكى تستولى هى عليها. وهذا الهدف يظهر بوضوح فى "مذكرة ٩ يناير ١٨٢٤" الشهيرة التى حدد فيها الكونت نسيلرود أن السياسة الروسية تقوم على مبدأين:

---

(٢١) "كاترين الثانية (العظيمة)" (١٧٢٩-١٧٩٦): إمبراطورة روسيا من سنة ١٧٧٦ حتى سنة ١٧٩٦. كانت صديقة "للموسوعيين" الفرنسيين وتأثرت بهم، تبنت فكرة الحاكم "المستبد المستنير". كان عهدها - مثل عهد بطرس الأكبر - أزهى عصور روسيا. أجرت إصلاحات داخلية، واتسمت سياستها الخارجية بالتوسع. (المترجم).

١ ـ أن قمع المسلمين للمسيحيين اليونانيين لن يرجع مجددا،

٢ ـ لا يجب أن تتحول الولايات اليونانية المتمردة إلى دولة مستقلة تماما: لأنها ـ فى تلك الحالة ـ ستصبح ملجأ للثوار الأوروبيين ومثالا يقتدى به.

ولضمان إحلال السلام فى اليونان، اقترح الكونت إنشاء ثلاث إمارات مثلما حدث فى "إمارتى الدانوب" الخاضعتين للسيادة الاسمية للباب العالى.

ولإضعاف قوة تركيا، نادى الكونت نيسلرود بمبادئ المسيحية؛ ولضمان نمو القوة الجديدة (اليونان) فى إطار الحماية الروسية عليها، نادى بتطبيق مبادئ "الحلف المقدس"[٢٢]، وعامل اليونانيين بصفتهم "متمردين"، وعارض منحهم الاستقلال التام.

وفى الحقيقة، فقد كان من الصعب تحقيق اتفاق بين القوى الأوروبية لأن كل منها كانت تتصرف بناء على مصالحها الذاتية فى إطار الرؤية الشاملة: فالنمسا ـ مثلا ـ كانت تريد تطبيق مبادئ "الحلف المقدس" بحذافيرها لأنها كانت تخشى عدوى انتقال الثورة اليونانية إلى الدول الخاضعة لها، كما كانت تخشى من ظهور قوة تنافسها فى البحر المتوسط والبحر الآدرياتيكى. أما إنجلترا وفرنسا، فقد كانتا تعارضان سيطرة روسيا على اليونان.

وبناء على ما سبق، فإن "مؤتمر السفراء" ـ الذى عقد فى سانت بطرسبرج بين يومى ٥ و٧ يونيو سنة ١٨٢٤ ـ لم يستطع التوصل إلى حل عملى للمسألة اليونانية. وانتهى هذا المؤتمر على أن يستكمل فى السنة التالية. وتقع مسئولية فشل مؤتمر سنة ١٨٢٤ بالكامل على عاتق السياسة الإنجليزية التى دخلت الحلبة وبدأت ـ منذ ذلك التاريخ ـ تلعب دورا نشطا.

---

(٢٢) "الحلف المقدس" (La Sainte - Alliance) حلف قام على أساس دينى وقعه: قيصر روسيا وإمبراطور النمسا وملك بروسيا باسم "الثالوث المقدس الذى لا ينفصم" للدفاع عن "مبادئ العدل والرحمة المسيحية والسلام". واستطاع ميترنيخ تحويل هذا "اللاشىء الصوتى" إلى أداة يستخدمها "اتحاد الدول المتحالفة" ضد الحركات الثورية والاتجاهات القومية المنتشرة فى أوروبا. (المترجم).

لقد كان الخطر المصرى لا يزال بعيدا، فأصبح الهدف المباشر للسياسة الإنجليزية - فى سنة ١٨٢٤ - يتلخص فى إبعاد الخطر الروسى القريب، وإحلال النفوذ الإنجليزى محله فى اليونان وأوروبا. واستغلت إنجلترا - بمهارة شديدة - "مذكرة ٩ يناير" لصالحها لدى اليونانيين الذين انحازوا إليها - منذ ذلك التاريخ - واعتبروا أنها هى السبب فى حصولهم على الحرية والاستقلال.

ومن جهة ثانية، قامت حكومة إنجلترا بتعيين ستراتفورد كاننج - فى يناير ١٨٢٥ - فى منصب "سفير فوق العادة" لدى سانت بطرسبرج لمراقبة أعمال المؤتمر - دون أن يشارك فيه - والتصدى للسياسة الروسية.

وكان جورج كاننج - رئيس وزراء إنجلترا - قد سبق له أن أعلن أن انضمام القوى الأوروبية إلى "مذكرة ٩ يناير" سيؤدى بأوروبا إلى شن حملة صليبية: فعارض نظام المؤتمر، ومبدأ التدخل المسلح، وأدان مؤقتا - العديد من المبادئ الأخرى: لكنه تبناها - فيما بعد - عندما وجد أنها ستخدم مصالح إنجلترا، وأن إنجلترا هى التى ستقود العزف منفردة.

واجتمع السفراء مجددا - يوم ٢٤ فبراير ١٨٢٥ - للإعداد لوساطة أوروبية بين الأتراك واليونانيين: وكانت روسيا تريد استخدام وسائل "قهرية" ضد تركيا، لكن باقى دول أوروبا رفضت ذلك. وفى النهاية، وقعت الدول الأوروبية على "بروتوكول ١٣ مارس ١٨٢٥". وبمقتضى هذا البروتوكول، تكفل السفراء المجتمعون فى الآستانة - وهم ممثلو الملوك المتحالفين - بإلزام الباب العالى بالموافقة على مبدأ تدخل القوى العظمى الأوروبية لوقف الاضطرابات التى تعيث فسادا فى بلاد "المشرق". وبناء على هذا المبدأ، كان لا بد من عقد هدنة مع اليونانيين، ويليها بدء المفاوضات بين الطرفين.

لقد كسب كاننج هذه الجولة لأنه استطاع عزل روسيا وأفشل سياستها التى كانت تهدف إلى:

١ - شن الحرب على تركيا لحماية اليونانيين.

٢ ـ والولوج إلى البحر المتوسط.

وفى شهر أبريل سنة ١٨٢٥ ?وجه الكونت نيسلرود مذكرة لممثلى روسيا فى الخارج لتوزيعها على حكومات البلاد التى يوجدون بها. وتطرح هذه المذكرة وجود احتمالين وحيدين: إما انتصار تركيا على اليونانيين، وإما انتصار اليونانيين على تركيا: "فإذا انتصر الأتراك، فإنهم سيبيدون الأمة اليونانية لأنهم لا يريدون اندلاع تمردات أخرى فى إمبراطوريتهم: وسياستهم تتضمن هذه النتيجة.

وإذا كان باشا مصر يتعاون حاليا مع الباب العالى، فإن ذلك يرجع إلى أن مصير البلاد ـ التى غزاها ـ قد أفلت من يده مقدما، ولأن الباشا يريد تكوين دولة إسلامية بالكامل يكون هو مؤسسها وحاكمها على أشلاء شعب مسيحى تم سحقه واستعباده... وعلى العكس، فإذا أحرز المتمردون انتصارات، وطال أمد الصراع، فإننا نخشى من حدوث غليان للمشاعر فى جميع دول أوروبا لأن جميع الأحزاب الثورية ـ فى كل البلاد ـ ستتشجع بسبب انتصار اليونانيين[١٩]".

وهكذا شعرت روسيا باليأس، فنادت بالمصالح العليا لأوروبا وللمسيحية. ومنذ ذلك الحين ـ أى حتى قبل أن يغزو إبراهيم باشا بلاد المورة - بدأت الحملة المعادية لمصر والتى ركزت على دعوتين بشكل منهجى:

١ ـ "اجتياح بلاد المورة".

٢ ـ "وسحق الشعب المسيحى واستعباده".

وخلال سنة ١٨٢٥ ?سيطر إبراهيم على أغلب بلاد المورة: فشعرت إنجلترا بالانزعاج بسبب الانتصارات المصرية، وتناست مؤقتا الخطر الروسى: أو على الأقل، فإنها سعت لاحتوائه، وذلك:

١ ـ بعقد اتفاق مع روسيا مقابل تقديم بعض التنازلات لها (البروتوكول الإنجليزى/ الروسى فى ٤ أبريل ١٨٢٦)؛

٢ ـ وبعد ذلك، تم إقناع فرنسا بفكرة الوساطة والتدخل المسلح.

وحاولت إنجلترا تبرير وساطتها لصالح اليونان: فارسلت مبعوثيها (الجنرال هاميلتون وغيره) للعمل بنشاط على تكوين حزب موال لها من بين اليونانيين الذين شعروا بالإحباط التام بسبب الموقف الروسى منذ مذكرة ٩ يناير. وفى شهر سبتمبر ١٨٢٥، طلب نواب يونانيون - فى الحكومة اليونانية المؤقتة - من حكومة إنجلترا أن تضع اليونان تحت الحماية الإنجليزية.

وبعد ما نجح ستراتفورد كاننج فى إنجاز مهمته الخاصة - فى سانت بطرسبرج - توجه إلى الآستانة. وخلال رحلته، مر بجزر الأرخبيل اليونانى، وأجرى - يوم ٩ يناير ١٨٢٦ ?بالقرب من جزيرة "هيدرا" - لقاء هاما مع مافروكورداتو وأعضاء الحكومة اليونانية المؤقتة الذين طالبوا بوساطة الحكومة الإنجليزية بينهم وبين الأتراك. وبالإضافة إلى ما سبق، ناشد البرلمان اليونانى إنجلترا - صراحة - ببذل وساطتها. ومنذ ذلك التاريخ - ١٩ أبريل ١٨٢٦ - أصبح اليونانيون يثقون تماما فى إنجلترا واعتبروها المدافع الوحيد عنهم.

وعندما وصل كاننج إلى الآستانة (فبراير ١٨٢٦)، حاول بشتى الطرق أن يجعل الباب العالى يوافق على مبدأ "التدخل المنفصل لإنجلترا". وكانت هذه المهمة صعبة للغاية وحساسة لأن الأتراك رفضوا أن يكونوا خارج إطار "القانون الدولى العام" الأوروبى، كما رفضوا كل الحجج الدبلوماسية، وتشبثوا بكبريائهم واتخذوا موقفا متصلبا أمام قدرهم.

وبتاريخ ١٠ أبريل ١٨٢٦ ?صرح عارف بك - رئيس المفاوضين الأتراك - للبارون دوتيينفيلز بما يلى: "إن نظام الأتراك يرتكز على ثلاث مبادئ - كانت وستظل دائما - هى أساس السياسة العثمانية:

أولا: العزلة السياسية،

ثانيا: دراسة المعاهدات،

ثالثا: الرفض التام لأى تدخل خارجى فى شئوننا الداخلية[٢٠]".

إن هذا الموقف المتصلب لم يكن موقفا سياسيا، لكن الأتراك تبنوه اقتناعا منهم بأن الأوروبيين يريدون القضاء على الوجود التركى ذاته: فمنذ بداية القرن التاسع عشر الميلادى، طرحت - فى أوروبا - عدة مشاريع لتقسيم الدولة العثمانية، والتضامن مع المسيحيين (وتجلى ذلك فى حرب المورة). وهذه المشاريع كلها لم يكن هدفها لا تهدئة مخاوف الأتراك ولا كسب ثقتهم فى الوساطة الأوروبية.

خامسا: أهداف التقارب الروسى الإنجليزى (١٨٢٦):

أدركت الحكومة الإنجليزية عدم جدوى مساعيها فى الآستانة بخصوص "التدخل المنفصل" أو الوساطة الودية، فحاولت التقارب مع روسيا. وكان هذا التقارب سهلا نتيجة لمطالبة اليونان بالوساطة الإنجليزية. وعلى وجه التحديد، فقد كان الهدف الأساسى لهذا التقارب هو "التدخل العسكرى تحت الرعاية الإنجليزية".

وأراد ستراتفورد كاننج أن يزود حكومته بوسيلة ضغط جديدة: ففى أثناء مروره بجزيرة "كورفو" اليونانية، أرسل لحكومته أخبارا تؤكد أن إبراهيم باشا:

١ - يشن - فى المورة - حملة إبادة للصغار والكبار برباطة جأش؛

٢ - وأنه يرسل إلى مصر بآلاف العبيد (اليونانيين)؛

٣ - ويحول الأطفال إلى الدين الإسلامى بشكل جماعى؛

وأن أهداف ذلك كله هو رغبته فى إحلال المسلمين مكان المسيحيين؛ وبذلك، تصبح المورة ولاية ومستعمرة مصرية.

وبناء على ما سبق، فقد كانت إنجلترا هى وحدها القادرة على التصدى لإقامة دولة إسلامية جديدة على الساحل الجنوبى لأوروبا(٢٣) بأن تضع أسطولها بين مصر وبلاد المورة. تلك كانت - بالضبط - النظرة الإنسانية لإنجلترا !!!

---

(٢٣) فى النص الفرنسى، جاءت هذه العبارة على النحو التالى: "... على الساحل الجنوبى للبحر المتوسط": فصوبناها - (المترجم).

وفى تلك الأثناء، توفى ألكسندر قيصر روسيا - (ديسمبر ١٨٢٥) - فعملت الحكومة الإنجليزية على كسب القيصر الجديد إلى جانب سياستها: فأرسلت الدوق دى ويلنجتون إلى سانت بطرسبرج فى "بعثة فوق العادة" (مارس ١٨٢٦). وكان الهدف الظاهر لهذه البعثة هو:

١ - منع روسيا من محاربة تركيا؛

٢ - وإقناع القيصر الجديد بأن إنجلترا ليست لها أية مطامع خاصة فى المسألة اليونانية.

لكن حقيقة هذه "البعثة" لم تغب عن ذكاء القيصر: فخلال محادثاته مع دى ويلينجتون أبدى رغبته الشديدة فى السلام مما أحبط مساعى الدوق. وأراد القيصر إفهام الدوق أنه أدرك مغزى سياسته، فوجه له ضربة مباشرة عندما ذكر له أنه "يعتبر اليونانيين رعايا متمردين، وأنه غير مستعد - حاليا لتقديم أية مقترحات للباب العالى دون أن يدعم تلك المقترحات بالتهديد؛ واتساقا مع مبادئه، فإنه لا يعتقد أنه يستطيع استخدام مثل هذه الوسائل لإجبار تركيا على عمل تسوية مع اليونانيين. **لكن، إذا كان هناك مشروع حقيقى لإنشاء دولة مصرية فى المورة، فإنه سيتفق مع إنجلترا لمعارضته".**

فرد عليه ويلينجتون بتخاذل قائلا: "إن إنجلترا لن تعارض فى تعيين باشا مصر فى منصب حاكم المورة: فهى تعارض فقط ترحيل اليونانيين منها". وتجاوب الإمبراطور مع المبعوث فى هذا الموضوع بمهارة شديدة لدرجة أن الدوق شعر - للمرة الأولى - بجدوى تدخله[٢١].

لكن إنجلترا كانت تتعجل التفاهم مع روسيا: فبينما كانت إنجلترا تحقد على مصر وتريد تحطيم قوتها، كانت روسيا - بدورها - تحقد على تركيا وتخشى من أن تؤدى الانتصارات المصرية إلى تدعيم قوة العثمانيين. وهكذا، فإن المصالح المشتركة قد ربطت الدولتين ببعضهما بعضًا: فكان لا بد من إيجاد أسس لعقد اتفاق. وفى ذلك الوقت تحديدا، وصل الأمير دى ليفن de Lieven - سفير

روسيا فى لندن، إلى سانت بطرسبرج حاملا معه مقترحات إيجابية جديدة من جورج كاننج. لقد كان السفير مقتنعا بأفكار رئيس الوزراء الإنجليزى: فقام بدور حاسم فى التقارب بين روسيا وإنجلترا. وفى الوقت نفسه، تزامن وصوله مع إجراء تغيير تام ومفاجئ فى سياسة روسيا السلمية.

وفى الحقيقة، فإن العالم قد فوجئ (يوم ١٧ مارس) بقيصر روسيا - نيقولا - يوجه إنذارا نهائيا للباب العالى بالصيغة التالية:

١ - سيتم إعادة الوضع السياسى والعسكرى فى إمارتى مولدافيا وفالاشيا[٢٤] إلى ما كان عليه قبل سنة ١٨٢١؛

٢ - ستحصل صربيا على المؤسسات التى وعدتها بها "اتفاقية بوخارست" (سنة ١٨١٢)؛

٣ - يرسل الباب العالى مندوبين - لهم سلطة مطلقة - إلى الحدود الروسية للتفاوض مع ممثل القيصر حول كل المسائل المتعلقة بهذه الاتفاقية، التى سبق للحكومتين أن ناقشتاها منذ سنة ١٨١٦؛

٤ - تعطى مهلة الباب العالى لمدة ستة أسابيع للرد: وبعد انتهاء هذه المهلة، سيغادر السيد فينسياكى - القائم بالأعمال الروسى فى الآستانة - تركيا: "وعندئذ، سيكون من السهل على وزراء عظمة السلطان تقدير عواقب هذا الحدث".

وجاء هذا الإنذار على هوى ميترنيخ: فالقيصر نيقولا لم يذكر فيه اليونانيين الذين كان (القيصر) يعتبرهم "متمردين". وكان ميترنيخ واثقا من أن إنجلترا قد تركت لروسيا حرية التصرف فى شئون منطقتى "الدانوب" و"البحر الأسود" مقابل أن تعاملها روسيا بالمثل فى شئون اليونان.

---

(٢٤) "مولدافيا" و"فالاشيا": بلدان فى شرق أوروبا على البحر الأسود ،اتحدا معا وكونا دولة رومانيا الحالية. (المترجم).

ولهذا السبب، تلاعبت إنجلترا بالمبادئ وأبدت تناقضا سياسيا كبيرا فى موقفها: ويظهر هذا التلاعب والتناقض بوضوح فى كل النصوص الدبلوماسية فى هذه الفترة. إن هذه العقلية ـ شديدة الواقعية ـ كانت تتغير وتتلون حسب مصالحها: وهذا هو جوهر السياسة الإنجليزية ومصدر قوتها؛ كما أن الوقائع تفسر هذه السياسة بشكل أفضل من النصوص.

وبعد توجيه هذا "الإنذار النهائى" (١٧ مارس)، قام ويلينجتون وليفين ونيسلرود بالتوقيع على البروتوكول الروسى/ الإنجليزى فى الرابع من أبريل ١٨٢٦ . ويعتبر هذا البروتوكول بمثابة منعطف هام فى سياسة أوروبا تجاه المسألة اليونانية. وسنورد ـ فيما يلى ـ أهم بنوده:

" نظرا لأن اليونانيين قد ناشدوا صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى بذل مساعيه الحميدة لعقد الصلح مع الباب العالى، وبما أن جلالته قد عرض وساطته على الباب العالى لتنسيق الإجراءات مع حكومة صاحب الجلالة السلطان بخصوص هذا الموضوع، وبما أن صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى يرغب فى إنهاء الصراع الدائر فى بلاد اليونان ـ وفى جزر الأرخبيل ـ بإجراء تسوية تتفق مع مبادئ الدين والعدالة والإنسانية، فقد اتفق الموقعون أدناه على ما يلى:

"إذا قبلت الحكومة العثمانية الوساطة المقترحة، فإن التسوية ـ المعروضة على الباب العالى ـ سيكون هدفها هو تحديد علاقة اليونانيين بتركيا على النحو التالى:

١ ـ تكون اليونان تابعة للإمبراطورية العثمانية، ويدفع اليونانيون جزية سنوية...

٢ ـ فى هذه الولاية، يتمتع اليونانيون بالحرية الكاملة فى ممارسة عقيدتهم والتجارة، ويقومون ـ وحدهم ـ بتسيير حكومتهم الداخلية".

وحسب تعبير المسيو دريبو، فإن هذه الوثيقة الدبلوماسية قد منحت اليونانيين "شخصية سياسية" مع وضعها تحت حماية بريطانيا العظمى. ومن ناحية أخرى،

فإن هذه الوثيقة قد تركت الباب مفتوحا أمام التدخل العسكرى واستقلال اليونان: فالتسوية المقترحة قد جعلت اليونان تابعة للإمبراطورية العثمانية، لكنها كانت مشروطة. بموافقة الباب العالى على وساطة روسيا وإنجلترا. وأخيرا، فإن هذه التسوية قد أرست الأساس الذى قامت عليه "اتفاقية لندن" الموقعة فى ٦ يوليو ١٨٢٧.

لقد كان الهدف الأساسى "لبعثة ويلينجتون" والبروتوكول الروسى/ الإنجليزى هو تنسيق الإجراءات العملية للتدخل العسكرى من أجل:

١ ـ إنقاذ اليونان؛

٢ ـ وعلى وجه الخصوص، إخراج مصر من بلاد المورة.

وقبل أن يعلم ستراتفورد كاننج بالتوقيع على "البروتوكول"، كان قد وجه رسالة إلى جورج كاننج لخص فيها الموضوع على النحو التالى: "لقد أكد الدوق (ويلينجتون) على أن الإمبراطور نيقولا لم يعد يعتبر اليونان موضوعا للخلاف بينه وبين الباب العالى. وهذه التأكيدات ترضى تماما كل محبى السلام. لكن كيف يمكننى إقناع الأتراك بأننا لم نكن المحرضين الأساسيين فى المسألة اليونانية؟؟

"وإذا كانت هذه التأكيدات صحيحة ـ وهى كذلك ـ فإن الإمبراطور يكون قد التزم بما صرح به للأرشيدوق ديست. وبالتالى، فأنا أعتبر أن محاولة الوساطة لصالح اليونان قد انتهت من الآن فصاعدا: لأنه لا توجد أية إمكانية للحصول على موافقة السلطان على أية وساطة "ودية"؛ أما الوساطة "الإجبارية"، فلن يكون من السهل الموافقة عليها طالما استمرت روسيا فى التحرك".

"ومع ذلك، يبدو أن اليونانيين لا توجد لديهم أية فرصة لإحراز نصر نهائى دون الحصول على مساعدة أو تدخل ودى من الخارج. لقد أصبح اليونانيون محبين للحرب ومشاكسين، ويحوطهم الخزى والعار؛ وإذا لم يحدث أى تغيير جديد، فإن الزمن وحده ـ إذا لم يساعدهم ـ سيجعلهم ينحطون إلى الدرك

الأسفل؛ وسيحولهم إلى أشياء لا يحترمها المحايدون، هذا إذا لم يكونوا قد تحولوا فعلا!!".

وأراد كاننج أن يلوى ذراع السلطان، فلوح بالحرب لأنه وجدها الوسيلة الوحيدة للخروج من هذا الوضع السيئ الذى وجد نفسه محاصرا فيه "بين كآبة الأتراك وقرصنة اليونانيين، وصخب الحلفاء ضد حيادنا[٢٢]". ولذلك، فإنه قد فرح عندما عرف بنبأ توقيع الاتفاق، وحاول إقناع الباب العالى بالموافقة على الإنذار الروسى لكى يجعل روسيا تبذل كل جهودها - بالتنسيق مع إنجلترا - لإحلال السلام فى اليونان.

وفى الثامن من مايو، صدق الأتراك بالموافقة على الإنذار الروسى، وإرسال مندوبيهم إلى آكرمان؛ وتمت تسوية هذه المسألة بشكل عملى؛ لكن قبل اللجوء إلى الوسائل "القهرية" (المنصوص عليها ضمنيا فى البروتوكول الإنجليزى/ الروسى)، كان لا بد من استنفاد كافة الوسائل السلمية لكى يقبل الباب العالى وساطة روسيا وإنجلترا.

سادسا: وساطة القوى الأوروبية:

كان مطلوب من الدول الأوروبية اختيار وسيلة الوساطة المناسبة لإقناع الباب العالى بالموافقة على قبول المساعى الحميدة التى سيبذلها الوسطاء (الأوروبيون).

لقد استغل كاننج - منذ وصوله - "الفكرة الخيرية" المعروفة (أى: تقديم المساعدات وفعل الخير)، لكنها أصبحت فكرة قديمة ومتكررة، ولم تعد لديها أية فرصة للنجاح. وعلى الرغم من كل البرقيات التى أرسلها السفير إلى لندن، أو تلك التى حرض المراسلين الإنجليز على إرسالها من اليونان (والتى كانت تزعم قيام المصريين بارتكاب أعمال بشعة فى المورة، وترحيلهم الجماعى للسكان المسيحيين منها)، فإن تلك المزاعم كانت تصلح - فقط - لخداع الرأى العام الأوروبى وإثارته؛ لكنها لن تقنع الباب العالى أبدا.

ولسوء الحظ، فقد استمر الأوروبيون فى تصديق هذه الخرافات التى عفا عليها الزمن: فالمسيو دريبو - مثلا - ذكر أن إبراهيم "بعد ما وطد مركزه تماما فى مدينة ترييوليتزا"، نظم حملة منهجية لاجتياح بلاد المورة بأكملها وجعلها غير قابلة للعيش فيها؛ وبذلك، يصبح لديه مبرر لانتزاع سكانها منها: وفى الواقع، فقد حدثت فعلا ترحيلات كثيرة تحمل شحنات العبيد إلى مصر. وبعد زمن قصير، ستخلو بلاد المورة من سكانها. وفى الوقت نفسه، أرسل إبراهيم - إلى الآستانة - أجولة مليئة بالرءوس والآذان المقطوعة: وكانت تلك هى وسيلته لإظهار خضوعه لأوامر السلطان[٢٣] ".

ولدينا دراسة عن حياة كاننج "مبنية على ذكرياته والأوراق الرسمية والخاصة" كتبها ستانلى لينذ بوول وتلقى الضوء على كل خفايا السياسة الرسمية التى اتبعها السفير - فى تلك الفترة - وتتناول موضوع مسألة الوساطة: فبعد ما أشار المؤلف إلى عناد السلطان ومعارضته المستمرة لكل المقترحات - التى تلقاها من سفراء الدول المسيحية فى أوروبا - ذكر ما يلى: "ومهما كانت الحجج المستخدمة للتأثير على السلطان، فقد كان من الواضح أنه لا بد من اللجوء إلى وسائل أخرى (غير ذكر المصالح المباشرة لتركيا، أو الاعتبارات الودية تجاه القوى المسيحية): وكان يجب أن يتذرع الهجوم الأول "بالمشروع الخيرى".

"وفى شهر يناير، كتب جورج كاننج ما يلى: "إن تحويل شبه جزيرة المورة إلى دولة إسلامية يقدم مجالا للوساطة "أرقى" من كل ما سبق. وكانت الإشاعات قد سرت بأن إبراهيم باشا يريد إفناء السكان المسيحيين هناك أو - على الأقل - ينوى ترحيلهم خارجها، ثم يسكّن المصريين والعرب فيها. وربما كان يمكن استخدام هذه الإشاعات للتحذير وحتى باعتباره مبررًا للتدخل. وللأسف، فقد كان هذا الموضوع غير صحيح، أو ربما كان قد نوقش ذات مرة لكنه ترك تماما.

وفيما بعد، ظهر موضوع جديد يمكن استخدامه باعتباره أساسًا جديدًا لتوجيه اللوم والتحذير لتركيا، كما يصلح لتبرير التدخل:

١ ـ فقد ذاعت الإشاعات عن الأعمال الوحشية التى يقترفها المصريون فى المورة:

٢ ـ وعن استعباد اليونانيين وذبحهم على نطاق واسع وبشكل منظم؛

٣ ـ وعن مئات الأزواج من الآذان التى سمرت على باب سراية إبراهيم بصفتها غنائم حرب.

وعندما ذكرت هذه الفظائع للـ"ريس أفندى"[٢٤]، هز كتفيه، وكذب بعض هذه الإشاعات، ووصف البعض الآخر بالمبالغة، ورد ـ أخيرا ـ بأن اليونانيين أناس غير جديرين بالاحترام. وللأسف، فإن هذا الوصف صحيح إلى حد كبير؛ وبرهن سقوط "نفارين" و"تريبوليتزا" على صحته: فالمتمردون اليونانيون اتصفوا باللؤم التام وأفرطوا فى القتل، لدرجة أن كاننج نفسه اضطر للاعتراف قائلا إنهم - بالتأكيد ـ عصابة من أحط الأنواع، ما عدا بعض الاستثناءات"، وذلك على الرغم من تحيزه لهم.

فلنستبعد ـ إذن ـ الأسباب "الخيرية" التى عرضت على العثمانيين بلا جدوى: فقد كان يمكن دحضها بأن ما تم كان مجرد رد فعل، كما يمكن توجيه اللوم فى ذلك إلى انتشار ظاهرة القرصنة فى جزر الأرخبيل اليونانى.

وربما يكون جورج كاننج قد شعر بأن "حجته المفضلة" ـ للدفاع عن الإنسانية المعذبة ـ لا تصلح للاستخدام كأساس صلب فى المفاوضات، فاقترح تبنى سياسة أكثر واقعية، وجعلها فى مقدمة "تطلماتنا التجارية"، فطالب قائلا: قدموها وادافعوا عنها بقوة؛ وإذا كانت يجب علينا خوض صراع ما، فيجب أن تكون لنا فيه مصلحة تجارية: فحتى الآن، قمنا بتأجيل مطالبنا فى هذا الموضوع قليلا مراعاة لخاطر روسيا. قدموها الآن".

وفى الواقع، فإن ظاهرة القرصنة قد زادت كثيرا لدرجة أنها أصبحت موضوعا حقيقيا يشتكى منه أصحاب السفن ومستأجروها؛ لكن أسوأ ما فى الأمر هو أن أغلب القراصنة كانوا يونانيين وعندما عرض الأمر على "ريس

أفندى"، رد ردا واضحا: "دعونا نخضع رعايانا المتمردين فى اليونان، ولينته التدخل الأجنبى والدعم السرى للمتمردين؛ وبعد ذلك، لن تسمعوا أبدا عن القراصنة".

لقد كان "ريس أفندى" محقا تماما لدرجة أنه أفحم الجميع؛ لكن كاننج كانت له تجربة طويلة مع الأتراك: تجربة أطول من أية تجربة أخرى قد يكون قد مر بها. لذلك، فإنه كان يدرك أن الأتراك ليسوا دائما على هذا القدر من الغفلة كما يبدو عليهم. وأجريت التجربة وفشلت، ويبدو أنها لن تستخدم لفترة طويلة قادمة.

١ - إن الوساطة الودية القائمة على:

٢ - المصالح المفترضة لتركيا؛

٣ - وعلى الفكرة "الخيرية"؛

وعلى الاعتبارات التجارية قد فشلت وثبت عدم جدواها. وكانت "ميسولونجى قد سقطت (فى أبريل)؛ وبالطبع، فإن هذا الفوز قد زاد من عزم الأتراك على رفض المقترحات التى تهدف إلى تجزئة إمبراطوريتهم: فما الذى تبقى إذن؟؟ لم يتبق فى قوس الدبلوماسية الأوروبية سوى سهم واحد ترمى السلطان به ألا وهو القوة. ومنذ البداية، كان كاننج قد تنبأ بأن القوة هى الوسيلة الوحيدة التى يجب استخدامها: فبذل كل جهوده لكى يجعل ابن عمه يستخدم "وسيلة قهرية- بدرجة أو بأخرى - لكنها لا يجب أن تصل لدرجة الحرب".

وها هى نافارين ماثلة أمام العيون ومعها كل انعطافات الأحداث منذ سنة ١٨٢٦: لقد نجحت إنجلترا فى جذب روسيا إلى جانبها (بفضل البروتوكول الروسى/ الإنجليزى)، ثم سعت للقيام "بتدخل مسلح" دون أن تخاطر بنشوب حرب من أجل اليونان. ومنذ ذلك الحين، استخدمت إنجلترا مهارتها الفائقة - الدءوبة والمنهجية - فى اتجاهين:

أولا: التفاوض مع باشا مصر، والتلويح له بوعود مبهمة، وشل انطلاقة حملته القوية فى بلاد المورة؛

ثانيا: ضم فرنسا للبروتوكول الروسى/ الإنجليزى - الذى توسع بعد عقد "اتفاقية لندن" - لتكوين كتلة جديدة (مع روسيا وإنجلترا) تحل محل "الحلف المقدس" وتكون تحت رعاية إنجلترا.

سابعا: التقارب الأنجلو فرنسى:

تحقق التقارب الإنجليزى/ الفرنسى بعد صعوبات مماثلة للصعوبات التى واجهها التقارب الإنجليزى الروسى: فالمصالح الإنجليزية كانت تتعارض مع المصالح الفرنسية فى "الشرق" وفى البحر المتوسط.

ومنذ البداية، أصبحت اليونان مجالا خصبا لدسائس ومؤامرات الدبلوماسية الأوروبية: فمنذ استبعاد النفوذ الروسى عمليا من اليونان (فى سنة ١٨٢٤)، سعت كل من إنجلترا وفرنسا - منفردة - لبسط حمايتها على الشعب اليونانى بأشكال مختلفة، فقامتا أولا: بإرسال معونات من كافة الأنواع، ولعب الكولونيل فابفييه Fabvier دورا مهما فى الدفاع عن اليونان؛

وثانيا: حثتا اليونانيين على طلب تعيين حاكم عليهم.

إن الدسائس التى حاكها "الفرع الأورليانى"[٢٥] وترشيح الدوق دى نيمور[٢٦] لتولى عرش اليونان معروفة للجميع.

ومن ناحية ثانية، فمنذ سنة ١٨١٥، ازداد النفوذ الفرنسى فى مصر بقوة؛ وحتى ١٨٢٤، ازداد أيضا فى اليونان: فاعتبرت إنجلترا أن ذلك يخل بالتوازن فى البحر المتوسط.

---

(٢٥) "الفرع (أو الحزب) الأورليانى" (Le parti Orléaniste) فرع من عائلة "البوربون" (Bourbon) كان يطالب بتولى فرع d'Orlèans عرش فرنسا. (المترجم).

(٢٦) الدوق دى نيمور (de Nemours) سنة (١٨١٤ - ١٨٩٦) : أمير من أمراء البيت المالك الفرنسى، ينتمى لفرع D'Orlèans الابن الثانى للملك لويس - فيليب (ملك الفرنسيين). رشح لتولى عرش اليونان فى سنة ١٨٢٤، ثم عرش بلجيكا فى سنة ١٨٣١. بعد ثورة سنة ١٨٤٨، عاش فى المنفى. (المترجم).

وبعد تدخل مصر فى شبه جزيرة المورة (١٨٢٤)، رأت إنجلترا أن الانتصارات المصرية تعتبر خطرا مزدوجا (مصريا وفرنسيا فى آن واحد)، فشعرت بالإنزعاج من نمو قوة دولة جديدة (مصر) صديقة لفرنسا: ففرنسا كانت ـ منذ البداية ـ تؤيد القضية المصرية التركية والقضية اليونانية فى آن واحد وتبنت- على الأقل ـ سياسة الترقب والحياد.

وكانت هذه السياسة المزدوجة لفرنسا تعتبر ـ منذ ذلك الحين ـ بمثابة نقطة ضعف فى تحركها فى "الشرق"؛ ولذلك، كانت لها عواقب وخيمة وتسببت فى انقسام الرأى العام الفرنسى، خصوصا أنه كان منحازا للجانب اليونانى: فكان بعض الفرنسيين ـ منهم الكونت جوردان ـ يرون ضرورة تأييد استقلال مصر واليونان معا لزيادة قوة البلدين، ولجعلهما نقطة ارتكاز للنفوذ الفرنسى فى البحر المتوسط.

وكتب الكونت جوردان إلى إبراهيم باشا لينصحه بالاستفادة من الأحداث: فيعترف باستقلال اليونان ويعلن استقلال مصر بهدف "تكوين إمبراطورية جديدة ستصبح – فى وقت قصير ـ أجمل إمبراطورية فى العالم". وبثاقب بصيرته، رأى الكونت أن "تركيا المنهارة قد وصلت إلى أقصى درجات التدهور؛ وبالتالى، فإن مصلحة جميع شعوب البحر المتوسط ـ أو التى لها علاقة به ـ تحتم استقلال مصر لكى:

١ ـ يرجع طريق التجارة مع الهند إلى مساره القديم لصالح جميع الأمم؛

٢ ـ واستعادة حرية المحيط التى دمرها طغيان إنجلترا"[٢٥].

إن تلك النظرة "للمسألة الشرقية" ـ وطريقة حلها ـ كانت لصالح "المسألة اليونانية"، وهى "النظرية المزدوجة" التى تشجع إحياء الدولتين (مصر واليونان) مجددا. كما كانت هناك نظرية أخرى، سنطلق عليها اسم "نظرية الاختيارات". وظهرت هذه النظرية مع دخول الرأى العام إلى الحلبة منحازا لليونان، فقد كان لا بد من الاختيار: إما مصر وإما اليونان.

ومنذ "عهد الإصلاح" فى فرنسا، كانت سياسة القنصل الفرنسى دروفيتى الرسمية، أو على الأقل، رؤيته الشخصية، تهدف إلى زيادة قوة مصر ضد التهديد الانجليزى لها. كما كان يعتقد بأن انتصار الثورة اليونانية سيكون – فى نهاية المطاف - لصالح إنجلترا وروسيا. ولذلك، فإنه شعر بالأسف الشديد عندما وجد ضباط البحرية الفرنسيين - الذين وصلوا إلى مصر - يدينون علانية سياسة محمد على ضد اليونانيين.

وبتاريخ ١٢ فبراير ١٨٢٦، كتب ما يلى: "فى أثناء إحدى الولائم، هاجم هؤلاء الضباط موقف محمد على من اليونانيين، وتجرءوا على شرب نخب استقلال اليونان. إن هذين التصرفين قد أديا إلى نتيجة سيئة. وشرحت لهؤلاء السادة أن المكانة التى تحظى بها بعثتانا الدبلوماسيتان - فى تركيا ومصر - تعتبر ميزة حقيقية لا يجوز التضحية بها - تحت أى ظرف - من أجل الآمال البعيدة لليونانيين فى الاستقلال. إن استقلال اليونان سيفيد - فى النهاية - الإنجليز والروس أكثر مما سيفيد أمتنا[٢٦]...

وكان الأميرال رينيى Rigny يتابع تطورات التمرد اليونانى. وفى سنة ١٨٢٥، اشتكى من سلوكيات اليونانيين "هؤلاء القراصنة ولصوص البحر" - من كل صنف - الذين يعيثون فسادا فى البحار ويسطون على كل السفن. إن تاريخ الثورة اليونانية هو الموضوع السياسى الوحيد - فى دبلوماسية العصر الحديث - الملئ بالأخطاء والتجاوزات والأكاذيب: فالروايات العامة والخاصة، والجرائد فى كل البلاد ومن كل الاتجاهات، وجميع الأحزاب، قد اتفقت على عرض هذه المسألة لصالح اليونان بشكل إيجابى ومطلق غير قابل للتسوية...

ولسوء الحظ، فإن هذه القضية ليست على هذا النحو الذى قدمت به: ففى "حرب الشرق"، لم يكن الأتراك واليونانيون بمفردهم (وكذلك القرآن والإنجيل)، بل كانت هناك مصالح أخرى متشابكة فى المسألة اليونانية ومتداخلة معها ويجب وضعها فى الحسبان عند إيجاد حل. وأيضا، فإن المهمة تصبح صعبة للغاية - وبلا نتيجة - عندما يكون المرء مطالبا بالصراع ضد الرأى العام السائد الملئ

بالأوهام المغرية: ففى هذا النوع من الصراعات، قد تسقط الحقيقة صريعة ومعها من التزموا بقولها[٢٧]".

لقد فكر دى رينييه - ودروفيتى وجوردان - بترو فى مصالح فرنسا الحقيقية، وذلك فى مواجهة حركة "تأييد اليونان" التى أثارتها إنجلترا بمهارة. وفى المقابل، كان كاننج - وأمثاله - يعرفون أن اليونانيين ليسوا بقديسين أبرار، لكنهم حرضوا اليونانيين على طلب "الحماية التامة من بريطانيا العظمى" (يوليو سنة ١٨٢٥).

وقام المبعوث البريطانى - الكوماندور هاميلتون - بتسليم اليونانيين مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه إسترلينى (من القرض المتفق عليه فى لندن) وإمدادات حربية، وذلك عشية صدور القرار الذى طالب اليونانيون فيه ببسط الحماية البريطانية عليهم. وصرح هاميلتون للجنة حكومية بأن إنجلترا لا تستطيع أن تقف بلا حراك وهى ترى النفوذ الفرنسى - الذى أصبح قويا فى مصر - وهو يمتد بنفس القدر إلى اليونان، وأن إنجلترا قد ساعدت اليونانيين مساعدات جمة للحيلولة دون قيام مملكة فرنسية هناك.

وبناء على ما تقدم، يمكننا القول بأن إنجلترا قد نجحت - بشكل عملى - فى استبعاد النفوذ الروسى عن اليونان (سنة ١٨٢٤) ثم النفوذ الفرنسى (سنة ١٨٢٥).

وفى منتصف سنة ١٨٢٦ - تقريبا - حدث تطور جديد فى موقف السياسة الفرنسية لصالح القضية اليونانية، وبدأ يظهر بعد سقوط "ميسولونجى" وعندما بدأ المصريون والأتراك يستعدون للاستيلاء على أثينا وباقى معاقل القومية اليونانية. وفى رأينا، فإن هذا التطور الفجائى يرجع إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

أولا: الموقف الذى اتخذته إنجلترا وروسيا بعد عقد "بروتوكول أبريل": فقد ظهرتا فى مظهر البطلين المدافعين عن الإنسانية والدين المسيحى؛ فرغبت فرنسا فى البقاء داخل الحركة التى تهدف إلى تسوية مصير اليونان و"الشرق"؛

ثانيا: التأثير الشخصى لشارل العاشر[٢٧] الذى كان يخطط لمشروع احتلال الجزائر، وإرساء قواعد سياسية فرنسية جديدة تجاه أفريقيا: فبدأ يخشى من تنامى قوة مصر؛

ثالثا: إلغاء القوات التركية غير النظامية (الانكشارية) فى يونيو ١٨٢٦، مع ظهور نهضة عسكرية تركية: فانزعجت القوى الأوروبية الكبرى.

وكتب كاننج فى مذكراته ما يلى: "أنشئت معسكرات حول الآستانة، وتم وضع الأساس لإنشاء ثكنات كبيرة على ضفتى البوسفور. باختصار، يبدو أن العبقرية العسكرية القديمة قد بعثت للحياة الجديدة. لقد تغيرت الأشكال، لكن العقلية ظلت كما هى: فالسلطان ظل رئيسا للأمة كما كان، واحتفظ بلقبه وسلطته وتأثيره. وهذه النهضة - فى المجال العسكرى - كانت لها نتائج مهمة للغاية فى مجال السياسة: فقد بدأت روسيا تتربص بها ولزمن طويل"[٢٨].

ومن السهل دائما إلقاء كل مساوئ سياسة تقسيم تركيا على كاهل الروس؛ لكن إنجلترا كانت تراقب بدقة تزامن ظهور حركة تجديد قوى وشباب تركيا ومصر. ومن المؤكد أنها أثارت - لدى روسيا وفرنسا - فكرة تضامن، ووحدة، المصالح المسيحية والأوروبية المعرضة للتهديد فى اليونان وفى جميع أرجاء الإمبراطورية العثمانية. إذن، ففى سنة ١٨٢٦، وضعت إنجلترا المسألة اليونانية فى مقدمة القضايا، وركزت على المصالح العليا لأوروبا: فنجحت فى أن تجعل فرنسا تتخلى عن مصالحها الخاصة فى مصر، وتتضامن معها ومع روسيا، وتضع قواتها فى خدمة قضية مشتركة ألا وهى قضية أوروبا.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد قام جورج كاننج بزيارة باريس فى شهر سبتمبر ١٨٢٦، وتباحث مع شارل العاشر لعقد اتفاق خاص بالشئون اليونانية. وذكر

---

(٢٧) شارل العاشر Charles x (١٧٥٧ - ١٨٣٦) : ملك فرنسا (١٨٢٤-١٨٣٠). اتصف بضيق الأفق. وميله للحكم المطلق.والإسراف الشديد. احتل الجزائر (٥ يوليو ١٨٣٠) لكن سكان باريس ثاروا عليه (٢٧ - ٢٩ يوليو ١٨٣٠)، فتنازل عن العرش وغادر فرنسا، وانتهى - بذلك - عهد أسرة البوربون (les Bourbons) فى فرنسا. (المترجم).

ستراتفورد كاننج ما يلى فى مذكراته: "فى سبتمبر ١٨٢٦، علمت أن شارل العاشر صرح - فى جلسة خاصة - بأنه مستعد لوضع أسطول فرنسى تحت قيادة أميرال إنجليزى حبا فى السلام والإنسانية".

وبتاريخ ٢٣ سبتمبر، كتب جورج كاننج ما يلى: "سأعطيكم دليلا واحدا يبرهن على الشجاعة والكرم اللذان عالج بهما صاحب الجلالة ملك فرنسا هذا الموضوع: لقد افترض جلالته افتراضا (لم اقتنع به) بخصوص محاربة العثمانيين، فتهاجم روسيا والنمسا الحدود البرية للإمبراطورية العثمانية بينما تهاجم فرنسا وإنجلترا الساحل. وقال جلالته: "حسن !! إن قواتى البحرية ستتعاون مع أسطولكم: إرسلوا أميرال كبير إلى الموقع وسيكون الأميرال الفرنسى تحت قيادته". فهل يوجد برهان أفضل من ذلك يدل على حسن نية ملك فرنسا؟؟".

لقد كانت الحكومة الإنجليزية تتصف ببعد النظر، وكانت مدركة تماما أن مثل هذه "الحملة الصليبية" تحمل فى ثناياها مخاطر كثيرة إذا ما تم تقسيم الإمبراطورية العثمانية: فتمسكت - بعناد - بممارسة "سياسة الأساليب القهرية" - دون أن تصل بها لدرجة شن الحرب - لكى تتجنب مواجهة "مشكلة وراثة تركة الإمبراطورية العثمانية" (أو - على الأقل - إضعاف تركيا إلى أقصى درجة). وكانت هذه السياسة البريطانية تعتبر بمثابة حاجز يقف فى وجه أطماع روسيا، كما كانت تهدف - أيضا - إلى تحجيم تدخل القوى الأوروبية وحصره فى إطار الحدود الضيقة والدقيقة لمعنى كلمة "المسألة اليونانية".

ثامنا: المساعى الإنجليزية فى مصر وأهداف محمد على:

قبل دراسة هذه "الوسائل القهرية"، والتنسيق مع القوى الأوروبية الثلاث بشأنها، سعت إنجلترا:

١ - لكى تفصل مصر عن قضية تركيا؛

٢ ـ ولكى تكسب الوقت استعدادا لوضع الأساطيل المتحالفة ـ عندما يحين الأوان ـ بين الإسكندرية وشبه جزيرة المورة؛

٣ ـ ولكى تقطع الموارد الإفريقية عن أوروبا.

وبتاريخ ٤ يونيو ١٨٢٦، كتب ستراتفورد كاننج إلى جورج كاننج ما يلى: "إذا لم تكن تنوى محاربة والى مصر، فهل ستستطيع مطالبته بالوساطة فى "المسألة اليونانية"؟..وهل يمكنك أن تعطيه الأمل فى الحصول على حكم إحدى ولايات (باشاليك) بلاد الشام بدلا من المورة؟؟ وهل يمكنك أن تعده بمساعدتنا له فى مشاريعه لبناء سفنه إذا سلك سلوكا حسنا؟؟... إننى أعرف أن بروتوكول سانت ـ بطرسبرج لا ينص على استخدام "الوسائل القهرية"، لكنه ـ أيضا ـ لا يحتوى على أى نص يرفض اللجوء إليها[٢٩]".

وبتاريخ ١٠ يونيو ١٨٢٦، كتب الوزير الإنجليزى إلى المستر سولت رسالة تتضمن المعنى نفسه: "سرت إشاعة تقول بأن الوالى يعانى من خسائر فى مضارباته التجارية أدت إلى حدوث مشاكل مالية. ومع أن ابنه إبراهيم يحتاج للمساعدة بعد الخسائر الكبيرة (التى منى بها خلال حصار ميسولونجى)، فإن الوالى يلاقى صعوبات فى إرسال الإمدادات المطلوبة لمواجهة مفاجآت الحرب... فإذا نجحنا فى جعل والى مصر يفهم مصالحه الحقيقية ـ لدرجة إقناعه برأينا ـ فمن المؤكد أن مساعدته ستساهم بشكل كبير فى نجاح مفاوضاتنا. وبدلا من تبديد موارده لمحاولة قهر شعب مصمم على الموت حفاظا على حرية بلاده، فمن الأفضل للباشا:

١ ـ أن يحتفظ لنفسه بجزء من الجزية التى يدفعها اليونانيون للسلطان؛

٢ ـ وأن يحصل لابنه على حكم إحدى ولايات بلاد الشام[٣٠]".

وكان كاننج مصيبا فى رأيه: فمحمد على قد بدأ يعانى ـ فعلا ـ من أزمة مالية خطيرة بسبب التكاليف الهائلة للحرب، بالإضافة إلى أنه كان مكلفا ـ أيضا ـ بتمويل الأسطول العثمانى وصيانته؛ وكان هذا الأسطول قد وصل إلى الإسكندرية

استعدادا لشن الحملة الكبرى على ميسولونجي. ومن ناحية أخرى، فقد حدث تطور خطير فى أثناء سير الحرب فى بلاد المورة: لقد نشأ خلاف بين الأميرال التركى خسرو باشا (الذى كان يمثل الحقد العاجز) ومرءوسه إبراهيم (الذى كان يمثل القوة الهائلة). وكان حصار ميسولونجى بمثابة نقطة فاصلة فى علاقات مصر بتركيا: فالطلاق الفعلى بين البلدين قد وقع، لكن لم يعلن عنه نظرا لتحالف القوى المسيحية ضد البلدين.

وبتاريخ ١٥ أبريل ١٨٢٦، كتب القنصل دروفيتى ما يلى من القاهرة: "قبل الاستيلاء على جزيرتى "فاسيلاى" و"آناتوليكو"، طلب إبراهيم باشا من القبطان باشا إمداده ببضعة زوارق الإنقاذ، لكن الأميرال رفض... فبعث إبراهيم إلى الآستانة ليخبرها بأن التنسيق مع خسرو باشا حول وسائل إنهاء الحرب ـ من الآن فصاعدا- سيكون مستحيلا[٣١].

وبتاريخ ٢٠ مايو، كتب دروفيتى تقريرا جاء فيه: "منذ بضعة أيام ـ بعد الاستيلاء على ميسولونجى ـ ذكر محمد على لى أن الأميرال التركى غادر "خليج باتراس" متوجها إلى "الدردنيل" على إثر خلافه الشديد مع إبراهيم ... إن انفصال القائدين قد دمر مشروع إرسال ضابط تركى كبير إلى جزيرة "هيدرا"؛ ويبدو أن إبراهيم باشا قد اتخذ قرارا بـ:

١ ـ أن يترك للقبطان باشا الحرية المطلقة ليتصرف بمفرده؛

٢ ـ وألا يهتم ـ منذ تلك اللحظة ـ إلا بشئون المورة فقط؛

٣ ـ وأن ينتظر ـ بهدوء ـ نتيجة "الإنذار النهائى" الذى وجهته روسيا إلى تركيا[٣٢]".

ومنذ البداية، كانت مهمة مصر ـ فى بلاد المورة ـ محددة سلفا، لكن والى مصر واجه الموقف ببعد نظر وبرؤية شاملة: فربط قضية مصر بقضية السلطان، وأراد إنجاز عمل سريع ومنسق معه لكى يتجنب خطر التدخل الأوروبى الوشيك، فقدم خطة لإحلال السلام الشامل فى اليونان. وبعد الاستيلاء على شبه جزيرة

المورة، وسقوط ميسولونجى، كان سهلا على محمد على الاستيلاء فورا على هيدرا وآثينا وآخر معاقل التمرد. وكان نجاح خطة الوالى يعتمد أساسا على التحرك الشامل القوى فى الحرب؛ لكن فور وقوع الخلاف بين إبراهيم وخسرو، فشلت هذه الخطة.

ومنذ ذلك الحين، أصبح محمد على لا يهتم إلا بمصالحه الخاصة: فحاول بكل الوسائل الانسحاب المشرف - وبأقل الخسائر الممكنة - من هذه الحرب التى لن تفيده بشىء بل إنها كانت تكبده خسائر هائلة. ومن جهة ثانية، فقد أدرك محمد على جيدا:

١ - أن بروتوكول ٤ أبريل قد "ربط روسيا بعربة إنجلترا" - عدوته اللدودة - (حسبما كان يقال فى تلك الفترة)؛

٢ - وأن هذا البروتوكول كان مقدمة للتدخل الأوروبى الذى كان الباشا يدرك مداه.

ولذلك، فقد تساءل والى مصر عن جدوى الاستمرار فى إهدار موارده لشن حرب عقيمة، فى حين أن خططه الإصلاحية - ومضارباته التجارية ومشاريعه الصناعية - تحتاج إلى أموال طائلة؟؟ وفى الواقع، فإن القدرة على شن الحرب وإنجاز الإصلاحات - فى وقت واحد - تعتبر إحدى ابتكارات عهد محمد على، أى أن الحرب - فى الخارج - لم تجعله يهمل تنظيم عملية السلام: لقد كان محمد على فاتحا وبناء فى آن واحد؛ وتكمن عظمته فى أنه لم يكتف بزيادة رقعة أراضيه فقط (كما كان الأتراك يفعلون)، بل إنه أيضا كان ينظم موارد البلاد - التى فتحها - وينميها.

وهذه النقطة الأخيرة هى التى ميزت إنجازاته، وحمتها من الانهيار، وأضفت عليها صفة الاستمرارية رغما عن كل تقلبات الزمان؛ وهى - أيضا - التى خففت من غلواء العيب الخطير الذى اتصف به محمد على ونابليون: فالاثنان كان لديهما طموح لا محدود لإنشاء إمبراطورية فسيحة الأرجاء، وكل غزو جديد كان

يفتح شهيتيهما للمزيد. ومثل لاعبى القمار العتاة، كانا يريدان اللعب حتى النهاية: بلا توقف، ودون إعداد فترات انتقالية، ودون الاهتمام بالمكاسب الكثيرة المتنوعة المختلطة بمشاريعهما. وكان بيسمارك[٢٨] قد قال عن نابوليون: "إنه فقد مفهوم الزمن"، وهذه المقولة العميقة يمكن إطلاقها على محمد على أيضا.

ومع ذلك، فهناك ظرفان جعلا محمد على يتفوق على نابليون: لقد نجح نابليون فى إصدار "مدونة القانون المدنى" الفرنسى[٢٩]، وأرسى قواعد النظام الإدارى لفرنسا الحديثة؛ أما باشا مصر فقد حظى بمساعدة عبقرية إبراهيم العسكرية والإدارية: فتمكن من خلق جميع المكونات اللازمة لبناء نظام جديد وشامل فى بلاد كانت خاضعة للجمود والأحكام المسبقة.

ومن ناحية أخرى، ففى جميع البلاد - التى كانت مطمعا لمحمد على - لم يصطدم الباشا مباشرة إلا بقوة واحدة (مضطربة وعاجزة عن النهوض بنفسها وبوسائلها الذاتية)، هى تركيا. ومن سوء حظه أنه اصطدم - أيضا وبطريقة غير مباشرة - بالقوى الأوروبية المهتمة بمصير الإمبراطورية العثمانية.

إذن، فقد كان من الطبيعى أن يلاقى هذان المغامران العبقريان المصير نفسه، فقد نجحت إنجلترا فى تكوين تحالفين ضدهما: الأول فى سنة ١٨١٥ (ضد نابليون) والثانى سنة ١٨٤٠ (ضد محمد على). وبذلك، استطاعت تحطيم رجلين وإرادتين.

وبينما كان محمد على يحارب فى بلاد المورة، كانت عيناه ترنوان إلى بلاد الشام: وفى الوقت نفسه، كان منهمكا بنشاط فى تنفيذ مهمته الإصلاحية فى

(٢٨) بسمارك (Bismarck) (1815-1898) سياسى ألمانى من بروسيا ينتمى لليمين المتطرف: تولى منصب رئيس مجلس وزراء بروسيا (١٨٦٢). أنشأ أقوى جيش فى أوروبا .ونجح فى توحيد الولايات الألمانية تحت قيادة بروسيا وأعلن قيام الإمبراطورية الألمانية (١٨٧١). (المترجم).

(٢٩) "مدونة القانون المدنى" أو "مدونة نابليون" ("Le Code Civil" ou "Code Napoléon") مجموعة قوانين وإجراءات قانونية (٣٦ قانونا) خاصة بالقانون المدنى الفرنسى أعلنها نابليون فى سنة ١٨٠٤بم وكان الهدف منها هو توحيد التشريع فى فرنسا وإلغاء التشريعات القديمة. استلهمت دول كثيرة (منها مصر) هذه المدونة عند إعدادها لقوانينها المدنية . (المترجم).

مصر: ففى ١٨٢٦، أرسل - لأول مرة - ببعثة مصرية إلى باريس تحت إشراف المسيو جومار[٢٠] وحدد لهذه البعثة هدفيها:

١ - تعليم الطلاب المصريين بجعلهم يتصلون - مباشرة - بالحضارة الأوروبية:

٢ - تكوين "كوادر" (قيادات) مصرية لكى تتولى المناصب الإدارية الجديدة فى مصر.

وفى الوقت نفسه، أنجز محمد على إصلاحات أخرى أشار إليها المسيو دروفيتى عند حديثه عن المصاعب المالية التى يواجهها الباشا؛ فبتاريخ ٧ أغسطس ١٨٢٦، ذكر ما يلى: "إن الوضع المالى لمحمد على يزداد حرجا يوما بعد يوم بسبب:

١ - سوء المحاصيل الزراعية لسنتين متواليتين:

٢ - التكاليف الهائلة التى تتطلبها الحرب ضد المتمردين اليونانيين؛

٣ - ولع الباشا بالاستمرار فى إنشاء مصانع لا تدر عليه أية أرباح؛

وهذه العوامل الثلاثة مجتمعة قد أنهكت موارده، ولم يجد وسيلة ما تعينه على تدبير تكاليف حملته المقبلة... إن بناء المصانع - وصيانتها - يقدران بنحو ٢٠ مليون فرنك لهذه السنة وحدها. لقد أحسن صاحب السمو صنعا بشق المزيد من الترع، والأمر بتنفيذ أشغال مماثلة من هذا القبيل. لكن سموه لم يقتنع بعد بأنه - منذ زمن الحرب - يجب ترك هذه الأشغال التى ليست لها ضرورة حيوية[٣٣]".

وستظل مصر فى حالة حرب ما دام محمد على لم يحقق بعد غرضه فى إقامة دولة عظيمة مستقلة تحكمها أسرته حكما وراثيا. ومن حسن حظ مصر أن الوالى قد استكمل مشروعه الإصلاحى بلا كلل. وفى الواقع، فإن دروفيتى وكل

(٢٠) "جومار" (Edme - Francois Jomard) (1777 - 1862): مهندس وجغرافى وعالم آثار فرنسى. شارك فى الحملة الفرنسية على مصر ،وكان عضوا فى "المجمع العلمى المصرى" (اللجنة العلمية). واشترك فى تحرير موسوعة "وصف مصر". (المترجم).

قناصل فرنسا كانوا يؤيدون دائما - حتى سنة ١٨٤٠ - النمو اللامحدود لقوة مصر: فالخطر الإنجليزى عليها كان ماثلا دائما أمام عيونهم؛ وكان ذلك التأييد مستمرا رغما عن التقلبات المختلفة التى مرت بها سياسة الحكومة الفرنسية وضغوطها على قناصلها.

وفى مسألة حرب المورة - التى تهمنا هنا - استمر دروفيتى فى تأييده لموقف مصر منها حتى بعد ما غير شارل العاشر توجهات سياسة فرنسا فى الشرق: فدروفيتى كان يعرف جيدا أن إنجلترا تسعى دائما لتحقيق مصالحها الخاصة، وأنها تستغل "الكتاب المقدس" - وأرقى المبادئ الإنسانية والليبرالية - لتحقيق مصالحها؛ وتنبأ بأنها ستستخدم أوروبا لتحقق أغراضها العملية من الحرب اليونانية.

لقد كانت السياسة الإنجليزية تهدف - بشكل مؤقت - إلى تحويل أنظار محمد على عن بلاد المورة بتقديم بلاد الشام له كبديل لأطماعه؛ وبذلك، تمنع إنجلترا مصر من أن تتخذ لها موضع قدم فى أوروبا، وتمنعها - أيضا - من إعلان استقلالها: فقد كان جزء من الرأى العام الفرنسى يتبنى مشروع إعلان استقلال مصر، وكانت الظروف مهيأة تماما لقبول ذلك.

وبرهنت الوقائع على صحة هذه الاهتمامات التى تبدو واضحة من خلال مراسلات القنصل الإنجليزى فى مصر، رغما عن محاولاته لإخفائها؛ وبتاريخ ٣١ أغسطس ١٨٢٦، كتب المستر سولت إلى السفير الإنجليزى (فى الآستانة) قائلا: "أجريت عدة لقاءات مع بوغوص... أما عن نوايا الباشا - الخاصة بالحصول على منافع شخصية فى اليونان - فبإمكانى أن أؤكد لسعادتكم أنه لم يفكر قط فى الحصول على أية ميزة له لا من قريب ولا من بعيد.

لقد دخل الباشا هذه الحرب عفويا وكان هدفه الوحيد هو أن يظهر للعالم قدرته على إنجاز ما لم يستطع الباب العالى - نفسه - القيام به؛ فتصرف بناء على فكرة خاطئة هيأت له أنه يستطيع الاستيلاء على اليونان فى خلال بضعة

أشهر فقط. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أكد لى أنه يستطيع النجاح بسهولة إذا لم تمارس إنجلترا أنشطتها السرية ضده؛ وبلغ من إيمانه بهذه الفكرة أنه توقع رجوع جيشه إلى مصر بعد حملة أو اثنتين...

وفيما يختص ببلاد الشام، فإن الباشا قد تبنى هذا المشروع بنفسه منذ زمن طويل، ولن يرضى إلا إذا حصل على حكم بشوية دمشق - على الأقل - لابنه.

ولدى شك فى أن فرنسا قد حرضته - أكثر من مرة - على إعلان استقلاله... لكن الباشا رجل ذو عقل راجح ولن يتخذ قرارا - على هذا القدر من الأهمية - إلا بعد دراسته بدقة وتقييم كل نتائجه وعواقبه مقدما؛ كما أن الاحترام الذى يبديه لمكانة الحكومة الإنجليزية وهيبتها سيضفى على رأيها تأثيرا كبيرا على القرار الذى سيتخذه الوالى[٣٤]".

ومن المؤكد أن محمد على قد رضخ لاحتمال خسارته لبلاد المورة منذ أن تدخلت إنجلترا بقوة فى المسألة اليونانية: ومنذ ذلك الحين، أصبح ضم بلاد الشام إليه هو محور مساعيه المتعجلة لدى الباب العالى.

وفيما يتعلق بإعلان استقلاله بمصر، فإن إجراء - على هذه الدرجة من الخطورة - كان كفيل بزج محمد على فى حرب معلنة ضد تركيا. ولم يكن الوالى يخشى السلطان فى حد ذاته: فقد كان الباشا يكرهه من صميم قلبه لدرجة أنه راهن على هزيمة السلطان المتوقعة فى اليونان. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن موقف خسرو باشا (قائد الأسطول العثمانى) فى ميسولونجى قد أجج نيران الكراهية - الموجودة أصلا - بين الباب العالى وباشا مصر، كما ساعد على زيادة الشك بينهما.

وكان محمد على يعتبر نفسه بطل العالم الإسلامى - بحق - منذ أن استرجع "الحرمين الشريفين" واستولى على شبه الجزيرة العربية، لكنه كان يخشى من رد فعل الرأى العام فى العالم الإسلامى ضده: فالرأى العام المسلم لن يرتاح لرؤية والى مصر وهو يتمرد على السلطان لصالح حرب حولتها المسيحية إلى حملة

صليبية. ومن المؤكد أن محمد على كان يستطيع التغلب على التردد الناتج عن مشاعره الدينية؛ لكن تهديدات إنجلترا المستمرة ضد مصر قد سببت له وسواسا قهريا أخافه ومنعه من اتخاذ أى قرار فى هذا الموضوع.

وعندما نذكر أوهام الوالى ـ المبالغ فيها ـ فإننا نشعر أنه كان محقا: فلا يمكننا إغفال أن أوروبا ـ منذ حرب نابليون ـ كانت تناقش مشروع تقسيم "ميراث" الإمبراطورية العثمانية؛ وعندما يتم التقسيم، كان من المقرر أن تكون مصر من نصيب إنجلترا.

إذن، فعندما أراد محمد على تأمين استقلال مصر ضد تهديدات إنجلترا، سنجد أنه قد حاول التوفيق ما بين استقلال مصر والمصالح الخاصة لإنجلترا: فسعى مجددا لتنفيذ مشروعه المفضل، أى "التحالف" معها لأنه كان الحل الوحيد المعقول والمفيد للدولتين. وكان الباشا مستعدا دائما لأن يمنح إنجلترا ـ فى إطار هذا التحالف ـ كافة المزايا والامتيازات المادية التى لا تتعارض مع كرامة مصر وهيبتها.

وبتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٨٢٦، ذكر المستر سولت فى تقريره: "كان محمد على يقول: أعتقد أن إنجلترا ستتحرك بالتنسيق مع روسيا لأن وزيركم يعمل فى آكرمان لتحقيق أغراضه فى الآستانة... وكان محمد على يضيف قائلا: إن مصر ـ بفضل موقعها الجغرافى والتجارى ـ مهيأة لأن تكون حليفة لإنجلترا فى حالة حدوث قطيعة بين إنجلترا والقوى الأوروبية.

وبإمكان إنجلترا ومصر أن تستفيدا من بعضهما بعضًا باعتبارهما دولتين صديقتين، وأتمنى ـ من كل قلبى ـ أن يحدث ذلك. أما إذا كانت إنجلترا تدبر مشروعا ما للاستيلاء على مصر (وهى الفكرة التى يرددها دائما القنصل العام لفرنسا)، فسيكون لنا شأن آخر.

إن محمد على سيظل حرا ما دام ذلك فى إمكانه... وفى الحقيقة، فإن سموه يتربص ويترقب الحصول على مكسب شخصى ما من الأزمة الحالية[٢٥] ".

وفى اليوم التالى ـ ٢٥ سبتمبر ـ عقد سولت لقاء جديدا مع الباشا، وهذا اللقاء كان بمثابة توضيح وتلخيص لرأى الوالى ولموقفه بالنسبة لحرب المورة فى تلك الفترة لأن محمد على صرح للسفير بما يلى: "ليست لدى أسرار أخفيها عنكم. وفى الوقت الحالى، فإن قدمى موجود فى مهمازين (هذا التعبير التركى يعنى: لدى طريقان أمامى لأسلكهما)، وكل شىء سيبقى على ما هو عليه حتى حلول فصل الربيع. وحتى ذلك الحين، إذا قدمت حكومتكم لى مقترحات ترضينى، فسأكون مستعدا لقبولها. وإذا لم يحدث ذلك، فسأجمع كل مواردى المتاحة: وبفضل نفوذى لدى الباب العالى، سيُقال القبطان باشا، وسأحصل على قيادة الأسطول العثمانى كله، وسأتولى قيادته بنفسى وأنهى المسألة برمتها. هذا هو موقفى[٣٦]".

وإزاء هذه السياسة المتوقعة التى صرح بها محمد على، والتى كانت تلبى تماما الأمنيات التى لم يفصح عنها القنصل الإنجليزى، تصرف المستر سولت بصفته محاورا بارعا: فاستفاد من هذه الفرصة؛ وشجع أوهام الوالى ـ دون أن يلتزم معه بأى شىء ـ وسأله: "بصفتنا أصدقاء، أخبرنى ـ بينى وبينك ـ عن طبيعة الخدمات التى تتوقع أن تتلقاها من بريطانيا العظمى".

فرد الوالى عليه قائلا: "حسن !! سأتحدث دون أية تحفظات: إن المال ليس هدفى ولا أريده، بل إننى أزدريه؛ لكن إنجلترا تستطيع مساعدتى فى بناء أسطولى. إننى بحاجة للسفن وتستطيع إنجلترا تزويدى بها... وإذا أقرضتنى قرضا لمدة سنة أو اثنتين، فسأستفيد من مثل هذه التسهيلات. أما إذا رفضت، ففرنسا والنمسا موجودتان؛ لكننى أفضل أن تقدم لى بريطانيا العظمى هذه الخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وضعى الجغرافى يجعل صداقة بريطانيا العظمى أغلى شىء بالنسبة لى (وهو هنا يشير ـ تحديدا ـ إلى تفوقنا البحرى وإلى قواتنا البحرية فى بلاد الشرق والغرب). وبعد فترة صمت، أضاف الوالى قائلا: وسأطلب ـ أيضا ـ من بريطانيا العظمى أن تتركنى أتصرف بحرية لكى أتوسع فى شبه الجزيرة العربية إذا سنحت لى الفرصة (وهو هنا يشير إلى اليمن)[٣٧]".

وهكذا استطاع القنصل الإنجليزى أن يكسب ثقة محمد على، ونجح فى استشارته لكى يتحدث معه بصراحة مطلقة: فأفضى الوالى لغريمه بكل أسراره، مع أنه كان يعرف أن إنجلترا تكره زيادة أسطوله وتطويره على وجه التحديد، كما كانت تكره أى توسع جديد لقوته. وانتظر الباشا نتيجة هذه المفاوضات وأثار دهشة الجميع عندما:

١ ـ ترك إبراهيم دون أن يفعل شيئا،

٢ ـ وعندما تأخر فى إرسال الحملة الجديدة التى وعد بإرسالها إليه.

وعلق المستر سولت على ذلك قائلا:

"إن الوالى قد أعطى انطباعا بأنه يلعب لعبة مزدوجة".

تاسعا: نتائج بعثة "بروكيش ـ أوستين" لدى والى مصر:

ودخلت النمسا إلى مسرح الأحداث: ومنذ البداية، كان ميترنيخ[٣١] يعارض التمرد اليونانى، ويرى أن هذه المسألة تزداد تعقيدا نظرا لتدخل القوى الأوروبية ووساطتها فيها؛ ووجد أن حلها الوحيد يكمن فى أن تتصرف تركيا تصرفا سريعا وحاسما. ولاحظ ميترنيخ أن مصر لم تعد تتحرك ـ فى الفترة الأخيرة ـ كما كانت تتحرك من قبل. ومع ذلك، فقد كان يدرك أن مصر ـ وحدها ـ هى القادرة على إنجاز هذا الحل السريع والحاسم بأستخدام وسائلها الخاصة: ولذلك، سارع بإرسال دبلوماسى رفيع المستوى (هو بروكيش ـ أوستن) إلى الإسكندرية فى شهر أكتوبر لكى يقنع محمد على بوجهة نظر المستشار النمساوى.

---

(٣١) ميترنيخ (Metternich) (1773-1859) دبلوماسى وسياسى نمساوى ينتمى لأسرة عريقة خدمت الإمبراطورية النمساوية لعدة أجيال. بدأ حياته الدبلوماسية فى سن مبكرة. كان رجعيا ومعاديا للثورة الفرنسية لأنه كان يؤمن بحق الملوك فى الحكم المطلق: كما حارب جميع الحركات الثورية والإصلاحية التى سادت فى أوروبا فى تلك الفترة (القومية والليبرالية والاشتراكية): فأنشأ أحلافا لمقاومتها. ورغما عن مهاراته الدبلوماسية والسياسية؛ فإنه فشل فى منع تقسيم الإمبراطورية النمساوية. (المترجم).

لقد قمنا بدراسة جميع الوثائق ـ الموجودة فى دار محفوظات فيينا ـ الخاصة بهذه البعثة المهمة: وفيما يلى، سنعرض أهم ما جاء فيها: تمت المقابلة الأولى مع محمد على فى قصره يوم ١٠ أكتوبر ١٨٢٦، وأوضح بروكيش ـ أوستن له ضرورة الإسراع بإيقاع الأحداث فى هذه الحرب وضرورة القيام بحملة فى فصل الشتاء. لكن الوالى كان يريد الانتظار حتى الربيع، وبدا أنه مقتنع بأن روسيا وإنجلترا ستتدخلان بحسم لصالح اليونان بدءا من هذا الشتاء.

وذكر بروكيش فى تقريره ما يلى: وبعد ذلك، أفاض الباشا فى الشكوى من عدم تحرك تركيا قائلا: "لقد تدخلت فى هذا الصراع بصفتى خادما للسلطان، وكنت أريد أن أشترك معه فيه لا أن أحارب وحدى. وأردت تغيير الظروف الناتجة عن وضعى الحالى بصفتى تابع للسلطان، فوافقت على تقديم تضحية عظيمة: لقد أجلت خططى ومشاريعى بالنسبة لمصر، وبعثت بمواردها الحيوية للخارج.

لقد ألقى السلطان بالعبء كله على عاتقى ثم تركنى وحيدا بلا سند. وكم كتبت للآستانة شاكيا من هذا الموضوع، لكن لا مجيب!!!، إنهم يعارضون كل ما أفعله ويشلون حركتى. لقد أدركت أهمية الفترة التى تلت الاستيلاء على ميسولونجى: ولذلك، فقد كان مقررا أن يتوجه القبطان باشا إلى "نفارين" ومنها إلى جزيرة هيدرا. وفى الوقت نفسه، كان مقررا أن يعسكر جيشى على البر (فى "جرانيدى") فى مواجهة هذه الجزيرة، ثم يتم نقله إليها ليهاجمها. ولم ينفذ القبطان باشا ما تم الاتفاق عليه، بل إنه تسبب أيضا فى فشل هذه الحملة، وأجهض كل ما كان يمكن أن ينتج عنها".

وتجنب بروكيش بمهارة تقديم تبرير لإهمال الباب العالى، وقال ببساطة أن مصر قد وجدت نفسها فى موقف سيئ: لأنها أجبرت على خوض هذه الحرب بمفردها؛ وإن مصلحتها الخاصة كانت تتطلب منها أن تساعد فى الحرب فقط، وأن تعمل بحسم على الإسراع بوتيرتها. وحاول الدبلوماسى النمساوى أن يبرهن على هذا الرأى مستخدما حججا سياسية وتجارية.

لكن، عند ذكر هذه المزايا والفوائد، أبدى الوالى شكه قائلا: "إننى لا أريد سوى مصر، ورغباتى لا تتعداها. إن مصر بلد صغير لكنه وفير الإنتاج للغاية لدرجة أنها كانت ستصبح لؤلؤة بالفعل لولا اندلاع هذه الحرب. ولو حظيت مصر بالسلام لمدة عشر سنوات فقط، لاستطعت أن أستخرج منها ٤٠ مليون "تالارى"!![٣٢] وإذا تركونى أعمل، فإن هذا البلد سيتحول تحولا عظيما، وستصبح مصر - بفضل أموالها - القوة العالمية الخامسة مع إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا. ما الفائدة التى ستعود علىّ من ضم المورة واليونان وكل تلك الجزر؟؟ عندى الكثير لأفعله فى مصر، ولا أحتاج سوى للهدوء وحرية الحركة".

وعندئذ، انتقل بروكيش من موضوع المزايا والفوائد إلى موضوع الأخطار التى قد تتعرض لها التجارة والحرية فى مصر: فاليونان ستحصل على استقلالها إذا انتهت الحرب نهاية سيئة، ولربما ارتفعت راية دولة أوروبية على جزيرة كريت (فى الأرخبيل اليونانى)، وقد ترتفع راية أوروبية فى سماء الآستانة ذاتها. وأراد الوالى أن يرد على حجج المبعوث النمساوى وينهى حديثه معه، فقاطعه قائلا: "لكن، ماذا بوسعى أن أفعل إذا عارضت إنجلترا؟؟[٣٨]".

وتم اللقاء الثانى بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٨٢٦ مع "بوغوص يوسفيان". وكان بوغوص يتصف بالذكاء والدقة وبخبرة عظيمة فى التجارة؛ ولذلك، شغل منصب سكرتير الباشا ومترجمه الخصوصى، كما كان يقوم بمهام وزير الخارجية فى الشئون السياسية والتجارية(*). وتحدث "بوغوص" عن سلوك القبطان باشا، وموقف الباب العالى فى حرب المورة فذكر لبروكيش:

---

(٣٢) "Taler" (أو "Thaler") عملة ألمانية فضية قديمة ومنها اشتقت كلمة "دولار" وتكتب بعدة صيغ: تاهلر وتالر وتالارى. (المترجم).

(*) هو مسيحى أرمنى بدأ عمله فى مصر رئيسا لخزانة جمارك دمياط وكسب ثقة محمد على حتى صار وزيرا للتجارة والشئون الخارجية وعمل فى خدمته لنحو أربعين عاما، وكان خال نوبار باشا (الذى صار فيما بعد رئيسا للوزراء فى عهد الخديو إسماعيل)، وقد توفى فى الإسكندرية عام ١٨٤٤. (المراجع).

١ ـ أن الباب العالى يضمر نوايا سيئة تجاه الوالى،

٢ ـ وأنه ربما يريد استنزاف قوى الباشا.

وعلق بروكيش على هذا الرأى بأنه هو الرأى نفسه الذى صرح به الأميرال المصرى جبل طارق (Gibralter) (*) الذى توفى فى العام الماضى، وكان لهذا الأميرال وبوغوص تأثير هائل على والى مصر. إن هذا الرأى الراسخ تماما فى الأذهان جعل الدبلوماسى النمساوى يكتشف كلمة السر التى تحل جميع الألغاز العسكرية الخاصة بالحملة الحالية وبالحملتين السابقتين. وعندئذ، شرح بروكيش لبوغوص أهمية التصدى لأغراض الباب العالى وذلك بإنهاء الحرب أفضل نهاية ممكنة وبأسرع وسيلة.

وعند هذه النقطة، احتدم النقاش، وعرض كل منهما أفضل تحليل لديه عن الموقف، وقال بروكيش: "لكى أبرهن لك على صحة ما قلته توا، سأعرض عليك بالتفصيل المكاسب المتوقعة التى ستحصل عليها مصر والوالى عند قمع الاضطرابات فى اليونان باستخدام القوة المسلحة. أما إذا تحقق الاحتمال الثانى (أى إذا خسر الوالى الحرب الحالية)، فإن الباب العالى سيحقق الأهداف التى ينسبها الباشا للسلطان ويصفها بأنها "نوايا السلطان غير المعلنة": فالباشا سيفقد أمواله وقوته وهيبته، وسيصبح هباء منثورا هو وإنجازاته. وأختم حديثى موضحا أن أهم مصلحة لمصر كانت تتطلب منها فى هذه اللحظة ما يلى:

١ ـ أن تبذل أقصى جهودها للانتصار على المتمردين اليونانيين؛

٢ ـ وأن تصبح هذه الحرب حربا مصرية خالصة: لقد دخلها الباشا لصالح الباب العالى وبصفته أحد رعاياه.

(*) هو أمير البحر إسماعيل جبل طارق، أحد قادة الأسطول المصرى خلال حروب كريت والمورة (١٨٢١ ـ ١٨٢٨)، لمزيد من التفاصيل راجع كتاب عبد الرحمن زكى "أعلام جيش البحرية فى مصر فى أثناء القرن التاسع عشر". (المراجع).

وبدا على بوغوص الاقتناع، وأكد أنه لهذا السبب تحديدا (أى تجهيز عمل عسكرى مصرى ضد اليونان مستقل عن تركيا)، فإن الوالى قد اتخذ الخطوات التالية:

(أ) فهو قد أمر ببناء سفن حربية كثيرة فى ترسانات أوروبا؛

(ب) وأنه يبذل قصارى جهده - وبلا كلل - لزيادة قوة أسطوله،

(ج) وأنه لا يتردد فى إنفاق الأموال بسخاء لإنجاز هذا المشروع؛

(د) وكان لا بد أن يبدأ كل شىء من الصفر: فتم الأمر كما لو كان معجزة؛ حيث لا شىء يصيب الوالى باليأس،

(هـ) وأنه قد نجح فى تكوين جيش من العرب والزنوج بينما كانت الآستانة - وغيرها - يعتبرون ذلك غير قابل للتحقيق؛

(و) وأنه استطاع تحويل فلاحى وادى النيل إلى بحارة: فخلال عشرة أشهر فقط، سيصبح عشرة آلاف فلاح جاهزين للخدمة العسكرية فى الأسطول بصفتهم بحارة.

وأضاف بوغوص قائلا: "لقد قرر الوالى أن يضرب ضربة جديدة. وأسر لى بما يلى: لقد قرر الوالى أن يهاجم جزيرة هيدرا فى الربيع المقبل، وأنه سيقود هذا الهجوم بنفسه... فعلقت قائلا: لا يجب على المرء الاهتمام بالأطراف عندما يتعلق الأمر بالقلب".

وعندما انتهينا من مناقشة مختلف المواضيع العسكرية، سألنى بوغوص: هل تعتقد أن الوالى سيكون لديه الوقت الكافى لتنفيذ مشروع أخير؟؟ وأبدى بوغوص خوفه من روسيا وإنجلترا وفرنسا... فرددت قائلا: إن كل الشواهد تؤكد على ضرورة أن يستخدم الوالى قواته لإنهاء هذه الحرب التعسة التى تحمل فى أحشائها بذور الفوضى والاضطرابات الهائلة. إن المهم - بالنسبة له - أن يقرر مستقبل مصر...

ثم سألنى بوغوص عن رأيى فى آخر النوايا المحتملة لإنجلترا بخصوص دعمها للمتمردين اليونانيين. وأضاف أن تصرفات الحكومة الإنجليزية يجب تفسيرها على أنها تذبذب جديد فى المبادئ السياسية. ولأننى كنت أعرف أن بوغوص نفسه يميل إلى إنجلترا، فقد أجبته صراحة بأن الباشا يهتم تماما بالمواضيع التجارية، وبأننى أخشى من أنه سيترك نفسه ينساق وراء المكاسب السطحية التى ستقدمها إنجلترا له؛ وبذلك، يكون قد ارتكب أخطاء من الصعب علاجها فيما بعد. وأضفت قائلا: وفى رأيى، فإن الوالى لا يستطيع أبدا أن يوافق على الأمانى الإنجليزية، لأنه يريد لمصر أن تكون بلدا قويا ومستقلا عن إنجلترا.

فوافقنى بوغوص وأضاف: من المؤكد أن هناك عاملان جعلا - وسيجعلان - إنجلترا تحاول دائما إبقاء مصر مجرد ولاية ضعيفة وعاجزة، وهذان العاملان هما:

١ - وضع مصر الجغرافى،

٢ - وأن تجارة الهند هى أساس عظمة إنجلترا.

فأكملت بقولى: إن التاريخ المعاصر يقدم لنا أدلة مؤكدة تثبت صحة وجهة نظرك. لقد لخصت كل شىء: فمنذ أن لمس الفرنسيون أضعف مكان (أى: مصر)، لجأت إنجلترا إلى الوسائل كافة، بل إنها حاولت الإبقاء على حكم المماليك، وهذه الوسيلة هى أكثر الوسائل ضررا بهذا البلد. ومن المؤكد أن إنجلترا تعتمد تماما على أن الوالى سيعرض نفسه للخطر فى هذه الحرب، أى أنه سيضيع.

وفى كل الأحوال، فإن رأيكم صائب تماما، وأعتقد أننى أستطيع أن أستنتج منه مبدأ يجب على مصر أن تراعيه فى علاقتها بإنجلترا: إن كل النصائح والاقتراحات التى تقدمها إنجلترا لمصر تهدف فى - النهاية - لشل حركتها ولإرجاعها إلى حالتها السابقة من العجز. ولو أثمرت هذه النصائح مكاسبا ما، فستكون مكاسب سطحية؛ وحتى المكاسب الحقيقية ستكون مكاسب مؤقتة.

ثم صمتُ لكن بوغوص لم يتكلم، فقلت له: هل يتخيل الوالى أن إنجلترا ستغفر له وصول قواته إلى المحيط الهندى؟؟ وأن إمام صنعاء يستشيره فى كل شىء؟؟ وأن شاه بلاد فارس بدأ يحترمه ويخشاه؟؟ وأن القبائل المسلمة فى الهند تضعه فى مكانة سامية وتعقد آمالها عليه وترسل له هدايا ثمينة؟؟ وأنه يريد استخدام الطرق التجارية القديمة المعتادة مع الهند؟؟ هل يتخيل الباشا أن إنجلترا ستغفر له كل ذلك؟؟ لقد لاحظت أنه لا يعتقد هذا. وعلق بوغوص قائلا: ونتيجة لهذه الأسباب تحديدا، فإن إنجلترا ترغب فى ألا يستولى الوالى على اليونان.

ثم تحدث معى - بعد ذلك - بحذر عن تفاصيل المؤامرات الإنجليزية منذ ظهور المصريين على ساحة الحرب اليونانية، وبدا لى أنه يمتلك معلومات دقيقة وافية عن هذا الموضوع...[٣٩].

وفى حقيقة الأمر، فإن الموفد النمساوى قد ترافع مرافعة بليغة بخصوص الإسراع بوتيرة الحرب فى بلاد المورة. وهذه المرافعة قد تجعل المرء يعتقد أن اهتمام النمسا قد امتد ليشمل مصر أيضا، لكن هذا التصور غير صحيح: لقد سعى ميترنيخ فعلا لإقامة علاقات طيبة مع الوالى، وشجع - إلى حد ما - نمو قوة مصر البحرية خصوصا فى أثناء الحرب اليونانية (وهذا الأمر يمكن إدراكه بسهولة)، لكنه كان يعادى بضراوة نهضة مصر ونهضة أى بلد آخر من بلاد الشرق. وكان ميترنيخ يخشى من أن تؤدى حرب المورة إلى حصول مصر على الاستقلال لأنه سيكون لصالح وساطات الدول الأوروبية وبفضلها، أو نتيجة للمساعى السرية التى تقوم بها إنجلترا لدى باشا مصر.

وفى جميع الأحوال، فقد كان بروكيش يفهم جيدا الألاعيب الإنجليزية وكان يؤكد أن "كل نصائح إنجلترا واقتراحاتها تهدف - فى نهاية الأمر - إلى شل حركة مصر وإعادتها إلى حالتها السابقة من العجز، حتى ولو بدت هذه النصائح والمقترحات مشجعة للغاية؛ وحتى لو نتج عنها مكسب ما، فهو مكسب مؤقت".

إن الخوف المرضى - الذى أصاب الوالى من إنجلترا - قد يكون مبنيا على حسابات خاطئة أو ناتج عن ضعفه، لكنه - فى الحالتين - قد شل حركته. لقد كان

محمد على رجلا قويا وذكيا وقادرا على فهم لب أهداف السياسة الإنجليزية، إلا أن ما حدث فى سنة ١٨٠٧ قد سيطر على ذهنه وتغلب على تفكيره وعلى كل البراهين الدقيقة والمتماسكة التى كانت لديه.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، فإن بروكيش نفسه قد أدرك جيدا أن كل جهوده ومحادثاته وبلاغته لم تنجح فى التغلب على مقاومة الباشا، فأنهى مهمته بكتابة تقرير مهم للغاية عرض فيه نتائج تحرياته عن الوضع فى مصر والأسباب العميقة التى أدت لحالة القلق التى تسود البلاد. وسنقتطف - فيما يلى - الجزء الأساسى من هذا التقرير:

"لم يعد محمد على يفعل شيئا جادا لخدمة قضية الباب العالى فى المسألة اليونانية؛ وحتى لو غير رأيه، فإنه لن يستطيع - فى جميع الظروف - أن يفعل أى شيء قبل مضى خمسة أشهر أو ستة. لقد قرر الوالى التخلى عن مشروع محاربة المتمردين اليونانيين نتيجة لثلاثة أسباب رئيسية هى:

١ - قيام الباب العالى بإغاظة محمد على والكيد له؛

٢ - لمصاعب المالية؛

٣ - أن الوقت لم يعد مناسبا لإنهاء التمرد بقوة السلاح.

أولا: فيما يتعلق بقيام الباب العالى بإغاظة محمد على والكيد له، يوجد الكثير من الوقائع:

(أ) فعندما التزم الوالى بمحاربة المتمردين، كان قد طالب بحكم "بشوية دمشق"؛ لكن الباب العالى لم يمنحها له؛

(ب) وفى عدة مناسبات، طالب الوالى باستبعاد "القبطان باشا"؛ إلا أن الباب العالى تركه فى منصبه حتى الآن؛

(ج) وأراد الباشا أن يعترف الباب العالى - على الأقل - بالتضحيات العظيمة التى قدمها الباشا له وبتفانيه فى خدمة مصالح تركيا، لكن الباب العالى تجاهل ذلك بل ورفضه.

وتصور الباب العالى أنه يستطيع تعويض محمد على عن حرمانه من تولى "بشوية دمشق" وذلك بمنح ابنه منصب "سر عسكر" بلاد المورة؛ لكن الباشا كان يعتبر المورة ولاية مديونة، وأن تولى إبراهيم عليها يتعارض مع آماله وطموحاته الأخرى.

واهتم الباب العالى بتلبية التوصيات التى قدمها محمد على وإبراهيم باشا فيما يختص بالشخصيات الثانوية: فوضع تحت تصرف إبراهيم باشا جزءا من الأسطول العثمانى بقيادة "القبطان باشا"؛ لكن محمد على كان يعتبر أن "القبطان باشا" هو خصمه الأساسى الذى يستعين بـ"السلحدار" لكى يدفع السلطان دائما لاتخاذ مواقف معادية للوالى، وأن "القبطان باشا" هو الذى يحيك المؤامرات ضده.

وانتهز الوالى فرصة محاربة المتمردين اليونانيين لكى يزيد من هيبته ويرفع من شأنه لدى الرأى العام فى البلاد الإسلامية، ولكى يزيل الانطباع السيئ الموجود لدى العقليات الضعيفة والناتج عن قيام الوالى بإجراء الإصلاحات فى مصر. وكان محمد على يحب أن يبرز صورته وأن يكون محطا للأنظار، وأن يتلقى المديح وآيات التكريم: فكان يعتقد بأن الباب العالى يجب أن يميزه عن سائر وزراء الدولة العثمانية؛ لكن الباب العالى - على العكس - تعمد أن يجعله يشعر بأنه مجرد باشا عادى مثل غيره من البشوات.

إن مجموع هذه الأشياء تسبب فى حدوث فتور فى علاقته مع الباب العالى، وأثار لديه الريبة الكامنة دائما لدى كل المسلمين ذوى المكانة والحيثية. وبإمكان سموكم أن تطلعوا - فى الملحق "أ" - على الطريقة التى عبر بها الوالى عن رأيه فى "القبطان باشا" أمام أحد الأجانب؛ وبإمكان سموكم أن تروا - فى الملحق "ب" - المدى الذى قد تصل إليه التوقعات الناجمة عن تلك الأسباب التى ذكرناها.

ويتضح مما سبق:

١ - أن تصرفات "القبطان باشا" - فى أثناء هذه الحملة - تدفع الوالى

للاعتقاد بأنه يحظى بموافقة وتشجيع الباب العالى. ولذلك فإن محمد على يتحلل من التزامه بمحاربة اليونانيين فى "المورة" و"هيدرا"؛

٢ ـ أن إبراهيم باشا لا يستطيع مهاجمة "ناوبلى" و"هيدرا"، فاضطر للسكون كاظما غيظه فى قلبه؛

٣ ـ أن الأب وابنه قد فقدا الأمل تماما فى حدوث أى تعاون مثمر بين قواتهما وقوات السلطان: وبالتالى، فقد بدآ يتساءلان: أليس من الأفضل التخلى عن مشروع الحرب فى بلاد المورة؟؟ وبشكل عام، أليس من الأفضل التخلى تماما عن محاربة المتمردين اليونانيين؟؟؟

ثانيا: من المؤكد أن الوالى يعانى من مصاعب مالية: فالقوات ـ التى يقودها إبراهيم ـ لم تتسلم رواتبها منذ عدة أشهر؛ كما أن هناك نظام يسمح بإهدار الأموال بشكل هائل، ويبدو أنه من المستحيل على الوالى إصلاح هذا النظام. وشرح الوالى هذا الوضع ـ بصراحة ـ قائلا: "لقد أجبرت على تكليف أناس بتنفيذ مهام أسندت إليهم. وهؤلاء الناس لا يوجد لديهم أى إحساس لا بالشرف ولا بحب الوطن، بل إن دافعهم الوحيد هو السعى إلى الكسب.

والأتراك جشعون فيما يتعلق بالمال، ولا توجد قوة تثنيهم عن هذا الجشع: فـ"الكيخيا" (وزير الداخلية) يقبض ١٠٠ ألف تالر إسبانى سنويا؛ ووزرائى الآخرون يقبضون ما بين ١٠٠ ألف و١٥٠ ألف فرنك؛ ويصل مرتب الكولونيل إلى ١٢ ألف تالر إسبانى، أى ما يكفى لإعاشة سرية من الجنود. هذا هو الثمن الذى أجبرت على دفعه لأناس لا يفيدوننى بأى شىء. وفى الوقت نفسه، فالأتراك يخدعوننى كلما سنحت لهم الفرصة، والفرنسيون لا يختلفون عنهم. لقد تعرضت لكثير من المواقف التى اتسمت بالجحود والخداع والجشع بلا أى حياء، والتى مارسها هؤلاء الناس ضدى".

ويستكمل بروكيش حديثه عن المصاعب المالية قائلا: "وبالإضافة إلى ما سبق، علينا أن نشير إلى سنتين عجفائتين نقصت فيهما المواد الخام بمقدار الثلث.

وهناك أيضا الأزمة التجارية الناشبة فى إنجلترا والتى أثرت سلبا على أكبر تاجر فى الشرق[٢٣]. كما أن نظام المصانع يتعارض تماما مع بنية البلاد: ومع ذلك، أنفق الوالى عليه مبالغ طائلة (ثلاثة ملايين تالر فى العام الماضى وحده: من شهر سبتمبر سنة ١٨٢٥ حتى سبتمبر سنة ١٨٢٦). وتسبب هذا النظام فى حدوث أضرار لحقت بمصدر الثروة الأساسية فى مصر؛ ومع الإجراءات القسرية (التى نتجت عنه)، فقد تسبب فى وقوع بؤس عام فى مصر.

وعلينا أيضا أن نذكر أن مصر قد استُنزفت ماليا بعد مرور ثلاث سنوات من الحرب المستمرة التى تقدر تكاليفها بـ٢٠ مليون تالر على الأقل؛ أما إذا حسبنا التكاليف التى أنفقها الوالى لبناء الأسطول وعلى جيوش السلطان، فإن هذا المبلغ سيرتفع إلى ٢٤ مليون تالر. إن إجمالى إيرادات السنة الماضية لا يتجاوز أبدا مبلغ ١٠ ملايين تالر، ويجب أن نخصم منه: المصاريف الإدارية، والجزية، والهدايا، وثمن شراء البضائع، وقيمة الخسائر.

وكما هو معروف، فإن القطن هو المحصول الرئيسى لمصر؛ وتوجد منه كمية كبيرة لم يتم بيعها بعد فى أوروبا؛ وهذه الكمية ستباع بثمن أقل من ثمنها التقديرى. ويمثل ثمن القطن نحو سبعة أعشار (EMBED Equation.3) دخل مصر: ولذلك، فإن بيعه بسعر منخفض سيؤدى إلى خسارة كبيرة لدخل البلاد؛ وأيضا، فإن الجزء الأكبر من محصول السنة القادمة قد تم رهنه لصالح شركتى: بريجز ولوبن .Briggs & Lobin

والخزانة المصرية مدينة بأكثر من أربعة ملايين قرش بصفة مبالغ متأخرة عليها لم تسددها للفلاحين مقابل المحاصيل التى أخذتها منهم فى السنة الماضية. والقسائم التى تمثل هذا المبلغ فقدت ـ بالفعل ـ ٢٣، من قيمها الحقيقية؛ ولا توجد أموال سائلة فى البلاد لدرجة أن الخزانة قد تسلمت عربونا لثمن بضائع قدره ٦٠ ألف تالر، فارتفع سعر هذه القسائم فورا بنسبة ١٢، ومنع

---

(٢٣) يقصد محمد على بصفته أكبر محتكر للزراعة والصناعة والتجارة فى الشرق. (المترجم).

الباشا شراءها أو بيعها. وفكر الباشا - فى ثلاث مناسبات - فى إصدار أوراق عملة، لكنه تراجع فى كل مرة. وفى مثل هذه الظروف، فإن أى إنفاق على الحرب ضد المتمردين اليونانيين يعتبر عبئا ماليا ثقيلا على الباشا؛ ومع ذلك، قام محمد على بإرسال مليون تالر نقدا فى هذه المرة: وبمشقة بالغة، نجح فى جمع ٧٥٠ ألف تالر من هذا المبلغ وقدم له بيت لوبن Lobin التجارى بقيته.

وعندما تيقن محمد على من أن الباب العالى لم يقابل تضحياته بما تستحقه من تقدير، شعر بقلق عظيم (خصوصا بعد ما تلقى تحذيرات سرية): فكان من الطبيعى أن يشعر بأن الوقت قد حان:

١ - لكى يوظف أمواله لخدمة مصالحه الخاصة؛

٢ - ولكى ينسحب من هذا المأزق قبل فوات الأوان، أى أن يتخلى عن مشروع محاربة المتمردين اليونانيين.

ثالثا: وفيما يتعلق بمخاوف محمد على من حدوث محاولة جديدة لإخضاع المتمردين اليونانيين، فقد كان الوالى مقتنعا بأن أى محاولة من هذا النوع قد فات أوانها نظرا لأن كثيرا من الأحداث قد أكدت له أن حكومات أوروبا تسعى فعلا لمنح الاستقلال لليونانيين.

ولقد اطلعتم، يا صاحب السمو، فى الملحق "ب" على تصريحات بوغوص التى تعكس - بالتأكيد - أفكار الوالى. وفى هذا المجال، ارتكب الجنرال الفرنسى بوابيه Boyerعدة أخطاء:

١ - فهو الذى أبلغ الباشا عن وجود "اتفاقية ٤ أبريل" ،

٢ - وهو الذى أخبره - أيضا - عن المساعى التى رأت حكومتا فيينا وباريس ضرورة القيام بها بعد توقيع تلك الاتفاقية. وكل ما عرفه بوابيه عن هذا الموضوع مذكور فى رسالة بعث بها لشخص آخر بصفة رسمية.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد أبدى بوابيه عجرفة شديدة وغادر البلاد، وشجع

أغلبية الفرنسيين على مغادرتها بعده: فانتهزت حاشية الوالى - وهى موالية للإنجليز - هذه الفرصة وأقنعته بما يلى:

١ - أن بوابيه قد اتخذ هذا التصرف بناء على تعليمات سرية تلقاها من الحكومة الفرنسية؛

٢ - وأن سموكم - وحكومة فرنسا بالتالى - قد تخليتما عن معارضة استقلال اليونان؛

٣ - وأنه من المؤكد أن حكومتى النمسا وفرنسا تعتبران أنه من الأصوب الانضمام لجهود إنجلترا فى هذه المسألة.

وباستخدام هذه الحجج، نجحت الحاشية فى أن تجعل الوالى يسأل - مؤخرا - أحد قادة جيشه قائلا: "لماذا يتعين علىَّ أن أضحى بابنى وجيشى إذا كانت أوروبا قد قررت التدخل لصالح اليونانيين؟؟ إننى لا أستطيع محاربة هذه الحماية".

وبهذه العقلية، اقتنع الباشا بعدم جدوى تقديم أى تضحيات جديدة - أو بذل أى مجهود جديد - لإخضاع المتمردين، بل إنه قد اقتنع بأن تلك المحاولات ستكون عواقبها وخيمة عليه شخصيا: لقد كان محمد على تاجرا فى أعماقه، وكان يعتبر أن صداقته لإنجلترا تعتبر شرطا لازما (sine que non) من دونه لن يتوصل لتطوير كل ما أنشأه فى مصر.

إن شك محمد على وريبته تجاه الباب العالى، ونقص الأموال لديه، ورأيه بخصوص موقف أوروبا السياسى قد جعلوه مستعدا للتملص من التزامه بمحاربة المتمردين اليونانيين..."[٤٠].

وهكذا، ففى نهاية سنة ١٨٢٦، وجد محمد على نفسه (حسب تعبيره) أمام طريقين: الطريق الأول يؤدى به لأداء واجبه، بينما يقوده الطريق الثانى للتمرد على السلطان. ومن المؤكد، فإن اللعبة كانت خطرة؛ لكن كان عليه أن يلعبها بتفكير متأن، خصوصا وأن إنجلترا لم تعده بمنحه مزايا إيجابية إذا تحالف معها أو إذا اعترفت بسيادته. ولو كانت إنجلترا قد قدمت للباشا هذا العرض، فإن

هذا العرض - وحده - كان سيحدث توازنا مع العواقب السيئة التى نتجت عن قطع علاقاته مع الباب العالى، وكان سيعوض الخسائر الثقيلة (فى الأرواح والمال) التى تكبدها الوالى: لقد بدأت هذه الخسائر منذ أن ألقى السلطان على كاهل الوالى بكافة أعباء الحرب.

إن ما قام به محمد على يعتبر أفضل وسيلة - بالنسبة له - للخروج من حرب تزداد سوءا بسبب تصرفات الباب العالى وتدخل الدول الأوروبية. ومن ناحية أخرى، فإن محمد على كان مستعدا - رغما عن ديونه الثقيلة - لبذل جهد هائل لإنقاذ مصالح السلطان:

١ - لو كان الباب العالى عزل خسرو باشا (عدو محمد على) من القيادة ومنحها لمحمد على لحسن إدارة الحرب؛

٢ - ولو كان الباب العالى قد وعد محمد على بمنحه حكم بلاد الشام بصفة مكافأة له على خدماته التى قدمها للدولة العثمانية.

وبناء عليه، فضل محمد على الانتظار وترقب نتائج لعبته المزدوجة فقرر:

١ - تأجيل حملة الشتاء وشنها فى فصل الربيع؛

٢ - وتنظيم قواته استعدادا لتوجيه ضربة قاصمة ضد المتمردين.

عاشرا: انفراد محمد على بالقيادة:

ازداد تدخل القوى الأوروبية فى اليونان بحجة منع تنفيذ المشروع الذى نسبته إلى ابراهيم، أى الادعاء بأنه يريد إنشاء دولة إسلامية فى شبه جزيرة المورة على أشلاء الشعب اليونانى بعد إبادته أو استعباده. وهذه الخرافة كانت - بأكملها - من تأليف خيال كاننج Canning الذى أراد التمويه على الأهداف الحقيقية للسياسة الإنجليزية وإخفاء حقائق الوضع فى اليونان.

وفى الواقع، فإن اليونانيين يشكلون حاليا أمة محترمة، لكن أغلبهم - فى ذلك الوقت - كانوا مجرد عصابات من قطاع الطرق ولصوص البحر فكانوا يغزون

مدن اليونان نفسها ويخربونها، كما كانوا ينهبون كل السفن الأوروبية بلا استثناء ودون أن ينالوا أى عقاب. وكانت السلطات اليونانية نفسها هى التى تشجع لصوص البحر وتستفيد منهم، فمثلا: ألقى القبض على أحد القراصنة متلبسا بالنهب، واتضح أنه يعمل لحساب كوندوريوتى Condurioti ، رئيس الحكومة.

والتفت الجزر اليونانية حول جزيرتى "هيدرا" و"سبيزيا" Spezzia ، وكان لديهما ٢٠ ألف بحار: فاستطاعتا - منذ بداية القرن التاسع عشر - ممارسة التجارة فى المنطقة الممتدة من البحر الأسود حتى مصر، ونجحتا فى تكوين ثروة هائلة وأصبحتا القلب النابض للتمرد؛ لكنهما كانتا مجرد وكرين للقراصنة[٤١].

وحسب تعبير كاننج نفسه، فقد أصبحت القضية اليونانية قضية "مشينة": فكان لا بد من تدخل الدول الأوروبية، خصوصا أن السيادة على المورة ظلت بيد المصريين، مع أن إبراهيم باشا ظل ساكنا فى انتظار وصول الحملة الجديدة. وفى الوقت نفسه، كان الأتراك - بقيادة رشيد باشا - يحاصرون أثينا - رمز حرية بلاد اليونان - منذ شهر يونيو سنة ١٨٢٦.

وأدرك الأتراك ضرورة توجيه ضربات قاصمة للمتمردين لكى يتخلصوا من التعقيدات السياسية، إلا أنهم شعروا بالقلق لعدم تحرك المصريين. وفى الحقيقة، فإن ستراتفور كاننج، وريبوبير Ribeaupierre ، وجيمينو Guilleminot كانوا يقومون بمساع فردية وجماعية لصالح اليونانيين منذ شهر فبراير سنة ١٨٢٧. لكن الباب العالى - بما يتصف به من عناد أعمى - رفض تقديم أى تنازل للدول الأوروبية بل إنه رفض حتى مجرد التفاوض معها معتبرا أن المسألة اليونانية مجرد شأن داخلى.

وفى الوقت نفسه، كان محمد على قد أرسل ما يشبه الإنذار للباب العالى أوضح فيه رغبته فى الانسحاب من الحرب: وبدلا من مواجهة الحقائق، وتقييم عواقب هذا النقص فى الفكر السياسى، قام السلطان محمود وحاشيته بممارسة ألاعيب ساذجة، ولم يتخذوا قرارات حاسمة متعلقة بحالة الإمبراطورية العثمانية التى كانت بحاجة ماسة للسلام لإصلاح أوضاعها.

ولم يتخل السلطان وحاشيته عن ريبتهم القديمة تجاه باشا مصر؛ ومع ذلك، حاولوا إرضاء غروره والبرهنة له على صدق نواياهم: فعزلوا محمد خسرو باشا، وعينوا طاهر بك فى منصبه - بعد ترقيته إلى رتبة "ميرمران" - لقيادة الأسطول والجيش التركيين معا. ومنذ ذلك الوقت، كان على طاهر باشا أن يمتثل لإمرة محمد على؛ وبذلك، يكون الباب العالى قد لبى الطلب الذى أبداه والى مصر - منذ سنة ١٨٢٤ - لقيادة الحملة بمفرده.

يا له من انتصار أحرزه باشا مصر!! فبعد ما كان محمد على مجرد تابع للسلطان، أصبح سيدا؛ وبعد ما كانت مصر مجرد ولاية عثمانية، ارتقت فأصبحت دولة ذات سيادة وبدأت تقوم بدور الدول العظمى. وبعد ذلك كله، هل يستطيع محمد على أن يشك - ولو للحظة واحدة - فى أنه سيحصل على المكافأة النهائية؟؟؟ فبدأ يظهر نشاطا هائلا، ووضع خطته للهجوم على "هيدرا"، ووحد قواته البرية والبحرية، وبذل جهودا خارقة لحل مشكلاته المالية.

وبتاريخ ٢٢ فبراير ١٨٢٧، كتب آسيربى Acerbi - القنصل العمومى للنمسا فى الإسكندرية - تقريرا لسفير بلاده فى الآستانة بخصوص الوضع المالى السيئ الذى يعانى منه والى مصر فذكر ما يلى: "إن المرتبات تتأخر كثيرا؛ ومنذ عدة أشهر لم يتسلم العاملون مرتباتهم فى القطاعات التالية: المصانع والورش والإنشاءات والدواوين والجيش والأسطول، كما أن المطالبات بتسديد المتأخرات تطارد الوالى من كل جانب[٤٢]".

وبلغت الديون - التى حان موعد تسديدها - نحو مليونى تالر؛ وبما أن محمد على لا يملك مصادرا تقرضه الأموال - كما هو الحال فى أوروبا - فإنه قد بدأ يطلب سلفيات (أو عرابين) من البيوت التجارية الكبرى: لكنه مطالب بأن يقدم لها ثلثى المبلغ على هيئة بضائع. وفى الأول من أبريل، كتب دروفيتى أن الوالى يعانى من مأزق مالى شديد "لدرجة أنه اضطر للاقتراض من وزرائه ومن كبار موظفى حاشيته"، وأضاف معلقا: "لم تعان مصر قط من نقص الأموال بهذا الشكل[٤٣]".

لقد كان من السهل على الباب العالى أن يعطى أسطوله لمحمد على مع مطالبته بإعاشته، ودفع مرتبات جنوده، وتدبير الأموال اللازمة لإرسال حملة جديدة. وتم ذلك كله فى وقت كانت خزائن الوالى فارغة؛ لكن باشا مصر كان يتمتع بطاقة هائلة تزداد قوتها بقدر ما تلاقى من عقبات: فأمر بتجنيد ١٥ ألف رجل، وأعاد تنظيم قواته، وسلحها تسليحا هائلا.

وفى بداية شهر أبريل، وصل محمد على إلى الإسكندرية حيث كان الأسطولان (المصرى والتركى) فى انتظاره بعد عودتهما من "نافارين"، كما وصلت أيضا السفن الحربية التى كان قد أوصى ببنائها فى أوروبا (فى مارسيليا وليفورن وفينيسيا). وبتاريخ ٢٨ أبريل، دخلت السفينة الفرنسية "لا جيريير La Guerriér" إلى الميناء وعلى متنها مجموعة من ضباط البحرية الفرنسية - على رأسهم "لوتيلليه" Letellier - جاءوا لتنظيم البحرية المصرية.

حادى عشر: أوروبا فى مواجهة الخطر المصرى:

كانت أوروبا منتبهة لما يحدث: فراقبت - عن بعد - الانتشار الجديد لقوة مصر، وفكرت - بجد - فى استخدام الوسائل القسرية ضدها. وأثار الاتفاق على استخدام هذه الوسائل مناقشات طويلة وتفسيرات مليئة بالحجج القانونية الدقيقة التى كانت تهدف إلى إضفاء شكل قانونى على هذا التدخل الذى لم يسبق له مثيل، والذى لم يكن يرتكز على أى مبدأ سياسى.

ولهذا السبب، فقد كان على الأمير دى ليفين de Lieven - سفير روسيا فى لندن - أن يقدم تبريرا لتصرف الدول الثلاث الموقعة على "بروتوكول ٤ أبريل": ففى أثناء محادثتين أجراهما مع الأمير إيسترهازى Esterhazy نادى دى ليفين بضرورة قيام الدول الأوروبية - بنفسها - بإحلال السلام فى اليونان، وادعى أن السلطان "ربما يكون قد سعى لإحلال السلام فى اليونان بإبادة سكانها؛ وأن الدول الأوروبية لا يمكنها - أبدا - أن تهدف لمثل هذه النتيجة وأن روسيا لا تقبل بذلك".

وفى هذا الصدد، علينا أن نتذكر أن الإمبراطور نيقولا كان قد سبق له أن أريك الدوق ويلينجتون - فى شهر مارس ١٨٢٦ - عندما طالبه أن يقدم دليلا ماديا واحدا يثبت أن اليونانيين يتعرضون للإبادة؛ وكذلك، فإن ارتباك ويلينجتون قد زاد عندما أفهمه الإمبراطور - بوضوح - أنه ليس بغافل عن سياسة إنجلترا التى تهدف لاحتلال مصر عبر اليونان.

ولجأ ميترنيخ إلى هذا التكتيك نفسه فى رده على ملاحظات الأمير دى ليفين بقوله: "وفيما يتعلق بملاحظة الأمير دى ليفين بخصوص أن السلطان ربما يريد إحلال السلام فى اليونان بإبادة سكانها، فإننا لا نلق بالا إليها ولا نفكر فيها: فلا توجد أية واقعة أو أى تصريح صدر عن الباب العالى يؤكد مثل هذا الافتراض، ونعتقد أن هذه الفكرة غير موجودة أصلا. وكانت الحكومة العثمانية قد استنكرت ذلك بشدة أكثر من مرة، وأعلنت أن هذه الفكرة منافية لأبسط مبادئ العقل السليم ولأبسط المصالح السياسية؛ وقالت أيضا إنه إذا أراد أحد إلصاق هذا الاتهام بأكثر الحكومات وحشية، فسيكون عليه أن يقدم أدلة أقوى من مجرد عرض شبهات لا يمكن تصديقها بتاتا.

إننا نثق فى أن هذا الاتهام الباطل لا يمكن صدوره عن حكومة روسيا: أما أولئك الذين عملوا على ترويجه، فإنهم لا يسعون لخدمة قضية إحلال السلام، بل إنهم يريدون تحويلها إلى عملية مستحيلة التنفيذ: فهم يريدون تحقيق أغراض من المؤكد أنها لا تخدم أبدا لا مصالح روسيا ولا مصالحنا".

لقد أشار ميترنيخ إلى مصدر هذا الاتهام الذى تبنته روسيا، وبذلك يكون قد هاجم السياسة الإنجليزية فى الصميم وسحق هذه النظرية المبنية على غير أساس.

وبدءا من سنة ١٨٢٦، كانت إنجلترا توصى بضرورة تدخل أسطولها للفصل بين المورة ومصر ومنع الاتصال بين مصر وأوروبا كما هو معروف. ومنذ ذلك التاريخ، نجحت إنجلترا بمهارة فى أن تجعل مصالحها الخاصة هى نفس المصالح العليا لأوروبا والمسيحية، كما نجحت فى إقناع الإمبراطور نيقولا (روسيا) وشارل

العاشر (فرنسا) بوجهة نظرها. وفى أثناء دراسة مشروع الاتفاقية المزمع عقدها بين الدول الثلاث، اتفق سفيرا روسيا وفرنسا مع جورج كاننج على التدرج فى اتخاذ الإجراءات القسرية وتصعيدها على النحو التالى:

- فى البداية، إقامة علاقات تجارية وسياسية مع اليونان،

- والإجراء الثانى يكون باستدعاء سفراء الدول الثلاث من الآستانة،

- أما الإجراء القسرى الثالث فيكون بفرض هدنة فعلية، وذلك بحشد أساطيل الدول الثلاث لمنع وصول أية إمدادات (جنود أو سلاح أو سفن أو ذخيرة) بحرا من تركيا أو من مصر إلى اليونان أو إلى الأرخبيل.

لقد كانت مصر هى الهدف النهائى الذى تسعى إنجلترا إليه، وكان الإجراء الثالث يستهدف مصر على وجه الخصوص.

واعتبرت فيينا أن هذا التدخل البحرى بواسطة الأساطيل الثلاثة سيؤدى حتما إلى اندلاع حرب صريحة ضد الباب العالى. وللرد على هذا الاحتمال، صرح الأمير دى ليفين لسفير النمسا فى لندن بما يلى: "فيما يتعلق بالإجراء القسرى الثالث، فحتى لو لجأنا إليه، فإننا لن نكون قد اتخذنا بالضرورة موقفا عدائيا صريحا؛ لكن هناك فروقا دقيقة يجب مراعاتها بعناية: لقد تم تحديد طبيعة هذا الإجراء وحصره بدقة. وفى الواقع، فإن الأمر لا يتعلق أبدا بشن الحرب على الباب العالى، لكنه يتعلق بمنع "طرف ثالث " من تغيير طبيعة الصراع بين الأتراك واليونانيين. إن هدفنا المشترك (وهدف النمسا أيضا) هو إحلال السلام محل الفوضى وفظائع حرب الإبادة.

ولذلك، فإن الخطوة الأولى نحو السلام يجب أن تؤدى إلى وقف الحرب؛ والإجراء القسرى الثالث يهدف إلى تحقيق هذه النتيجة فقط: فهو لا يتدخل بتاتا فيما يمكن أن يفعله الباب العالى بوسائله الخاصة، وسيبقى للباب العالى عددا وفيرا منها يكفيه للاستمرار فى تدمير اليونان وإبادة سكانها بنجاح كما سبق له وأن فعل فى ميسولونجى وآكروبول آثينا (حيث استخدم قوته الذاتية فقط).

وأيضا، فإن الأمر لا يتعلق فقط بالتأثير الناتج عن تدخل باشا مصر - بصفته طرفا أساسيا - فى الصراع الناشب حاليا، بل إن الأمر مرتبط - تحديدا - بظهور قوة إفريقية جديدة، وبتنفيذ قرار الأمراء المجتمعين بضرورة التصدى لها.

ويبدو لى أن هذه المسألة لها الأهمية نفسها لدى النمسا وروسيا: فعاهلا الإمبراطوريتين لن يقبلا بوجود سلطة جديدة لن تقتصر قوتها - فقط - على ممارسة عمليات القرصنة والنهب (كما هو الحال بالنسبة للجزائر وتونس وطرابلس). إن نظام القرصنة والنهب يعيث فسادا فى البحار وسيؤدى إلى توجيه ضربات قاصمة لحركة التجارة التى تأثرت بشدة من جراء الفوضى السائدة طوال السنوات الست الأخيرة.

وانطلاقا من وجهة النظر المزدوجة هذه، فإن روسيا - إذن - تعلق أهمية قصوى على هذا الإجراء القسرى الثالث، كما أن وجهة النظر هذه تحظى بالموافقة التامة من إنجلترا وفرنسا".

ويتضح مما سبق ما يلى:

١ - أن الحكومة الإنجليزية قد لعبت بورقة الخطر المصرى، وما يمثله ذلك من تهديد للسياسة التى تمارسها القوى الأوروبية - ضمنيا - داخل أراضى الدولة العثمانية؛

٢ - ومن المؤكد أن الحكومة الإنجليزية قد لوحت لحلفائها باحتمال تنفيذ "مشروع التقسيم التدريجى لتركة الدولة العثمانية": فتترك لفرنسا حرية الحركة فى ولايات شمال أفريقيا، وتطلق يد روسيا حرة فى الجزء الأوروبى من تركيا، وذلك مقابل موافقتهما على سياسة إنجلترا الرامية إلى التدخل العسكرى ضد مصر.

لقد اتصف موقف فرنسا وروسيا بالحذر والإدراك التامين لأهداف إنجلترا الخاصة. ومن ناحية أخرى، كانت الدولتان غير متأثرتين بالأهداف الإنسانية

والخيرية التى أعلنتاها مبررًا لتدخلهما: فالأهداف الإيجابية لهذا التدخل كانت هى التى تدفعهما.

وفيما يتعلق بخشية بزوغ سلطة جديدة لن تقتصر قوتها فقط على ممارسة عمليات القرصنة والنهب (كما هو الحال بالنسبة للجزائر وتونس وطرابلس)، فمن المعروف أن الأمن كان مستتبا فى جميع أرجاء مصر وعلى كل سواحلها، وأنه لم يوجد قرصان مصرى واحد فى البحر المتوسط الذى كان اليونانيون يعيثون فيه فسادا. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد فكرت فرنسا - بعد سنتين - فى تكليف مصر بحفظ النظام فى الجزائر ونشر منافع الحضارة فيها وفى غيرها من ولايات شمال أفريقيا.

ولم تنطل "سياسة الشراع" هذه على ميترنيخ الذى فهم تلميحات دى ليفين: لكنه كان يخشى - تحديدا - من أن سلوك القوى الأوروبية سيؤدى (دون قصد) إلى استقلال مصر بشكل أو بآخر: فقام بكشف المستور، وحذر الدول الأوروبية من هذا الجزء الخطير الموجود فى سياستها قائلا: "إن تفسيرات الأمير دى ليفيند بخصوص الإجراء القسرى الثالث - توضح وجود اختلاف تام حول نقطتى الانطلاق الخاصة بالطرفين.

وهذا الاختلاف يتمثل فى تفسير معنى "الطرف الثالث"، هذا التعبير الذى يروق للأمير استخدامه للإشارة إلى "والى مصر". إننا لا نقبل مثل هذه الإشارة غير الصحيحة: فنحن نستخدم تعبير "الطرف الثالث" للإشارة إلى ولاة إيرلندا أو النرويج أو بولندا (أو للإشارة إلى موظف كبير فى بلاط حاكم المجر) وذلك عند تناول مسألة تخص مصالح إنجلترا أو السويد أو روسيا أو النمسا.

ونتيجة لقدر ينفرد به الباب العالى وحده، فإنه سيكون مضطرا للموافقة - للمرة الثانية - على نظرية استقلال باشا مصر عنه: ففى سنة ١٨٠٠ ?طلب من الباب العالى اعتبار الغزو الذى وقع على مصر وكأنه غير موجه ضد سيادته على هذه الولاية. وفى الوقت الحالى، يطلب منه - مجددا - أن يعتبر تمركز الأساطيل الأوروبية (بين الإسكندرية واليونان) وكأنه إجراء لا ينتقص من سيادة السلطان.

وإذا كانت الحكومة البريطانية - فى سنة ١٨٢٦ - تؤيد هذا المشروع - المبنى على ادعاء غير معقول - فلا بد أنها قد نسيت تماما ما كانت قد أيدته بشدة فى بدايات هذا القرن.

فهل نحن مستعدون لإعطاء الباب العالى تفسيرا لهذا الإجراء القسرى؟؟ ففى هذه الحالة، ستكون الدول الأوروبية قد أعلنت استقلال مصر الذى يتعارض مع سيادة السلطان عليها وعلى تابعه. وهل ستدعم الدول اندلاع هذا النزاع؟؟ ففى هذه الحالة، ستستلزم - علنا - بإخراج مصر من تحت السيطرة العثمانية.

ولصالح من يجرى الإعداد لمثل هذه الثورة؟؟ هل ستكون لصالح أمير مصرى؟؟ ففى هذه الحالة - تحديدا - سيتحقق الخطر الأشد الذى طالما حذرنا أوروبا منه، أى ظهور قوة إفريقية جديدة. إن هذه القوة الإفريقية الجديدة تتمتع بوضع جغرافى مهم وبموارد هائلة: ولذلك، يجب علينا أن نخشاها أكثر من خشيتنا لتلك الولايات البربرية - فى شمال أفريقيا - التى يحلو للأمير دى ليفين أن يشبه باشا مصر بها، مع أنه - فى وضعه الحالى - لا يشبهها بتاتا[٤٤].

هذه هى السياسة الخيرية التى فضحها مستشار النمسا!! إن مصر - تلك القوة الإفريقية الجديدة - هى التى تحرس طرق أفريقيا وآسيا؛ ولذلك، صوبت القوى الأوروبية سهامها إليها؛ وفى الوقت نفسه، زادت أهمية "المسألة اليونانية" بشكل فريد فى إطار "المسألة الشرقية".

لقد اتصف فكر ميترنيخ بالمهارة والغموض والتذبذب (جزئيا على الأقل): ولذلك فإنه يحتاج إلى توضيح، ونعتقد أننا سنفهم مغزاه إذا رجعنا إلى وثائق تلك الفترة، وهى وثائق مقتضبة للغاية إلا أنها ستساعدنا على حل اللغز.

ولو جردنا مشروع الحلفاء من كل الزخارف الموجودة به، فسيمكننا تلخيصه فى نقطتين:

١ - ضرورة عزل القوة الإفريقية الجديدة (مصر) عن أوروبا؛

٢ - ضرورة منعها من امتلاك شبه جزيرة المورة.

لقد كان ميترنيخ يرى أن أوروبا تريد إبعاد الخطر الشديد (الناتج عن التواجد المصرى فى الجزء الجنوبى منها) إلا أنها تعرض ذاتها - فى الوقت نفسه - لخطر أشد وبالا، ألا وهو خطر استقلال مصر الذى سيتحقق نتيجة لتدخل القوى الأوروبية لصالح التمرد اليونانى.

ثانى عشر: المساعى الإنجليزية الجديدة وموقف محمد على منها:

شجعت إنجلترا والى مصر على الانسحاب من المورة، والتمرد العلنى على السلطان، وإعلان استقلاله عنه. وربما تكون إنجلترا قد تصرفت على هذا النحو نظرا لعدم تأكدها من نتائج "الوفاق الثلاثى"، وربما يرجع - أيضا - لمحاولتها كسب الوقت. لكن محمد على كان يخشى عواقب هذا التشجيع نظرا لأن إنجلترا كانت تحرص على عدم الالتزام تجاهه بأى شىء، كما كانت تتجنب إعطاءه أية ضمانات مكتوبة تهدئ من ريبته المشروعة فيما تطالبه إنجلترا به.

وأبلغ محمد على قنصل إنجلترا بأنه أخبر "مولاه المعظم" بأنه لن يستطيع مواصلة الحرب ضد اليونانيين؛ فكتب المستر سولت الملحوظة التالية بتاريخ ٢٠ يناير ١٨٢٦: "... فقلت له أن أى رجاء لن يلزمه بالاستمرار فى المشاركة فى هذه الحرب التى لن تكون لها أية نتيجة مرضية بالنسبة له، بل إن العكس هو الصحيح؛ لكنه إذا انسحب، فإن المجال سيكون مفتوحا أمامه" .

لقد كان التلميح واضحا، لكن محمد على اكتفى بأن أشار إشارة مبهمة إلى عدم صدق السياسة الإنجليزية، ورد بالمثل - أى تلميحا - على سولت قائلا: "هذا صحيح، لكن كيف أستطيع الخروج من هذه الحرب؟؟ يجب على إطاعة الأوامر وإلا فمن الذى سيحمينى إذا لم أطعها؟؟" .

وفى الواقع، فإن محمد على كان يهتم بأمنه الشخصى إلى أقصى حد، فأراد أن يضمن - مقدما - وجود تحالف يحميه:

١ - فى حالة حدوث مواجهة ضد إنجلترا،

٢ - وضد التهديد التركى له إذا وصمه السلطان بالكفر وأعلن الحرب عليه.

وبالتأكيد، فقد كان لدى محمد على جيش قوى لكن قواته البحرية لم تكن بالقوة نفسها: فبذل الوالى أقصى جهده لكى يجعل أسطوله قويا مثل جيشه، إلا أن الأسطول لم يكن بقادر بعد على الدفاع عن سواحل مصر أو مساعدة الجيش المصرى إذا توغل فى سوريا أو فى آسيا الصغرى. ومن جهة ثانية، فإن والى مصر كان يشك ـ بحق ـ فى ولاء الأتراك الكثيرين المنتشرين فى رتب الجيش العليا وفى رئاسات الإدارة المصرية.

وأضاف سولت قائلا: "وبعد ذلك، تحدث محمد على طويلا عن الصعوبة التى سيلاقيها أى وال عثمانى يجرؤ على إعلان استقلاله عن السلطان: إن الأفكار الدينية المسبقة لدى المسلمين قوية جدا لدرجة أنها ستجعلهم ينفضون عن أى حاكم يصدر البابا حرمانا كنسيا ضده ... وإذا أراد شخص ما معارضة السلطان معارضة فعالة، فيجب عليه أن يكون قويا بدرجة كافية تجعله يقود الرأى العام؛ وهذا ليس بالأمر الهين"[٤٥].

وأيا كان الأمر: فعندما تحث إنجلترا مصر على التمرد ضد تركيا، وعندما تجعل تدخل القوى الأوروبية الثلاث يقتصر على تمركز أساطيلها بين الإسكندرية والمورة، فإن إنجلترا ـ بذلك ـ تكون قد اعتبرت مصر بمثابة **"طرف ثالث"**، وأنها قوة مستقلة فعلا، وهذا ما كان ميترنيخ يرفضه.

وفى تلك الفترة، كان محمد على هو الذى يشغل المشهد السياسى بأكمله فى مواجهة القوى الغربية: ولذلك، فإن "الوفاق الثلاثى" (بين إنجلترا وفرنسا وروسيا) يعتبر أول تحالف تشكله إنجلترا ضد والى مصر.

وبالتأكيد، فإن الأسباب التى دفعت محمد على لالتزام الحذر لا ترجع فقط إلى نفاذ بصيرته أو لإدراكه الواقعى للوضع المحيط به، بل ترجع أيضا للتردد الناتج عن الريبة الملازمة لطبيعته، تلك الريبة التى اتصفت بها ـ منذ ذلك الحين ـ سياسته الشرقية تجاه أوروبا. لقد كانت هناك فرصة أكيدة لنجاح محمد على إذا كان قد أصدر قراره الجرىء بإعلان الاستقلال فى أثناء نشوب حرب المورة لأن دبلوماسيى القوى الأوروبية كانوا ـ حينذاك ـ يشبهون علماء اللاهوت فى

القرون الوسطى: فقد كانوا يهتمون اهتماما بالغا بالتدقيق فى الأفكار، ويعتنون عناية شديدة بالفروق الدقيقة بين التعبيرات، وكان هذا الاهتمام يبرز اختلاف مصالحهم وتنوع أغراضهم.

لكن الخوف كان قد تملك من قلب محمد على: فبدلا من اتخاذ موقف صلب - ظاهريا على الأقل - تجاه القوى الأوروبية، صرح الباشا لسولت - بتاريخ ٣ أبريل ١٨٢٧ - بما يلى: "فى الوقت الحالى، يجب على أن أتبين موقف إنجلترا وروسيا: إن المسألة ستتم بسهولة إذا لم يتدخلا؛ وأنا لا أتصور أنهما ستتقبلان بسهولة التراجع عن تحقيق هدفهما بعد ما قطعتا شوطا طويلا فى اتجاهه[٤٦]".

وللأسف!! فمنذ ذلك التاريخ، استغلت القوى الأوروبية - خصوصا إنجلترا - ضعف محمد على وسيطرت عليه باستخدام الخوف. وبتاريخ ١٩ يونيو ١٨٢٧، كتب باركر - قنصل إنجلترا - إلى زميله فى أزمير - المستر ويرى Werry - ما يلى: "ما فائدة صداقة الباشا للفرنسيين بالمعنى السياسى؟؟ ولنفترض أن هذه الصداقة قد وصلت إلى ذروتها - نظرا لشعوره بالامتنان تجاههم نتيجة لخدماتهم ومحاباتهم له شخصيا - فما قيمة هذا كله؟؟ فلنترك الفرنسيين ينعمون - بسلام - بكل مزايا "حب" الباشا لهم ما دمنا أننا - نحن الإنجليز - نستطيع السيطرة عليه بواسطة "الخوف".

"يجب أن يكون "الخوف" هو أساس سياستنا: ضعوا القوة الرهيبة لإنجلترا فى كفة ميزان و"حب" الباشا للمتملقين والمنافقين الفرنسيين فى الكفة الأخرى، وسترون من منا سيكسب[٤٧]".

وسيظل هذا الخوف من إنجلترا بمثابة عقبة فى سياسة الباشا الخارجية، كما سيظهر فى عدة أشكال:

١ - عندما تراجع عن غزو الحبشة فى سنة ١٨٢٠،

٢ - ورغبته الدائمة فى مجاملة إنجلترا ومراعاة خاطرها،

٣ ـ وسعيه الدءوب لطلب حمايتها له والتحالف معها.

لقد شل هذا الخوف محمد على لأن تردده قد أهدر فرصته فى التحرك.

ثالث عشر: الوالى يسعى للتحالف مع إنجلترا وفرنسا:

كان محمد على يدرك أن الحملة ـ التى يجهزها للهجوم على هيدرا ـ كانت تثير قلقا بالغا لدى القوى الأوروبية: فبتاريخ ٢١ يونيو، كتب سولت ما يلى: "إذا نجحت الحملة، فإنها ستوجه الضربة القاضية لآمال اليونان". وفى الوقت نفسه، علم الباشا ـ فى شهر مايو ـ أن عدوه خسرو باشا قد استعاد حظوته لدى الباب العالى الذى عينه فى منصب "سرعسكر": فثارت ثائرة الوالى على غدر الباب العالى به، واستدعى دروفيتى لمقابلته وأسر له بما يشعر به من ضيق.

وذكر القنصل الفرنسى ما يلى: "بعد ما اشتكى محمد على طويلا من الباب العالى ومن وزراءه (الذين يتهمهم بنكران خدماته العظيمة التى قدمها للإمبراطورية العثمانية). أنهى حديثه معى بقوله إنه لم يعد يعتمد على عدالة الديوان أو عطفه. ولذلك، فإنه مجبر على التفكير فى سلامته وأمنه فى المستقبل: وبالتالى، فقد قرر أن يتصرف فى مسألة المتمردين اليونانيين بطريقة لا تسبب ضيقا لسياسة فرنسا؛ كما عرض التعاون التام للمساعدة فى تحرير اليونان ".

وطلب الباشا من القنصل أن ترسل فرنسا سفينة مخصوصة تحمل له ردا واضحا من الحكومة الفرنسية على مقترحاته(٤٨). وعلق المسيو جورج داون George Douin على هذه الوثيقة قائلا: "هل نجد هنا تغييرا حقيقيا فى النظام؟؟ إن دروفيتى يعتقد ذلك، لكن جبييمينو لم ينخدع" .

وفى الواقع، فإن سفير فرنسا فى الآستانة كان يشك فى وجود "تأخير مدروس" ومتعمد ينفذه الوالى: فقد كان يعرف أن محمد على يسعى لتحسين وضعه لدى الباب العالى وتحسين صورته لدى الأمة الإسلامية؛ ولذلك، فإنه لم

يصدق أن الوالى كان مستعدا لقبول نصائح القوى الأوروبية ويقطع علاقته بالسلطان: فحذر وزير خارجية فرنسا من تصديق مثل هذه الأوهام.

لكننا نعتقد أن موقف دروفيتى كان هو الموقف الصحيح لأننا لاحظنا أن "التأخير المدروس" الذى يمارسه محمد على - أو بالأحرى "موقفه المتردد" - يمكن تفسيره بأنه ناتج عن وقوعه فى مفترق طريق: طريق أداء الواجب وطريق التمرد. ومن المؤكد أن محمد على كان يميل للسير فى الطريق الثانى - أى طريق التمرد - وكان من السهل عليه تخطى هواجسه الدينية ومواجهة السلطان. إن المسيو جبيمنيو كان يبالغ عندما ذكر: "كان يكفى الباب العالى أن يعلن أن محمد على "فيرمانلى" (أى "كافر") خارج عن الشريعة لكى تنهار قوته من تلقاء نفسها"؛ لكن هذا السلاح الدينى لم يعد صالحا للاستخدام: فكان على الباب العالى إيجاد وسيلة أخرى لتقوية الإمبراطورية العثمانية وانتشالها من وهدتها التى سقطت فيها.

ومنذ منتصف سنة ١٨٢٦، طالبت حكومتا فرنسا وإنجلترا محمد على بالانسحاب من الحرب اليونانية والدخول - بالتالى - فى عداء صريح ضد مولاه السلطان: وأبدى الوالى استعداده لتنفيذ نصائح الحكومة البريطانية. لكن الحكومة البريطانية كانت تتجنب - بعناية - منحه حمايتها أو الالتزام تجاهه رسميا بأى شىء؛ ولذلك فقد كان من حقه أن يولى وجهه شطر الحكومة الفرنسية ويطلب منها- بدورها - أن تقدم له "ردا واضحا"؛ وكان من حقه - أيضا - أن يرتاب فى السلوك الغامض الذى يمارسه التحالف الثلاثى، وأن يتخذ تدابير احترازية أولية يتطلبها هاجسه الأمنى الذى يلح عليه.

وبتاريخ ١١ يونيو، كتب سولت مذكرة - من الإسكندرية - ذكر فيها: "صرح صاحب السمو بما يلى:

١ - أنه قد انتظر طويلا أملا فى وصول رد من الحكومة البريطانية؛

٢ - وأنه التزم بألا يفعل شيئا، على عكس ما طالبت به حكومتا فرنسا وإنجلترا؛

٣ - وأنه ينوى مواصلة "أسلوب التأخير"؛

بل إن الوالى اقترح أن ترسل الحكومتان أسطوليهما إلى الإسكندرية للقيام بمظاهرة بحرية وإجباره على الانسحاب من الحرب. وفى هذه الحالة، إذا برهنت الحكومتان له على صحة مثل هذا التصرف، فإنه سينسحب فورا من شبه جزيرة المورة".

ولم تكن الحكومتان راغبتان فى الالتزام بأى شىء تجاهه، حتى ولو كان التزاما ضمنيا. وفى الوقت نفسه، كان محمد على يريد:

١ ـ تقوية موقفه إزاء القوى الأوروبية؛

٢ ـ وإعداد حملته بحماس شديد.

وسلك الوالى سلوك القوتين: فأخذ فى التسويف؛ لكن أسلحته الجديدة ـ فى حال اتفاقه مع القوى الثلاث ـ كان يمكنها أيضا أن تستخدم لصالح قضية تحرير اليونان، وتجعله قادرا على الدفاع عن نفسه ضد الباب العالى: ولذلك، بذل الباشا مجهودا لا مثيل له وسط مشاكل مادية لا يصدقها عقل.

وسنقتطف ـ فيما يلى ـ جزءا من تقرير وجهه آسيربى إلى القائم بأعمال السفارة النمساوية فى الآستانة بتاريخ ٣١ يوليو ١٨٢٧. وهذا التقرير يوضح:

١ ـ تفاصيل دقيقة ومحزنة عن الأزمة المالية التى يعانى منها والى مصر؛

٢ ـ وجهوده الهائلة لإيجاد موارد مالية جديدة؛

٣ ـ ومجهوده الخارق لإنشاء أسطول قوى يتيح له مواجهة الأحداث، والتصدى لقوى التحالف، وإيجاد مخرج له من هذه الورطة التى لا خلاص منها.

ويذكر التقرير ما يلى: "يبذل الباشا جهودا هائلة لتسليح أسطوله ولإعداد الحملة. وبما أن الأموال لم تصل من أوروبا، فقد قرر أن يلجأ إلى موارده الشخصية، ومارس أسوأ سياسة للنهب وسلب الأموال فى جميع أرجاء مصر لكى يعتصر الممولين:

١ ـ فأخذ من الفلاحين آخر فلس لديهم؛

٢ ـ وفى القاهرة والإسكندرية، أصبحت خزائن التجار خاوية؛

٣ ـ وفى بولاق، اتخذ إجراء غير مسبوق: فأمرت الحكومة بأن تحتجز الجمارك كافة البضائع التى قد تحتوى على قدر من الفضة، ويتم التحفظ عليها لصالح الحكومة التى ستصادرها مقابل إعطاء أصحابها المشرقيين ـ أو الأوروبيين ـ كوبونات تدفع قيمتها على شكل بضائع ولأمد طويل.

وهذه القرارات يائسة، لكنها تتخذ فى تركيا دون أى عقاب؛ وهى توضح مدى المصاعب المالية التى يعانى منها الباشا الذى يعتبر أكثر تحررا من غالبية الأتراك؛ ولا بد أنه قد شعر ببعض الامتعاض لاتخاذه مثل هذه الإجراءات. لقد طرق الجباة أبواب بيوت التجار ليلا وطالبوا كلا منهم بدفع ألف أو ألفين أو خمسة آلاف تالر: واضطر التجار لدفعها لأن الوعود والمناقشات لم تؤد إلى نتيجة، فكان لا بد من اللجوء لأسلوب التهديد. إن بوغوص نفسه لم يكن تحت تصرفه المبلغ المطلوب. واستولى الجباة على كل خزائن التجار إلا أنهم لم يجبوا سوى أقل من ألفى تالر. وأترك لحكمة سعادتكم تقدير مدى هذا المأزق الذى تعانى منه التجارة بسبب نقص الأموال نقصا حادا.

وفى الوقت نفسه، استطاع الباشا تحقيق هدفه: فالحملة أصبحت جاهزة، وتم بناء نصف السفن المطلوبة، وأصبح هذا النصف يملأ مدخل الميناء فى انتظار وصول النصف الآخر الجارى بناؤه. وستجدون سعادتكم مذكرة ـ مرفقة بهذا التقرير ـ بها تفاصيل وافية عن كل السفن التى تتكون منها هذه الحملة. وأنا أضمن دقة المعلومات الواردة بها: فقد حصلت عليها مقابل تقديم بعض الهدايا البسيطة. إن مكافأتى ستكون فى رضاء سعادتكم عنى، وأنا مستعد ـ راضيا ـ للتضحية حتى بأموالى الخاصة لأداء مهمتنا وهذا ما يشرفنى.

ومن الصعب على الوالى نشر قوات بهذا القدر من الفخامة؛ كما أن سفن الباشا جميلة جمالا ينافس أى أسطول أوروبى، وقد علا نجمها علوا هائلا ومضطردا لدرجة أنها تجعل المرء يؤمن ـ حقا ـ بمبدأ "الجبر" الإسلامى، وأن كل شىء مقدر سلفا. وبالأمس فقط، تسلم محمد على سفينة جديدة ـ اسمها "رازو"

- بنيت فى ميناء "ليفورن" - ومعها سفينتان جديدتان من طراز "بريك" (Brick).[٣٤] ومنذ عشرة أيام، كان قد تسلم "فرقاطة"[٣٥] بنيت فى مرسيليا لحسابه.

لقد شعرت بالأسف لأننا الوحيدون الذين يعرقلون تحقيق رغبات الباشا نتيجة لبطئنا. وأكد لى بوغوص اليوم - أمام الباشا - أنه ينتظر وصول سفينة تم بناؤها فى فينيسيا فى غضون ثمانية أيام أو عشرة؛ كما أكد لى أنه إذا استمر هبوب الرياح - بشكل يعطل إبحار الأسطول - فإن هذه السفينة ستنضم إلى سفن الحملة.

والباشا ينتظر خروج حملته البحرية؛ وفى هذه الأثناء، فإنه - من نافذة قصره - يستمتع بمشاهدة هذا الكم من السفن المتراقصة أمامه، وكلها من إنشائه. وفى صباح هذا اليوم، قال لى: "إننى مدين لليونانيين: فهم الذين دفعونى لتكوين قوة بحرية وبرية، وها هى أمام ناظريك: لكن المتعة التى أشعر بها تفوق متعتك". إن الباشا لا يتصف ذ دائما ذ بفضيلة الصمت أو التصنع.

وقوات الإنزال تتكون من أربعة آلاف جندى فقط، ليسوا كلهم على مستوى جيد. وبالنسبة للقوات البرية، فإن خطة القيادة - التى تسلمها الدفتردار بك - قد تغيرت، وهذا شىء جيد. وسيتم شحن عدد يتراوح ما بين ٤٠ و٥٠ حصانا ستكون برفقة قائد من سلاح الفرسان. أما مواد الإعاشة، فستتكون - أساسا - من الشعير والفول. وسيتكلف تجهيز هذه الحملة وتنفيذها ثلاثة ملايين تالر على الأقل.

لقد حقق الباشا معجزات، لكن لا يجب أن نقع فى الأوهام: فلكل شىء نهاية، وهذه الحملة ستكون آخر جهد يمكن تقديمه[٤٩]".

---

(٣٤) "بريك" Brick : سفينة شراعية بها صاريان ومتعددة القلوع المربعة. (المترجم).

(٣٥) "الفرقاطة" Frégate : سفينة حربية ذات ثلاثة صوارى ولا يزيد عدد مدافعها على ٦٠ مدفعا. (المترجم).

وفى نهاية شهر يوليو، كان الأسطول المصرى/ التركى مستعدا لمغادرة الإسكندرية وشن هجوم حاسم على جزيرة "هيدرا": لقد كان رينى Rigny والحلفاء يعتبرون نجاح هذا الهجوم بمثابة "نهاية المأساة". لكن الحلفاء كانوا يعارضون أغراض الباشا: فسارعوا بتنسيق إجراءاتهم القسرية لإنقاذ اليونان من الخطر الذى يتهددها.

وانضمت فرنسا إلى البروتوكول الإنجليزى الروسى المعقود بتاريخ ٤ أبريل ١٨٢٦، وكان لا بد من تحويل هذا البروتوكول إلى اتفاقية بين القوى الثلاث: وهكذا ظهرت "اتفاقية لندن" التى تم التوقيع عليها يوم ٦ يوليو: وفى هذا التاريخ نفسه، أعلن عن إبحار الأسطول الروسى من ميناء كرونستاد. ويتلخص الهدف الأساسى لهذه الاتفاقية فى النقاط التالية:

١ ـ اعتبار اليونان دولة مستقلة؛

٢ ـ تتبادل دول أوروبا العلاقات الدبلوماسية معها؛

٣ ـ تفرض دول أوروبا هدنة إجبارية على الأتراك والمصريين بفرض حصار بحرى تنفذه أساطيل دول التحالف الثلاثى.

وأعلنت دول التحالف الثلاثى أن ذلك كله سيتم " دون الاشتراك فى الحرب المندلعة بين الطرفين المتحاربين": لقد اتسم هذا المشروع بأنه مشروع حساس للغاية لأن هذا الحصار البحرى يكاد يكون إعلانا بالحرب على تركيا، أو بعبارة أخرى : لقد أراد الحلفاء استخدام القوة ضد تركيا دون أن يدخلوا فى حرب معلنة ضدها قد تؤدى إلى إثارة المسألة الشرقية بأكملها بتعقيداتها المحتملة.

لكن قبل اللجوء لاستخدام القوة، كان يجب على الحلفاء أن يستخدموا جميع الوسائل الدبلوماسية:

١ ـ لإجبار السلطان على قبول وجهة نظرهم فى المسألة اليونانية؛

٢ ـ ودفع مصر إلى الانسحاب من المورة أو ـ على الأقل ـ تأخير الحملة عليها؛

لكن إنجلترا وفرنسا استمرتا - كما فعلتا فى الماضى - فى استخدام التكتيك القديم نفسه الذى يهدف إلى وضع محمد على فى حالة من الترقب والشك مع محاولتهما كسب الوقت: فقامت الحكومة الفرنسية باستدعاء القنصل الفرنسى فى مصر - دروفيتى - المعروف عنه ميله لاتخاذ سياسة محابية لمصر، فصعدت - بذلك - من حدة التوتر واستفادت من "اتفاقية لندن".

وبدلا من أن ترسل فرنسا لباشا مصر ردا قاطعا وصريحا يتناسب مع مشاعر الصداقة التى سبق له أن أبداها نحوها، اكتفت حكومة شارل العاشر بإعلان أن "تصريحات السلام - التى يعلنها محمد على - تتفق تماما مع وجهات نظر الدول المتحالفة؛ وأن الاتفاقية عقدت نظرا لضرورة معارضة عملياته العسكرية إذا استمر فى اجراءاته العدائية ضد اليونان[٥٠]"، وجاء هذا الإعلان فى الرسالة التى تلقاها دروفيتى - يوم ١١ يوليو - ردا على رسالته لحكومته بتاريخ ١٦ يونيو.

أما الإنجليز، فقد كانوا أكثر مرونة من الفرنسيين: فاستمروا فى لعب لعبتهم المفضلة مع محمد على، واستأنفوا مفاوضاتهم معه بشكل جديد (وكانت هذه المفاوضات قد توقفت)، وأرسلوا بعثة خاصة لذلك الغرض.

وعلم اللورد دودلى Dudley أن الباب عالى يرفض الوساطة الإنجليزية، فلم يضيع وقتا واستدعى - يوم ٩ يوليو سنة ١٨٢٧ - الميجور كرادوك (الملحق بسفارة باريس) وأرسله بعد خمسة أيام إلى مصر وزوده بتعليمات تبدأ بالصيغة التالية: "إن الهدف الأساسى الذى نسعى إليه هو ضمان حياد باشا مصر فى الحرب الناشبة بين الأتراك واليونانيين. وعليكم تنفيذ هذا الهدف باستخدام اللغة التى ترونها فعالة أكثر من غيرها معه (ما عدا استخدام التهديدات الحاسمة)؛ وعليكم مراعاة الظروف ومزاج الوالى عندما تلتقون به. إن طبع هذا القائد المتميز يبدو متفقا مع وجهة نظرنا، حسب الوصف الذى قدمه لنا أشخاص أذكياء زاروا مصر فى السنوات الأخيرة.

ويجب أن يكون باشا مصر مستعدا لقبول التقديرات التى ستقترحونها عليه لأنه يتصف بالصفات التالية: فهو متحفظ، وذو ذهن ثاقب، وهو مسلم غير

متعصب، وخادم غير مخلص تماما للباب العالى، كما أن مصلحته الشخصية وطموحه هما اللذان يقودان خطاه فى أغلب الأحيان[٥١]".

إن هذا الرأى غنى عن أى تعليق.

وبتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٨٢٧، وصل كرادوك Cradock إلى الإسكندرية واستقبله الوالى يوم ١٦. وأرسل المبعوث الإنجليزى برسالة سرية إلى ستراتفورد كاننج - يوم ٢١ أغسطس - ليخبره عن لقائه الأول مع الباشا، وذكر ما يلى: "صرح لى محمد على بأن حرب المورة قد أسدت إليه أعظم خدمة... والمستر سولت يعتقد أن سمو الوالى يقصد - بهذا التصريح الفريد - أنه كان من المستحيل على الباب العالى أن يرفض منحه ولايات الشام إذا كان مخلصا له فى الأزمة الراهنة؛ لكننى أميل للاعتقاد بأن الوالى يشير إلى الإمكانيات التى أتاحتها له هذه الحرب لكى ينشئ أسطوله وجيشه بهدف تحقيق استقلاله بشكل نهائى.. " .

وفى الرسالة نفسها، تحدث كرادوك - أيضا - عن مقابلته الأخيرة مع الوالى فى يوم ٢٠ أغسطس فذكر: "إن صاحب السمو يريد أن يتأكد من موقف الحكومة الإنجليزية تجاهه إذا تعرض لانتقام الباب العالى نتيجة لقراره بالانسحاب من الحرب".

وذكر المبعوث الإنجليزى أيضا أنه زار بوغوص بك زيارة خاصة (وبوغوص موضع ثقة محمد على)؛ وفى تلك الزيارة، تناول بوغوص موضوع استقلال مصر بقوله: "فى رأيى الشخصى، إذا أصبحت مصر دولة حرة ومستقلة، وإذا حصلت بنفسها على استقلالها وحافظت عليه، فإننى لا أدرى لماذا لا تعترف إنجلترا بهذا الاستقلال كما سبق لها أن اعترفت باستقلال دول أخرى اتخذت الخطوات نفسها".

وهكذا، فبدلا من أن تعد إنجلترا بإسباغ حمايتها على باشا مصر - أو تأييد انسحابه من الحرب - التزم كرادوك بالتعليمات، وناقش موضوع استقلال مصر عن تركيا (وهو نتيجة طبيعية للانسحاب من الحرب) مع التزامه بالاحتياطات التى تثير الشكوك حول النوايا الحقيقية لإنجلترا اتجاه مصر.

وبتاريخ ١٦ أكتوبر، أرسل اللورد دودلى إليه برقية لتهنئته على "الطريقة الذكية" التى نفذ بها هذه المهمة شديدة الحساسية: لقد كانت هذه المهمة تهدف إلى تغذية أوهام الوالى مع الحرص الشديد على تجنب إعطائه أى التزام واضح باسم الحكومة البريطانية، وذلك لمحاولة تأخير إقلاع الحملة الكبيرة الموجهة ضد "هيدرا"؛ لكن، هل تحقق هذا الهدف؟؟ بالقطع لا، لأن الوالى لم يتلق أية ضمانات من حكومتى فرنسا وإنجلترا: فأبحر أسطوله إلى اليونان يوم ٣١ أغسطس سنة ١٨٢٧.

رابع عشر: نفاذ بصيرة محمد على:

هل نستطيع القول بأن محمد على كان موافقا على السلوك السياسى الذى مارسه الباب العالى فى "المسألة اليونانية"؟؟ لقد كان محمد على مرنا جدا وذا رؤية ثاقبة للغاية، وهذا ما جعله يدرك:

١ ـ أن دخول القوى الأوروبية فى الحرب قد غير المسألة تماما؛

٢ ـ وأنه من الأفضل تقديم تنازلات بدلا من الاستسلام للجهل المتغطرس الذى اتصف به الفقهاء والبطانة المحيطين به.

وبتاريخ ٢٠ أغسطس ١٨٢٧، تلقى محمد على رسالة من الباب العالى يفيده فيها بأن السلطان لن يستسلم لمطالب القوى الأوروبية، ويطالبه بالاستمرار فى إجراءاته رغما عن ادعاءات الحلفاء.

وبتاريخ ٥ أكتوبر، بعث الوالى برده إلى ممثله فى الآستانة لكى ينصح الباب العالى بأن الوقت لا يزال متاحا لتجنب الوقوع فى الهاوية المفتوحة تحت قدميه، وذكر: "تلقيت أوامر الصدر الأعظم والرسائل التى أرسلتموها سعادتكم إلينا، كما أتشرف بأننى تلقيت ـ وما زلت أتلقى ـ المزيد منها، وعكفت على دراستها بعناية شديدة.

عندما تحتفظ أمتان باستقلالهما فى إطار دولة واحدة، فمن المفروض أن ينشأ عن ذلك نوع من الوحدة بين حكومتيهما: وهذا شىء مستحيل فى حد ذاته.

ولست فى حاجة لأن أشير هنا إلى حجم الضرر الذى سينتج عن منح الحرية لليونانيين أو إلى مدى خطورة عواقب مثل هذا الإجراء: فالوزراء يعرفون ذلك جيدا.

إن الجميع (الحكومة والدولة والأمة) يعرفون الردود الحاسمة التى أعطاها الباب العالى لممثلى القوى الأوروبية فى عدة مناسبات. وفيما يتعلق بى، فقد قررت ألا أتوانى أبدا فى استكمال المهام التى كلفنى بها الباب العالى: فأنا أعتبر أن إطاعة الأوامر الشريفة ـ التى تلقيتها ـ هى جوهر أداء الواجب، بل إننى أريد أن أفعل ما هو أكثر من مجرد أداء هذا الواجب إذا استطعت؛ لكننا إذا حسبنا حساب الظروف والأوضاع الحالية، فسنجد أننا نواجه احتمالين:

١ ـ إما أن يكون موقف القوى الأوروبية مجرد تحد وتبجح فقط؛

٢ ـ وإما أن يكون أسطولا فرنسا وإنجلترا مستعدان ـ بالفعل ـ للمقاومة وقطع الطريق (أمام الأسطول الذى سيهاجم هيدرا) ومنع نشوب المعركة.

وإذا صح الاحتمال الأول، فأنعم بها وأكرم: وبالتالى، فإن التحرك سيكون سهلا: لكنكم تعرفون أن التجربة والسياسة تعلمانا أنه ـ فى جميع المسائل ـ يجب أن نتوقع حدوث النتائج السلبية أكثر من توقعنا لتحقق النتائج الإيجابية، وأنه لا بد من التفكير بعمق لإيجاد وسائل علاج هذه النتائج السلبية، خصوصا فى مسألة خطيرة بحجم هذه المسألة.

فلنتفق ـ إذن ـ على أن السفن الأوروبية قد قررت التعرض لنا بحسم، وقطع الطريق على الأسطول العثمانى لتدارك نشوب صراع مسلح: فإذا استمرت سفن أوروبا فى اتخاذ هذا الموقف، وصعدته لدرجة استخدام السلاح، فإننى أتوقع ما يلى، حسب فهمى المتواضع:

١ ـ ألا يستطيع الأسطول العثمانى تحمل الصدام مع سفن أوروبا المجهزة والمدربة جيدا، وأنه سيحترق ويتشتت؛

٢ ـ وأن الثلاثين أو الأربعين ألف رجل ـ الموجودين على متنه ـ سيلاقون حتفهم؛

٣ ـ وبالإضافة إلى ما سبق، سينشب ـ على الفور ـ عداء وكراهية عميقين (سياسيا ودينيا) بين الباب العالى والدول المسيحية:

٤ ـ وسينتج عن ذلك كله اندلاع اضطرابات خطيرة وستعم الفوضى فى البر والبحر؛

٥ ـ ومن المؤكد أننى سأفقد مكانتى لدى أمتى ولدى الباب العالى إلى الأبد لأنهما سيقولان عنى أننى المسئول عن هذه الفوضى والاضطرابات.

وبما أنه من الصعب على أن أتحمل ـ بضمير مستريح ـ وفاة هؤلاء الثلاثين أو الأربعين ألفا من الرجال، فقد قررت إرسال تعليمات حاسمة لابنى إبراهيم باشا وإلى القباطنة: ففى المسائل الحربية، لا يجب علينا الإفراط فى الاتكال على الله فقط، بل يجب علينا ـ أيضا ـ أن نؤدى ما يمكننا عمله إنسانيا. وبالتأكيد، فإن النصر من عند الله، وهو على كل شىء قدير؛ لكن الله يطالبنا – فى القرآن ـ بالمجاهدة حتى يساعدنا على تحقيق النصر. وعلى المستوى المادى، فإن هذه المجاهدة تكون بمعرفة العلوم الحربية معرفة جيدة، والحصول على الوسائل التى تمكننا من أن نصبح أقوياء مثل المعتدين...[٥٢]".

وفى هذه الرسالة، يبدو التناقض واضحا بين عقليتين وعصرين مختلفين: عقلية عبقرية (بعيدة النظر، حذرة ونشطة، تستخدم التفكير الحديث فى تفسير تعاليم الإسلام) تقف فى مواجهة عقلية بليدة متعجرفة تخفى جمودها وضيق أفقها خلف التفسيرات المغلوطة للقرآن.

وفى مثل هذه الظروف، هل كان من العدل أن يرتبط مصير مصر وزعيمها بمصير إمبراطورية يقودها أمثال هؤلاء الرجال؟؟ لقد وقع انفصال فعلى بين بلدين يفصلهما عن بعضهما بعضًا تناقض حقيقى فى العادات والطبائع، ولا يوجد شىء مشترك بينهما.

لقد تصور الباب العالى دائما - وبشكل أعمى - أن موقف القوى الأوروبية كان يهدف لمجرد الخداع والتخويف، ولم يكن بقادر على فهم الوضع الجديد أو أن يستخلص منه أفضل حل ممكن: فانعزل فى برجه العاجى، وتمسك بأن القضية اليونانية مجرد مسألة داخلية، فأعلن: "إن إضفاء الاعتبار على حفنة من قطاع الطرق، واستخدام - لصالحهم - تعبيرات: الوساطة والهدنة وإحلال السلام يعنى ما يلى:

١ - أننا لم نعد نتعامل حسب المقترحات المعروضة؛

٢ - وأننا أصبحنا نتعامل مع هذه الحفنة من قطاع الطرق كما لو كانت دولة؛

٣ - وإننا نتحدث عن اتفاق معقود بين قوى صديقة لقوة أخرى ضد قوة ثالثة - ودون علمها - لصالح رعاياها المتمردين.

إن هذا الوضع ليس له مثيل من قبل فى أى عصر من عصور التاريخ، وهو وضع غريب يتعارض تماما مع نظم الحكومات وحقوق السيادة ".

ولربما كانت هذه الحجة منطقية، لكنها كانت تفتقر إلى المرونة التى تعرف كيف تتلاءم مع الظروف؛ أما محمد على، فقد كان - على العكس - قادرا على استخلاص حجج جديدة مستمدة من الواقع ومستوحاة من عقليته السياسية أكثر من اعتمادها على عاطفة التركى العجوز: ولذلك، شعر الباشا بأنه عاجز عن كبح جماح الباب العالى ووقف انزلاقه فى هذا المنحدر القاتل، فأسلم أمره لله ولإرادة أوروبا.

خامس عشر: موقعة نافارين البحرية:

أعاد الحلفاء تنظيم قواتهم البحرية فى البحر المتوسط، وأسندوا قيادة الأساطيل الثلاثة (لروسيا وفرنسا وإنجلترا) للأميرال كودرينجتون Codrington. وبدءا من يوم ٣١ أغسطس سنة ١٨٢٧، اتخذ هذا الأميرال الإنجليزى موقعه بين "هيدرا" و"ثرميا" لكى يمنع مرور الأسطول المصرى/ التركى المشترك، لكن الأسطول العثمانى كان قد توجه إلى نافارين.

ومنذ الثانى والعشرين من سبتمبر، اتصل قادة الأساطيل الثلاثة المتحالفة بإبراهيم باشا لإثنائه عن عزمه فى شن حملته على "هيدرا". وبعد لقاء عقدوه معه يوم ٢٥ وافق إبراهيم باشا - القائد الأعلى للقوات العثمانية - على تأجيل الحملة مؤقتا حتى يتصل بالباب العالى.

لكن قادة الأساطيل الثلاثة المتحالفة كانوا منحازين للجانب اليونانى على حساب الجانب العثمانى: فبينما كانوا يمنعون القوات العثمانية - المتمركزة فى "نافارين" - من القيام بأى تحرك، تركوا اليونانيين (واللورد كوشران) يواصلون الحرب فى خليج "كورنثيا" ويهددون - بشكل مباشر - الحاميات التركية المتمركزة فى الشاطئ الشمالى للبيلوبونيز. وبذلك، فإنهم يكونون قد سمحوا لهم بخرق الهدنة الملزمة للطرفين. لقد كان اليونانيون (وخصوصا اللورد كوشران) مطالبين باحترام الاتفاق المعقود بين من يدافعون عنهم وبين ممثل السلطان.

ويعتبر عدم الالتزام هذا بمثابة أول إثارة متعمدة كما أنه انتهاك لكل مبادئ العدالة. وعندئذ، قرر إبراهيم الدفاع عن نفسه: فأخرج جزءا من أسطوله لمساندة "باتراس"؛ لكن الأميرال كودرينجتون اعتبر هذا التصرف خرقا للاتفاق، ومنع الأسطول العثمانى من التحرك، وأجبره على الرجوع إلى نافارين. ولم يقف الأمر عند هذا الحد: فادعى قادة الأساطيل الثلاثة المتحالفة أن إبراهيم يجتث أشجار الفاكهة، ويرتكب أعمال عنف فى شبه جزيرة المورة؛ ولذلك، قرروا - يوم ١٨ أكتوبر - دخول مرسى ميناء نافارين لإجباره على احترام قرار الهدنة، لكنهم - فى الحقيقة - كانوا يريدون تدمير قواته.

ودخلت الأساطيل المتحالفة إلى مرسى نافارين متخذة تشكيل القتال فى مواجهة الأسطول العثمانى وفى مثل هذه الحالة، هل كان بالإمكان منع وقوع المعركة؟ وبتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧، ادعى الحلفاء أن الأسطول العثمانى قد أطلق طلقة مدفع على إحدى سفنهم: فنشبت "موقعة نافارين البحرية" المشهورة التى تم فيها تدمير الأسطول المصرى/ العثمانى المشترك.

وأثار هذا الحادث "المؤسف" ثائرة الرأى العام ـ الإنجليزى بصفة خاصة ـ لأنه كان منافيا لروح الاتفاق المعقود: فسارعت الحكومة الإنجليزية بالتنصل من تصرف الأميرال كودرينجتون وشجبته. لقد كانت الحكومة الإنجليزية تريد فرض حظر (على الأسطول العثمانى) يؤدى ـ بمرور الوقت ـ إلى تحلل القوات المعادية، دون التعرض للمخاطر التى قد تنشأ عن اندلاع حرب ستفتح ملف مشكلة وراثة الإمبراطورية العثمانية أو ـ على الأقل ـ ستؤدى إلى إضعاف تركيا لصالح روسيا. وبما أن قادة الأساطيل الثلاثة المتحالفة كانوا متلهفين على شن الحرب، فقد استعجلوا الأمور وتعمدوا خرق روح الاتفاق.

ومن المؤكد أن الحكومة الإنجليزية كانت أكثر إدراكا لعواقب الأمور من حكومة شارل العاشر التى كانت تريد تحقيق أهدافها بأى وسيلة، ولم تهتم إلا بلعب الدور الأساسى فى هذه المأساة الدامية: فأضعفت قوة الدولة العثمانية التى كانت بمثابة حاجز يصد التحركات الروسية؛ وفى الوقت نفسه، فإنها قد ساعدت على ازدياد النفوذ الإنجليزى فى اليونان.

وعلق أستاذنا الجليل ـ المسيو إميل بورجوا Emile Bourgeois ـ على ما حدث بقوله: "لم تكن مصادفة أن تتلقى سفينة قيادة الأسطول الفرنسى ـ لا سيرين La Siréne ـ أول طلقة مدفع أطلقها العدو: فإبراهيم باشا كان يدافع عن نفسه ضد فرنسا التى بادرت بمهاجمته... إن تدمير الأسطول العثمانى ـ يوم ٢٠ أكتوبر ـ لم يكن مجرد حادث عرضى: لقد كان المقصود به إعلان الحرب على السلطان، وصدق شارل العاشر عليه سرا، ونفذه أميرال فرنسى لصالح اليونانيين[٥٣]".

ومن المناسب ـ فى هذا المقام ـ أن نعقد مقارنة بين موقف محرم بك (قائد الأسطول المصرى) الذى انسحب فى أثناء الموقعة لكى لا يطلق النار على الفرنسيين (الذين لم يعتبرهم أعداء) وموقف قائد الأسطول الفرنسى الذى نفذ ـ بأعصاب باردة ـ "حكم الإعدام فى أسطول يرسو فى الميناء[٥٤]".

إن تدمير الأسطول العثمانى نفسه لم يكن يتفق مع أهداف إنجلترا، إلا أنها رحبت بتدمير الأسطول المصرى (الذى كان أقوى أسطول فى شرق البحر المتوسط حينذاك)، خصوصا أن اختلال موازين القوى البحرية فى البحر المتوسط كان لصالح فرنسا ومصر.

وكان "لموقعة نافارين البحرية "صدى هائل دوى فى جميع أرجاء العالم الإسلامى، خصوصا فى مصر، لأن ما حدث أصبح رمزا للظلم الأوروبى.

وبتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٢٧ ?وصلت سفينة مصرية ـ من نوع "الكورفيت" ـ إلى ميناء الإسكندرية وهى مصابة بإصابات بليغة، وأبلغت الباشا بالنبأ المحزن: فكبت الباشا حزنه، وساعدته بصيرته النفاذة على العزاء، وصرح لبوغوص قائلا: "لقد سعى الباب العالى لذلك، وكنت أتوقعه". وفى الواقع، فإن محمد على لم يكف عن تحذير الباب العالى من أن القوى الأوروبية كانت تبحث عن مبرر لشن الحرب عليه.

وقامت عائلات البحارة بالتظاهر أمام قصر الوالى مطالبة بالانتقام. ويصف لنا بلانا Planat ـ وهو شاهد عيان ـ ردود أفعال الشرقيين الساخطين قائلا: "بدأ الشرقيون يدركون أن الدول الأوروبية تلجأ ـ بشكل مفرط ـ لسوء استخدام قوتها والسيطرة. ويعتبر الشرقيون أن تدخل الدول الأوروبية هو مجرد مبرر لاستخدام هذه القوة والسيطرة: وهذه الفكرة توهن من شجاعتهم وتجعلهم لا يفكرون حتى فى مجرد الانتقام.

ويعتقد الشرقيون أن الإمبراطورية العثمانية ـ فى ميزان السياسة ـ ليست سوى شبح يجلس على عرش العالم، ويجمع الكل على أن هذا الشبح سيظل باقيا حتى لا تحل محله أية قوة أخرى. إذن، فالشرقيون يعتبرون أن القوى الكبرى المتحالفة ليست نزيهة فى هذه الحرب الصليبية، وليس بمقدورنا أن نجادلهم فى هذا الأمر.

"وهم يعرفون جيدا أن إنجلترا ـ رغما عن آرائها التحررية للغاية ـ لن تترك الجزر الآيونية تفلت من بين يديها، مع أنها أراض يونانية: وهم يتذكرون ـ أيضا ـ

عملية بيع "بارجا". وهم غالبا ما يقولون للرحالة والحجاج أن الهندوس يخضعون لنير احتلال بريطانيا العظمى التى تستغلهم. ويبدو أن وجهة النظر هذه هى التى تجعلهم يبررون حق الدولة العثمانية فى اعتبار أن اليونان جزء من أراضيها، خصوصا بعد ما امتلكتها منذ عدة قرون؛ وهم يعتقدون بأن تركيا ـ فى الوقت الحالى ـ محقة فى اعتبار أن اليونان ولاية متمردة.

ويرى الشرقيون كيف أن إنجلترا قد أسبغت حمايتها على اليونان، بينما منحت روسيا حمايتها للجزء التركى الواقع فى أوروبا؛ ويرونهما وهما تتوسعان فى هذه الولايات الجديدة وتحميان كل ما تجدانه فى طريقهما. وفى الوقت نفسه، فقد لاحظوا أن سادة اليونان قد تغيروا لكن وضع البلد لم يتغير.

ويوجد ـ هنا ـ بعض الذين يعرفون بشكل عام (غالبا نتيجة لاشتراكهم فى نقاشاتنا) أن أوروبا مليئة بالصراعات الناشبة بين الحكومات ـ من جهة ـ والحريات ـ من جهة أخرى ـ لدرجة أنهم يذكرون بدهاء الوضع فى إسبانيا وبولندا، ويبدون دهشتهم من أن القوى الكبرى لا توجه اهتماماتها أساسا للمشاكل الأقرب لمناطق نفوذها: ولا نجد ردا عليهم؛ كما أننا نشعر بالحرج نفسه عندما يسألوننا: "هل توجد حقا لدى القوى العظمى مؤسسات ليبرالية؟؟".

وقال رجل تركى مستنير للغاية: بالنسبة لفرنسا، فإنها ستتعدى ـ فى المقام الأول ـ على نظامها السياسى إذا قطعت علاقاتها معنا بشكل علنى. ماذا ستكسب فرنسا من هذه الصراعات إذا تصرفت بحسن نية؟؟ إنها لن تجنى سوى نشوة المجد العسكرى لكنها ستخسر نفوذها التجارى الذى بدأ ينحسر فعلا منذ أن تدخلت فى هذه الصراعات.

وأضاف هذا التركى المستنير قوله: يتبقى علينا ـ إذن ـ أن نخمن الدوافع وراء مظاهرتها العدائية ضدنا بينما يؤكد لنا القائمون بأعمال سفارتها لدينا (وقناصلها وبحارتها) على صداقتهم لنا. وفى الوقت نفسه، فإن المصانع الفرنسية فى مارسيليا مفتوحة لنا، كما أن الشركات الفرنسية تمارس تجارة المحاصيل الزراعية فى مصر: لقد تورطت فرنسا وأجبرت على القيام بهذه

المظاهرة العدائية التى لا تتفق مع ترتيباتها. تلك هى - يا سيدى - ملاحظات واحتجاجات المصريين[٥٥]".

أما فى الآستانة، فإن أنباء "موقعة نافارين البحرية" لم تغير - بتاتا - من موقف الباب العالى بل إنها زادت من عناده وتصلبه، رغما عن تحذيرات سفراء الدول الأوروبية ومغادرتهم لعاصمة الدولة العثمانية. وبعث الصدر الأعظم - محمد سليم باشا - برسالة إلى محمد على ليخبره بنتائج الموقعة ومساعى القوى الأوروبية، واختتمها قائلا: "وفى مثل هذه الظروف، فإن الحرب تكون قد أعلنت بالفعل. ومنذ الآن، فقد أصبح "الجهاد" واجبا على كل مسلم[٥٦]".

سادس عشر: محمد على وتحديث الدولة العثمانية:

كان الجيش المصرى فى المورة يعانى من نقص المواد الغذائية والذخيرة ويتعرض للعواقب الوخيمة الناتجة عن خوضه حربا غير متكافئة ضد الدول الأوروبية، وذلك كله لتأمين سلامة الإمبراطورية العثمانية.

وكان محمد على مهموما بأحوال جيشه: فبتاريخ ٣ نوفمبر ١٨٢٧، كتب إلى ممثله فى الآستانة لكى يلفت نظر الباب العالى إلى خطورة الأوهام الضارة التى يعيش فيها ويحذره من عواقبها: "فى وضعنا الحالى، فإن إعلان الحرب على الدول الثلاث المتحالفة سيجعل دولا أوروبية أخرى تنضم إليها: وبذلك، فإن التحالف سيتكون من أربع أو خمس دول. إن باقى الدول التى لم تنضم للتحالف المعادى - حتى الآن - ستظن أن الدول الثلاث المتحالفة سوف تستأثر بغنيمة الحرب لنفسها وستغار منها... ولا أعرف ماذا سنفعل إذا حدث ذلك. وفى رأيى، فإنه من الأفضل لنا أن ننهى هذا الموضوع حالا بشروط هينة؛ وبعد ذلك، نجتهد فى تطوير قوانا فى جميع المجالات، ونترك هذه الأيام السيئة المحتومة تنقضى بدلا من الاندفاع فى مغامرة رهيبة "[٥٧].

وهكذا نرى أن الخطة - التى قدمها محمد على للباب العالى - كانت تتلخص فى النقاط التالية:

١ ـ عقد اتفاق سلام بشروط يسيرة؛

٢ ـ والاهتمام بتنظيم موارد الإمبراطورية العثمانية؛

٣ ـ وعدم محاربة القوى الأوروبية لأن الوقت غير مناسب.

لكن، هل كان ذهن السلطان الواهم ـ ودراويشه ـ قادرا على فهم هذه السياسة الحكيمة العميقة وبعيدة النظر؟؟ بالقطع لا: فالباب العالى كان مريضا بالادعاءات التى لا شفاء له منها؛ وبدلا من أن يقدر موقفه وقدراته تقديرا صحيحا، فإنه فضل أن يلعب مسرحية كوميدية مع محمد على: فتملق غروره ووعده بمنحه حكم الولايات التى كان يرغب فيها بشدة.

وبتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٨٢٧، ذكر المستر باركر Barker ـ القنصل الإنجليزى الجديد ـ ما يلى: "فى اليوم الثلاثين من الشهر الماضى ، تلقى صاحب السمو الوالى برقيات من الآستانة تفيده بأن أصدقائه هناك استطاعوا ـ أخيرا ـ الحصول من الباب العالى على وعد قاطع بما يلى:

١ ـ أنه سيحكم ولايات الشام الثلاث،

٢ ـ وأن ابنه إبراهيم سيصبح القائد الأعلى لكل الولايات التركية فى أوروبا، وذلك فى حالة نشوب حرب ضد الفرنجة.

"وفور تلقى محمد على لهذه الأنباء، أخذ يتحدث بلهجة من انتصر فى هذه المسألة (حكم ولايات الشام)، واعتبرا انتصارا على أعدائه فى "الديوان"[٥٨]" .

لكن، بعد ما أفاق الباشا من نشوة الانتصار، جاء رد فعله: لقد كان يدرك مدى تدهور وبؤس وضع الإمبراطورية العثمانية، وكان على علم بالسلوك الخطأ الذى تتبعه قيادات الدولة العثمانية فى مواجهة أوروبا المتحالفة، فأراد الاستفادة من وضعه القوى فى هذه الإمبراطورية (وهو وضع يعترف به الباب العالى ضمنيا وفعليا)، ونسى ـ مؤقتا ـ موضوع الاستقلال عنها. لكنه وضع ـ بعد ذلك ـ المصلحة العليا للأمة الإسلامية فى المقام الأول وتصرف على النحو التالى:

١ ـ طرح على الباب العالى ـ بوضوح ـ مسألة الثقة:

٢ ـ وطالبه ـ صراحة ـ بأن يسند إليه مهمة تحديث الإمبراطورية العثمانية وبعث قواها من جديد؛

٣ ـ كما طالبه بأن يكلفه بتنظيم مواردها الهائلة؛

٤ ـ وطالبه خلال فترة الهدنة (التى ستعقد مع القوى الأوروبية) بأن يتخذ من الإجراءات ما يجعله (أى محمد على) قادرا على استعادة مكانته فى أوروبا ومواجهة الأحداث المقبلة.

وبهذه المناسبة، بعث الوالى برسالة تليق به وجهها إلى شخص مجهول الاسم يحمل لقب "شيخ أفندى" (ربما كان صهره، وهو شخصية دينية رفيعة المقام فى الآستانة): وفى هذه الرسالة البارعة، عرض محمد على وجهتى النظر (المصرية والتركية) وناقشهما مناقشة رائعة، فأوضح لـ"شيخ أفندى" ما يلى:

١ ـ أسس "سياسته الشرقية" ـ فى المستقبل ـ التى يريد أن يشاركه الباب العالى فى تنفيذها:

٢ ـ وعارض الحل الأوروبى "للمسألة الشرقية"، أى التقسيم التدريجى للإمبراطورية العثمانية:

٣ ـ وطرح بدلا منه حلا مصريا يضمن سلامة الإمبراطورية وسلامة مصر معا بإجراء التحديث وإدخال التقنية الأوروبية إليهما.

لقد كان محمد على يريد محاربة أوروبا باستخدام أسلحتها نفسها، لكنه كان لا يستطيع الاستغناء عنها: فكبت مشاعره ضدها، وتحمل ـ مؤقتا ـ إهاناتها ومظالمها، فكان موقفه ـ بعد موقعة نافارين ـ مثالا رائعا يدل على هذه العقلية: وبدلا من أن يصب الباشا غضبه على أوروبا، خصوصا على فرنسا (حليفته الطبيعية وحاميته)، فإنه أبدى هدوءا وقورا، وتعامل معها بمودة، بل وطلب منها إعادة بناء أسطوله والمساعدة التقنية لإنجاز مشروعه الحضارى. أما الأتراك،

فقد اكتفوا ـ فى تلك الأثناء ـ بملء الدنيا صراخا واحتجاجات، واستصدروا فتوى بإعلان "الجهاد".

وفى رسالة الباشا لـ"شيخ أفندى"، ذكر له ما يلى: "لقد سبق لى أن ذكرت لكم أن مصيرنا معلق بخيط رفيع، وكنت أقصد أن الأمر يتعلق ـ تحديدا ـ بتجنب العواقب الخطيرة التى تهدد وجود الأمة والدين الإسلامى. وفيما يتعلق بـ"الكرامة"ـ التى تتحدث عنها ـ فإنها لا تمنح ولكنها تؤخذ غلابا بفضل الأعمال التى تقوى الدولة وتطور مواردها وقوتها، وأيضا بفضل بذل الجهود الجبارة التى لا تقف أمامها أى عقبة. ومن المحتمل أن تكون تعاليم ديننا لا تسمح لنا بعقد الصلح، لكننا لا يجب أن ننسى أن محمدا (صلى الله عليه وسلم) ـ فخر العالم ـ قد تصالح مع أعدائه: فترك لنا تقليدا أرى من الضرورى أن نتبعه ونحترمه.

هذا هو الجانب "الدينى" فى المسألة، وعلينا أن نتناول الجانب "السياسى" فيها: لقد اعترفت بما يلى:

١ ـ أننا لا نستطيع محاربة الدول الأوروبية الثلاث مجتمعة؛

٢ ـ وأننا لا نستطيع مواجهتها إلا وهى فرادى فى كل مرة.

إننى أعرف ذلك جيدا كما أعرف ـ تماما ـ حجم ضعفنا ومدى قوة الدول الثلاث وقدراتها العسكرية. وفى هذه الحالة، هل يجب أن نتسبب نحن فى إلحاق الأذى بأنفسنا؟؟ أم يجب علينا تأجيل الحرب إلى وقت لاحق (لكى نستعد ببناء جيوش كثيفة، ونزيد من مواردنا فنكون قادرين على مواجهة أعدائنا)؟؟ ولهذا السبب، فإن اتفاقية السلام العاجلة ستتيح لنا إعادة تنظيم قواتنا وتجنب الكثير من الآلام ...

وبالقطع، فإن جميع بلاد العالم الإسلامى لا تشعر بأنها تحتاج للنهضة بشدة؛ ومن المؤكد أيضا أن أمتنا تمر – حاليا ـ بحالة من البلادة وتعيش كالقطعان: فمن فضلكم، اتركوا الأنانية والغضب والحماس الزائد، وفكروا قليلا فى حالة البؤس

والضيق التى تعيش فيها الأمم الإسلامية حاليا. ارجعوا إلى بداهة استدلالاتى، ولنرجع إلى العقل، ولنعقد اتفاقية سلام تكون بمثابة هدنة ...

وبالإضافة إلى كل ما سبق، ما هى الحاجة - وما هو القانون - اللذان يدفعانا إلى اليأس من قضيتنا، ويحثانا على التعجيل بالوقوع - مع دولتنا وديننا - فى الهاوية التى نراها أمام أعيننا؟؟ ألن نحاسب على ذلك يوم الحساب؟؟

وربما ستقولون إن أوروبا لن تتركنا نستعيد قوانا وندعم جيوشنا: هذا صحيح، ولكن علينا ملاحظة أن أحداث هذا العالم قد برهنت على أن كل ساعة تمضى تأتى معها بقوة جديدة. لقد برهنت التجربة على أن الدول الأوروبية لا تظل متفقة على الدوام فيما بينها: وإذا استطعنا بث الفرقة بين الدول الثلاث المتحالفة، والتخلص منها فى وقت واحد، فلن يتبقى أمامنا سوى دولة واحدة، وستصبح مهمتنا أسهل، وسيخف العبء الواقع على كاهلنا.

لقد ذكرتم فى رسالتكم أن كل كبار الأعيان - فى الأناضول وبلاد "الروملى"[٣٦] قد تم استدعاؤهم إلى الآستانة للاستعانة بآرائهم وخبراتهم بمناسبة عقد مجلس استشارى موسع... حسن جدا!! لكنكم تعرفون أن هؤلاء الرجال هم - فى نهاية الأمر - أناس بسطاء بلا قوة ولا ثراء؛ وبالتالى، فإنهم لا يستطيعون التعبير عن آرائهم إلا حسب قوة تفكيرهم ودرجة ذكائهم. ولذلك، فعندما نسعى لإنهاء الحرب وإعداد سبل السلام، لا يجب أخذ رأى الفقراء بل يجب الاستعانة برأى أغنياء الإمبراطورية وأقويائها.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن "الكابو - كتخدا" (ممثلى فى الآستانة) كان قد اقترح على المسئولين أن يعهدوا الينا بإدارة بلاد الشام، وتكوين جيش يبلغ عدده ما بين ٣٠ و٤٠ ألف جندى. وفى الوقت نفسه، يتم تكليف ابننا إبراهيم بإدارة شئون بلاد الروملى بالتنسيق مع باقى خدام الباب العالى المناسبين... وبناء عليه،

---

(٣٦) بلاد "الروملى" ("ارض الروم"): اسم أطلقه الأتراك على جزء من الإمبراطورية العثمانية يقع فى أوروبا، تحديدا على : مقدونيا وتراقيا القديمتين وجزء من رومانيا الحالية. (المترجم).

إذا تركنا الباب العالى نتصرف بحرية ردحا من الزمان، فسيمكننا الحصول على موارد تساعدنا على بناء جيش قوى، مدرب ومسلح جيدا على النمط الأوروبى...

ونظرا لأن بلادنا المختلفة فقيرة فى الرجال والموارد، وغير قادرة على حكم نفسها بنفسها، فإننا سنجند كل الشبان المتعلمين فى الأناضول والروملى، وسندربهم على مبادئ فن الحرب الحديثة، والعلوم الرياضية والعسكرية وغيرها لكى نكون منهم قيادات (كوادر) الجيش الجديد؛ وستكون أولى مهام هذا الجيش الجديد هى إقامة الاستحكامات العسكرية فى كل مكان، والاستعداد التام لاحتمالات المستقبل.

إن جميع خدام الدولة العثمانية سيعملون - متحدين - على هذا المنوال بحيوية وعزم لأداء هذا الواجب؛ وبالتالى، فإن كل ولايات بلاد الأناضول والروملى ستبدأ مسيرة الازدهار والحضارة.

وفى تلك الأثناء، لو هاجمنا أعداؤنا لإعاقة نهضتنا (كما أشرتم)، فإننى - بالتنسيق مع ابنى - سأتخذ الإجراءات اللازمة لتنظيم الإدارة الضريبية - فى بلاد الروملى والشام - وتجنيد العسكر والحصول على الإمدادات الضرورية. وفى هذه سنحتاج - أنا وابنى - لثلاثة وزراء عثمانيين (أو خمسة) يكونون بجوار كل منا ويساعدونه فى عملية التنظيم العمومية فى إطار الوحدة المقدسة: إن التنظيم العام - وحده - هو الذى سيقدم لنا الوسائل الأكثر فاعلية لمحاربة أعدائنا.

وبدلا من أن نموت بحماقة موتا بلا جدوى (كما تعتقدون) لمجرد تجنب لعنة وغضب الأمة الإسلامية والأجيال المقبلة، فمن الأفضل لنا - ألف مرة - أن نعيش ونخدم وطننا وديننا بهذه الطريقة؛ وبعد ذلك، سنموت ميتة المؤمنين الحقيقيين تاركين خلفنا إنجازا دائما ... إن هذه اللحظة هى اللحظة المناسبة لكى نضع - أنا وابنى - أنفسنا فى خدمة الدولة والدين ...[٥٩]".

ويتضح - من هذه الرسالة - ما يلى:

١ ـ أن الوالى قد تراجع عن فكرة الاستقلال عن الدولة العثمانية، ظاهريا على الأقل؛

٢ ـ وأنه قد بدأ يفكر ـ منذ ذلك التاريخ ـ فى تكوين إمبراطورية مستقلة فعليا بداخل إطار أشمل هو إطار الإمبراطورية العثمانية.

لقد أدرك محمد على أنه لا يستطيع الانفصال عن الإمبراطورية التركية طالما أنه غير واثق من موقف أوروبا تجاهه: فتصور أنه سيجد فى الرابطة ـ التى تربط مصر بتركيا ـ ضمانا يقيه من خطر الغزو الأوروبى، وتصور ـ أيضا ـ أن تقسيم الإمبراطورية العثمانية قد تأجل لأجل غير مسمى نظرا لخلافات الدول الأوروبية مع بعضها بعضًا. وبما أن قدر مصر قد جعلها جزءا من هذه الإمبراطورية، فقد خضعت ـ بالتالى ـ لمشيئة أوروبا: فحاول محمد على أن يجد "ضمانا إيجابيا" يحمى أمنه عندما يقوم بتحديث الإمبراطورية العثمانية التى سعى إلى أن يجعلها كتلة حية قادرة على مواجهة تهديدات أوروبا لها.

لقد كانت فكرة التحديث ـ هذه ـ أثيرة للغاية على قلب محمد على وتثير حماسه وتفتنه: فأراد أن يضع كل مخزون طاقته الجامحة فى خدمة الإمبراطورية العثمانية. وفى الوقت نفسه، كان هدفه المباشر هو أن يفك ارتباطه بالجنون التركى، وينسحب من الحرب بكرامة ودون أن يثير عداوة الباب العالى ضده.

وبتاريخ ٩ فبراير ١٨٢٨، وصل الكولونيل كرادوك ـ مجددا ـ إلى الإسكندرية وتقابل مع الوالى يوم ١١، وبتاريخ ١٢ فبراير، كتب تقريرا ـ إلى اللورد دادلى ـ جاء فيه: "إن الباشا لا يفعل أى شىء إلا بعد الرجوع للباب العالى لأن أى تصرف منفرد من جانبه سيعتبر بمثابة تمرد ضمنى؛ ولذلك، فإنه سيرسل مبعوثا ـ مساء اليوم ـ إلى الآستانة كى يوضح للباب العالى عدم جدوى أية محاولة لمقاومة الحلفاء ...

ويبدى الباشا قلقا شديدا بخصوص رجوع جيشه من المورة: فهو يريد أن يتم ذلك دون أية إساءة لما يسميه "شرفه". لقد طرأ تغيير عظيم على سموه بعد آخر مرة رأيته فيها: فقد بدا الهرم عليه وأصبحت حركاته تنم عن العصبية[٦٠]".

ومنذ موقعة نافارين، أصبحت الحرب تهدد بالاندلاع فى أوروبا وبفتح ملف "المسألة الشرقية" بأكمله. وفشلت محاولات محمد على والنمسا وروسيا لإعادة الأتراك إلى سبيل الرشد: فقد أعلن الباب العالى "الجهاد" - كما كان الحال فى صدر الإسلام - وتشبث بالعناد. وبتاريخ ١٥ مارس ١٨٢٨ ?كتب سفير النمسا فى الآستانة تقريرا جاء فيه: "لم تنجح أية وسيلة فى إقناع السلطان بالتفكير، ويرجع ذلك إلى:

١ - إما لأنه لا يخشى المخاطر التى يتسبب فيها بخضوعه لاقتراحات الدول الأوروبية،

١ - وإما لزيادة الهواجس الدينية لديه؛

٢ - وإما لعناده الأعمى الذى لا شفاء له منه.

ونتيجة لذلك كله، فإن مقاومته قد ازدادت بدلا من أن تضعف[٦١]".

وأرادت روسيا الاستمرار فى الحرب آلتى بدأت فعليا فى نافارين، وفرض السلام الذى تريده الدول الأوروبية على الباب العالى. أما الباب العالى، فقد كان لا يزال ضحية لأوهامه ولتصوره بأن التحالف الثلاثى ضده سينفصم: فاستعد لإعلان الحرب على روسيا.

وأراد محمد على - أن يكبح جماح الباب العالى ويجنبه السقوط فى الهاوية؛ وبتاريخ ٢١ مارس ١٨٢٨ ?كتب إلى ممثله فى الآستانة: "عندما كنت فى مصر، تحت خيمة الجعفرية فى الريف، كنت أفكر فى كل ما قد يساهم فى رخاء هذا البلد، مع أن الهموم والاضطرابات الداخلية المؤلمة كانت تحاصرنى وتجعلنى مرتبكا للغاية. وعندئذ، وصل "الملا" (القاضى) الجديد - الذى تم تعيينه فى مكة - ومعه دراويشه متجهين إلى وجهتهم ...

وأفهمنى "الملا" أن وزراء الباب العالى يعتمدون على أن إنجلترا وفرنسا ستلغيان تحالفهما مع روسيا، فزاد هذا الخبر من أسفى. ويجب على أن أخبرك بأنك إذا درست مثل هذه الفكرة على ضوء العقل السليم، فستجد أنه من المثير للسخرية أن نتصور ـ ولو للحظة واحدة ـ أننا سنهزم روسيا. إننا لم نستطع حتى أن نصمد أمام الفرس، فى حين أن قوة روسية صغيرة استطاعت هزيمتهم واجتاحت مدنهم... إن الحكمة والحذر ـ وحدهما ـ يوضحان لنا أننا لا نستطيع مقاومة روسيا أو مواجهتها[٦٢]".

سابع عشر: الحرب التركية الروسية:

أثبتت الأحداث اللاحقة صحة توقعات محمد على: فروسيا كانت مصممة على اجتياح تركيا؛ وكانت وزارة فيليل Villéle ـ فى فرنسا ـ تؤيد الاعتراف رسميا بالوجود السياسى لليونان، وفرض الحظر على مضيق الدردنيل، ودعم الإجراءات الروسية. أما إنجلترا، فقد كانت تعارض تنفيذ هذه الخطة لأنها لم تكن لتقبل لا بتدمير الإمبراطورية العثمانية ولا برؤية روسيا تستولى على الآستانة، بل كانت تفضل التقسيم التدريجى الهادئ لهذه الإمبراطورية بشرط أن تظل تركيا ذاتها قائمة بصفتها دولة مستقلة.

وبناء على ما تقدم، قررت روسيا التحرك بمفردها: فأعلنت الحرب على الباب العالى يوم ٢٦ أبريل ١٨٢٨: فاعتبرت إنجلترا أن هذا الإجراء يفسخ "التحالف الثلاثى"، لكنها اكتفت بتدعيم أسطولها فى البحر المتوسط ومراقبة تطور الأحداث.

ومع ذلك، فقد اجتمعت الدول الثلاث المتحالفة فى لندن وقررت ـ يوم ١٩ يوليو ـ إرسال جيش للمورة لتحريرها من المصريين. وفى الحقيقة، فإن هذا القرار كان مجرد تهديد صورى: فحكومتا إنجلترا وفرنسا كانتا تعترفان باعتدال مواقف محمد على، وبخطورة ما حدث فى موقعة "نافارين"، فتقربتا منه لإيجاد حل ودى لمشكلة إجلاء الجيش المصرى عن المورة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن إبراهيم كان قد اتخذ قرارا بإطاعة أوامر السلطان بالتوجه إلى "بلاد الروملى" - بعد ما اجتاح "بلاد المورة" - حرصا منه على أن يجنب نفسه المهانة التى ستفرضها عليه العقوبات الأوروبية[٦٣].

وخرجت حملة فرنسية من ميناء طولون - بقيادة الجنرال ميزون Maison - ووصلت إلى المورة فى بداية شهر سبتمبر. وفى الوقت نفسه، أرسلت إنجلترا الأميرال كادرينجتون إلى مصر (وكانت تلك هى آخر مهمة له فيها) حيث عقد مع محمد على "اتفاقية الإسكندرية" يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٢٨. ونصت هذه الاتفاقية على:

١ - انسحاب القوات المصرية من بلاد المورة، باستثناء بعض المواقع الحصينة؛

٢ - عودة العبيد اليونانيين الذين سباهم إبراهيم باشا فى المورة[٦٤]؛

٣ - إرسال سفن مصرية إلى اليونان لضمان عودة الجيش المصرى منها تحت حماية الأساطيل المتحالفة.

وبتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٨٢٨ ?وقع قادة الأساطيل الثلاثة مع إبراهيم باشا اتفاقية لتنظيم تفاصيل الانسحاب الذى بدأ على الفور. وكان هذا الانسحاب - بعد "موقعة نافارين" - هو المرحلة الثانية لتحقيق استقلال اليونانيين؛ أما المرحلة الثالثة، فقد عهدت الدول إلى روسيا بتنفيذها.

وسعى السلطان للتقرب من فرنسا وإنجلترا لكى يركز كل جهوده على الجبهة الروسية، وأخذ يرسل لمحمد على المبعوث تلو المبعوث ليستعجله فى دفع مليونى تالر إسبانى، وإرسال قوات للمساهمة فى الحرب. لقد نزفت مصر دماءها بغزارة وكان عليها - أيضا - أن تسدد تكاليف أسوأ حماقات الأتراك الذين عرضوا إمبراطوريتهم للإفلاس التام ولتقطيع أوصالها.

وبتاريخ ١١ أغسطس ١٨٢٩، اضطر الأتراك للانضمام لاتفاقية لندن نظرا لتفوق الجيوش الروسية عليهم؛ واستمرت جيوش روسيا فى توغلها داخل الأراضى التركية: ففى شهرى يوليو وأغسطس، احتلت "أرضروم" و"آندرينوبل"

(١٩ أغسطس)، ووصل الفرسان الروس إلى "إينوس" - فى اقليم "رودوستو" - بالغرب من الآستانة.

ودقت هذه الأنباء نواقيس الخطر فى أوروبا: فمن جديد، انشغلت الحكومات الأوروبية تماما بموضوع تقسيم الإمبراطورية العثمانية وسيطر على كل تفكيرها: ففى فرنسا، سارعت وزارة بولينياك - التى كانت قد تشكلت يوم ١٨ أغسطس - بدراسة هذه المشكلة واقترحت على روسيا مشروعا مشتركا للتقسيم "تحسبا للمستقبل إذا سقطت الآستانة" فى أيدى الروس. وارتكز هذا المشروع على نقطتين أساسيتين:

١ - فى الجزء الأوروبى من الإمبراطورية العثمانية، يتم إنشاء دولة مسيحية حول الآستانة فى الموقع الذى تشغله الدولة التركية؛

٢ - وفى الجزء الشرقى منها، يجب تشجيع محمد على لكى يعلن استقلاله ويعيد إقامة الخلافة العربية السابقة.

ويعتبر هذا المشروع بمثابة حدث خطير يوضح بداية التوجه الجديد للسياسة الفرنسية فى أفريقيا: فمنذ ذلك الحين، بدأت فرنسا تفكر فى جعل محمد على "وكيلها" فى الشرق بإشراكه فى سياستها الأفريقية، واستخدامه لبعث الإمبراطورية العربية (تحت حمايتها).

وفتح الأتراك - أخيرا - أعينهم على الخطر الذى يهدد وجودهم ذاته: فبتاريخ ٩ سبتمبر، استغاثوا بالسفراء الأوروبيين وأثاروا عطفهم للتدخل فى الصراع الدائر وإنقاذ إمبراطوريتهم من الكارثة. وتوقف القتال وتم توقيع "اتفاقية آندرينوبل" يوم ١٤ سبتمبر ١٨٢٩. وبفضل هذه الاتفاقية، ضمنت روسيا حصولها على بعض الامتيازات التى دعمت حمايتها على تركيا.

وفيما يتعلق بالمسألة اليونانية، فقد نصت المادة العاشرة على أن الباب العالى يوافق تماما على الانضمام لاتفاقية لندن التى تم التوقيع عليها بتاريخ ٦ يوليو ١٨٢٧. وفيما بعد، نص بروتوكول ٥ فبراير ١٨٣٠ على إنشاء الدولة اليونانية

بصفتها دولة مستقلة تتمتع بكل الحقوق السياسية والإدارية والتجارية المترتبة على الاستقلال التام.

ويجب علينا أن نكرر أن الهدف الأساسى لمحمد على من دخول الحرب اليونانية كان لجعل مصر هى الدولة الأعظم فى المنطقة وذلك بتحديث قوة هذه الولاية وتجديدها حتى تصبح لها الهيمنة البحرية على شرق البحر المتوسط. إن محمد على لم يكن معاديا لليونانيين بل كان يحترمهم ويقدرهم ويثق فيهم. ومع أن اليونانيين يدينون بالمسيحية؛ فإن والى مصر جعل منهم رعاياه المخلصين: فعاملهم بالحسنى وبطريقة أبوية؛ وأثبتت التجربة لهم أنه يفى بما يعد به: فأثنى رعاياه اليونانيون - فى جزيرة كريت - على فترة الحكم المصرى هناك (١٨٣٢ - ١٨٤٠) لأنها الفترة التى عم فيها السلام والرخاء هناك.

لقد خرجت تركيا من هذه الحرب وهى تعانى من الضعف والمهانة، وتنوء بعبء النير الروسى: فقد كان عليها أن تجنى كل ثمار سياستها الخرقاء المغرورة. أما مصر، فقد خسرت رجالها وأسطولها وأموالها فى حرب عقيمة.

.ولم يكن محمد على بالرجل الذى يقبل بمثل هذه النتيجة؛ وأيضا، لم يكن بمقدوره التفاهم مع حكام هذه الإمبراطورية التى ستنهار حتما بسبب جهلهم وعدم تبصرهم. وبما أن مصيره كان مرتبطا بهذه الإمبراطورية المتداعية، فقد قرر - من الآن فصاعدا - أن يعوض خسائره الهائلة ويعمل على تحديث الولايات العثمانية لتستعيد قواها، سواء رضى الباب العالى بذلك أو رفضه.

ووجه محمد على أنظاره نحو بلاد الشام، وبدأ نشاطه المحموم من جديد: فاستكمل النقص الموجود فى جيوشه، وأصلح أوضاعه المالية، وبنى ترسانة عظيمة فى الإسكندرية، وأنشأ أسطولا ضخما (كان بحارته المصريون تحت قيادة العبقرية الفرنسية)، وفتح - أخيرا - ملف "المسألة الشرقية" بحد السيف، سيف مصر.

* * *

هوامش الفصل الثانى

(١) تقرير من دروفيتى لوزير الخارجية: الإسكندرية، ١٠ يوليو ١٨٢٢.
(La Formation de l'Empire de Mohamed-Ali? Recueil de Driault.")

(2) Archives anglaises. F.O.78? vol.103.

(3) Thédénat - Duvent: "L'Egypte sous Mohamed-Ali." 1Vol. in-8 - Paris - 1821? P.83.

(4) Athanase G. Politis: "L'Hellénisme et l'Egypte Moderne." T.I. Histoire de l'Hellénisme Égyptien- PP. 175-176. Paris?1929.

(5) Augriant: "Mohamed-Ali et les Gres?" article dans Revue de l'Acropole No 5-janvier-mars 1927 Citépar Politis.

(6) F.Mengin: "Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamed-Ali. "T.II? p.139? Paris- 1823.

(7) Clot Bey: Aperçu général sur l'Egypte. T.II .p.197.

(8) Archives anglaises. F.O. 78. vol. 135.

(9) Ibid.

(10) Stanley Lane-Poole: "The life of Stratford Canning". Vol. I. P. 402.

(11) Jules Planat: "Histoire de la Régénération de l'Egypte.

كان مؤلف هذا الكتاب قائدا سابقا للمدفعية فى الحرس الإمبراطورى (الفرنسى)، ورئيس أركان حرب جيش باشا مصر.

(12) H.Lauvergne: "Souvenirs de la Grécc pendant la campagne de 1825". Paris. 1826

(١٣) دار المحفوظات بالقلعة: رسالة من الوالى إلى الصدر الأعظم، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٨هـ (١٨٢٣م).

(14) Rochfort Scott: "Rambles in Egypt". 2 vol. Londres - 1837. vol.2 - P.114.

(15) H.Lauvergne - OP.cit. PP. 67-68.

(16) "Histoire de l' Expédition française en Egypte? T.X? P.338.
(17) Archives françaises. Correspondance consulaire. Carton d'Alexandrie? 1825.
(18) Ibid.
(19) E. Driault: "Histoire diplomatique de la Grèce?" P.269.
(20) Staats- Archiv. Türkei? 1826.
(21) Cf. E. Driault: OP. cit. T.I. PP. 314-315.

بتاريخ ٧ يونيو ١٨٢٦، كتب الكونت ليبزيلترن - Lebzeltern سفير النمسا فى سانت بطرسبرج - تقريرا عن مباحثاته مع الإمبراطور نيقولا. وتحدث القيصر عن بعثة الدوق دى ويلنجتون de Wellington قائلا: "قال لى الدوق أن لديه مقترحات ستجعلنى أوافق - إلى حد ما - على إحلال السلام فى اليونان.

وبما أن الدوق كان يعرف المبادئ التى طالبت بها فى هذا الموضوع، وبما أن الاستماع إليه لا يلزمنى بأى شىء، كما أنه من الضرورى معرفة وجهة نظر الحكومة البريطانية، فقد وافقت على سماع ما لديه. وعندئذ، أخبرنى بأنه أجرى مباحثات مع بعض قادة الحزب والحكومة فى اليونان، وأن لندن ترى أن خطة إبراهيم باشا تهدف إلى ترحيل السكان اليونانيين من "المورة" وإحلال سكان مسلمين مكانهم.

فرددت عليه بأن هذا الهدف (إذا كان حقيقيا) سيغير الموضوع، وإننى مقتنع بأنه لا يوجد أحد - من الحلفاء - سيتحمل وقوع مثل هذه الفضيحة: وطلبت منه أن يعطينى البراهين على صحة ما يقول: فأخبرنى الدوق بأنه لا يستطيع أن يقدم لى أدلة مادية لكن لندن واثقة من ذلك، وأن الحكومة البريطانية تتوقع وقوع هذا الأمر الجلل وأنها قد قررت التدخل لإحلال السلام.

وعندما وجد الدوق أننى ما زلت قلقا، فمن المؤكد أنه أراد النجاح فى جزء من مفاوضاته معى، فقال لى إن لديه بعض الأفكار عن هذا الموضوع وأنه سينقلها لى.

وأضاف القيصر قائلا: وعندما رأيت إنجلترا تلجأ إلىّ طواعية فى هذه المسألة، وتقترح نفس المبادئ التى وافق عليها الحلفاء، وأنها قررت أن تجرى هذه المفاوضات بمفردها (بعد ما كانت - طوال سنوات عديدة - تعارض كافة أمانينا)، أعترف بأننى اعتبرت أننى أسدى خدمة للتحالف باستماعى لما قاله الدوق وبإشراك إنجلترا فى هذه المسألة، وحتى بإشراكها فى هذا التحالف الذى طالما رفضته" .

(Von Prokesch - Osten: "Geschichte des Abfalls der Griechen". Vol.4? P.271.).
(22) Stanley Lane-Poole: Op. cit.
(23) E.Driault: Op .cit. P.293

ويقول بول مورتيزى: "إن اجتياح المصريين للمورة كان له صدى مؤلم فى العالم: ورأت حكومتا

فرنسا وإنجلترا أن الرأى العام يزداد قوة - فى هذا الموضوع - ويتصاعد الإجماع حوله ... إلخ.

(٢٤) وزير الشئون الخارجية فى حكومة تركيا.

(25) CF. Driault: Op .cit. PP 275-276.

(26) Archives françaises: Ibid. 1826.

(27) CF. Driault: Op .cit. PP. 282-283.

(28) Stanley Lane-Poole: Op.cit. T1? PP 426.

(29) Ibid.

(30) Archives anglaises. F.O. 78? vol. 135.

(31) Archives françaises .A.E. correspondence consulaire? carton d'Alexandrie? 1826.

(32) Ibid. 1826.

(33) Ibid.

(34) Archives anglaises. F.O.78? vol .147.

(35) Ibid.

(٣٦) ذكره Douin فى كتابه Navarin ص ١٩.

(37) Archives anglaises. Ibid.

ذكر Douin جزءا من هذه الوثيقة.

(38) Staats-Archiv Beilage A.Zu No 24.

(عن مهمة بروكيش فى الشرق).

(39) Staats-Archiv Beilage B.Zu No. 24.

(40) Ibid.

(عن مهمة بروكيش إلى الشرق)

(41) Georges Douin: Op. cit. PP 3-5.

(42) Staats-Kanzlei; Gesandtschafts Archiv. Türkei? 14.

(43) Archives françaises. Ibid. 1827.

(44) Prokesch Osten: Op. cit. vol .5.

هذا الكتاب يقع فى ستة أجزاء. والأجزاء الأربعة الأخيرة تحتوى على وثائق مكتوبة بالفرنسية.

(45) Archives anglaises. F.O.78? vol. 160.

(46) Ibid.

(47) Edward B.-B. Barker: "Syria and Egypt under the last five Sultans of Turkey". 2 vol. London? 1876 (vol.2? PP. 51- 52).

(٤٨) مذكور فى كتاب " Douin. JNavarin"

(49) H.H.V. Staats archive. Wien. Polit. Archiv. Turkei. Fasz. 14.

(50) Archives: Françaises. Ibid.

(51) G. Douin: "Navarin".

فى هذا الكتاب درس المؤلف هذه البعثة دراسة خفيفة.

(52) G. Douin: Op. cit.? PP. 243- 245.

(53) Emile Bourgeois: Manuel historicque de politique étrangère .T. II.

(54) هذا التعبير فى مقدمته لكتاب " Navarin". كتب ترامون Tramond

(55) Jules Planet: Op. cit.? PP. 234- 236.

(٥٦) دار المحفوظات بالقلعة. القاهرة. رسالة من محمد سليم باشا ـ الصدر الأعظم ـ إلى محمد على بتاريخ ١٧ ربيع الثانى سنة ١٢٤٣

(٥٧) نفس المصدر. رسالة من محمد على إلى نجيب أفندى بتاريخ ١٢ ربيع الثانى سنة ١٢٤٣.

(58) Archives anglaises. F.O.78-vol. 182

(٥٩) دار المحفوظات بالقلعة القاهرة. رسالة من محمد على إلى شيخ أفندى بتاريخ ٢٣ جمادى الثانية سنة ١٢٤٣ (12 .ديسمبر سنة ١٨٢٧م).

(٦٠) Archives anglaises. F.O.78? vol. 183.

(61) Staats-Kanzlei; Gesandtschafts - Archiv. Konstantinopel? 1828.

(٦٢) دار المحفوظات بالقلعة. القاهرة. رسالة من محمد سليم باشا ـ الصدر الأعظم ـ إلى محمد على بتاريخ ١٧ ربيع الثانى سنة ١٢٤٣.?

(63) CF. Driault: Op. cit.? P.409.

(٦٤) لم يفكر محمد على ـ قط ـ فى إحلال سكان مسلمين مكان السكان اليونانيين بل إنه فكر فى تشجيع إقامة مستعمرة يونانية فى مصر: ورحبت أسر يونانية كثيرة بهذا المشروع وسافرت إلى مصر. وفضلا عن ذلك، فقد عتق الوالى عددا من هؤلاء العبيد، ومنحهم حمايته بل ورفع بعضهم إلى منصب الوزير.

ببليوجرافيا الفصل الثانى

(أ) المصادر:

المصدران الأساسيان اللذان ظلا غير مستخدمين جزئيا - حتى الآن - هما: دار المحفوظات بالقلعة بالقاهرة ودار محفوظات فيينا. وأغلب وثائق القاهرة (المتعلقة "بحرب المورة") والوثائق النمساوية (المتعلقة ببعثة "بروكيش - أوستين" للشرق) تنشر للمرة الأولى. وفيما يتعلق بباقى المصادر الدقيقة، فقد ذكرناها فى أسفل الصفحات.

(ب) المراجع

(1) Stanley Lane-Poole: "The life of the R.H. Stratford Canning- fom his memoires and private and official papers". 2vol. in-8. London? 1888.

هذا الكتاب هو أفضل دراسة عن حياة السير كانئج. لقد اعتمدت مذكرات السفير على أوراقه الخاصة التى توضح أسرار السياسة الرسمية التى تقدمها ملفات وزارة الخارجية البريطانية.

(2) Jules Planat: "Histoire de la Régénération de l'Egypte. Lettres écrites du Caire à M. le comte Alexandre de Laborde -member de la chambre des Députés? par Jules Planat? ancient officier de l'artillerie de la Garde Impériale- et chef d'état major au service du Pacha d'Egypte". 1 vol. in-8? Paris? 1830.

(3) H.Lauvergne:" Souvenirs de la Grèce pendant la campagne de 1825?-ou memoires historiques et bibliographiques sur Ibrahim- son armée- Khourchid? Sève- Mari et autres généraux de l'expédition d'Egypt en Morée". 1 vol. in-8? Paris- 1826.

(4) Prokesch Osten:" Geschichte des Abfalls derGriechen vom Turkischen Reich im Jahre 1821 und des Grundung des hellenischen Königreiches- aus diplomatischen standpukte". 6 vol: 2 de textes- 4 de documents. Vienne 1867.

الوثائق مكتوبة باللغة الفرنسية.

(5) George Douin: "Navarin (6 juillet - 20 décembre 1827)" - 1 vol. in-8? Le Caire - 1927.

(6) Edouard Driault et Micchel: "Histoire diplomatique de la Grèce de 1821 à nos jours. "T. I: "L'Insurrection et l'Indépendance (1821-1830)" par Ed. Driault. 1vol in-8 - Paris? 1925.

يجب الرجوع إلى هذا الكتاب لدراسة المفاوضات الدبلوماسية.

Bourchjer (Lady): "Memoir of the life of Amiral sir Edward Cordrington". (٧) 2vol. Londres – 1873.

(8) Athanase G. Politis: L' "hellénisme et l' Egypte moderne". T.I. "Histoire de l'hellénisme égyptien de 1798 à 1927".

(9) Edouard Gouin: "L' Égypte au XIX siècle. Histoire militaire et politique anecdotique et pittoresque? de Méhémet Ali? Ibrahim Pacha- Soliman Pacha. 1 vol. Paris? 1847.

(10) Emile Bourgeois: "Manuel historique de politique étrangère". T.II.

(11) A.Debidour: "Histoire diplomatique de l' Europe". T.I ch. VII.

* * *

الفصل الثالث

من المورة إلى الشام

مسألة الجزائر

١ ـ تطور سياسة إنجلترا وفرنسا تجاه مصر.

٢ ـ أهداف محمد على بعد "موقعة نافارين".

٣ ـ مشروع الإمبراطورية العربية.

٤ ـ محمد على يسعى للتحالف مع إنجلترا.

٥ ـ الوضع عشية الصراع المصرى/ التركى.

الفصل الثالث

من المورة إلى الشام (مسألة الجزائر)

كرست حرب المورة هيمنة روسيا ونفوذها فى الآستانة وهيمنة إنجلترا ونفوذها فى اليونان: فتقاربت فرنسا - مجددا - من محمد على، ورجعت - منذ عام ١٨٢٨ - إلى سياستها التقليدية تجاهه، وتكفلت المصالح المشتركة للطرفين بمحو آثار موقعة نافارين: فمحمد على كان يحتاج للعبقرية الفرنسية لتطوير قواه، وكانت فرنسا تحتاجه لموازنة النفوذ الروسى/ الإنجليزى فى الشرق.

وبينما كانت إنجلترا تسعى لوضع تركيا تحت حمايتها (معتبرة أن الآستانة هى مركز ثقل الإمبراطورية العثمانية)، كانت فرنسا تسعى لنقل مركز الثقل هذا إلى الإسكندرية، وتقوية باشا مصر على حساب تركيا، واستخدامه لإنشاء إمبراطورية عربية تحت حمايتها. ومن جانبه، فقد كان محمد على - بدوره - يريد استخدام فرنسا لتحقيق هدفه، أى إقامة إمبراطورية عظمى مستقلة لا تخضع لأية وصاية أجنبية. وأدى ذلك كله إلى ظهور:

١ - منافسة بين إنجلترا وفرنسا؛

٢ - منافسة بين مصر وفرنسا؛

٣ - منافسة بين مصر وإنجلترا.

ونتيجة لهذا الاختلاف فى المصالح، ازداد تعقيد المشكلة المصرية للغاية وبدأت "المسألة الشرقية" - منذ ذلك الحين - تشغل القوى الأوروبية بشكل جاد.

أولا: تطور سياسة إنجلترا وفرنسا تجاه مصر:

لكى نفهم المشكلة المطروحة بشكل ميسر، يجب علينا أن نبين تطور سياسة فرنسا وإنجلترا تجاه مصر: ففى القرن الثامن عشر، كانت الحكومة الفرنسية تطمح فى احتلال مصر وتحويلها إلى مستعمرة فرنسية فى شمال أفريقيا وتقع - أيضا - على طريق الهند؛ وحققت حملة بونابرت (١٧٨٩-١٨٠١) غرض هذه السياسة.

وفى عهدى "القنصلية"[١] و"الإمبراطورية الأولى"[٢] حاولت فرنسا وإنجلترا - واحدة تلو الأخرى - الاستيلاء على مصر، وتسابقت الدولتان لتحقيق هذا الهدف، فأنقذ هذا التنافس مصر من وقوع غزو أجنبى لها: وفى الوقت نفسه، استفاد محمد على من المشاكل التى أحاطت بتركيا والدول الأوروبية: فصمد ودعم قواه. وبدأت سياسة فرنسا - تجاه والى مصر - تتطور بينما ظلت السياسة الإنجليزية متشبثة بعدائها له إلا أنها كانت تلين أحيانا ولكنها لم تشجعه قط:

١ - لقد كانت إنجلترا تفضل فوضى حكم المماليك لكى تمنع قيام سلطة مستقرة فى مصر؛

٢ - واستخدمت "نظام الامتيازات الأجنبية" - من خلف الستار - لكى تعرقل التطور المستمر للمؤسسات المصرية الوليدة، وراقبت تطورها بحسد وغيره.

أما فرنسا (أو بالأحرى القنصل دروفيتى)، فقد عملت بحماس على زيادة قوة مصر لكى تحدث توازنا مع قوة إنجلترا المجتاحة: ففى السنوات الأخيرة لـ"عهد

---

(١) "عهد القنصلية" **Le Consulat** : هى الفترة التى تلت انقلاب ١٨ بروميير (الذى كان قد أطاح "بحكومة الإدارة" "Le Directoir") فى الفترة من ١٠ نوفمبر ١٧٩٩ حتى ١٨ مايو ١٨٠٤ ?وتم فيها تعيين نابليون بونابرت فى منصب "القنصل الأول" لفرنسا. (المترجم).

(٢) "عهد الإمبراطورية الأولى" **Le Premier Empire** : هى الفترة التى تلت "عهد القنصلية"، من ١٨ مايو ١٨٠٤ حتى ١٤ أبريل ١٨١٤، ومن ٢٠ مارس ١٨١٥ حتى ٢٢ يونيو ١٨١٥، وفيها حمل نابليون بونابرت لقب "الإمبراطور". (المترجم).

الإصلاح". تبنت الحكومة الفرنسية السياسة التى سبق وأن نادى بها دروفيتى، وأعادته - فى ١٨٢١ - إلى منصبه السابق (الذى كان قد أقيل منه بعد سقوط الإمبراطورية الأولى). وأرادت الحكومة الفرنسية كسب ود محمد على وفتح منافذ جديدة لتجارتها: فشجعت إرسال كوكبة من أنبغ رجالها إلى مصر، وهكذا بدأت الثقافة الفرنسية ترسخ وجودها فى مصر بشكل دائم.

وشجعت الهيمنة الثقافية الفرنسية على توسع المصالح الفرنسية وزيادتها فى الشرق. وفى "عهد الإصلاح"، سنجد أن الحكومة الفرنسية قد سيطرت عليها فكرة الاكتفاء بهذا النفوذ غير المباشر - الذى حقق لها هدفها الأساسى - بدلا من النفوذ المباشر الناتج عن الاحتلال. لقد اقتصرنا - حتى الآن - على تحديد السياسة الفرنسية وتعريفها لكننا نعتقد أن ذلك غير كاف، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالسياسة العامة لفرنسا تجاه مصر فى عهد محمد على: وفى الواقع، فإن هذا التحديد لا يكفى لتفسير تناقضات هذه السياسة ولا لتفسير التغيرات العديدة التى طرأت عليها منذ "موقعة نافارين" (١٨٢٧) وحتى عقد "معاهدة لندن" (١٨٤١).

وإذا كان هذا التحديد يبدو لنا مبهما للغاية، فإن موقف إنجلترا على العكس. لا يوجد به أى لبس أو غموض: فقد حصر السياسة الفرنسية - فى تلك الفترة - فى تعبير محدد: "الرغبة المستمرة فى الاستيلاء على مصر"، إلا أن هذا الموقف يبدو لنا مبسطا للغاية.

ومنذ سنة ١٨٢١، كانت جميع مظاهر السياسة الفرنسية - تجاه مصر - تشبه السياسة التى اتبعها نابليون الثالث[٣] - فيما بعد - تجاه إيطاليا: فقد كانت هذه السياسة تهدف إلى زيادة قوة مصر - لكن إلى حد معين - بحيث تسمح لهذه القوة بالنمو لكى تعوض النقص الذى تعانى منه فرنسا بحريا فى المشرق، وبذلك

(٣) "نابليون الثالث" Napoléon III : (1808-1873) ابن أخى نابليون بونابرت. أصبح إمبراطور على فرنسا من ١٨٥٢ حتى ١٨٧٠. (المترجم).

تحدث توازنا مع قوة إنجلترا؛ أما إذا وصل هذا النمو إلى درجة تهدد المصالح الفرنسية، فقد كانت فرنسا تعارضه صراحة.

وتطلب تنفيذ هذه السياسة قدرا كبيرا من الدقة لأنها ـ من جهة ـ اشتملت على مبدأين متناقضين: تقوية مصر وإضعافها فى آن واحد. ومن جهة ثانية، حتمت تحجيم نمو القدرة المصرية لدرجة معينة. وحددت فرنسا هذه الدرجة المعينة فى صيغة مبهمة: "الحفاظ على وحدة وسلامة الإمبراطورية العثمانية".

لكن، كيف كان يمكن تحديد هذه الدرجة المعينة مع مراعاة مصالح مصر وتركيا وفرنسا فى وقت واحد؟؟ لقد قدمت "موقعة نافارين" أول مثال لهذه السياسة المبهمة والمتناقضة: فالسفن الفرنسية هى التى أغرقت الأسطول المصرى الذى كان يقوده ضباط فرنسيون، لأن زيادة قوة مصر ـ فى تلك الآونة ـ كانت ستهدد نفوذ فرنسا المستقبلى فى أفريقيا: فلم تتردد فرنسا فى ضرب هذه القوة التى كانت هى نفسها تشجعها من حيث المبدأ.

وقبل محمد على ما حدث رغما عنه لكنه عرف كيف يستفيد من هذه الكارثة التى حتمتها الظروف: فطلب من فرنسا ـ مجددا ـ أن تساعده فى بناء أسطول أقوى من الأسطول السابق، كما طلب منها مساعدته فى مشاريعه التى نضجت خلال حرب المورة.

ولم تساوم فرنسا محمد على مقابل مساعدتها له، فغداة "موقعة نافارين" كانت قد بدأت التفكير فى إشراكه فى تنفيذ سياستها الأفريقية: ففى سنة ١٨٣٠، أرسلت سيريزى Cérisy إلى مصر لبناء ترسانة عظيمة فى الإسكندرية، كما أرسلت ـ أيضا ـ عددا كبيرا من العلماء والمهندسين الذين وضعوا أفضل الخطط لتنفيذ أعظم إنجازات محمد على.

ثانيا: أهداف محمد على بعد "موقعة نافارين":

منذ اندلاع الحرب فى بلاد المورة، وصلت السياسة المصرية إلى منعطف مهم: فقد قرر محمد على أن يقاوم الغازى، فتحدى ـ بذلك ـ سيده السلطان وأثار

"المسألة الشرقية" برمتها من جديد: وعندئذ، نصحه بعض الكتاب باتباع سياسة أكثر حرصا.

وتوجد مذكرات عن مصر - مكتوبة بتاريخ ٢٠ مايو ١٨٢٥ - ردا على رسالة من باريس بتاريخ ١٨ مارس، ويعتقد أن كاتب هذه المذكرات هو الجنرال بواييه Boyer الذى كان فى مهمة لإعادة تنظيم جيش والى مصر: وتدرس هذه المذكرات السياسة المصرية التى كانت فى مفترق الطرق، وجاء فيها: "إذا حكمت مصر حكما جيدا لصالحها، فإنها تستطيع أن تصبح قوة هائلة؛ لكن كل هذه الأفكار- التى نقدمها بخصوص المستقبل الباهر لهذا البلد - لا تساوى شيئا فى نظر الباشا: فهو يبحث عن أمجاد الفاتحين ويحلم - فقط - بالغزو والتوسع... وباستثناء رغبة الوالى فى الحصول على المجد والغزو، لا توجد لدى حكومته أى سياسة: إن تحالف فرنسا معه ومودتها له يثيرا قلقه عندما يحدثه أحد عنهما...

ويفكر الباشا أحيانا فى إنجلترا: وهو يكرهها بشدة، وحديثه عنها يكشف عن حقيقة مشاعره تجاهها؛ لكنه ومع ذلك - يراعى جانبها... لقد شعر الباشا بأن مشروع القناة (التى تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط) سيكون مصدر دخل جيد له لأنه سيجذب تجارة الهند إلى مصر؛ إلا أنه يدرك جيدا أنه إذا نفذ هذا المشروع، فإن الإنجليز هم الذين سيستفيدون منه. وذات يوم، قلت له: إذا كان لديكم ٦٠ ألف جندى مدربين تدريبا جيدا، وإذا قمتم بتحصين الأماكن الضعيفة فى ولايتكم، وإذا أنشأتم مستودعات عظيمة ومعسكرات حصينة فى دنقلة وإبريم وأسوان، فسيكون بمقدوركم التصدى لإنجلترا وستصبحون أهم حاكم فى أفريقيا؛ لكن هذه الملاحظات لم ترق له...

ويبدو أنكم ما زلتم تشكون فى رغبة الباشا - التى سبق وأن أبداها - فى الاحتفاظ ببلاد المورة لنفسه أو لابنه. إن تكوين الحملة ذاته لهو أفضل دليل على ما أقول: لقد قاد ابنه بنفسه هذه الحملة المكونة من قوات نظمت وتدربت على الطريقة الأوروبية، وكان هدفه هو انتزاع كل أغنياء بلاد المورة ذوى النفوذ والمكانة بحيث لا يتبقى فيها سوى المزارعين الذين عاملهم معاملة جيدة لكى

يكسبهم إلى جانبه... واستناد الباشا من عدد هؤلاء المزارعين: فعين منهم أعوانا تابعين له، وتكفل ليفرون Livron بالحصول على السفن لحساب الباشا.

وعندما يحصل محمد على على أسطول، فإنه سيتحدى السلطان وسيسفر عن أغراضه الحقيقية؛ لكنه فى هذه الحالة، سيجد إنجلترا تقف ضده، فكيف سيتصرف عندئذ؟؟ إن طموحه لا يسمح له ذلك، كما أن طريقته المعتادة - فى تقدير الأمور - هى تحدى المستحيل: فنابليون بونابرت - ولا أحد سواه - هو بطله ومثله الأعلى ...

وفى الختام، يجب على أن أذكر أن هذه الحملة ستكون لها نتائج هائلة على مصر، ويجب أن نتذرع بالصبر: إذا لم تتحقق الانتصارات - كما يريدها الواليذفإنه قد يرجع - ربما - إلى الأساسين الحقيقيين اللذان ترتكز قوته عليهما، أى الحضارة وإقامة النظام الملكى - الثابت والدائم - الذى يسعى لإنشائه[١]".

إن الجنرال بوابيه (أو كاتب هذه المذكرة) يخشى من سياسة محمد على التوسعية التى بدت واضحة منذ اندلاع حرب المورة، ويتوقع - ببصيرة ثاقبة - أن الباشا سيجد نفسه فى مواجهة إنجلترا، ولكن "طموحه لا يسمح له برؤية ذلك". وفى الواقع، فإن عداء إنجلترا لسياسة الوالى سيشكل عقبة كئود فى طريقه.

وتتصف الدبلوماسية الإنجليزية بالثبات على جوهر أهدافها إلا أنها مرنة وتتغير شكليا فقط: ولذلك، فإنها لم تؤيد قط طموحات محمد على لكنها تركته يتصرف بشرط أن تحد من حركته - بعد ذلك - بواسطة إرادتها الحديدية التى لا تلين. ويمتاز هذا التكتيك بأنه يتيح للوالى التنفيس عن طاقاته: وفى حالة فشله، فإنها تستطيع القضاء عليه؛ أما إذا نجح، فإنها قادرة على منعه من جنى ثمار نجاحه: هذا ما لم يدركه بعض الدبلوماسيين الإنجليز الذين لاموا حكومتهم - فى أثناء حملة الوالى على بلاد الشام (١٨٣١ - ١٨٣٢) - لأنها تركت قوة الباشا تزداد إلى هذا الحد.

لقد سبق لإنجلترا وأن منعت محمد على من غزو الحبشة: وسمحت له بشن غزوات عقيمة فى السودان، وخصوصا فى شبه الجزيرة العربية؛ وتركته يستنزف قواه ويفلس خزائنه فى اليونان؛ وبعد ذلك كله، وجهت له ضربة قاضية فى "موقعة نافارين"، ولم تسمح له بالتحالف مع دولة أوروبية، هى فرنسا لغزو ولايات شمال أفريقيا.

وأبدى الجنرال بوابيه قلقا مبررا بخصوص سياسة محمد على التوسعية المليئة بالأخطار، وتمنى له أن يرجع "إلى الأساسين الحقيقيين اللذان ترتكز قوته عليهما، أى: الحضارة وإقامة النظام الملكى - الثابت والدائم - الذى يسعى لإنشائه". إننا نعترف بحكمة وجهة النظر هذه ونحترمها، إلا أنه من حقنا أن نتساءل: كيف يمكن إقامة نظام ملكى فى إطار التبعية الثقيلة والمهينة للإمبراطورية العثمانية؟؟ وكيف يمكن تأسيس أسرة ملكية وراثية تحافظ على إنجازاتها المجيدة وتطورها؟؟ وكيف تحصل هذه الأسرة الملكية من الباب العالى على استقلال شبه كامل دون أن تعلن الحرب على تركيا؟؟

ومنذ عودة إبراهيم باشا من بلاد المورة فى سنة ١٨٢٩، انشغل محمد على - بحماس زائد - فى:

١ - تنظيم سلاح فرسان جديد على النمط الأوروبى؛

٢ - وزيادة عدد أفراد جيشه؛

٣ - وتنمية موارده لغزو بلاد الشام:

وتم ذلك كله فى أثناء انشغال الباب العالى بالحرب مع روسيا. ولم يهتم الباشا قط بإخفاء رضائه التام عندما كانت تصله أنباء الحرب التركية/ الروسية معلنة أن الحرب الدائرة سيطول أمدها ولن تنتهى قريبا[٢]. أما الباب العالى، فقد حافظ على ممارسة سياسته التقليدية إزاء الولاة الأقوياء فى إمبراطوريته، أى استنزاف مواردهم وإضعاف قوتهم، فطلب من محمد على أن يساعده ويسارع بإرسال الجنود والأموال.

وبتاريخ ٢٢ سبتمبر، كتب باركر ما يلى: "إن النشاط الرائع - الظاهر فى كل فرع من أفرع الإدارة البحرية والعسكرية - يدل بوضوح على استعداد الوالى للعودة إلى ميدان الوغى... ومنذ خمسة أشهر، تم - على عجل - استدعاء المجلس الكبير لعلماء وأعيان القاهرة (الذى يرأسه محمد على شخصيا) لدراسة الرد على طلب الباب العالى بإرسال ١٥ ألف جندى وكان ابن نجيب أفندى - ممثل محمد على فى الآستانة - حاضرا فى هذا الاجتماع وطرح الوالى الطلب على المجلس الذى أعلن - بالإجماع - أنه ليس من اللائق عدم إرسال هذه القوات...[٣]".

إذن، فإنجلترا كانت على علم بما يجرى: فسارع سفيرها فى الآستانة بمعارضة خطط محمد على؛ وبتاريخ ١٢ أكتوبر، قدم باركر للوالى برقية من السفير يذكر فيها تحديدا ما يلى: "وبالتالى، فإن حكومة جلالة الملك تبدى أسفها وتعارض أى تقاعس يبديه الباشا فى دعم قضية السلطان محمود والدفاع عنها[٤]".

ويبدو أن تدخل السفير كان بمبادرة شخصية منه؛ ومع أن هذا التدخل الشخصى كان يتسق مع روح السياسة الإنجليزية؛ فإن حكومته كانت ستفضل عدم تدخل محمد على، خصوصا وأنه لم يكن قد استقر بعد على تنفيذ خطة محددة. ومنذ انتهاء حرب المورة، كانت فرنسا تدرس موضوع الاستيلاء على الجزائر وبلاد الشام.

ثالثا: مشروع الإمبراطورية العربية:

بدأت فرنسا تطبق سياستها الأفريقية التى تهدف إلى بسط سيادتها على دول شمال أفريقيا، فاصطدمت بمعارضة من بريطانيا العظمى وتركيا: فاختارت مصر القوية لتصبح نقطة ارتكاز لسياستها فى أفريقيا.

وعملت فرنسا على زيادة قوة محمد على لكى تجعل منه "وكيلا" لها فى الشرق بدلا من أن يصبح "منافسا"، وهذا الاهتمام سنجده واضحا فى حسابات

وتقديرات دبلوماسيى تلك الفترة. وتوجد دراسة كتبها البارون دى كوهورن de Cochorn ـ الملحق بوزارة الخارجية الفرنسية ـ عنوانها: "**نظرة على وضع مصر السياسى فى سنتى ١٨٢٨ و١٨٢٩**". وفى هذه الدراسة، يحدد المؤلف وجهة النظر الفرنسية بعد انتهاء حرب المورة.

ويتناول الجزء الأول منها مسائل عامة سنقدم خلاصه لما جاء فيه: "ونصل الآن إلى الشىء المهم: فقد تم إنقاذ سيادة السلطان، ونال المتمرد الهدايا والكرامة وأصبح ينعم بنوم آمن بفضل انتصاره، لكنه سيعاقب ـ إن آجلا أم عاجلا ـ وسيرجع كل شىء إلى ما كان عليه. ويبدو أن محمد على لم ينس قط وضعه، ويبدو أيضا أن شكوكه المرتبطة بعلو شأنه (الذى لن تغفره له السياسة التركية أبدا) تجعله ـ بشكل ما ـ محتاجا إعلان استقلاله. لقد بدأ بالسيطرة التامة على مصر، ثم علا شأنه وأصبح فاتحا:

١ ـ فأخضع بلاد النوبة؛

٢ ـ وقضى على حركة الوهابيين الإصلاحية؛

٣ ـ ووحد شبه الجزيرة العربية (وأصبح ابنه حاكما عليها)؛

٤ ـ وفرض نظام حكمه على جزيرة قبرص، كما فرضه مؤخرا على جزء من كاندى؛

٥ ـ ووقعت المورة تحت سيطرته حتى أنهت المؤامرات (التى كانت على أعلى مستوى) حملته التى قادها ابنه على تلك الولاية...

واحتل محمد على مكانته بين القوى التى تمارس نفوذها على المقدرات السياسية فى الشرق... وهناك سبب أكثر واقعية ـ يتعلق بالبشر والأشياء ـ يفصل مصر عن مصير الإمبراطورية التركية: فمستقبل مصر قد بدأ الآن بينما يبدو أن الإمبراطورية التركية قد أنهت مراحل حياتها... إن الوضع الحالى للإمبراطورية العثمانية يعرضها للخضوع لروسيا بشكل متزايد، والأسطول الإنجليزى يتيح لبريطانيا العظمى نجدة الباب العالى بشكل فعال؛ ولذلك، نتوقع

ازدياد نفوذهما فى الآستانة خصما من رصيد النفوذ الفرنسى هناك. وبناء عليه، فإن فرنسا لديها اختيارين:

الأول: تستطيع فرنسا - حسب مصالحها - أن تؤيد أحيانا ادعاءات روسيا، وفى أحيان أخرى، تؤيد ادعاءات بريطانيا: لكنها - فى هذه الحالة - ستقبل طواعية القيام بدور ثانوى.

الثانى: لقد ظهرت قوة ثالثة فى الشرق، لكن نشاطها لا يزال مختفيا خلف مظاهر التبعية للدولة العثمانية. وهذه القوة ستكون مفيدة لسياستنا لأن لها مصالح موجودة فعلا وستفرض نفسها فى يوم من الأيام حتى ولو لم نساعدها. وإذا توافقت مصالح هذه القوة مع مصالحنا، فيجب علينا ألا نتركها تضيع منا.

ويعانى الباشا من كبر السن؛ وبعد وفاته، سيسترجع الباب العالى حكم هذه الولاية، ونشك فى أنه سيعين ابن الباشا الحالى فى منصب أبيه الشاغر؛ ويتفق إبراهيم تماما مع أبيه وهو مثله: يبدى مظاهر الذكاء نفسها تجاه المستقبل. ويجب أن يكون هذا الحليف قويا لكى يخدم مصالحنا ومصالحه، لكن عناصر القوة - التى تتيحها مصر للباشا - لا تتناسب أبدا مع المهمة التى سيؤديها:

١ - فعدد سكان مصر يبلغ ثلاثة ملايين نسمة:

٢ - ويصل جيشه إلى ٥٠ ألف جندى؛

٣ - ولديه ٢٠ سفينة حربية؛

٤ - ودخله السنوى يدر عليه ٨٠ مليون فرنك.

وهذه العناصر لن توفر لهذا الوالى الحماية من الضغوط التى قد يتعرض لها.

وعندما يريد الشمال أن يفكك قوة من قوى الجنوب - لكى يدمرها - فإنه يضع عقبة كبيرة أمامها ولا يعيد تركيب أجزائها على أسس أقوى. ومصر لديها

كل الشروط اللازمة لإنشاء إمبراطورية جديدة، والدعم الذى ستقدمه فرنسا لها سيقتصر على مساعدتها فى حل مشكلتين:

المشكلة الأولى: تجنب المساوئ التى ستنشأ عن تفكيك الإمبراطورية التركية وإعادة تجميع أجزائها فى إمبراطورية جديدة تضمن الاستقرار والنظام:

المشكلة الثانية: استعادة النفوذ الفرنسى السابق فى الشرق... وإذا قام تابع للسلطان المعظم بإخضاع الولايات البعيدة المتمردة - أو التى تسعى للانفصال - فإن ذلك لن يسبب أى ضرر لمبدأ سيادة السلطان محمود على تلك الولايات.

واتحاد تلك الولايات البعيدة مع بشوية مصر ستكون له فائدة مزدوجة:

١ - الحفاظ على مظهر استمرارية الدولة العثمانية، وتجنب ظهور أى رفض ذ أو تمرد - من جانب المسلمين المتعلقين بالسلطان المعظم؛

٢ - بناء قوة جديدة ذات مستقبل باهر.

وفى الوقت الذى يسيطر فيه النفوذ الروسى على الآستانة، والنفوذ الإنجليزى على المورة، فإن النفوذ الفرنسى سيسيطر على الإسكندرية وستخلق قوة جديدة لن تسمح مصالحها باستبعادنا عن مناقشة مسائل بلاد الشرق...

إن موقع مصر يحتم امتداد مجال نفوذها حتى يصل إلى أكثر الولايات بعدا عن مركز الإمبراطورية العثمانية، وهى الولايات الأكثر عصيانا أو المعرضة - أكثر من غيرها - للانفصال عن الباب العالى. وبناء على ما تقدم، يجب أن يمتد مجال نفوذ مصر شرقا ليشمل بلاد الشام، وغربا ليشمل بلاد شمال أفريقيا. وعلينا الاعتراف بأن موقع مصر يقدم مزايا عظيمة تساعد على قيام دولة حقيقية: فاللغة والعادات والأصل المشترك كلها روابط دائمة ستتيح اندماج سكان بلاد الشام والمغرب مع سكان مصر...

ولكى يستطيع محمد على إنجاز مهمته، يجب عليه أن يسيطر على ساحل أفريقيا بأكمله (الذى تمتلكه دول شمال أفريقيا). ويبدو على هذا المشروع أنه مشروع أوروبى: فهو يهم كل الدول البحرية خصوصا تلك التى تطل على ساحل

البحر المتوسط والتى تعانى ـ بشكل أو بآخر ـ من عمليات القرصنة التى تمارسها دول شمال أفريقيا... وهذا المشروع يهم فرنسا بشكل خاص...

وفيما يتعلق بالوسائل التى تضمن تنفيذ مثل هذا المشروع، توجد:

١ ـ المساعدة التى تستطيع مختلف دول أوروبا تقديمها لمحمد على؛

٢ ـ ومساعدته ـ تحديدا ـ لزيادة حجم وقوة أسطوله؛

وبذلك يتم تعويض الباشا عن الخسائر التى سببتها أوروبا له فى نافارين... وعندما يتم بناء مصر بهذه الطريقة، فإنها ستأخذ مكانا متميزا بين الدول التى تطل على البحر المتوسط؛ **وفى الوقت نفسه، لن نخشى من نمو قوتها...**

وفى النهاية، فإننى أؤكد على أهمية المصالح التجارية لأنه يوجد تماثل بين وضع السلطان ووضع محمد على، فكل منهما يملك مفتاح طريق بحرى وتجارى عظيم: لقد فتح السلطان محمود مضيق البوسفور لمرور التجارة الدولية؛ أما محمد على، فإنه لا يزال يغلق الطريق الذى يصل البحر المتوسط بالمحيط الهندى... ويجب على الباشا أن يكون قويا لدرجة تجعله قادرا على حماية هذا الطريق من الوقوع فى يد دولة منفردة: فليستمر ـ إذن ـ فى إغلاقه أو فليفتحه أمام التجارة الدولية. ولتحقيق ذلك، يجب عليه ألا يكف أبدا عن حراسة السويس والنقاط التى تسيطر على مضيق باب المندب وحمايتها[٥]".

ويمكن تلخيص هذه الوثيقة فى هذه الكلمات القليلة: العمل على تحقيق الفكرة العظيمة التى نادى بها نابليون (لكن بشكل يتناسب مع تطور الزمن) والتى تهدف إلى تكوين إمبراطورية عربية بشكل ملتو، أى بواسطة محمد على وتحت حماية فرنسا. وهذه السياسة لها فائدة مزدوجة: فهى ترضى غرور محمد على وطموحه؛ وفى الوقت نفسه، تكون لديها ضمانات للمستقبل.

لقد كان الباشا يريد ـ فعلا ـ تكوين الإمبراطورية العربية "لكن بشرط أن تكون لصالحه هو" وليس لصالح أية قوة غيره. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان يخشى من جوار فرنسا له وقربها منه لأنه كان يعتقد أنها ستبتلعه فى نهاية

الأمر؛ ولذلك، فقد حاول - بمهارة - أن يستغل التنافس القائم بين إنجلترا وفرنسا لعله يجد من خلاله سبيلا للخلاص: ورحبت إنجلترا بمساعيه لبدء التفاوض معها لكنها لم تقدم له سوى وعود مبهمة وتركته معلقا.

ويعتبر القنصل دروفيتى من أوائل مهندسى السياسة الفرنسية الجديدة: فالحكومة الفرنسية كانت قد وجهت إليه عدة أسئلة بخصوص مذكرته التى كتبها عن الجزائر بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٨٢٦، وبناء على ردوده، قررت الحكومة الفرنسية - لأول مرة - احتلال سواحل دول شمال أفريقيا. وفى تلك الأثناء، كان محمد على يريد غزو بلاد الشام؛ لكن دروفيتى وجه أنظاره إلى دول شمال أفريقيا ليكون على علاقة طيبة بأوروبا؛ وفى الوقت نفسه، لكى لا يثير حنق وغيرة الباب العالى[٦].

وفى تلك السنة نفسها - ١٨٢٦ - سنلاحظ أن محمد على قد بدأ محاولات للتفاوض مع القنصل الإنجليزى، لكن الحكومة الإنجليزية قابلت هذه المحاولات ببرود - حسبما ذكر بوغوص - وفيما بعد، جدد الباشا محاولاته.

وعندما عارضت الحكومة الإنجليزية مشروع غزو الجزائر، شرح محمد على بنفسه للمستر باركر - قنصل إنجلترا فى مصر - أصل هذه المسألة بقوله: "سأحكى لك تاريخ هذه المسألة: فقد قتل بعض العرب (البدو) - الذين يعملون فى خدمتى - شيخهم ولجئوا إلى طرابلس: فأرسلت ٤٠ جنديا و٦٠٠ عربى مع أتباعهم (أى نحو ألف رجل) ليطلبوا من "الداى" تسليم القتلة؛ وكنت قد أمرتهم - فى حالة رفض تسليم القتلة - بأن يبقوا أمام طرابلس ويخبرونى بما يحدث. وأنكر "الداى" وجود الجناة فى طرابلس: فأرسلت تموينا إلى رجالى عن طريق البحر، وكتبت إلى "الداى" لأحذره بأننى سأستولى على بلاده إذا لم يسلم القتلة؛ فأجبرهم على مغادرة المدينة، وقبض رجالى عليهم، وشنقت أربعة أو خمسة منهم.

وبالصدفة، كان دروفيتى بصحبتى - وهو يفهم اللغة العربية - عندما جاءوا بالقتلة إلىّ. وبعد يوم أو اثنين، زارنى وتحدث معى طويلا عن مشروعه، وعن

سهولة أن أصبح سيدا لا على طرابلس وحدها، بل على تونس والجزائر أيضا إذا وافقت على أقود حملة يشارك الفرنسيون فيها بـ٤٠ ألف جندى مجهزين بما يلزمهم. وفى نهاية حديثه، أخبرنى بأنه سيسافر إلى فرنسا وهو واثق من أن حكومته ستوافق على خطته.

وقلت له بأن ذلك كله حسن، لكن يجب الحصول على موافقة مسبقة من إنجلترا، فصرح لى بأنه مسئول عن ذلك بل يمكننى اعتبار أن إنجلترا قد وافقت فعلا: فقلت له: "تذكر جيدا: دون موافقة إنجلترا، فإننى لا أريد معرفة أى شىء عن مشروعكم هذا."، وكررت هذه العبارة عدة مرات قبل سفره[٧]".

وفى سبتمبر ١٨٢٧، عرض دروفيتى مشروعه على حكومته وأبلغها بأن الباشا مستعد لإرسال جيش لغزو ولايات شمال أفريقيا بالاشتراك مع فرنسا؛ وتوقف المشروع عند هذا الحد مؤقتا: ففى ١٤ يونيو، كانت فرنسا قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع ولاية الجزائر، وفرضت حظرا بحريا عليها بدأ من يوم ١٥، ثم وقعت معركة نافارين يوم ١١ أكتوبر. وعندما تمت تسوية الأمور المتعلقة بالمورة، تعاونت فرنسا مع مصر (حسبما اقترح دروفيتى) لإعادة تفعيل مشروع غزو ولايات شمال أفريقيا بمساعدة مادية من محمد على، ومن محمد على تحديدا؛ وربما تكون فرنسا قد فكرت فى تركه يغزو بلاد الشام مقابل أن تقوم هى بغزو أفريقيا مما يعد مناورة مفيدة جدا لمصالحها.

وفى الأول من سبتمبر ١٨٢٩، عرض دروفيتى على وزير خارجية فرنسا ميزتى مشروعه:

١ ـ عندما يغزو الباشا هذه الولايات بقوة السلاح (بمساعدة فرنسا)، فستصبح هذه الولايات الثلاث تابعة للباب العالى، بالضبط مثل تبعية مصر حاليا؛

٢ ـ وستدخل مصر إليها مستوى الحضارة نفسه الذى وصلت هى إليه: بحيث تجد الدول التجارية المسيحية هناك النظام والأمن اللذان تجدهما فى مصر حاليا[٨].

وتبنت الحكومة الفرنسية خطة دروفيتى - فى مجملها - واعتبرتها أساس مشروع غزو الجزائر. وبتاريخ ٢ نوفمبر ١٨٢٩، غادر المسيو هوديه Huder - ياور البارون جييمينو - ميناء طولون فى مهمة لدى والى مصر لمناقشة هذا الموضوع معه، ووصل إلى الإسكندرية يوم ١٦، ثم كتب مذكرة لوزارة الخارجية لخص فيها نتائج هذه المهمة جاء فيها ما يلى: "وافق الوالى على مشروع الملك بشرط صريح: أن يقدم جلالته له العون والمساعدة اللذين يحتاجهما فطلب:

١ - أن يحصل على هدية تتكون من أربع سفن حربية بكل منها ٨٠ مدفعا حديث الصنع؛

٢ - أن يحصل على قرض بمبلغ أربعة ملايين تالر يسدده خلال أربع سنوات؛

٣ - أن يشمله ملك فرنسا برعايته ويتكفل بحمايته من الدول الأوروبية؛

٤ - أن تتكون الحملة من ٤٠ ألف جندى تحت قيادة إبراهيم.

ومن الواضح أن رد الوالى كان قد تم إعداده بعناية وبناء على قرار حاسم".

ورجع المسيو هوديه إلى طولون للحصول على تعليمات جديدة: فوصلها يوم ٢٠ ديسمبر ومعه وثائق مثيرة عن إمكانيات والى مصر وعن الموارد الحقيقية التى يستطيع الحصول عليها فذكر ما يلى:

١ - إن الأسطول المصرى يتكون من: خمس فرقاطات، وخمس سفن من طراز "كورفيت"، وثمان سفن من طراز "بريك"، وسفينتين من طراز "جيوليت"، وعشر سفن للنقل؛

٢ - أما القوات البرية، فباستطاعة إبراهيم أن يشن الهجوم على ولايات شمال أفريقيا بـ:٢٠ ألف جندى نظامى و٢٠ ألف بدوى كقوات غير نظامية[٩] ".

وبتاريخ ٣ يناير ١٨٣٠، اجتمع "مجلس الملك" لمناقشة الرد على مطالب محمد على، ووافق الملك على القرارات التالية:

١ ـ عدم تسليم أية سفينة فرنسية للوالى؛

٢ ـ وعوضا عن ذلك، يقدم له مبلغ ثمانية ملايين (فرنك)؛

٣ ـ يمنح الوالى كافة التسهيلات الممكنة لبناء أربع سفن فى ترسانات فرنسا، وتسلم إليه مسلحة ومجهزة بتكلفة تبلغ مليونى (فرنك) لكل منها؛

٤ ـ وفيما يتعلق بالدعم المعنوى الذى طلبه الوالى من فرنسا، فبالإمكان منحه ضمانات "شفوية" ترضيه تماما؛ أما الاتفاقية المكتوبة، فيجب أن تحتوى على مجرد تعبيرات مبهمة وغامضة حول هذا الدعم المعنوى.

وفى الوقت نفسه (أكتوبر ١٨٢٩)، تم تكليف الكونت جييمينو بجس نبض الباب العالى، والحصول منه على فرمان يسمح لوالى مصر بغزو ولايات شمال أفريقيا؛ وفى شهر ديسمبر، أبلغ الكونت حكومته بأن سفير إنجلترا فى الآستانة ـ السير روبرت جوردون ـ قد حرض الباب العالى على معارضة المشروع المصرى؛ ومع ذلك، فإن الباب العالى سيرسل طاهر باشا لداى الجزائر لكى يجعله يستجيب لما تطلبه فرنسا ويرضيها.

وبتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٣٠، قرر "مجلس الملك" أن يبعث بالكابتن هوديه ـ للمرة الثانية ـ ليقدم لوالى مصر رد الحكومة الفرنسية؛ ومن جهة ثانية، لكى يخبر الدول الأوروبية الكبرى بهذا المشروع. وفى ٢٠ يناير، غادر هوديه ميناء طولون ووصل إلى الإسكندرية يوم ٨ فبراير وبدأ بعثته الثانية...

وفى إحدى المذكرات، جاء ما يلى: "أحيطت روسيا وبروسيا علما بخطط فرنسا ووافقتا عليها؛ أما ميترنيخ، فقد أبدى بعض التحفظات؛ لكن إنجلترا رفضتها رفضا قاطعا، وأبدت قلقها من الضرر الذى سيصيب ـ حتما ـ الباب العالى نتيجة لتوسع محمد على، وتعللت بأن أوروبا لن تشعر بالاطمئنان لقيام ثورة شاملة فى الساحل الشمالى لأفريقيا. واتفقت النمسا وإنجلترا على أن أى تحالف يعتبر "غير شرعى" إذا عقد مع أى من رعايا الباب العالى دون موافقته.

ويبدو أن الباب العالى قد قرر إرسال طاهر باشا للجزائر، ومن المعروف أن طاهر باشا عدو لمحمد على وفرنسا... لقد أطال محمد على فى أمد المفاوضات فأفسد نجاح حملته".

وفى ٣١ يناير، قرر "مجلس الملك" تعديل مشروعه الأول - الذى قدمه إلى والى مصر - وأرسل له بتعليمات جديدة نشأت عن الوضع المستجد بعد موقف الوالى ومعارضة الدول الأوروبية. ويقضى هذا التعديل بما يلى:

١ - تغزو فرنسا ولاية الجزائر بمفردها بينما يغزو محمد على ولايتى تونس وطرابلس؛

٢ - تقرض فرنسا محمد على مبلغ عشرة ملايين (فرنك)؛

تشترك فرنسا معه بسفنها فى غزو طرابلس.

وبتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٨٣٠، وصل مبعوث فرنسى رفيع المستوى - هو المسيو لانجسدورف Langsdorff - إلى الإسكندرية وأبلغ الوالى فورا بالمشروع الجديد. وفى يوم ٢٦ فبراير، أخبر إبراهيم باشا المفاوضين برفض والده الانضمام للمشروع الجديد: وادعى محمد على أن حملته يجب أن تأخذ مظهرا إسلاميا تماما لكى تنجح فى غزو ولايات شمال أفريقيا؛ وبالتالى، فإن تحالفه مع فرنسا وتعاونه العلنى معها سيضران - قطعا - بهذا المظهر الإسلامى المطلوب؛ وأبدى الباشا مجددا استعداده للتحرك حسب الشروط القديمة.

وجاء بالمذكرة نفسها ما يلى: "ظل إبراهيم فى الإسكندرية وبدا القلق عليه بسبب ترتيبات فرنسا المستقبلية تجاه مصر[١٠]".

وهذه المذكرة تبرز نقطتين هامتين:

أولا: "بدا القلق على إبراهيم بسبب ترتيبات فرنسا المستقبلية تجاه مصر". فمن المؤكد أن هذا القلق يرجع إلى أن محمد على أراد ممارسة سياسة التقرب من إنجلترا رغما عن مشاعر الشك والكراهية تجاهها بسبب مواقفها ضده؛ كما

أن هذا القلق يفسر أيضا "موضوع التبعية" الذى كان أحد الأسباب الرئيسية لفشل إتمام الاتفاق بين فرنسا والوالى.

لقد تملكت فكرة مسيطرة على ذهن محمد على، فكرة تدعوه لضرورة إنشاء قوة بحرية هائلة ـ بأى ثمن وبسرعة ـ تضمن له:

١ ـ حرية الحركة المستقلة عن فرنسا فى أثناء غزو الولايات؛

٢ ـ تبديد قلقه إزاء الترتيبات المستقبلية لفرنسا تجاه مصر، وإزاء مواقف الباب العالى وإنجلترا، عدواه الطبيعيان. لقد أراد أن توفر القوة المادية له ضمانا حقيقيا ضد أى خطر متوقع.

ثانيا: "لقد أطال باشا مصر فى أمد المفاوضات فأفسد نجاح حملته". إن العدل يحتم علينا الاعتراف بأن الجانبين ـ المصرى والفرنسى ـ قد افتقدا روح اتخاذ القرار، فلجأ كل منهما للمناورات والأساليب الملتوية بدلا من مواجهة المشكلة مباشرة. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كان محمد على يغازل إنجلترا بينما كانت فرنسا تغازل الباب العالى لكى لا يتصور أن "مشروع الجزائر نتج عن اتفاق سرى عقدته مع محمد على، ولكى لا تثير غيرته ضد الوالى". وبالقطع، فإن مثل هذه الاعتبارات كانت ضرورية إلا أنها أضرت بالعمل المباشر العلنى المشترك.

وفى أثناء بعثة "هوديه" الأولى (نوفمبر ١٨٢٩)، اتخذ محمد على قرارا فوريا بالتحرك، دون الحصول على إذن مسبق من الباب العالى، لكى يوجه ضربة خاطفة وقاضية قبل أن تتفق تركيا وإنجلترا على اتخاذ أى إجراء ضده، بل إنه لم يطلب من فرنسا سوى ضمان حمايته وتوفير دعم ـ بشكل فعال ـ إذا وضعت إنجلترا العقبات أمام مشروع إخضاع الولايات الثلاث. وسنلاحظ أن فرنسا ـ فى هذه النقطة الأساسية ـ قد أصرت إصرارا عنيدا على إعطاء محمد على مجرد "ضمانات شفوية" لا تطمئنه ولا تجعله يسير قدما فى تنفيذ المشروع.

ومن المؤكد أن فرنسا قد اتخذت احتياطاتها: فرفضت الارتباط الكامل بالباشا لكى تحتفظ لنفسها بإمكانية التحرك منفردة إذا عارض الباب العالى (أو

إنجلترا أو الاثنين معا) قيام مصر بالدور الذى تريد - بالإشتراك معها - فى شمال أفريقيا. وهذا ما حدث بالفعل: فالباب العالى وإنجلترا قد رفضا الخطة التى قدمها محمد على، وبدا أنهما يفضلان أن تتحرك فرنسا بمفردها.

وبتاريخ ١٧ فبراير ١٨٣٠، أرسل وزير خارجية فرنسا - بعد سفر لانجسدورف - بتعليمات إلى هوريه وميمو Mimault فى الإسكندرية ليشرح لهما الموقف الحقيقى للدول الأوروبية (خصوصا موقفى تركيا وإنجلترا) بأسلوب فى غاية الدقة: "وفيما يتعلق بإنجلترا، فإننا لم نفاجأ بقلقها من نمو قوة الباشا إذا امتلك ولايات شمال أفريقيا: فإنجلترا لن تشجع أبدا هذه القوة؛ لكن الحكومة الإنجليزية شعرت بأن القضاء على جذور القرصنة يهم كل دول أوروبا: فلم تطالب لا بإجراء استفتاء دولى ولا بتصويت الشعب الإنجليزى عليه.

ولم توجه لنا الحكومة الإنجليزية أى لوم على تنفيذ أغراضنا، لكنها أبدت أسفها لأننا لم نعطها الأولوية على أية حكومة أخرى ولم نشركها فى هذا المشروع؛ ووافقت على تنفيذ حملتنا ضد الجزائر، لكنها رفضت تحالفنا العابر مع مصر: ومن السهل علينا أن نفهم دوافع هذا الاختلاف فى موقفها...

أما النمسا، فإنها تربط سياستها - طواعية - بسياسة إنجلترا فى كل ما يتعلق بشئون الشرق: فامتنعت عن تأييدنا مراعاة لخاطر حليفتها...

وبالنسبة للباب العالى، فإنه لا يزال مصرا على الاحتفاظ بحياده فى هذه المسألة: ولعدة أيام، ظل يعلن عن نيته فى إرسال طاهر باشا للجزائر؛ لكنه أعلن مؤخرا - يوم ٦ يناير - عدم وجود أى شىء مشترك بينه وبين الجزائر، وأنه لا يهتم كثيرا بمصير هذه الحكومة؛ وأعلن أيضا أنه كان يريد بذل مساعيه الحميدة لدى "الداى" لإرضاء ملك فرنسا؛ لكن دون مساعدة فرنسا للباب العالى، فإن هذه المساعى ستذهب سدى: فقرر عدم إرسال طاهر باشا للجزائر. وبعد صدور مثل هذا التصريح، فلن يكون بمقدور الباب العالى الادعاء بأى حق له فى التدخل فى خلافاتنا مع ولايات شمال أفريقيا: فقد أعلن بنفسه تخليه عن هذه المسألة[١١]".

وفى الواقع، فإن الباب العالى كان قد أعرب للسفير الفرنسى فى الآستانة عن عدم اهتمامه بهذه الولايات، لكنه تحدث عنها حديثا مختلفا مع والى مصر: فمحمد على كان قد عرض على الباب العالى ٢٠٠ ألف كيس ـ يدفعها للخزانة خلال عشرة أعوام ـ إذا أصدر السلطان فرمانا يسمح له بغزو ولايات شمال أفريقيا: ولم يكتف الباب العالى بمجرد رفض إصدار هذا الفرمان، بل إنه طالب الوالى بـ٢٠٠ ألف كيس يدفعها على فترات متقاربة.

وكما هو متوقع تماما، فإن تحالف الحكومة الفرنسية مع محمد على لم يدفعها لإلغاء مشروع احتلال الجزائر: فبتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٨٣٠، صرحت بأنها قررت ـ إزاء هذا الوضع الجديد ـ تنفيذ مشروع الغزو، سواء شارك محمد على فيه أو لا. لقد بينت شروط الوالى لفرنسا أنه ينوى التحرك، لا كمجرد تابع لها، بل بصفته حاكما حقيقيا متحالف معها: لكن هذا الوضع لم يكن يناسب الخطة الفرنسية. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد اهتمت أوروبا بالموضوع ورفضت اشتراك فرنسا مع محمد على فى إرسال هذه الحملة: لأن فرنسا بذلك ستشجع ـ بشكل ما ـ قيام إمبراطورية إسلامية فى شمال أفريقيا.

وظهر هذا الاهتمام مجددا عندما بعثت الحكومة الفرنسية بيانا جديدا لدول أوروبا ـ بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٨٣٠ ـ تخبرها فيه بمشروع الحملة المشتركة وأن هدفها هو القضاء على القرصنة ومنع استعباد المسيحيين: وكالعادة، فقد أبدت إنجلترا معارضة شديدة لأى مشروع قد يساعد على زيادة قوة مصر أو توسعها.

واتخذت مملكة سردينيا موقفا له مغزى عميق: لقد أبلغ وزير فرنسا المفوض فى تورينو ـ المسيو دى شاستو de Chasteau ـ حكومته بما يلى:

١ ـ إن حكومة ملك سردينيا راضية تماما عن قرار فرنسا بالتحرك ضد ولاية الجزائر مستخدمة أسلوبا غير أسلوب فرض الحصار البحرى عليها؛

٢ ـ لكن حكومة سردينيا لا توافق على أن يغزو باشا مصر ولايتى تونس وطرابلس: فهذا المشروع سيؤدى إلى قيام إمبراطورية قوية وخطيرة فى هذا الجزء من أفريقيا[١٢].

وأيا كان الأمر، فإن معارضة إنجلترا وتركيا (أو مجرد معارضة إنجلترا بمفردها) كانت هى السبب الأساسى فى تراجع محمد على عن الاشتراك فى مشروع غزو الجزائر. ويبدو أن المسيو هوديه اعتبر أن هذا التراجع قد حدث لأن الباشا كان يفضل غزو بلاد الشام لأنها - بالتأكيد - أكثر ثراء من ولايات شمال أفريقيا.

وأراد المسيو هوديه تفسير سبب فشل الخطة الفرنسية الثانية التى اتخذت شكل "التحالف العلنى" بين الباشا وفرنسا ضد مسلمين، فذكر ما يلى: "باختصار، لقد درست التقديرات المختلفة بعمق، تلك التقديرات التى قد تكون قد أثرت على قرار الوالى. ويرجع سبب رفضه للخطة الثانية إلى الإجراءات - التى رآها ضرورية - لتحقيق أحلامه الوهمية القديمة فى إقامة دولة قوية ذات سيادة. لقد حول الباشا أنظاره مؤقتا إلى دول شمال أفريقيا، إلا أن تلك الأحلام لا تزال ماثلة دائما فى خياله المتوهج وروحه القلقة.

ويفضل هذا الأمير الاحتفاظ بالألقاب التى يعتقد أن أمته قد منحتها له بدلا من المخاطرة بفقدها بسبب تحالفه المخالف لروح الشريعة الإسلامية. وهو يعتقد بأن نتيجة هذا التحالف - بالنسبة له - ستقتصر على مجرد حصوله على ولاية لم يسبق له وأن فكر بجدية أبدا فى الحصول عليها.

أما ولايات بلاد الشام. فهى على العكس تماما: فالباشا يطمع فيها منذ زمن طويل، ويعتبرها محطة تقربه من هدفه لينطلق إلى ما هو أبعد؛ وهو يتصور أن حدثا ما سيقع ويتيح له - أو لابنه - بلوغ هذا الهدف المنشود فى يوم ما. والباشا لم يكف قط عن التطلع لحكم ولايات الشام: فأرضها خصبة وغنية - بصفة عامة - وستقدم له موارد مباشرة من كل نوع لن يجد مثيلا لها على سواحل شمال أفريقيا القاحلة نسبيا.

وكان الباشا قد طالب مؤخرا بحكم ولايات الشام - بما فيها بشوية دمشق - بصفة تعويض له عن خسائره فى حربى اليونان وروسيا، وعرض أن يدفع للباب العالى جزية سنوية أكبر من تلك التى تدفعها الحكومات الحالية لولايات الشام؛

لكن السلطان رفض لأنه يستريب ـ دائما ـ فى أى طلب من هذا النوع يرفعه إليه والى مصر(١٣)".

وفى الحقيقة، فإن محمد على لم يعارض الدخول فى حلف "يخالف روح الشريعة الإسلامية" (كما تصور المستر هوديه)، بل إنه عارض الدخول فى حلف يخالف "روح سياسته هو": وعندما تحجج بأنه يسعى لمراعاة حساسيات المشاعر الإسلامية، فإنه كان يسعى إلى أن تبدو حملته وكأنها حملة مصرية خالصة، فيحتفظ ـ بذلك – لنفسه بكل مغانمها.

وكان الباشا قد طلب من فرنسا أن تزوده بالمال والضباط، لكنه أصر على أن يكون الجيش والأسطول مصريان. وبالتالى، فقد رفض تعاون الأسطول الفرنسى معه بل إنه ـ على العكس ـ أصر على أن تهديه فرنسا أربع سفن؛ لكن حكومة فرنسا كانت تدرك تماما الظروف السائدة: فرفضت تسليمه السفن، وعرضت عليه أموالا عوضا عنها إلا أنه رفض.

لقد كانت الفكرة المسيطرة على ذهن محمد على تتطلب منه دائما أن يسبق أوروبا:

١ ـ فى موضوع تقسيم تركة الإمبراطورية العثمانية؛

٢ ـ وفى موضوع إقامة الإمبراطورية العربية؛

وذلك لكى يبعد عنه أى تهديد أوروبى لحدوده الشرقية والغربية.

وفى الوقت نفسه، فقد قدم المشروع الفرنسى له ميزات لا يجب الاستهانة بها؛ لكن الباشا كان يخشى إنجلترا، وكان حذره المبالغ فيه يدفعه للتهويل من حجم الأخطار، الحقيقية منها والمتخيلة: فخسر كل المكاسب التى كان سيجنيها لو كان قد عقد حلفا ـ مع دولة أوروبية ـ مبنيا على المصالح الإيجابية المتبادلة.

ورغما عن التحفظات التى وضعتها فرنسا على صداقتها مع الوالى؛ فإن سياستها تجاهه كانت هى السياسة الأوروبية الوحيدة المؤيدة له، ولزيادة قوة مصر، ولاستقلالها المرتقب. لكن الدبلوماسية القوية الماهرة ـ مثل دبلوماسية

كافور[٤] ـ كانت تستطيع عند اللزوم لى ذراع محمد على لإجباره على التضحية ببعض مصالحه الغالية عليه لتحقيق هدفه الأسمى المنشود.

لقد كان من المفروض أن تكون هذه الحملة المشتركة بمثابة نقطة انطلاق لسياسة وثيقة بين محمد على وفرنسا، لكن فرنسا لم تستطع الانتظار أكثر من ذلك: فقد كان يجب عليها التحرك بأقصى سرعة لكى تضع دول أوروبا أمام الأمر الواقع قبل أن يثير الباب العالى وإنجلترا تعقيدات جديدة.

وعندما تخلت فرنسا عن مشروع "الحملة المشتركة" مع محمد على، فإنها كانت ـ فى الوقت نفسه ـ واثقة من أنها ستكسب جزءا مهما من معارضى غزو الجزائر، ليس فقط فى دول أوروبا بل أيضا فى فرنسا نفسها: فالرأى العام الفرنسى كان يجهل المدى الحقيقى للمشروع الفرنسى/ المصرى، وكان يعتبر أن هذه الحملة لا تليق بكرامة فرنسا ولا بشرفها العسكرى.

رابعا: محمد على يسعى للتحالف مع إنجلترا:

شعر محمد على بالغضب والقلق من جراء سياسة فرنسا فى شمال أفريقيا لأنها تعارضت مع مشروعه لإقامة الإمبراطورية العربية، وشكلت ـ فى الوقت نفسه ـ تهديدا لحدوده الغربية: فألقى بنفسه فى أحضان إنجلترا، لكن إنجلترا لم تكن لتطيق رؤية مصر تلعب دورا ما فى أوروبا. وعندما أراد الباشا أن يغزو ولايات شمال أفريقيا ـ بصفته حليفا لفرنسا ـ فإن ذلك كان يعنى أنه سيقوم بدور أوروبى فى أفريقيا. وبالتالى، فإن مصر ستأخذ مكانة مرموقة بين الدول المتحضرة: ولم تكن إنجلترا لتقبل بتحقيق هذا الغرض.

ورغما عن "الفيتو" ـ الذى عارضت إنجلترا به المشروع المصرى/ الفرنسى (من نوفمبر ١٨٢٩ حتى يناير ١٨٣٠) ـ لم يشعر محمد على باليأس من إمكانية إقناع إنجلترا بوجهة نظره؛ واعتمدت خطته على:

---

(٤) "كافور" Cavour : سياسى إيطالى (١٨١٠-١٨٦١) عرف بآرائه وسياساته الليبرالية؛ ويعتبر المهندس الأساسى للوحدة الإيطالية. (المترجم).

١ ـ الاستفادة من التنافس بين إنجلترا وفرنسا ـ فى البحر المتوسط ـ لإفشال مشروع غزو فرنسا للجزائر؛

٢ ـ الاستفادة من التنافس بين إنجلترا وروسيا ـ فى تركيا وآسيا ـ للحصول على تأييد إنجلترا لمشاريعه الخاصة بغزو بلاد الشام والجزء الآسيوى من تركيا.

وفى ٧ مارس سنة ١٨٣٠ ?صرح الباشا للمستر باركر قائلا: "اللورد آبردين لا يعرفنى. ولو عرفنى لأدرك أن مساندته لى هى الوسيلة الوحيدة لزيادة قوة السلطان. ولو ساندنى، لوضعت تحت تصرفه ـ فى فترة وجيزة ـ جيشا به ١٢٥ ألف جندى مستعدا لصد الروس عن الآستانة وبلاد فارس... لقد فقد السكان ـ فى جميع أرجاء الإمبراطورية العثمانية ـ ثقتهم فى الباب العالى؛ وهم يحبوننى، وسينضوون كلهم تحت رايتى إذا ساندنى الإنجليز وضمنوا إنجاح خططى، وهى خطط رجل يغار على شرف السلطان وعلى دين بلاده.

إن إنجلترا دولة قوية: ومنذ زمن طويل، أدركت أننى لن أستطيع إنجاز أى شىء عظيم إلا "بتصريح" منها: فأينما التفت، وجدتها أمامى لإفشال مساعى." وفى نهاية اللقاء، طلب الوالى عقد "تحالف وثيق وصداقة حميمة مع بريطانيا العظمى[١٤]".

وكان لدى محمد على اهتمامان يشغلان كل تفكيره:

١ ـ غزو ولايات شمال أفريقيا:

٢ ـ وغزو بلاد الشام:

ولتحقيق هذين الهدفين فى وقت واحد، لم يتردد فى عرض خدماته على إنجلترا ليصبح تابعا لها مقابل حمايتها له[١٥].

ومع ذلك فقد كان الإنجليز يرتابون فى الذكاء الماكر للباشا ولا يثقون فيه: ووصفوه بأنه "يبدو مَرِنًا حتى يكسب"[٥]. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن السياسة الإنجليزية كانت تدرك جيدا نوعية هذه "التبعية" الخطيرة.

---

(٥) هذا الموقف ينطبق عليه المثل العامى المصرى: "يتمسكن لغاية ما يتمكن". (المترجم).

وفى تلك الأثناء، علم الوالى بنزول القوات الفرنسية على ساحل شمال أفريقيا وتمركزها هناك: فكان عليه مواجهة العواقب السياسية الناجمة عن حملة الجزائر. وبتاريخ ٨ يوليو سنة ١٨٣٠، عقد سموه لقاء خاصا مع القنصل الإنجليزى وصرح له بما يلى: "إن إنشاء مستعمرة فرنسية على ساحل شمال أفريقيا لهو إجراء ضار تماما بالمصالح التجارية لإنجلترا، وبهيمنتها على البحر المتوسط... لكن إنجلترا لن تعطى منافستها (فرنسا) الوقت الكافى لإنجاح خططها وتوطيد أقدامها هناك والتوسع حتى تصل إلى حدودى الغربية. إن هذا الجوار سيقلب ـ رأسا على عقب ـ خططى التى أنوى عرضها على الحكومة الإنجليزية[١٦]".

وبذل محمد على كل جهوده لإقناع إنجلترا بوجهة نظره الخاصة بشمال أفريقيا أو ـ على الأقل ـ ليجعلها تعارض بفاعلية غزو فرنسا للجزائر، لكن كل جهوده باءت بالفشل الذريع.

وبينما كان الباشا يفكر فى الجزائر، كان نظره ـ فى الوقت نفسه ـ يرنو إلى بلاد الشام: فمشروع غزوها كان دائما هو محور سياسته؛ وبشكل ما، فقد كان هذا المشروع يتسق مع منطق الأشياء، ويستمد قوته من الماضى؛ لكن مشروع غزو الجزائر كان مجرد انحراف عن السياق الطبيعى فرضته الظروف على الوالى، أى أنه كان إجراء دفاعيا محضا.

وفى يوم ٢٦ أبريل ١٨٣٠، كتب المسيو ميمو من القاهرة ما يلى: "فى أثناء إحدى مناقشاتى السياسية مع الباشا، وبعد ما استمعت إليه طويلا وهو يتحدث عن حملتى الشام والجزائر، قلت له: "فى هذه اللحظة، **فإن سموك تبدو لى على هيئة نسر عظيم يقف فوق هرم، ناشرا جناحيه الهائلين ويخفقهما يمينا ويسارا**". فرد عليه بقوله: "**إن خفقة الجناح الأيسر يجب أن تكون أشد**"؛ إذن، فإنه كان "يفضل اليسار..." وقبل سفره للدلتا ببضعة أيام، تناقشت معه حول موضوع مماثل، فقال لى: "إننى أتحسس موضع قدمى لكى أعرف ما إذا كان المكان خاليا أم لا: وإذا وجدت فيه قدما أخرى، فإننى أسحب قدمى. إن أكثر ما يضايق الباشا هو أن يجد قدم إنجلترا فى مصر...[١٧]".

لقد كان مشروع غزو بلاد الشام مغريا جدا بالنسبة لمحمد على لأنه يتسق تماما مع خطته لتحديث الإمبراطورية العثمانية وتجديد قواها، وكانت ولايات الشام جزءا أساسيا فى هذه الخطة. وبالإضافة إلى ذلك: إذا تطورت حرب الشام، فقد تؤدى إلى نشوب ثورة فى الآستانة تضع نفوذ محمد على قبل نفوذ روسيا.

واتصف محمد على بأنه لا يعرف الكلل وبأن خياله غير محدود؛ وبالتالى، فإنه لم يستطع تحجيم طموحاته فى إطار خطة محدودة ترتبط بموارده وإمكانياته، خصوصا ارتباطها بمتطلبات السياسة الأوروبية: فأينما أجال الباشا بصره (فى أفريقيا وآسيا)، كان يصطدم بمعارضة صريحة ـ أو ضمنية ـ تبديها القوى الأوروبية ضده: فقد كانت خطته تمس كل مصالحها. ومن المؤكد أن الباشا قد حاول ـ بلا جدوى ـ بث الفرقة بين دول أوروبا حول نقطة محددة: فكل دولة كانت تتنافس مع الأخرى حول مسألة ما (تمثل جزءا من خطة الوالى)، لكن رؤيتها الشاملة لخطة الوالى لم تغب عن عيونها: لقد كانت دول أوروبا تدرك أن تنفيذ هذه الخطة بالكامل سيضر بمصالحها، أو سيهددها على الأقل.

فشل محمد على فى الاستفادة من المنافسة الفرنسية الإنجليزية فى شمال أفريقيا كما فشل فى الاستفادة من المنافسة الإنجليزية الروسية فى الآستانة. ومع أن الدول الكبرى قد اختلفت ـ بشكل مؤقت ـ على تقسيم ميراث الإمبراطورية العثمانية؛ فإنها قد عارضت ـ كلها ـ محمد على بشكل أو بآخر، وفضلت تأجيل تقسيم هذا الميراث إلى وقت لاحق؛ وبعبارة أدق، فإن الدول فضلت إجراء تقسيم بطىء ومتدرج بدلا من إشراك محمد على فيه.

واصطدمت خطط الباشا بسور منيع أوقف تنفيذها؛ وتمثل هذا السور المنيع فى رفع شعار مطاط هو "الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية". وفى مقابل هذا الشعار المطاط، رفع محمد على ـ بمهارة ـ شعار: "تحديث الإمبراطورية". وبدا الشعاران ظاهريا وكأنهما متفقان لكنهما ـ فى الحقيقة ـ كانا متعارضين تماما.

وتوضح مراسلات محمد على الخاصة نقطة هامة كانت هى أساس سياسته التوسعية. هذه النقطة الهامة هى شعوره الدينى العميق. وكان الباشا قد أبدى تسامحا - يشرفه - تجاه المسيحيين فى جميع المجالات، وفى الوقت نفسه، كان مسلما صالحا: فلم يترك الدول المسيحية تقتسم بلاد الإسلام وتقوم بإذلال ما أسماه "أمته"، أى "الأمة الإسلامية". ومن هذا المنطلق، سعى للاستيلاء على البلاد الإسلامية (التى تطمع القوى المسيحية فيها) لكى ينقذها ويقوم بتحديثها ونشر مجد العقيدة الإسلامية فيها.

وفى أثناء ممارسة هذه السياسة الجديدة، كان محمد على يمثل "الرأس المفكر" ومثل ابنه إبراهيم "الذراع القوية" لهذه السياسة؛ وتأكد ضعف الباب العالى، وظهر أن الخطر يتهدد وجود كل البلاد المرتبطة بمصيره: فكان لا بد - على الأقل - من إبعاد هذا الخطر عن مصر أولا.

وصرح الوالى للمسيو لانجسدورف بما يلى: "إن الإمبراطورية العثمانية عظيمة بكل تأكيد: ومصر ليست سوى ولاية من ولاياتها: وبمقدور مصر أن تصبح عظيمة مثلها لو كان لدى رجال؛ لكن عظمة الإمبراطورية العثمانية ليست حقيقية: فكل أعضاء هذا الجسد الكبير متفسخة عن بعضها بعضًا؛ إن البوسنة والصرب - وكل المقاطعات القريبة - مستقلة فعليا: وولاية بغداد - وكل ولايات آسيا الصغرى المجاورة لبلاد فارس - تتبع الإمبراطورية العثمانية اسميا فقط ولا تمدها لا بالمال ولا بالرجال.

لقد دمرت الإصلاحات الأجسام القديمة ولم تخلق بعد ما يحل محلها، ثم تأتى العراقيل من جانب روسيا لكى تزيد من هذه الفوضى الداخلية: إن الآستانة تعانى من أزمة حادة، وأصبح السلطان مكروها[١٨]".

إن هذه العبارات تلخص رأى محمد على، فهو لا يخشى الباب العالى بل إنه يحتقره: ألم يصرح - بواقعيته الماكيافيلية - بأن لديه "قائمة بأسعار الضمائر فى الآستانة"؟؟

خامسا: الوضع عشية الصراع المصرى/ التركى:

انتظر محمد على بعض الوقت قبل تنفيذ خطته الثورية، لكنه - فى تلك الأثناء - كان يمهد أرض المعركة: فجس نبض إنجلترا وفرنسا؛ وبما أن الأتراك كانوا يشكلون الأغلبية فى حاشيته، فقد سعى لكسب ولائهم له. وفى الوقت نفسه. أقام إنشاءات دفاعية، ودشن سفنا، وأمر ببناء غيرها فى الترسانة، وزاد من قوة جيشه، وقام بتحصين قصره "خوفا من أن يأتوا ويكسروا الزجاج"؛ كما أعد الأذهان لما ينوى عمله: فلم يتردد فى إبداء مخاوفه من استعدادات الآستانة. وأصدر تحذيرا كاذبا استفاد منه لكى يعقد فى "الديوان" - بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٣٠ - اجتماعا مع قادة جيشه وكبار الضباط ليسألهم عما إذا كانوا سيدافعون عنه إذا هاجمه الباب العالى. ويذكر المسيو ميمو أن الرد جاء فوريا بالإيجاب وبالإجماع.

لقد دبر محمد على هذا الإجراء لهدف سياسى وكتحد للباب العالى، وفهم قنصلا فرنسا وإنجلترا مغزاه على الفور. وبتاريخ ٣ يونيو ١٨٣٠ ?كتب المستر باركر - من الإسكندرية - تقريرا لحكومته عن هذا الموضوع ذكر فيه: "لقد سبق للوالى ذ فى سنة ١٨١٧ - أن أعلن عن استعداده للدفاع عن نفسه ضد أى هجوم ينفذه الباب العالى ضده، وكرر ذلك كثيرا فيما بعد: لكنه - فى هذه المرة - كان أكثر حسما وبأبهة أكثر من المرات السابقة[١٩]".

ونظرا لأن فرنسا كانت منهمكة فى تنفيذ مشروع غزو الجزائر، فقد رحبت بمشروع محمد على لغزو بلاد الشام: فعلى الرغم من أن الباب العالى كان قد أعلن عدم اهتمامه - ظاهريا - باحتلال فرنسا للجزائر (نظرا لضعفه): فإنه كان يستطيع أن يخلق لها مشاكل هناك، خصوصا أن عملية الغزو كانت تتم فى ظروف صعبة... وتملك القلق من محمد على بسبب نتائج الغزو الفرنسى للجزائر، وخشى من تعرض مشروع الشام لما تعرض له مشروعه فى الجزائر (أى الاصطدام برفض إنجلترا): فسعى للتقرب منها بأى ثمن أو - على الأقل - ليخفف من غلواء كراهيتها له.

وصرح بوغوص لباركر بما يلى: "إن الباشا - ببعد نظره - كان (ولا يزال) يعتبر أن أى اتحاد سياسى مع فرنسا مضاد للنظام الطبيعى للأشياء. وهو يؤمن بأن السياسة الصحيحة تقتضى منه أن يتوجه دائما صوب بريطانيا العظمى نظرا لتفوق أسطولها ولاهتمامها الفعال ببناء حاجز يصد تقدم روسيا فى تركيا. كما يؤمن سموه بأنها هى القوة لوحيدة التى يجب عليه أن يسعى لكسب تأييدها له. وفى النهاية، فهناك ضرورة مشتركة للتعاون - بين الوالى وبريطانيا العظمى - لصالح الإمبراطورية العثمانية[٢٠]".

ومن المؤكد أن الخطر الروسى لم يجعل بريطانيا تغفل عن الخطر المصرى الذى غطاه الوالى - ببراعة - تحت شعار "صالح الإمبراطورية العثمانية": فمنذ شهر فبراير سنة ١٨٣٠، جدد الوالى محاولاته لدى القنصل الإنجليزى لإشراك إنجلترا فى مشاريعه، لكنه لم يحدد هذه المشاريع ولم يوضح طبيعة التحالف المطلوب. وبالطبع، فقد توقعت الحكومة الإنجليزية نواياه: ففضلت أن تحافظ على حرية حركتها وتنتظر ما ستسفر عنه الأحداث.

وفى تلك الأثناء، شعر الباب العالى بالخطر المصرى، فحاول تجنب عواقبه وأرسل بعثة إلى مصر برئاسة واحد من أكفأ رجاله، هو "ريس أفندى" السابق (وزير الخارجية السابق) واسمه برتو أفندى. وكان برتو أفندى يتصف بالبراعة واللطف والحذر. وكان قد سبق له وأن شغل منصب الوزارة لعدة سنوات: فاعتاد على التعامل مع القضايا الكبرى، كما كان يؤيد وجهة نظر محمد على: ففضلا عن علاقتهما الرسمية، كانت بينهما مراسلات خاصة على قدر أكيد من الأهمية.

ووصل برتو أفندى إلى الإسكندرية فى يوم ٢٣ يوليو سنة ١٨٣٠، وكلف محمد على بإخضاع جزيرة كريت تماما لطاعة السلطان: صدر فرمان - بتاريخ ٢٧ صفر سنة ١٢٤٦ هجرية (١٧ أغسطس سنة ١٨٣٠م.) - يمنح مصر امتياز حكم جزيرة كريت. ووصل الفرمان يوم ٣١ أغسطس: وفى ١٥ سبتمبر، نقل الأسطول المصرى قوة عسكرية مصرية إلى الجزيرة لاحتلالها. وكتب باركر إلى السير ب. مالكولم

معلقا على هذا الإنجاز بقوله: "تأمل معى بإعجاب السرعة التى تم بها إرسال الفرقة الأولى من جيش الباشا إلى كريت !! إن هذه السرعة تشرف أية حكومة أوروبية[٢١]".

وبالتأكيد، فقد شعر محمد على بالسعادة لأن أسطوله أصبحت له محطة بحرية فى البحر المتوسط، كما كان معجبا بالموقع الرائع لجزيرة كريت التى تقع فى شرق البحر المتوسط: فى مواجهة مصر، وبالقرب من سواحل الشام وآسيا الصغرى. لكن، هل كان هذا الامتياز يرضى طموحه ويعوضه عن خسائره فى حرب المورة؟؟ وهل كان يحقق أمانيه فى تحديث الإمبراطورية العثمانية؟؟ فى الحقيقة، لقد كان هذا الامتياز مجرد خطوة على طريق تحقيق أهدافه الواسعة.

وبتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٨٣٠، غادر برتو أفندى مصر؛ وكان محمد على قد استفاد من حضوره لكى يحاول إقناع الباب العالى نفسه بوجهة نظره؛ ويجب علينا الإقرار بأنه عرض نظريته ببراعة: وكانت نظرية الباشا ترتكز على فكرة عظيمة هدفها البحث عن خلاص الإمبراطورية بواسطة تحديثها.

لكن عجائز الأتراك كانوا يعارضون أن يقوم والى مصر بتحديث إمبراطوريتهم. وفى الوقت نفسه، شعروا بالقلق من فكرة إقامة إمبراطورية عربية على يديه. لقد كان عواجيز الأتراك يعيشون منغلقين فى إطار التقاليد القديمة؛ وبالتالى، فقد كانوا أعداء طبيعيين لأية إصلاحات ولأية تجديدات. وربما أراد محمد على الاعتماد على قدرته على شراء ذممهم (أكثر من اعتماده على شعورهم الوطنى) لكى يتبنى الباب العالى أفكاره.

وبتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٨٣٠ ?ذكر المسيو ميمو ما يلى: "إن عودة برتو أفندى إلى الآستانة جعلت محمد على يأمل فى أن بلاغة صديقه الجديد ستقنع الأتراك بأن رفعة شأن الوالى وزيادة قوته لن يضرا أبدا الإمبراطورية العثمانية بل إنهما وسيلة نجاة إذا وقعت أخطار جديدة.

لقد عرض الباشا مشروع ضم ولايات الشام وملحقاتها إلى الحكومة المصرية بهذا التسلسل المنطقى. ولم ينس محمد على قط صورته على هيئة "نسر عظيم ناشرا جناحيه"، التى أشرت إليها فى مراسلاتى... وقال لى مؤخرا إنه قد أنفق نصف مليون فرنك بصفة هدايا ومجاملات... وقدم للباب العالى ٦٠ ألف كيس (١٠ مليون و٥٠٠ ألف فرنك) لتعيينه واليا على بلاد الشام[٢٢] " .

ولم يهتم الباب العالى بكل البراهين؛ فضلا عن أنه لم يتنازل لمحمد على عن حكم شبه الجزيرة العربية والمورة وكريت، إلا لأنه اعتبر أنه قد فقد تلك الولايات نهائيا.

ولم يكن الباب العالى راغبا فى التنازل عن بلاد الشام لتابعه لكى لا تزداد قوته بل - على العكس - كان يعمل على إضعافه: وحرض الباب العالى سرا "رجلا نحيفا وجافا" (هو عبد الله باشا، والى عكا) لكى يحيك المؤامرات ضد محمد على ويهاجمه. لكن والى مصر كان قد اتخذ قراره منذ زمن طويل: فأراد أن يجرب قوة جيشه. ومع أنه كان يركز أنظاره على بلاد الشام؛ فإنه لم ينس الجزائر التى كان يأمل فى أنها سترجع إليه فى يوم ما.

وبتاريخ ٨ مارس سنة ١٨٣١، ذكر المسيو ميمو ما يلى: "إن محمد على يشرح - بمهارة شديدة - العلاقات والروابط التى يراها قائمة:

١ - بين إقامة هذا النوع من الخلافة العربية (التى يقول عنها: إنها يجب أن تدخل فى الحسابات السياسية لفرنسا وإنجلترا لأن روسيا - حاليا - تسيطر على أحد مفاتيح البحر المتوسط)،

٢ - وبين الأمل الذى لا يزال حيا فى قلبه (بخصوص تنازل تركيا له عن ولاية الجزائر)، وهذا الأمل قد ازداد خلال الأحداث الأخيرة.

وأعلن الباشا أنه سيوافق على كل الشروط التى ستفرض عليه[٢٣]".

وقبل أن نتناول موضوع حرب الشام، يجب علينا أن نحدد مواقف محمد على والقوى العظمى من هذه المسألة:

١ ـ كانت روسيا والنمسا تعارضان ـ بالطبع ـ أى مشروع يهدف إلى تحديث الإمبراطورية العثمانية أو يمس الآستانة من قريب أو من بعيد.

٢ ـ وفيما يتعلق بغزو بلاد الشام، فقد كانت فرنسا تؤيد محمد على لأنها أرادت أن ينشغل به عن سياسته الأفريقية. وفيما يتعلق بخطة زيادة قوة الوالى، فقد أيدت زيادة قوة مصر إلى أبعد مدى (فى إطار سياستها الرامية إلى حماية الإمبراطورية العثمانية وأراضيها). ولذلك، فعندما طلب محمد على قرضا من فرنسا، ردت عليه ـ فى مايو ١٨٣٠ ـ بالرفض، وأصدرت مذكرة رسمية جاء فيها: "مراعاة لمشاعر الباب العالى، ولأسباب أخرى، فإن الحكومة الفرنسية لا تستطيع التدخل مباشرة فى إجراءات القرض الذى طلبه محمد على."

٣ ـ أما إنجلترا، فقد اتخذت موقفا محايدا فى مسألة الشام؛ ومن المحتمل أنها توقعت إضعاف قوة الوالى ـ أو نهايته ـ إذا حارب السلطان. وفى جميع الأحوال، فقد كانت إنجلترا معادية غريزيا لزيادة قوة مصر: فكانت تسعى لتحجيم تطورها وحصره فى أضيق الحدود لكى تبقى مجرد ولاية تابعة فى إطار "وحدة الإمبراطورية العثمانية وسلامة أراضيها".

ومن حيث المبدأ، لم تكن هناك أية دولة أوروبية تؤيد استقلال مصر أو انفصالها عن الإمبراطورية التركية. ويجب علينا هنا الاعتراف بأن محمد على لم يطرح صراحة مسألة استقلاله عن تركيا: فقد كان مستقلا بالفعل. وربما كان يعتقد أن زيادة قوته وتوسعه خارج حدود مصر كانا يتطلبان ـ تلقائيا ipso facto ـ حصوله على الاستقلال التام.

وبتاريخ ٨ يناير ١٨٢٤، كتب القنصل الإنجليزى الجديد ـ المستر كامبل ـ تقريرا إلى المستر بلاكهاوس جاء فيه: "لاحظت أن المستر باركر كان قد بعث ببرقية إلى اللورد بالمرستون ـ بتاريخ ٨ يونيو ١٨٣١ ـ أشار فيها إلى محادثاته مع الباشا، ومسألة الاعتراف به حاكمًا على مصر؛ لكن اللورد طلب منه أن يترك هذه المسألة ـ مؤقتا ـ على ما هى عليه."

ويجب ملاحظة أن مسألة الاستقلال قد طرحت مع عدة مسائل أخرى: فمحمد على كان يريد التحالف مع إنجلترا لكى يتفقا معا على موضوع تحديث الدولة العثمانية: كما كان يفكر فى موضوع الخلافة العربية وتأسيس الإمبراطورية العربية: وكانت أنظاره ترنو - أيضا - إلى الآستانة. وكان لا بد من أن تكون مسألة السيادة هى المسألة الرئيسية التى يركز الوالى فيها تفكيره وجهوده، لكنها كانت تختفى أحيانا خلف مسائل أخرى، وتظهر أحيانا على استحياء وبشكل غامض.

ولو كان محمد على قد اكتفى - منذ البداية - بالعمل فقط لتحقيق سيادته التامة، ولو كان قد حصر توسعه فى الجزء الرئيسى من شبه الجزيرة العربية، ولو كان قد دفع بالتوسع المصرى حتى قلب أفريقيا، فلربما كان استطاع تكوين دولة مستقلة عظمى مبنية على أسس ثابتة: لكنه كان مثل نابليون: فالاثنان لم يعرفا تحجيم طموحاتهما، ولم يكتفيا بخطة واحدة، ولم يرسما سياسة واضحة ومحددة.

وهكذا، افتتحت حرب الشام السياسة العظيمة لمحمد على، وبدأت "أزمة الشرق" لعشر سنوات قادمة.

* * *

هوامش الفصل الثالث

(1) Archives françasis. A.E. Mémoires et documents. Egypte I.

(2) Archives anglaises. F.O.78. Vol. 184. Baker?

٧ يوليو ١٨٢٩.

(3) Ibid.

(4) Ibid. De Baker?

١٢ أكتوبر ١٨٢٩.

(5)Archives Françaises. Ibid. Egypte 19.

(6) Ibid. Correspondance politique. Egypte I.kl

من بيكر إلى الكونت أبردين، وزير الخارجية. القاهرة، ٨ مارس سنة ١٨٣٠.

(7) Archives anglaises. F.O.Vol. 192 .

(8) Archives françaises. Ibid. Egypte I.

(9) Ibid.

(10) Ibid.

(11) Ibid.

(12) "La politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de Joillet"? par: Jean Serrès. Paris? 1925.

(13) Archives françaises. Ibid.

الإسكندرية، ١٢ مارس سنة ١٨٣٠.

(14) Archives anglaises. F.O.78. vol. 192.

من بيكر إلى الكونت أبردين، ١٨ مارس سنة ١٨٣٠.

(15) Ibid..

بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٨٣٠ ?أجرى بوغوص لقاء خاصا مع القنصل الإنجليزى وأدلى بتصريحات بهذا المعنى وهى التى قام القنصل الإنجليزى بتلخيصها فى رسالة بتاريخ ٦ يوليو ١٨٣٠.

(16) Ibid..

(17) Archives françaises. Ibid.

(18) Ibid.

الإسكندرية، ٢٩ أبريل ١٨٣٠.

(19) Archives anglaises. Ibid.

(20) Ibid..

الإسكندرية، ٢٢ يونيو ١٨٣٠.

(21)Archives anglaises. Ibid.

(22) Archives françaises. Ibid.

(23) Ibid. Egypte II.

* * *

ببلوجرافية الفصل الثالث

لا توجد دراسة مفصلة عن المفاوضات المصرية/ الفرنسية بخصوص غزو الجزائر. وقد مس بعض المؤلفين هذا الموضوع مسا خفيفا فى أثناء دراستهم التفصيلية والكاملة عن مصر والجزائر.

ويمكننا الاستفادة من مقال كتبه Pierre De La Gorce بعنوان:

"La dernière année de la monarchie traditionnelle - I: Le ministère Pologniac"

فى مجلة: Revue des Deux Mondes بتاريخ ١٣ مارس ١٩٢٨.

أما كتاب:

"La Politique Turque en Afrique du Nord sous la monarchie de juillet" (Paris 1925).

من تأليف Jean Serres ، فهو أفضل دراسة موثقة ظهرت حتى الآن عن هذه المسألة.

* * *

الفصـل الرابـع

حملة الشام (١٨٣١ - ١٨٣٢)

١ - حصار عكا.

٢ - من عكا إلى بيلان.

٣ - محمد على وأوروبا.

٤ - معركة قونيه.

الفصــل الرابــع

حملة الشام (١٨٣١ - ١٨٣٢)

قرر محمد على أن يفتح ملف وراثة الإمبراطورية العثمانية من جهة الجنوب، ولم يعدم المبررات التى تتيح له اجتياح بلاد الشام: فقد كان عبد الله باشا - والى عكا - يشجع هجرة الفلاحين المصريين ولجوءهم إلى ولايته. ورفع محمد على شكاويه إلى الباب العالى الذى رد عليها قائلا إن كل الفلاحين من رعايا الدولة العثمانية، ويحق لهم أن يستقروا أينما أرادوا فى أرض الإمبراطورية. وفى سنة ١٨٣١، عبر أكثر من ستة آلاف فلاح مصرى الحدود إلى ولاية عكا؛ ورفض عبد الله باشا بعنجهية إرجاعهم من حيث أتوا: فأعلن محمد على أنه سيسترجع بنفسه الفلاحين الستة آلاف زائد رجل واحد (هو عبد الله باشا).

لقد كان هذا التصريح بمثابة إعلان حرب غير مباشرة ضد السلطان العثمانى مع أن الوالى - فى بادئ الأمر - كان يرفض إعلان عصيانه على سيده، وأراد أن يجعل الأمر ينحصر فى شكل صراع بسيط نشب بين اثنين من بشوات الإمبراطورية العثمانية.

أولا: حصار عكا:

غادرت طلائع الجيش المصرى القاهرة يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٣١. وبتاريخ ٨ نوفمبر، احتلت الحملة البحرية ميناء "يافا"؛ ووصل إبراهيم باشا - القائد العام للجيش المصرى - إلى "حيفا" يوم ١٣ نوفمبر.

وفرض المصريون حصارا على عكا يوم ٨ ديسمبر، وأطلقوا عدة مئات من القنابل عليها، وبدأ الهجوم الشامل فى اليوم التالى من جميع الجهات: فصب الأسطول ومدافع الميدان نيرانا كثيفة حتى الساعة الرابعة عصرا، إلا أن عكا دافعت عن نفسها ببساطة ضد المحاصرين الذين أطلقوا عليها ما لا يقل عن عشرة آلاف قذيفة وثلاثة آلاف قنبلة، وأطلقت فرقاطة واحدة فقط ٢٧٠٠ طلقة مدفعية.

وأصيب الأسطول المصرى إصابات بالغة، فاضطر للانسحاب إلى الإسكندرية لإصلاح الأعطاب؛ ومع ذلك، استمر القصف: فبتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٨٣١، بدأت مدافع الحصار تطلق قذائفها. وعلى الرغم من قوة الحصار الهائلة، وشجاعة المحاصرين المصريين، وكميات القذائف الهائلة التى أطلقوها بلا حساب على عكا؛ فإن المدينة قاومت الحصار. وفى شهر يناير سنة ١٨٣٢، بدأت هذه المقاومة غير المتوقعة تثير القلق الشديد[١].

وفى تلك الأثناء، أرسل الباب العالى مبعوثين إلى الإسكندرية حيث قابلهم محمد على يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٣١. وكان الوالى لا يريد إبداء خضوعه للباب العالى إلا بعد أن يسيطر على عكا وملحقاتها - أولا - وبشروط اعتبرها الباب العالى "غير مقبولة"[٢]. واستغل الباشا فترة السكون هذه، واستفاد من المساعى التى يبذلها الباب العالى، واستطاع أن يجمع حوله كل أنصاره فى بلاد الشام فى تحالف علنى: فبعد تردد، ذهب الأمير بشير - أمير لبنان - بنفسه إلى معسكر عكا، واستقبله إبراهيم باشا بصفته حليفه، واستفاد من دعمه له ومن معارفه المحليين لكى يوفر المؤن لجيشه ويضمن حسن سير الحملة. وعلق كادالفين Cadalvène على ما حدث قائلا: "إن وجود الأمير بشير فى معسكر إبراهيم يعنى أن الشام قد وقع فى يد مصر".

واستمر حصار عكا قائما: ولم يكن عدد أفراد حاميتها يتجاوز الـ٢٥٠٠ جندى، لكن كان يعاونهم مهندسون ومدفعجية أوروبيون أكثر كفاءة: فكانوا يستخدمون - دائما - البارود والقنابل استخداما دقيقا ودون أى إسراف،

بينما كان الجانب المصرى يعانى من سوء الإدارة التى سادت طوال فترة الحصار.

وبتاريخ ١٢ يناير سنة ١٨٣٢، كتب قنصل فرنسا فى الإسكندرية ما يلى: "لقد دخل الوالى فى هذا الموضوع بناء على تفاخر كاذب وسوء تقدير جعلاه يتصور عكا على أنها بلدة صغيرة غير محصنة ومن السهل الاستيلاء عليها: وهذا التصور كان أحد أسباب استمرار المقاومة لمدة طويلة. لقد اعتقد الوالى ما يلى:

١ ـ أن حصار عكا يشبه موقعة حربية؛

٢ ـ وأن مجرد وجود أسطول وجيش مدربين جيدا سيلغيان الحسابات العلمية؛

٣ ـ وأن سمعة إبراهيم باشا تكفى لتخطى كل العقبات.

وكان قد سبق لبونابرت أن توهم هذا الوهم نفسه: فاعتقد أنه سيستولى على عكا فى بضعة أيام فقط. ومع ذلك، فقد كان لدى هذا الجنرال العظيم: مدفعية هائلة (حرمه سوء الحظ من استخدامها)، وضباط مهندسين (على أعلى درجة من الكفاءة) وجنود ممتازين وعتاد وكل ما يضمن نجاح عملية من هذا النوع. أما فى هذا الحصار الحالى، فإن مهندسا إيطاليا هو الذى يدير وحده أعمال الحصار، ولم يسبق له ـ حتى يومنا هذا ـ أن مارس مثل هذا العمل[٣]".

وازدادت حالة الجيش المحاصر سوءا بسبب تفشى الأمراض، وزيادة المعاناة الناتجة عن هطول الأمطار باستمرار، وقسوة برد الشتاء فى بلاد الشام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسوار التى تهدمت ـ فى عدة نقاط ـ على خط الدفاع الأرضى شكلت نوعا جديدا من أنواع الموانع الطبيعية: فكونت أكواما وتلالا من الأنقاض والخرائب[٤].

واقتنع الوالى ـ فى نهاية الأمر ـ بضرورة تنفيذ الحصار حسب قواعد فن الحرب: فاستعار بخبرة ضابط إيطالى،هو الكولونيل رومى Romei . وغادر الكولونيل رومى الإسكندرية ـ يوم ٢٣ يناير سنة ١٨٣٢ ـ ومعه مساعدين

إيطاليين: ووصل الجميع إلى المعسكر المصرى يوم ٢ فبراير، ووجدوا أن كل ما فعله كبير مهندسى الحملة ـ وهو إيطالى يدعى كيانتى Chianti ـ كان فى غاية السوء. وغير الكولونيل رومى كل ما صممه كيانتى، وفكك كل ما بناه، وأعاد تصميمه وتوزيعه من جديد، ووضع خطوط ألغام جديدة، وأقام مراكز محصنة جديدة: فتم نقل وتقسيم بطارية مدافع ضخمة بها أربعون مدفعا من العيار الثقيل كانت تقصف بقسوة عمياء ـ وبلا حساب ـ الأسوار المنيعة التى تحمى عكا[٥].

وفى أول أيام العيد (٣ مارس سنة ١٨٣٢)، فتح إبراهيم نيران كل مدافعه، واستمر القصف طوال ستة أيام وست ليال: فتهدم تماما البرج الكبير القائم على باب عكا الرئيسى، وانهار ومعه جزء من السور وسد الخندق؛ وبذلك، فتح طريق عريض يسمح بمرور ثلاثين جنديا صفا واحدا.

وفى فجر اليوم السابع، هجمت قوات إبراهيم باشا وركزت كل جهودها للدخول من الثغرة التى فتحت فى السور؛ لكن عبد الله باشا كان يقاتل بنفسه فى هذه النقطة ومعه أفضل جنوده. وقاتل الطرفان قتالا متلاحما طويلا مستخدمين الأسلحة البيضاء. وكان المدافعون قد وضعوا مدفعين فى هذه الثغرة، فانتزعهما المصريون المهاجمون منهم بالسونكى واقتحموا المدينة؛ لكن انفجار بعض براميل البارود الضخمة، مع طلقات الرصاص الصادرة من البيوت، جعلت المهاجمين يتصورون وجود ألغام فى طريقهم: فاضطروا للانسحاب[٦].

وفشل الهجوم التى شنته القوات المصرية على عكا يوم ٩ مارس سنة ١٨٣٢: فالهجوم لم ينفذ بمهارة. ولخص الكولونيل رومى الأسباب العامة للفشل فيما يلى:

١ ـ الغرور والجهل الشديدان اللذان اتصف بهما كل قادة الحملة؛

٢ ـ نقص الانضباط لدى القوات؛

٣ ـ انعدام النظام اللازم لنجاح أى مشروع عسكرى[٧].

وعلى الرغم من كل ما ذكرناه سلفا، فقد كان الجميع يتوقعون سقوط عكا فى الأجل القريب للأسباب التالية:

١ ـ فالحمى كانت تزهق يوميا من ٨٠ إلى ٩٠ نفسا من أهالى عكا؛

٢ ـ وأدى نقص اللحوم والخضروات - فى المدينة ـ إلى انتشار التذمر؛

٣ ـ وتقلص حجم الحامية إلى ٨٠٠ أو ٩٠٠ جنديا فقط.

وطوال تلك الفترة، لم يهب الباب العالى لمساعدة هذا الحصن الذى يمنع الجيش الغازى من التقدم؛ وبدلا من مساعدة عكا، التزم الباب العالى بالسكون: فأحبط همة أنصاره، وزاد من آمال محمد على. وعلق المسيو ميمو على هذا الوضع بقوله: "إننى متفق مع وجهة نظر الوالى: فبطء الباب العالى وتردده يوضحان مدى عجزه. واعترف محمد على نفسه بأن الباب العالى لو كان قادرا على التحرك بحيوية، ولو كان قد أرسل عشرة آلاف جندى وأربع سفن إلى عكا (بعد رجوع الفرقاطات إلى الإسكندرية لإصلاحها)، لكان قد وضع محمد على فى موقف حرج للغاية[٨]".

إن تخاذل الباب العالى قد جعل محمد على يتجرأ عليه أكثر فأكثر: فبدأ يتحدث عن ضعف الباب العالى ويشهر به علانية، وانتهز مناسبة زيارة قناصل الدول الأوروبية للمعايدة (٤ مارس)، فصرح أمامهم بما يلى: "لكن، أين كل قوات السلطان الأعظم ؟؟... أين جنرالاته وقادة جيوشه؟؟... هل هو باشا حلب الذى كان "جافا شباشى" منذ عدة سنوات قلائل؟؟ كلا، كلا: إن الباب العالى سيحسب حساباته جيدا قبل أن يهاجمنى[٩]".

لقد كان الباب العالى ينشر سنويا ـ بمناسبة العيد ـ "التوجيهات" (أى قائمة بها أسماء كل بشوات الإمبراطورية العثمانية بخصوص ترقياتهم أو تثبيتهم فى مناصبهم). لكنه ـ فى شهر مارس سنة ١٨٣٢ ـ نشر هذه القائمة دون ذكر اسم محمد على أو ابنه: وهذا الإجراء يعنى ـ ببساطة ـ أنه قد تم عزلهما من منصبيهما ويوضح نية السلطان فى عقاب تابعه وابنه.

وعرف إبراهيم أن الأتراك ينوون الاستفادة من طول أمد حصار عكا لمهاجمته، وكان الباب العالى قد حرض - بالفعل - بشوات آسيا لمهاجمة القوات المصرية: فتم تعيين عثمان باشا فى منصب حاكم طرابلس (الشام) التى احتلها المصريون. وتوجه عثمان باشا إلى طرابلس وحاول - فى طريقه إليها - أن يثير السكان باسم السلطان ضد العاصيين: محمد على وابنه إبراهيم.

وأدرك إبراهيم باشا - القائد الأعلى للقوات المصرية - فورا بثاقب رؤيته العسكرية مدى الخطر الذى يحيق بوضعه فى بلاد الشام للأسباب التالية:

١ - فهو محاط بسكان هائجين ومثيرين للقلاقل؛

٢ - وموقفه غير ثابت طالما استمرت مقاومة عكا ضده، لأن عكا هى "مفتاح بلاد الشام"؛

٣ - وهو مطالب بأن يمنع العدو من اتخاذ زمام المبادرة، أى يجب أن يمنعه من الهجوم عليه أو أن يسبقه لأن ذلك سيغير الوضع لصالح العدو ويعرض مصير مصر للخطر.

وكان الكولونيل رومى قد نصح إبراهيم بتحصين غزة وانتظار العدو هناك؛ لكن إبراهيم " اعتبر هذا الإجراء كما لو كان انسحابا، فرفضه بإباء[١٠]".

وبعد فشل هجوم يوم ٩ مارس، رفض إبراهيم معاودة الهجوم على عكا خوفا من خسارة الكثير من أرواح جنوده، وفضل تعديل أوضاع تحصيناته انتظارا لوصول إمدادات جديدة من مصر. وبتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٣٢، اتخذ الإجراءات التالية:

١ - ترك فرقتين لحصار عكا؛

٢ - وفرض حظرا بحريا عليها؛

٣ - وتوجه إلى الشمال ومعه كل القوات المتاحة لديه (١٠ آلاف جندى من جميع أسلحة الجيش) لملاقاة العدو.

وعلق المسيو موريز Mouriez على هذه الإجراءات بقوله: " هل كان القائد المصرى سيترك طليعة قواته - فى الشمال - تشتبك مع العدو الذى يتقدم يوميا ويجند جنودا جددا فى قواته؟؟ هل كان سيتعرض هو نفسه للحصار بداخل معسكره؟؟ وهل كان سيترك نفسه ليتعرض للقصف من جهتين؟؟

لقد اتخذ إبراهيم - على الفور - القرار الجديد برجل حرب حقيقى: لقد أدرك أن سقوط عكا سيتقرر فى سهول بلاد الشام، وأنه سينالها فى ميدان الوغى: بالضبط كما سبق وأن فعل أكبر الإستراتيجيين فى العصر الحديث(1) فى "جبل طابور"(2) ثم كرر المناورة نفسها فى معركة "أولم"(3) [11].

وترك إبراهيم معسكر حصار غزة لأنه أراد تشتيت القوات العثمانية التى استطاع السلطان تجميعها - تدريجيا - فى مدينة حماه قبل أن تصل باقى قوات الجيش العثمانى من الآستانة ومدينة حلب.

وعندما عرف عثمان باشا بمسيرة إبراهيم، سارع وفك حصاره لمدينة طرابلس - يوم 21 مارس سنة 1832 وتوجه بقواته (خمسة آلاف جندى) لكى ينضم إلى باشا "مادين" وباشا "قيصرية": فدخل إبراهيم طرابلس يوم5 أبريل، وبدأ فى مطاردة عثمان باشا، وعبر جبل لبنان ووصل مدينة حمص (على بعد ستة أميال من مدينة حماه).

وتيقن إبراهيم من نقص المؤن فى طرابلس، فرأى أنه من الأحرص أن ينسحب عبر صحراء "زحلة" أو "البقاع". وتصور عثمان باشا أن المصريين يتقهقرون: فتقدم الأتراك بـ 12ألف جندى لمهاجمة المصريين المتوجهين إلى "حمص"، على مقربة من "خان كاسية" (على طريق القوافل بين الآستانة ودمشق). ولكن دحر

(1) يتصد نابليون بونابرت. (المترجم).

(2) "جبل طابور": جبل يقع فى فلسطين بالقرب من مدينة الناصرة. فى أثناء حملة بونابرت على بلاد الشام، هزم القوات التركية فى "موقعة جبل طابور" فى سنة 1799. (المترجم).

(3) "أولم" (Ulm) مدينة ألمانية تقع على نهر الدانوب، ولها موقع حدودى وإستراتيجى مهم. فى سنة 1805، انتصر نابليون بونابرت فى " موقعة أولم" على القوات النمساوية. (المترجم).

إبراهيم هذه القوات التركية، وقتل منها ٣٠٠ جندى وطاردها لمدة ساعتين "وسيفه فى ظهرها"، وفرت القوات التركية أمامه، ولم تتوقف إلا فى مدينة حماه انتظارا لوصول جيش السلطان الأعظم.

وبعد ذلك، استكمل إبراهيم انسحابه: فرجع إلى مدينة بعلبك حيث كان أخوه عباس باشا قد سبق إلى هناك. وترك إبراهيم فى بعلبك مجموعة للاستكشاف والمراقبة ورجع إلى عكا المحاصرة لكى يقتحمها. ومنذ عودة القائد الأعلى للجيش المصرى إلى معسكر حصار عكا، لم يفكر إلا فى شن هجوم حاسم لكى يتفرغ بعده لمواجهة جيوش السلطان القادمة من الشمال.

وقبل انبلاج فجر يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٣٢، بدأ إبراهيم هجومه على ثلاث نقاط واستمر حتى الظهيرة؛ وفشل الاقتحام عدة مرات لأن المهاجمين كانوا يخشون من الألغام. وفى أثناء هذا القتال المتلاحم، تواجه إبراهيم باشا وعبد الله باشا بسيفيهما بالقرب من برج "خارنيه". وبعد جهد جهيد، وبفضل رابطة جأشه، أمر إبراهيم حامل اللواء بالتقدم، وبأن يعاود الجنود هجومهم؛ ونفذ الجنود هذا الأمر بشجاعة وإنكار ذات نادرين: ولعدة ساعات، حدث هجوم وتقهقر، ونجاح وفشل؛ وتم تنفيذ عملية تسلق الأسوار بمهارة وشجاعة، واستطاعت الكتيبة ـ التى كان يوجد فيها إبراهيم ـ أن تقتحم وسط المدينة، واستولت على أحد الخانات وحولته إلى مركز للقيادة[١٢].

وعندئذ، أجبر السكان عبد الله باشا على وقف القتال، وأرسلوا وفدا عنهم إلى إبراهيم ليطلبوا منه الأمان: فوعدهم بأنه لن يمس عبد الله باشا أو الحامية أو السكان بأى أذى إذا ألقوا بسلاحهم فورا، وإذا استسلم عبد الله باشا حالا. وخشى عبد الله باشا أن يخرج ليلا كيلا يذبحه رجاله: فلم يستسلم إلا فى صباح اليوم التالى.

وبر إبراهيم بوعده: فبعث بجنوده إلى خيمة عدوه ليحافظوا على حياته ويأتوا به إليه. ووضع كل من والى عكا وكيخياه منديلا حول رقبته ـ رمزا للعبودية ـ وجاءا للقاء إبراهيم باشا المنتصر، وانبطحا أرضا تحت قدميه. فأوقف إبراهيم ـ

بكبرياء ـ والى عكا على قدميه وقال له: "إنك لا تستحق العفو لأنك أردت مقاومتى فنحن متساويان؛ لكن محاربة محمد على تعتبر غرورا كبيرا". فرد عليه عبد الله قائلا: "إنها إرادة القدر التى أتت بى إلى هنا".

وقضى إبراهيم وعبد الله بقية الليل فى كشك بالقرب من المدينة. ويقال إن إبراهيم قال لوالى عكا بعد العشاء: "ستنام نوما هادئا فى هذه الليلة". فرد عبدالله عليه: "كالمعتاد": لكنه أضاف قائلا: "إنك لن تعاملنى كما تعامل امرأة. إن دفاعى عن المدينة يثبت لك العكس تماما. إن غلطتى تكمن فى إننى قد اعتمدت على مساعدة الباب العالى. لكن الباب العالى – مثل أية عاهرة ـ ليس لديه أدنى قدر من الشرف. ولو كنت قد عرفت هذه الحقيقة، لكنت قد اتخذت إجراءات أخرى: وأقسم لك بأنى لم أكن لأقع بين يديك"[١٣].

لقد قاومت مدينة عكا لمدة ستة أشهر (من ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٣١ حتى ٢٧ مايو سنة ١٨٣٢) الهجمات المتكررة التى شنها عليها عدو شرس قوى التسليح، وهذه المقاومة تضفى على مدافعيها الأبطال شرفا كبيرا: فأغلب هؤلاء المدافعين قد قضى نحبه تحت أنقاض المدينة. وبعد سقوط عكا، صرح عبد الله باشا بما يلى: "للدفاع عن عكا، كان لدى أسوارا ورجالا وأموالا. وعندما استولى إبراهيم عليها، كانت الأسوار قد تهدمت؛ ومن المقاتلين الستة آلاف ، مات ٥٦٠٠ ?ولم يتبق لى من كنوزى سوى بضعة مجوهرات[١٤]".

وبتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٨٣٢، أبحر عبد الله باشا وكيخياه على متن سفينة حربية مصرية، ووصلا إلى الإسكندرية يوم ٢ يونيو؛ وأعلنت طلقات المدافع عن وصولهما. وفور رسو السفينة الحربية، صعد قواس إلى متنها وأبلغ عبد الله أن محمد على ينتظره فى قاعة الاستقبال فى قصره. ووقف أحد الضباط ومعه صفين من القواسة على السلم: فامتقع وجه عبد الله واضطربت خطاه.

وكان عبد الله باشا يرتدى ملابس من الجوخ الأسود على الطريقة الإستامبولية، وصعد سلم كشك الاستقبال، ودخل القاعة حيث وجد محمد على واقفا: فسجد تحت قدميه وطلب منه ـ عدة مرات ـ الرحمة والعفو عن أخطائه

فى حقه؛ فأوقفه الوالى على قدميه، وطمأنه وأجلسه بجواره وقدم له القهوة والشبك. وشهد جمع غفير هذا المشهد؛ وبناء على إشارة من محمد على، انصرف هذا الحشد؛ وعقد الاثنان جلسة سرية تلتها جلسة علنية، ثم انصرف الضيف إلى قصر قريب أعد لراحته.

لقد بين سقوط عكا مدى ضعف الباب العالى وتردده، وأفقده ولاء رعاياه فى بلاد الشام وآسيا الصغرى، وحرمه من دعم رعاياه المعنوى له؛ وفى الوقت نفسه، ازدادت مكانة وهيبة المصريين فى نظر هؤلاء الرعايا الذين اعتبروا ـ فى كل مكان ـ أن إبراهيم هو مخلصهم وأعجبوا به: ومنذ ذلك الحين، شعر إبراهيم بحرية الحركة وتوجه فورا لملاقاة قوات السلطان العثمانى.

ثانيا: من عكا إلى بيلان:

سقطت عكا بسبب بطء الباب العالى وتردده: فلم يستطع مساعدة حليفه ـ عبد الله باشا ـ فى الوقت المناسب لا برا ولا بحرا. وكالعادة، فقد انهمك الباب العالى فى التفاوض لكى يكسب الوقت، لكنه أهدر وقتا ثمينا استفاد منه تابعه ـ محمد على ـ فأصلح أسطوله، ودشن سفنا جديدة، وأحكم حصاره حول عكا ثم استولى عليها فى نهاية الأمر.

وفى بداية شهر مارس سنة ١٨٣٢ فقط (أى بعد مرور ثلاثة أشهر على بدء الحرب)، أعلن الباب العالى إدانته لإجراءات محمد على لكنه لم يربط بين النتيجة والتهديد. وفى شهر أبريل، أصدر السلطان قراره الحاسم الذى طال انتظاره : فأعلن أن والى مصر قد تمرد على سيده السلطان وخرج عن الدين الإسلامى. وفى يوم ٢٣ أبريل، عقد رجال الدين اجتماعا ـ برئاسة مفتى الدولة العثمانية ـ أعلن الباب العالى على إثره الحرب ضد محمد على وتعيين حسين باشا بدلا منه لولاية مصر.

وأبدى السلطان قلقه بخصوص الإجراءات المستقبلية التى سيتخذها محمد على. وبعد سقوط عكا، كتب قنصل النمسا ما يلى: " توجد خطتان مطروحتان

أمام الباشا: **الخطة الأولى**: تقضى بالاستيلاء على كل بلاد الشام (أى على ولاياته الأربع: عكا وطرابلس ودمشق وحلب)، ثم يتوقف ويتخذ وضع الدفاع عند حلب.

أما **الخطة الثانية**: فهى الخطة الأولى نفسها مع الاستمرار فى التقدم نحو ولايات آسيا الصغرى، والعمل على إثارة البشوات هناك، ونشر الاضطرابات حتى تصل إلى الآستانة ذاتها.

ويتصف محمد على بالحذر الشديد فى كل ما يفعله: ولذلك فإنه يفضل تنفيذ الخطة الأولى لأن الثانية بعيدة المدى، وخطيرة للغاية، وقد تؤدى إلى التعجيل بتدخل أوروبا؛ والتدخل الأوروبى هو أكثر شىء يخشاه فى الدنيا[١٦]" .

لقد اتصف قنصل النمسا بسعة الاطلاع وسداد الرأى. وسنوضح ـ فيما يلى- كيف تأرجحت السياسة المصرية بين تنفيذ الخطة الأولى (التى يفضلها الوالى) والخطة الثانية (التى يفضلها إبراهيم) علما بأن الخطتين كانتا متفقتين حول الهدف لكنهما اختلفتا فقط حول وسائل تنفيذه: فلولا خوف الوالى من التدخل الأوروبى، لاختار الخطة الثانية منذ البداية. وعلق القنصل النمساوى على هذا الوضع قائلا: " فى الوقت الحالى، يبدو أن محمد على يشعر بالاطمئنان من ناحية الباب العالى: فهو لم يعد يخشاه بالمرة أو ـ على الأقل ـ يتظاهر بذلك؛ وهو لا يخشى سوى شىء واحد: تدخل إحدى الدول الأوروبية لصالح تركيا ضده؛ إن مجرد صدور مذكرة ـ أو تصريح ـ من جانب إنجلترا سيكون كافيا لكى يعود محمد على أدراجه إلى داخل حدود ولايته[١٧]" .

لقد لاحظ المستر آسيربى ـ بدقة ـ ضعف الجانب الدبلوماسى لدى محمد على؛ فضلا عن ذلك، فقد كان الباشا يفتح قلبه لمن يعرف كيف يتملقه: وبسبب صراحته الزائدة عن الحد، كان يكشف دائما عما يفكر فيه.

وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٣٢، وصلت إلى الإسكندرية أنباء الاستيلاء على عكا، فلجأ الوالى إلى تكتيكه المفضل، أى التفاوض فى أثناء تقدم جيوشه لكى يشعر

عدوه بالاطمئنان الخادع. وبعث الباشا فورا بنجيب أفندى ـ مبعوث الباب العالى ـ إلى الآستانة حاملا مقترحات لعقد اتفاق ودى وتسوية الأزمة.

وحسبما ذكر المستر باركر، فقد قبل الوالى بإبداء خضوعه للباب العالى بشرط أن يحصل منه على فرمان يعيد تعيينه فى حكم ولاية مصر بالإضافة إلى منحه حكم ولايتى طرابلس وعكا؛ وتغاضى مؤقتا عن مطالبته بحكم ولاية دمشق. وشعر الباب العالى بالغضب الشديد من عجرفة تابعه المغلفة بمظاهر الخضوع له، وحاول أن يغطى مهانته وضعفه بإظهار استيائه منه ومعاقبته: فأصدر السلطان فرمانا يقضى بعصيان محمد على وخروجه عن الشريعة الإسلامية. وعندما وصلت الأنباء عن صدور هذا الفرمان السلطانى الجديد ـ يوم ٧ يونيو سنة ١٨٣٢ ـ بادر محمد على (فى اليوم نفسه) بإرسال حاكم من طرفه ليحكم ولاية دمشق[١٨].

ومنذ ذلك التاريخ، سيكون السلاح ـ وحده ـ هو الحكم الفصل فى النزاع الناشب بين قطبى الإمبراطورية العثمانية.

وبتاريخ ١٤ مارس سنة ١٨٣٢، تم استدعاء حسين باشا من مدينة آندرينوبيل إلى الآستانة، وتمت ترقيته إلى منصب القائد الأعلى للحملة المتوجهة إلى الشام ومصر، ومنح لقب فخم ورنان: "سردارى أكرم" (أى "فيلد مارشال"). وفى أواخر شهر أبريل، وجه السلطان إليه فرمانًا يعتبر بمثابة "عريضة اتهام" ضد الباشا العاصى.

وبينما كان الباب العالى منهمكا فى تمثيل مسرحيته الاستعراضية، كان محمد على ـ بحيويته التى لا تعرف الكلل ـ منهمكا بدوره فى الاستعداد للحرب: فكان يرسل باستمرار لابنه الإمدادات من الجنود والأموال والعتاد. ولم يهدر إبراهيم دقيقة واحدة لكى يسبق عدوه، ويفسد خططه بشن هجوم مباغت عليه فى مكان يختاره هو (أى إبراهيم) بنفسه ويدحره. وفى الوقت الذى كان فيه القادة العثمانيون يؤجلون تحركهم ويتباطئون، كان إبراهيم ـ بحق ـ شعلة نشاط حربية تتحرك بسرعة البرق.

ومنذ سقوط عكا فى يد إبراهيم، أعاد بناء أسوارها ليجعل منها قاعدة انطلاق لحملته المقبلة. وشعر الجيش المصرى بمدى قوته، فقاده إبراهيم فورا فى اتجاه دمشق التى دخلها يوم ١٢ يونيو سنة ١٨٣٢ دون أية مقاومة: فالسلطات التركية كانت قد غادرتها إلى حماه حيث تجمعت قوات السلطان.

وحتى يوم ٥ يوليو، كان حسين باشا - القائد الأعلى للجيوش العثمانية - لا يزال موجودا فى أنطاكيا حيث أضاع فيها ثمانية أيام، وكان قد سبق له أن بدد ثلاثة أسابيع فى قونيه[٤] - بدءا من يوم ١٤ مايو - دون حتى أن يستعرض قواته أو يفتش على تسليحها وعتادها. وفى نهاية الأمر، أرسل الفيلد مارشال - من انطاكيا - أوامره إلى بكير باشا بتحصين مدينة حماه.

وكان المسيو تيفينين Thevenin يعمل مدربا فى الجيش التركى، وهو أحد الفرنسيين الذين رافقوا هذه الحملة، فلاحظ أن موقع حماه، واتساعه، وطبيعة الوادى المحيط بالمدينة كانت كلها عوامل لا تسمح بإنشاء تحصينات مرتجلة سواء أكانت مؤقتة أم دائمة: فوقع الاختيار على مدينة حمص التى توجد بها قلعة وتحيط بها الأسوار، كما أن ضواحيها توجد بها غابات تخترقها جداول المياه.

وبتاريخ ٧ يوليو سنة ١٨٣٢، وصل الجيش التركى - فى الساعة التاسعة صباحا - إلى مدينة حمص ولم يكن لديه كسرة خبز لجنوده!! وبدلا من إيجاد حل لهذه المشكلة الناتجة عن الإهمال، وبدلا من إقامة المعسكر التركى فى "أرديد" (على طريق دمشق) انتظارا لملاقاة قوات إبراهيم باشا، فإن محمد باشا فضل البقاء فى خيمة رائعة الجمال نصبها له سارى عسكر باشا حلب لتكريمه. وفى الوقت الذى كان فيه القادة الأتراك يتبادلون المجاملات ويدخنون الأرجيلة، كان إبراهيم وجنوده المصريون على مسيرة خمس ساعات فقط من حمص ,بينما كان

(٤) "قونيه": مدينة تركية تقع فى هضبة الأناضول بآسيا الصغرى، يوجد بها قبر مولانا جلال الدين الرومى ومقر الطريقة المولوية. (المترجم).

محمد باشا يتصور أنهم على بعد ١٨ ساعة منها: وتوقفت القوات المصرية على بعد ساعتين من المدينة.

وفى يوم ٨ يوليو سنة ١٨٣٢، هجم إبراهيم باشا على حمص، وشتت الجيش الذى كان يقوده باشا حلب ومعه ثمانية بشوات آخرين، واستولى على مدافعهم وأمتعتهم.

وذكر شاهد عيان أنه "فى عدة دقائق، سادت الفوضى الرهيبة صفوف الجيش العثمانى[١٩]". وأطلق المصريون على هذه المعركة "معركة هزيمة البشوات". وبتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٨٣٢، دخل إبراهيم باشا مدينة "حماه".

وعلم "السردارى أكرم" (الفيلد مارشال) حسين باشا بهزيمة "البشوات التسع" وهو فى طريقه من أنطاكيا إلى حمص، فانسحب فورا إلى مدينة حلب التى وصلها يوم ١٤ يوليو؛ لكن قيادات المدينة كانت ترفض محاربة المصريين، فمنعت دخوله إليها: واضطر القائد الأعلى للقوات العثمانية للتوجه - فى التو واللحظة - إلى "الإسكندرونة". واستولى إبراهيم باشا على حلب بلا مقاومة فى اليوم نفسه (١٤ يوليو سنة ١٨٣٢).

وبتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٨٣٢ ?هاجم المصريون الجيش الذى كان يقوده حسين باشا فى "مضيق بيلان" (بين أنطاكيا والإسكندرونة) عبر جبال طوروس وألحقوا به هزيمة منكرة جديدة، فهرب حسين باشا إلى "أضنة": وبذلك أصبح إبراهيم باشا هو سيد جميع بلاد الشام.

وهكذا انتهت المرحلة الأولى من "حملة الشام" بخسارة الإمبراطورية العثمانية لإقليم غنى من أقاليمها بعد سلسلة من الهزائم المدوية. والسبب الأول لهذه الهزائم يرجع - أساسا - إلى الحالة العامة التى عانت منها هذه الإمبراطورية.

ويقول المسيو تيفينين: "يرتكز فن الحرب - فى زمننا هذا - على علم الرياضيات؛ لكن الفيلد مارشال لم يكن يعرف سوى استخدام سيفه وطريق القوافل المتجهة إلى القاهرة. لقد اتصفت الإدارة العثمانية بالفساد، وبالتهام

أموال الخزانة، كما أنها أفقرت الريف، وأجاعت الجيش ولم تنفق أية أموال على أية مشاريع، وجعلت الناس يلعنون الحاكم".

ولهذا السبب، فإن الانتصارات التى حققها جيش الفلاحين المصريين (هذا الجيش العربى، أو بالأحرى المستعرب أى: جيش مصر القومى) كان لها مغزى عميقا، وأصبحت رمزا، ورفعت مكانة القوة الجديدة - مصر - فى كل مكان.

ثالثا: محمد على وأوروبا:

أنهت "معركة قونيه" المرحلة الثانية من الحرب وتسببت فى تدخل الدول الأوروبية فى الصراع الدار بين السلطان وتابعه المتمرد.

وفى الفترة الزمنية التى مرت بين "معركة بيلان" (٢٩ يوليو سنة ١٨٣٢) "ومعركة قونيه" (٢١ ديسمبر)، اتخذ الجيش المصرى وضعا دفاعيا لأن محمد على أهدر خمسة أشهر فى الانتظار والتأجيل لكى يوجه سياسته حسب موقف أوروبا منه: فالوالى لم يعرف كيف يستفيد من سكون إنجلترا (النسبى)، ولم يجرؤ أن يتغاضى عن الحصول على موافقتها المسبقة على تحركاته.

وكانت فرنسا هى الدولة الأوروبية الوحيدة التى تدخلت قبل "معركة قونيه": فحاولت تهدئة غلواء الوالى. وتسبب هذا التدخل الفرنسى - مع صمت إنجلترا - فى جعل محمد على أكثر حذرا فيما يفعله بل إنه قد دفعه للتردد؛ ولولا حسم إبراهيم وتصميمه، لفشلت الحملة تماما.

وكان محمد على يتوقع سقوط عكا الوشيك، وتوقع أيضا أن سيحرز انتصارات على الباب العالى، فصرح للمسيو ميمو قائلا: "لماذا لا يضحى الباب العالى بالجزء الذى تجبره الظروف على التخلى عنه فى مقابل أن يضمن استمرار وجود باقى أجزاء إمبراطوريته؟؟ ألم تنفصل أمريكا الشمالية عن إنجلترا، وأمريكا الجنوبية عن إسبانيا؟؟ ألم تنفصل هاييتى عن فرنسا، وبلجيكا عن هولندا؟؟ ألم يتم إجبار الباب العالى نفسه - بعد الكثير من المناشدات والتهديدات - على قبول الإعلان الذى انتزع اليونان منه؟؟ لماذا يعتقد الباب

العالى أنه هو المستثنى من الخضوع لأقدم قانون إنسانى فى الوجود: قانون الضرورة؟؟[٢٠]".

وهكذا نرى أن محمد على قد استمد براهينه من تعاليم التاريخ: فأفصح عن مشروع استقلاله وانفصاله التام عن الباب العالى. وكانت هذه الفكرة نفسها تسيطر على ذهن إبراهيم فى أثناء حصاره لعكا. وبتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٨٣٢، ذكر قنصل فرنسا فى لارناكا هذه الملحوظة: يحرص إبراهيم على إظهار مرحه فى وسط كل هذه المصاعب؛ وهو يؤكد على ثقته فى جنوده المصريين عندما يشكك أى شخص فى إخلاصهم له؛ ويضحك من كل قلبه عندما ينصحه أفضل من يحيطون به - منهم سليمان بك (الكولونيل سيف) - بالعودة إلى مصر؛ وينهى كل هذه المناقشات بهذه العبارة: "استقلال مصر"، يقولها وهو يأمر بفتح زجاجات الشمبانيا ليشرب نخب الاستقلال[٢١]".

إذن فمنذ بداية الحملة، كان تحقيق استقلال مصر، ورفض سيادة تركيا عليها، فكرة تسيطر على الوالى وابنه؛ فماذا كان رأى فرنسا فى هذه الفكرة؟؟ لقد علق المسيو ميمو بذكاء شديد - على تصريحات محمد على وتوقع أنه بصدد تنفيذ خطته التوسعية. وبتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٨٣٢، ذكر: "لا أستطيع الآن أن أقول فى أية ظروف يمكننا عقد تسوية ذات هدفين:

١ - الحد من توسع القوة المصرية وتحجيمه،

٢ - دمج مصر وسوريا فى كيان سياسى واحد منفصل - فعليا - عن الآستانة، لكنه - اسميا - يظل تابعا لها (تقريبا مثل وضع داى الجزائر فى علاقته بسيده السلطان العثمانى).

" لكن الشىء المؤكد والممكن إثباته هو أن هذا الانفصال سيكون مفيدا لتجارتنا سواء تم حسب هذا النمط أو حسب أى نمط آخر[٢٢]".

لقد تبنت الحكومة الفرنسية هذه الخطة التى وضعها ميمو لأنها تناسب الترتيبات التى كان قد سبق لها وأن أعدتها بخصوص مصر منذ سنة

١٨٢٨: وهذه الخطة توضح الخطوط الأساسية لسياسة فرنسا فى "المسألة الشرقية".

لقد أثار استيلاء الجيش المصرى على عكا بقوة السلاح (٢٧ مايو سنة ١٨٣٢) فرحة حقيقية فى فرنسا لأنه برهن للعالم على وجود قوة "صديقة تماما لفرنسا بشكل طبيعى، وتهتم مثلها بحرية البحر المتوسط؛ وأن تطور هذه القوة سيتيح لها بناء علاقات سياسية وتجارية مفيدة[٢٣]".

لكن دخول المصريين إلى "بيلان" (٢٩ يوليو سنة ١٨٣٢)، وجلاء العثمانيين عن بلاد الشام، قد أثارا قلق الحكومة الفرنسية، خصوصا وأن خطة محمد على كانت تتعدل وتتطور تبعا لانتصارات جيشه، فاتخذت أبعادا تثير القلق:

١ ـ لقد كانت هذه الخطة تهدف إلى تكوين إمبراطورية كبيرة ومستقلة. وبالتالى، فإن توسع مصر سيتخطى الحدود التى سمحت بها فرنسا له، ولن يكتفى ـ فى المستقبل ـ لا بالاستقلال الفعلى ولا حتى بضم سوريا إليه؛

٢ ـ وكانت الخطة تقترح:

(أ) دخول الجيش المصرى إلى قلب الإمبراطورية العثمانية ذاته،

(ب) الحض على قيام ثورة فى الآستانة تؤدى إلى خلع السلطان عن عرشه،

(ج) تنصيب ابن السلطان (الأمير عبد المجيد) ـ وهو قاصر ـ وتشكيل "مجلس وصاية" عليه،

وبهذا المنطق فكر محمد على فى أنه هو الذى سيجرى عملية تحديث الإمبراطورية العثمانية أو ـ على الأقل ـ سيقيم إمبراطوريته الخاصة به.

ونصح المسيو ميمو ـ باسم حكومة فرنسا ـ محمد على بتوخى الحذر والاعتدال فى تصرفاته لأن القنصل كان قد تلقى رسالة من وزير خارجية بلاده جاء فيها: "لقد أصبح محمد على سيد بلاد الشام، فعليه ـ فى هذه الحالة ـ أن يعرف كيف يتوقف فى الوقت المناسب. وبذلك، سيستحق مجدا جديدا إذا عرف كيف يستخدم نتائج انتصاراته بحكمة[٢٤]".

وتأثرت تصرفات محمد على بمعارضة فرنسا لخطته وبتحفظ إنجلترا حيالها، فتردد بين تحقيق أحلام خياله الجامح (الذى يدفعه للعمل) وحذره المفرط (الذى يقيد حركته): فأخذ يرسل لابنه بأوامر خاصة بتقدم القوات أو بتوقفها ثم يردفها بأوامر مضادة تلغى ما طالب به توا؛ وكان محمد على مفتونا - أيضا - بحلم الاستيلاء على الآستانة، لكنه خشى من القيام بحركة جريئة كانت ستفتح أبواب الجحيم عليه.

ولم تتوافق جرأة إبراهيم المحسوبة - ورؤيته الثاقبة - لا سياسيا ولا عسكريا مع هذا الموقف المتذبذب؛ فالقائد الأعلى للجيش المصرى كان يريد:

١ - التقدم الفورى نحو قونيه ليمنع القوات العثمانية - المشكلة حديثا - من التمركز وأخذ زمام المبادرة؛

٢ - توجيه ضربة سريعة وقاضية لهذه القوات؛

٣ - إثارة السكان المحليين ضد الباب العالى؛

٤ - إعلان استقلال مصر عن تركيا فى غمرة نشوة الانتصار.

لكن محمد على كان يريد ضبط خطواته حسب إيقاع السياسة الأوروبية: فكان يستشير الدول الأوروبية كثيرا حول مسائل حساسة للغاية بطبيعتها آملا فى الحصول من إحداها على موافقتها الصريحة؛ وعارض سياسة ابنه لدرجة أنه رفضها تماما.

وبتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٣٢، وجه الوالى رسالة لابنه جاء فيها: "قلت لى إنك تريد ضرب العملة باسمى، وأن يدعو الخطباء لى على منابر المساجد صراحة وبشكل مهيب. يا بنى، اعلم جيدا أننا قد وصلنا إلى ما نحن فيه حاليا بفضل التواضع فقط، وإننى أكتفى بمجرد حمل اسم محمد على دون أية ألقاب أخرى: فهذا الاسم - بالنسبة لى - أعظم من لقب الإمبراطور أو الملك لأنه هو الذى منحنى كل هذا التكريم الذى يحيط بى من كل ناحية؛ فكيف - إذن - أتخلى عنه؟؟ هذا لن يحدث أبدا: سأحتفظ أنا بهذا الاسم القديم واحتفظ أنت باسمك[٢٥]".

وكان الباشا يستجيب ـ تحديدا ـ لنصائح فرنسا واقتراحاتها: ولهذا السبب، عندما علم المسيو ميمو بقرار إبراهيم بالزحف على قونيه، استخدم كل تأثيره على محمد على لكى يأمر بإيقاف مسيرة الجيش المصرى، وحذره قائلا: "بعد الاستفادة من النجاح الباهر الذى حققه المشروع الأول، فإن أى مشروع جديد (يهدف إلى إنشاء قوة أكثر توسعا عما جاء فى خطة حملة الشام) سيعرض وجود الإمبراطورية العثمانية ومصيرها للخطر[٢٦]".

وبينما كان المسيو ميمو يركز كل اهتماماته على الخطة الفرنسية، غابت عن أنظاره الخطة التركية التى كانت تقضى بإعداد حملة جديدة تحشد فيها الإمبراطورية العثمانية كل القوات المتاحة لها. لقد كانت غريزة الخطر لدى محمد على تلهمه ـ أحيانا ـ طاقاته وقراراته: فلم يستطع التردد أكثر مما فعل، وقرر التحرك رغما عن تكرار مناشدات الحكومة الفرنسية وتحذيراتها له.

وبدءا من شهر يوليو سنة ١٨٣٢، سعت فرنسا ـ عن طريق سفيرها فى الآستانة ـ للتوصل إلى عقد تسوية بين الباب العالى ومحمد على؛ لكن الباب العالى رفض بحسم هذه المساعى الحميدة لأنه كان يرتاب فى نوايا حكومة فرنسا، وفضل الاستعانة بإنجلترا وروسيا. ومع ذلك، أراد أن يكسب الوقت: فأوحى للمسيو دى فارين De Varenne باستعداده لقبول تسوية ودية، بل إنه وجه رسائل ـ فى شهر نوفمبر ـ "لترضية" محمد على الذى شعر بأنها مصيدة.

وفيما يتعلق بإنجلترا، فقد حاول الباشا ـ منذ سنة ١٨٣٠ ـ أن يكسب دعمها له لتنفيذ سياسته الكبرى، لكنها تحفظت تجاهه باستمرار؛ وفى الوقت نفسه، كانت لديها معلومات كاملة عن نواياه وأهدافه.

وحاول الوالى إيجاد قنوات اتصال مع الحكومة البريطانية، ولم يكتف بالتعامل فقط مع قناصلها فى مصر: فكان قنصلها الأسبق فى الإسكندرية ـ المستر بريجز ـ يتراسل مع الوالى باستمرار حتى أصبح الناطق غير الرسمى باسم محمد على فى دوائر وزارة الخارجية الإنجليزية. وبذل باشا مصر كل

جهوده - عبر هذه القناة غير الرسمية - لكى يحصل على موافقة الحكومة الإنجليزية على الخطوات التى يجب اتباعها فى كل تصرف يقوم به.

وكان المستر باركر يبلغ حكومته بكل تصرفات الباشا وتحركاته؛ فبتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٣٢، وجه تقريرا إلى المستر كاننج ذكر فيه: "وفيما يتعلق بنوايا محمد على، فباستطاعتى إضافة قليل من المعلومات إلى المعلومات الكثيرة الموجودة فى مراسلاته الرسمية: فأقل ما يريده هو خلع سيده عن العرش. وفى أثناء لقائى معه - يوم ٨ مارس سنة ١٨٣٠ - تحدث معى بصراحة عن نواياه. وفيما بعد، أقسم - عدة مرات - يمين الولاء لشخصه وليس للسلطان.

فإذا كان كل ما سبق أن ذكرته غير كاف لحسم هذه النقطة، فإن النخب الذى شربه إبراهيم مؤخرا - فى يوليو الماضى - يؤكد ما قلته بشكل لا يمكن دحضه: فقد أقيم حفل عشاء حضره كل قباطنة الأسطول المصرى على متن سفينة القيادة الراسية فى الإسكندرية؛ وبعد العشاء، شرب إبراهيم النخب قائلا: "فليسمح لنا بتوصيل محمد على إلى الآستانة".

إن الهدف المباشر لمحمد على هو ترسيخ سلطته فى ولايتى عكا ودمشق؛ وبعد ذلك، يمدها إلى ولايتى حلب وبغداد وكل الولايات الناطقة باللغة العربية (التى يسميها: " الجزء العربى من الإمبراطورية")... وبناء على حسابات معينة، أفهمه البعض بأن ثلاث سنوات ستكون كافية لتثبيت نتائج تلك الغزوات وتوطيدها وترسيخ أقدامه هناك[٢٧]".

واعتبرت السياسة الإنجليزية أن هذا المشروع يمثل خطرا داهما عليها - مهما اتخذ من أشكال - للأسباب التالية:

١ - فهو ينادى بإنشاء إمبراطورية عربية تكون مصر وسوريا قاعدتها؛

٢ - ستقع هذه الإمبراطورية العربية فى المنطقة الممتدة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج الفارسى؛

٣ ـ وأن الخطة الفرنسية ـ من جهة ـ تحبذ قيامها تحت حماية فرنسا وفى إطار الإمبراطورية العثمانية؛

٤ ـ وأن الخطة المصرية ـ من جهة أخرى ـ تسعى إلى قيامها تحت سيادة مصر وفى إطار دولة عظمى مستقلة.

لقد كانت إنجلترا تعادى بشدة هذا المشروع ـ وغيره ـ خصوصا أن فرنسا احتلت مؤخرا نقاط إستراتيجية مهمة فى البحر المتوسط (الجزائر وآنكون وحصون بلاد المورة): فأثار ذلك قلقها. أما فرنسا، فقد أيدت هذا المشروع لكن فى حدود معينة. وفهم محمد على كل ذلك: فحاول الاستفادة من التنافس بين الدولتين لإيجاد نقطة ارتكاز تتيح له التحرك الآمن؛ لكنه لم يعثر قط عليها. وفى الوقت نفسه، فقد كان يخاف من المغامرة بالقفز نحو المجهول.

أما روسيا، فبادرت بسحب قنصلها من الإسكندرية لكى تحول دون نشوب ثورة ضد السلطان، وأرادت إظهار تأييدها العلنى له فى صراعه مع تابعه العاصى.

وانهمك الباب العالى فى تجهيز حملة جديدة لسحق المصريين المعسكرين فى بلاد الشام إلا أنه أبدى ترددا وقلقا: فبعد الهزائم التى منى بها، لم يعد واثقا من إحراز النصر النهائى: ولذلك، استمر فى التفاوض مع تابعه المتمرد (لتغذية أوهامه على الأقل).

وبتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٨٣٢، حمل القبطان ماونسيل Maunsell ـ وهو قائد إحدى السفن الإنجليزية ـ رسالة من محمد على إلى "القبطان باشا"[٥] الذى كان يرسو بسفن أسطوله فى بحر مرمره. وعندما عاد القبطان الإنجليزى إلى الإسكندرية، أبلغ الوالى بأن الأميرال التركى سينقل رسالته إلى الآستانة. وحتى يوم ٢٠ سبتمبر، لم يتلق الباشا أى رد: فصرح للمستر باركر بأنه لم يعد أمامه سوى الزحف على الآستانة.

(٥) "القبطان باشا": لقب قائد الأسطول العثمانى. (المترجم).

وبتاريخ ٢٥ سبتمبر، وصل رد من القبطان باشا يقول فيه إنه لا توجد آية إمكانية لعقد معاهدة بين الحاكم ومن يعصاه. ورغما عن ذلك، فبتاريخ ١٥ نوفمبر، تلقى الوالى رسالة من الصدر الأعظم يخبره بأن رسالته قد قرئت فى "الديوان"، وأن السلطان قد وافق على اقتراحه بإرسال مفوض عنه للتباحث حول عقد تسوية. ورد الباشا على هذه الرسالة بالرفض ـ يوم ٢٥ نوفمبر ـ متعللا بأنه لا يوجد لديه شخص يثق فيه ليكلفه بأداء هذه المهمة؛ إلا أنه اقترح أن يتفاوض بنفسه ـ فى الإسكندرية ـ مع أى شخص يعينه الباب العالى لإنجاز هذه المهمة[٢٨].

ويوجد دافع آخر جعل الباب العالى يتردد: فقد كان يشك فى موقف الدول الأوروبية تجاهه، وخشى من تدخلها ضد مصالحه. وبتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٨٣٢ ?كتب سفير النمسا تقريرا إلى حكومته ذكر فيه: "وفيما يتعلق بموقف الديوان، فهو يخشى من أن إطالة أمد هذا الصراع ستفتح مجالا للتدخل الأجنبى، كما حدث فى المسألة اليونانية[٢٩]".

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن أى تدخل أجنبى ـ فى الصراع المندلع بين السلطان وتابعه ـ كان يمثل إهانة لكرامة الباب العالى حتى ولو كان هذا التدخل لصالح السلطان، لكنه كان مجبرا على الاختيار بين شرين: إما القبول بالتدخل الأجنبى وإما توقع خطر الزحف على الآستانة.

وبما أن الباب العالى كان يرتاب ـ بنفس الدرجة ـ فى نوايا فرنسا وروسيا ومحمد على تجاهه، فقد كان طبيعيا أن يتوجه فكره إلى إنجلترا فى المقام الأول: فقد كان يعرف مدى كراهيتها لمصر؛ وكانت إنجلترا تجعله يأمل فى أنها ستبذل مساعيها المشكورة فى هذا الصراع. وقبل مغادرة ستراتفورد كاننج الآستانة (يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٣٢)، وصلته اقتراحات مباشرة ـ أولا ـ من "ريس أفندى"[٦] ثم من السلطان نفسه تطلب عقد حلف دفاعى بين بريطانيا العظمى وتركيا.

---

(٦) "ريس أفندى": أى "وزير الشئون الخارجية" فى الدولة العثمانية. (المترجم).

وكان هدف تركيا المباشر - من عقد هذا الحلف - هو إخضاع محمد على باستخدام الدعم المعنوى (وأيضا الدعم المادى) الذى ستقدمه لها إنجلترا.

وبتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٢، وصل السيد مافروجينى Mavrojeni - القائم بالأعمال التركى فى فيينا - إلى إنجلترا وجدد المطالب ذاتها، وأضاف إليها أن الباب العالى:

١ - سيتكفل بكل التكاليف؛

٢ - وسيمنح إنجلترا امتيازات تجارية.

لكن الحكومة الإنجليزية أخبرت مبعوثه فى لندن (يوم ٥ ديسمبر) بأن الرد الفورى - على هذه المقترحات - غير ممكن حاليا[٣٠]. وللمرة الثانية - يوم ١٣ ديسمبر - أرسل الباب العالى إلى لندن مبعوثا مهما آخر (نامق باشا) ليناشد الحكومة البريطانية - باسم السلطان - مساعدته ضد محمد على، لكن إنجلترا كانت تسعى لتجنب تعقيدات أى تدخل عسكرى: ففضلت الانتظار.

إن خطة محمد على كانت تهدف إلى تحديث الإمبراطورية العثمانية وجعلها سدا يوقف توسع روسيا فى آسيا وفى الجزء الأوروبى من تركيا، ويبدو أن هذه الخطة قد لاقت موافقة ضمنية من الحكومة البريطانية إلى درجة معينة. وفى الواقع، فإن مشكلة الآستانة قد فرضت نفسها: فإذا خيرت إنجلترا بين محمد على وروسيا، فإنها - بالتأكيد - ستفضل أن يسيطر الباشا على البوسفور بدلا من الروس. وعلى أية حال، فقد كان هذا رأى بعض الدبلوماسيين الإنجليز الذين كانوا يخشون الخطر الروسى أكثر من خشيتهم للخطر المصرى: فأرادوا أن يجعلوا مصر "القوية" هى التى تواجه اجتياح روسيا للشرق.

وفيما بعد، سيحاول اللورد بونسونبى Ponsonpy - سفير إنجلترا المقبل فى الآستانة - تفسير لغز سكون الحكومة الإنجليزية فى تلك الفترة: فأرجعه إلى مشاكل السياسة الداخلية التى كانت تمر بها إنجلترا حينذاك[٣١]. وهذا التفسير غير مقنع بالمرة: فنحن نعتقد بوجود اختلافات فى وجهات النظر -

داخل الحكومة الإنجليزية ذاتها ـ حول الإجراءات النهائية التى كان يجب اتخاذها حيال مصر.

وفى سنة ١٨٤٠، ثار اختلاف ثان فى وجهات النظر بخصوص "المسألة الشرقية" وأحدث انقساما فى الحكومة الإنجليزية؛ فكتب اللورد بالمرستون ـ بتاريخ ٥ يوليو ـ رسالة للفيكونت ميلبورن Melborne يخبره فيها بأن السياسة المصرية/ الفرنسية ستجعل " الإمبراطورية التركية تنقسم ـ فعليا ـ إلى دولتين مستقلتين ومنفصلتين: ستكون إحداهما تابعة لفرنسا وستدور الثانية فى فلك روسيا؛ وفى كلتا الحالتين، سينتهى نفوذنا وسنخسر مصالحنا التجارية هناك...".

وأضاف اللورد بالمرستون قائلا: "لقد رفضت الحكومة رأيى مرتين بخصوص هذا الموضوع، واستبعدت ـ مرتين ـ السياسة التى أوصيت باتباعها: وكانت المرة الأولى فى سنة ١٨٣٢، عندما أرسل السلطان فى طلب معاونتنا له قبل أن يحرز محمد على أى تقدم فى بلاد الشام؛ ووافقت روسيا على مساعدتنا للسلطان بل وصرحت أنها مستعدة لمعاونته إذا رفضنا نحن ذلك. وكانت المرة الثانية فى سنة ١٨٣٥: عندما أبدت فرنسا استعدادها للتحالف معنا لعقد معاهدة مع السلطان للحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية وسلامة أراضيها. وفى الحالتين، أثبتت الأحداث التالية أننى لم أكن مبالغا لا فى تقديرى لمدى الخطر ـ الذى أردت إبعاده ـ ولا فى ضخامة التعقيدات التى نبهت إليها[٣٢].

وبدلا من أن يستفيد محمد على ـ فورا ـ من تردد إنجلترا والباب العالى، فإنه قد انتظر ثلاثة أشهر حتى يقرر ـ فى نوفمبر سنة ١٨٣٢ ـ الزحف على قونيه معتمدا على موقف الحكومة البريطانية.

وبتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٣٢ ?كتب المسيو ميمو ما يلى: " من المعتقد أن الاستيلاء على قونيه سيؤدى إلى قيام تمرد ضد السلطان وفرار الجنود من جيشه... ويفسر المطلعون على أحوال البلاط العثمانى سكون الحكومة الإنجليزية وصمتها بأنهما لصالح محمد على تماما: وحسبما يقولون، فإن الحكومة

الإنجليزية تريد أن يوجه الباشا ضربة قاصمة للسلطان؛ كما يرددون كلمات غريبة للغاية تقال فى لندن وينسبون إحداها إلى المستر ستراتفورد كانج بالتحديد.

إنهم يعرفون ما نريد بفضل مشروعنا الكريم، لكنهم ينسبون إلى الإنجليز فكرة أعمق ولها مستقبل أفضل: فهم يفترضون أن انتصار محمد على سيكون بمثابة تجديد لقوى الإمبراطورية العثمانية وتحديثها وسيخلق منها دولة جديدة تعتمد على أسطول قوى وجيش منتصر يقفا فى وجه العملاق الروسى الذى يهدد تركيا[٣٢]".

وفى الواقع فإن الباشا كان يخشى من تحفظ إنجلترا تجاهه، وجعل سياساته تتوافق مع اقتراحات فرنسا: فأراد أن يوقف مسيرة جيشه المنتصر ـ بعد معركة بيلان ـ بناء على نصيحة المسيو ميمو؛ لكنه أدرك ـ بعد ذلك ـ ضرورة أن يتقدم جيشه حتى مدينة قونيه كى يستطيع الحصول على ضمانات: فأصدر أمره لابنه إبراهيم بما يلى:

١ ـ احتلال مدينة قونيه ثم الانسحاب منها فورا؛

٢ ـ عدم التقدم إلى ما هو أبعد من قونيه بأى شكل من الأشكال.

لقد أصدر الوالى هذا الأمر لأن فرنسا أرادت ذلك؛ فهل كان هذا التصرف المتناقض والمتردد يتفق مع المصالح العسكرية والسياسية لمصر؟؟

واعتمدت خطة الوالى على ما يلى:

١ ـ تحريض الرأى العام الإسلامى سرا لكى يكلفه بتنفيذ مهمة التحديث؛

٢ ـ إضفاء مظاهر الشرعية على هذا التصرف الثورى أمام أوروبا.

لكن إبراهيم باشا ـ هذا الرجل العملى ـ لم يهتم قط بالدبلوماسية الأوروبية: فأراد إنجاز أعمال قوية وحاسمة تجبر الرأى العام الإسلامى على تأييده، وكان يؤمن بقدرته على توجيه الرأى العام الإسلامى بحيوية، وعلى

تدريبه على إدارة شئونه بدلا من مجرد استشارته؛ ولذلك، كان يجب عليه اتباع ما يلى:

١ ـ أن يتحرك ويزحف على قونيه،

٢ ـ يدخل ـ بعد ذلك ـ إلى قلب هضبة الأناضول التى كان سكانها الأتراك يرحبون بوصول المصريين إليها،

٣ ـ وفى غمرة هذا الحماس الفياض، يعلن عزل السلطان.

وبتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٣٢، بعث محمد على بأوامره لإبراهيم بالزحف على هضبة الأناضول ـ بشرط ألا يتخطى أبدا مدينة قونيه ـ ثم ينسحب منها فورا بعد أن يقوم بتشتيت بقايا الجيش العثمانى القديم الموجود هناك.

وفى ٢ نوفمبر، أرسل إبراهيم إلى والده بالرد التالى: " تقضى تعليماتك بأن نتقهقر فور وصولنا إلى قونيه. وفى الوقت نفسه، فإن الإشاعات تقول بأن الصدر الأعظم يزحف تجاهنا على رأس جيش قوى: فإذا انسحبنا، فإن الصدر الأعظم سيفسر ذلك على أننا نخافه ولا نقدر على مواجهته. ولن يتوقف الوضع عند هذا الحد: فالصدر الأعظم سيستفيد من هذا الوضع للزحف إلى ما هو أبعد من قونيه، وسيتعقبنا، وسينشر الإشاعات الكاذبة ـ فى كل مكان ـ حول أسباب انسحابنا. ومن يدرى؟ فقد يتحالف الأهالى معه، وقد يستطيع تهييج سكان بلاد الشام والأناضول ضدنا: وبالتالى، فإن الغرض من انسحابنا سيساء فهمه.

وعلينا ـ أيضا ـ ألا نترك الفرصة تضيع من بين أيدينا، بل يجب علينا أن نزحف إلى قونيه، ونريح قواتنا، وننتظر الصدر الأعظم لنهزمه إذا أراد مهاجمتنا هناك. إذن، فلا بد من أن ترسلوا لنا بكتيبتين فورا.

وسأطلب من "المفتى ـ خادم" (أحد رجال الدين) إصدار فتوى تمكننى من عزل السلطان[٣٤]".

وفى ١٣ نوفمبر، منع محمد على إبراهيم ـ مجددا ـ من التوغل فى قلب هضبة الأناضول "لأن أى توغل يتجاوز مدينة قونيه لن يحظى بموافقة الدول

الأوروبية فى الظروف الحالية". وبتاريخ ١٦ نوفمبر، رد الوالى على رسالة ابنه: فألغى أمره السابق بالانسحاب غير المنطقى وفى هذا الظرف غير المناسب، لكنه تشبث بمنعه من الزحف إلى ما هو أبعد من قونيه "لأننا لا نعرف بعد ـ بدقة ـ رأى أوروبا القاطع فى هذا الموضوع".

وفيما يتعلق بالفتاوى، فقد رأى الباشا "أن إعلان خلع السلطان يضر بمصالح مصر فى الظروف الراهنة"؛ وبنى الوالى رأيه هذا بعد ما تلقى تقريرا من المستر بريجز وبعد استشارة قبطان سفينة روسية حربية كانت ترسو فى الإسكندرية. وبالطبع، فقد عاود إبراهيم عرض أفكاره حتى حصل ـ فى نهاية الأمر ـ على موافقة أبيه على إعلان عزل السلطان؛ ومع ذلك، فقد ظلت رغبة محمد على رهنا لاهتمامه بالشكل القانونى الذى تمليه عليه ضوابط خوفه من أوروبا.

وهذا الاهتمام ـ بالشكل القانونى ـ يبدو واضحا فى رسالة ـ مؤرخة فى الأول من ديسمبر سنة ١٨٣٢ ـ أعلن فيها لابنه موافقته على عزل السلطان: "إن الفتاوى ـ التى سيصدرها علماء الدين فى البلاد التى سيعلن فيها عن عزل السلطان ـ ستكون نتائجها أكثر فاعلية من تلك التى تصدر عن مصر: لأنها ستبرهن (بشكل لا يمكن دحضه) على أن الأمة ذاتها هى التى أبدت رغبتها التلقائية فى ذلك: وبالتالى، فلن يستطيع أحد أن يعارضنا وستضطر الأمم الأخرى إلى التصديق على ما قمنا به[٣٥]".

لقد كان محمد على يتوق للحصول على شىء من اثنين:

١ ـ إما موافقة صريحة ـ من دول أوروبا ـ على ما ينتويه؛

٢ ـ وإما اندلاع ثورة ـ من داخل الأمة الإسلامية ذاتها ـ تحمله إلى عرش السلطنة فى الآستانة؛

وكان طلب أحد هذين الشيئين يعتبر ضربا من المستحيل، ويدل على أن الوالى ابتعد عن الواقع.

وأبدى إبراهيم استيائه من هذا الوضع الخاطئ، وحاول التغلب على مواقف والده المتذبذبة، فنصحه ـ يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٣٢ ـ قائلا: "لقد أمرتمونى باستصدار فتوى أعلن ـ على إثرها ـ عزل السلطان؛ وقلتم لى إن هذا الإعلان يهدف إلى حث الأمة على أن تتولى ـ بنفسها ـ زمام المبادرة وتعزل السلطان. إن الأمة لا تملك لا الأهلية ولا القدرة اللازمتين لإنجاز مثل هذه الأفعال؛ وبالتالى، فإن تكليفها بهذا الأمر يعتبر بلا جدوى: إننا لا نستطيع الاعتماد على الأمة فى إنجاز هذا الموضوع. ومع ذلك، فإننا نستطيع أن نجعلها تثق فينا بشرط أن نتحرك ـ نحن ـ بأنفسنا؛ وكما سبق لى وأن شرحت ـ عندما كنت فى مصر ـ بأنه لا يوجد أحد غيرنا يقدر على القيام بهذا المشروع[٣٦]".

وهكذا نجد أن محمد على قد تأثر بمعارضة فرنسا لمشروعه، كما شعر بالقلق من جراء صمت إنجلترا تجاهه: فلم يستطع اتخاذ قرار بات. وأدت "سياسة أنصاف الحلول" هذه ـ التى اتبعها ـ إلى شل حركة إبراهيم باشا، القائد الأعلى للجيش المصرى، كما منعت مصر من الاستفادة القصوى من انتصاراته بل وعرضتها لفقدان كل ما اكتسبته .

وفى تلك الأثناء أقال الباب العالى "السردارى أكرم" (الفيلد مارشال) حسين باشا من قيادة الجيش وكلف محمد رشيد باشا بمهمة قيادة الحرب المقبلة ضد مصر، وكان هذا الباشا من أفضل لواءات الإمبراطورية العثمانية.

واتبع إبراهيم باشا تكتيكه المفضل، أى أن يسبق عدوه، ويحاربه فى المكان الذى يختاره هو: فبدأ فى التحرك مع معظم قوات جيشه، ووصل إلى"إيريكلى" يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٣٢، وكان الأتراك قد انسحبوا من قونيه: فاحتلها إبراهيم يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٣٢. وعندئذ هدد الباب العالى بطرد أسرة محمد على، وبأن يسحب منها حكم ولايات الشام وشبه الجزيرة العربية وكريت، وتعيين رشيد باشا لحكم هذه الولايات حكما مؤقتا.

وبينما كانت تركيا تستعد لتوجيه ضربة قاتلة لمحمد على، كان الوالى يسعى للحصول على أوامره من إنجلترا، واستمر فى تملق هذه الدولة التى سيطرت

على ذهنه بقوة الخوف، والتى كانت تراهن على إضعافه - بل على تدميره - بإطالة أمد الصراع.

وشعر إبراهيم بالضيق لأن تردد مواقف والده أعاق تنفيذ مشاريعه: فمحمد على كان يسعى - باستمرار - لتنفيذ سياسته العظمى مستخدما وسائل أو أساليب صغيرة. وفى الأول من ديسمبر سنة ١٨٣٢، حذر إبراهيم والده من عواقب التخبط والتردد، خصوصا فيما يتعلق بفكرة الانسحاب - غير المبررة - من قونيه أو عدم تجاوزها بعد هزيمة العدو.

لقد كان إبراهيم أكثر حسما من والده، وأكثر منه حزما على تنفيذ أغراضه، وكانت صلته بالأحداث أقرب، وفى وضع يتيح له تقييمها بشكل أفضل؛ فأراد استلهام النصيحة والتوجيه من مصالحه ومن الظروف فقط وليس بناء على مواقف الدول الأوروبية، فكتب لمحمد على قائلا: "بعد تقرير بريجز، وبعد غضب القبطان الروسى، أمرتمونى بعدم إعلان عزل السلطان وبعدم تجاوز مدينة قونيه. إن السياسة الصحيحة تتطلب - قبل أى شىء - دراسة الموقف وحساب كل نتائجه، والالتزام بالمضى فى طريق العمل دون أن نترك أنفسنا نقع تحت أى تأثير لبيير أو لبول.

ومنذ نحو عشرين يوما، طلبتم منى إعلان عزل السلطان؛ ومهما كان النفع الذى قد يعود علينا من تغيير موقفنا الحالى، يجب علينا أن نتذكر دائما أن جيشا عظيما - مثل جيشنا - لا يجب أن يعانى من سياسة التخبط التى لا تعرف كيف تستفيد من الأحداث، وأن هذا الجيش لا يستطيع - كذلك - أن يظل مكتوف الأيدى زمنا طويلا.

لقد زحفنا على قونيه بناء على أوامركم، فكيف ننسحب منها؟ علما بأن الصدر الأعظم يتقدم نحوها على رأس جيش قوى ومنظم تنظيما جيدا ومزود بمدافع كثيرة. وهل تعتقدون بأن مصلحتنا تكمن فى التوقف عند قونيه أو الانسحاب منها؟؟ وفى حالة إلحاقنا الهزيمة بجيش الصدر الأعظم، وإذا لم نطارده، ألن يلتقط أنفاسه ثم يهاجمنا من جديد؟؟ وإذا ترددنا، فهل نأمل فى أن

يتخلى أهالى الأناضول عن قضية الأتراك ـ الذين يحكمونهم منذ ستة قرون ـ ويتحالفون معنا؟؟ وفوق ذلك كله، ألا يعتبر انسحابنا هذا خطأ عسكريا جسيما؟؟

لقد سبق لكم أن أمرتمونا بالتوقف فى حلب، ثم أذنتم لنا بالتقدم حتى "كوليك ـ بوغاز"، ثم إلى قونيه. حسن!! اتركونا الآن ننسف جيش الصدر الأعظم؛ واعلموا أن أرض ومناخ هذا البلد يختلف تماما عن أرض ومناخ مصر وليسا مناسبين دائما للتحركات العسكرية فى كل فصول السنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يقال فى مصر لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع هنا. وبالتالى، فلا يجب الإنصات لآراء يبديها شخص مثل بريجز، أو نلقى بالا لملاحظات شخص مثل هذا القبطان الروسى: وفى جميع الأحوال، يؤسفنى تماما أن يتعرض تنفيذ مشاريعى ـ من الآن فصاعدا ـ للتأخر (الذى قد يصل إلى عشرين يوما) بسبب انتظارى لردكم على"[٣٧].

وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة التى أرسلها إبراهيم، فإن الوالى قد يبعث ـ يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢ ـ برسالة "مؤثرة" للغاية "إلى الصديق القديم والفارس العظيم، المستر بريجز" ذكر له فيها ما يلى: "إن صمت الإنجليز ـ إلى حد معين ـ يفيد القضية المصرية، علما بأنهم لا يرحبون تماما بزحف إبراهيم نحو الآستانة فى الظروف الحالية. وأيا كان الأمر، فإذا كان دخولنا الآستانة لا يتفق مع وجهة نظر الحكومة الإنجليزية، وإذا رغبت فى أن نظل فى موقعنا الحالى، فبإمكانى الموافقة على ما تريد[٣٨]".

وبينما كان الوالى يقبع بلا حراك فى انتظار إجراءات ومداولات أوروبا بشأنه، كان إبراهيم ينتظر ـ برباطة جأشه ـ وصول الصدر الأعظم وجيشه الكبير. وكانت مدينة قونيه ـ فيما مضى من الزمان ـ عاصمة آسيا الصغرى؛ وهى تقع على بعد مائة فرسخ من الآستانة وعلى بعد ٢٠٠ فرسخ من حدود مصر. وأقام إبراهيم باشا معسكره فى السهل الفسيح الذى يحيط بالمدينة لحماية بلاد الشام من غزو العثمانيين لها، ولكى يحارب المعركة الحاسمة التى ستفتح له الطريق إلى الآستانة.

رابعا: معركة قونيه:

كان رشيد باشا يشغل منصب سارى عسكر بلاد الروملى، وجاء لمحاربة إبراهيم بجيش كبير وميليشيات (قوات غير نظامية) مكونة من البوسنيين والألبان.

ومنذ استيلاء إبراهيم على قونيه، لم يركن لانتصاراته: فدرس الأراضى المحيطة بالمدينة، ودرب جنوده باستمرار، وجعلهم يألفون مواقعهم الجديدة؛ وقدم له معاونه ـ الكولونيل سيف (سليمان بك) ـ مساعدات ثمينة. وكان الجيش المصرى فى أفضل حالاته: فحصار عكا عوده على تحمل صعوبات المعارك، ورفعت الانتصارات من روحه المعنوية. أما الجيش العثمانى، فقد كان أثنين ٤ فبراير ٢٠١ عدديا ـ أكبر بكثير من الجيش المصرى، لكن قواته لم تكن متجانسة مع بعضها بعضًا، ولم تكن متوحدة بقائدها على عكس الوضع فى الجيش المصرى.

ووقعت معركة قونيه المشهورة يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢، على مقربة من هذه المدينة. وكان إبراهيم يعرف مدى حماس الصدر الأعظم وتشوقه لمحاربته: فرتب كل شىء بمهارة لكى يستدرج الصدر الأعظم إلى المكان الذى يناسبه هو؛ وتظاهر بأنه يخشى مواجهة جيش السلطان الأكثر عددا من جيشه: فانسحب إلى مكان خلف قونيه يتيح له وضع جزء من قواته لعمل كمين يهاجم به جناحى الجيش العثمانى.

وتقدم الصدر الأعظم على رأس قواته النظامية وميليشات الألبان والبوسنيين لمهاجمة قلب الجيش المصرى. وحارب الجنود الأتراك النظاميين بشكل جيد، لكن الفرسان العثمانيين لاذوا بالفرار بعد أول تراشق بالنيران (وكان عددهم يتراوح ما بين ٨ و١٠ آلاف فارس). وهاجمت قوات الكمين المصرى جناحى ومؤخرة الجيش التركى: فوقعت مذبحة مهولة قضى فيها المصريون على قوات العدو. وكان سلاحا الفرسان والمدفعية المصريين مدربين تدريبا جيدا، فأبليا بلاء حسنا.

وقرب نهاية المعركة، وقع الصدر الأعظم فى الأسر ـ بعد ما أبدى شجاعة فائقة ـ وهو يحاول تجميع أشتات قواته فى ضواحى المدينة. وعلق المسيو

كادالفين على المعركة قائلا: " رجع الجيش المصرى المنتصر إلى قونيه فى الساعة الثامنة والنصف مساء، ووضع القائد سيفه فى غمده، وأصبح من حقه أن يتأمل بفخر مسيرته الظافرة التى قطعها خلال عام واحد فقط:

١ ـ فقد اقتحم مدينة عكا عنوة، وأرسل واليها السابق ـ عبد الله ـ أسيرا إلى القاهرة؛

٢ ـ وانتصر على "فيلد مارشال الإمبراطورية العثمانية" وقادتها فى ميدان الوغى: فى معركتى حمص وبيلان؛

٣ ـ وأحرز انتصاره الثالث فى ميدان الحرب ـ فى معركة قونيه ـ على نخبة القوات التركية، وأسر الصدر الأعظم نفسه؛

٤ ـ واليوم، أصبح طريقه للزحف على الآستانة ممهدا ودون أية عوائق.

وفى هذا اليوم ـ تحديدا ـ قدر إبراهيم أهمية ترتيب قواته بشكل نظامى حق قدرها: فالترتيب النظامى هو الذى أتاح له هزيمة الجيش العثمانى الذى كان يفوق الجيش المصرى ـ عدديا ـ بثلاث مرات على الأقل. ومن المؤكد أنه قد هنأ نفسه للأسباب التالية:

١ ـ لأنه استطاع استيعاب فن الحرب على الطريقة الأوروبية؛

٢ ـ ونجح فى الاستفادة من أخطاء عدوه؛

٣ ـ وأفسد أشد تدبيراته جراءة.

وكان الضباب هو أقوى حليف ساعد إبراهيم على إحراز هذا النصر الباهر، فالضباب قد تآمر لصالح إبراهيم:

١ ـ عندما أخفى قلة عدد الجنود المصريين؛

٢ ـ وعندما منع الأتراك من تنسيق تحركاتهم العسكرية؛

٣ ـ وعندما ساعد فى أسر محمد رشيد باشا.

تسبب الضباب ـ هذا العنصر غير المتوقع ـ فى وقوع أحداث مفاجئة استطاع إبراهيم أن يستفيد منها بمهارة لأنه كان قد سبق له وأن حسب حساباته بذكاء ونظم قواته حسب طبيعة أرض المعركة. لقد أحرز إبراهيم مجدا لا يشاركه فيه أحد غيره، واستحق ـ بجدارة ـ هذه الانتصارات الباهرة التى توجت حملته. ويرجع ذلك كله:

١ ـ لإيمانه العميق بقدره وقدر أبيه:

٢ ـ ولشجاعته الفائقة التى لا يباريه فيها أحد.

وكان إبراهيم هو ـ وحده ـ القادر على التواصل مع قواته خلال مسيرتها الشاقة فى قلب الأقاليم التركية، وفى أثناء طقس الشتاء شديد البرودة، وفى مواجهة قوات معادية أكثر عددا من قواته: إن هذه الشجاعة الفائقة والثقة المطلقة جعلتا قوة الجيش المصرى تتضاعف عدة مرات عندما انتقلتا من إبراهيم إلى جيشه كما يسرى التيار الكهربائى من جسم إلى جسم.

واستطاع إبراهيم أن يسيطر ـ دائما ـ على أعصابه: فاستفاد من تباطؤ "السردارى أكرم" ثم من الشجاعة الجامحة للصدر الأعظم، فاستحق أن يلحق بهما هزيمتين متتاليتين. "وكان الجيش المصرى رائعا، وأبدى الجنود ثباتا وشجاعة رائعين: فالحماس هو الذى كان يحرك الجيش كله لدرجة أن الجنود المصابين المحتجزين بالمستشفيات ـ تركوها للحاق بكتائبهم. وأظهر الجراحون الأوروبيون ـ الملحقين بفرق الجيش ـ شجاعة وتفان عظيمين فى أداء واجبهم"[٣٩].

وأظهرت معركة قونيه مدى ما يمثله الخطر المصرى على الآستانة، وأثارت كل مشاكل الإمبراطورية العثمانية والشرق، وأثارت قلق كل وزارات الخارجية فى دول أوروبا: فانطوت صفحة المرحلة العسكرية - بالمعنى الحرفى ـ وفتحت صفحة المرحلة الدبلوماسية. وأصبح وضع السلطان أكثر خطورة، خصوصا وأنه كان مكروها فى كل أقاليم الأناضول ـ أى فى الجزء التركى من إمبراطوريته ـ كما

خلقت انتصارات إبراهيم فيضا من المشاعر المؤيدة لمحمد على فى كل آسيا الصغرى؛ وبالتالى، فإن اندلاع ثورة فى الآستانة كان سيؤدى حتما إلى إحدى نتيجتين:

١ ـ إما إلى تحديث الدولة العثمانية (بفضل أفكار محمد على ومشاريعه التى ينفذها إبراهيم بقوة ذراعه)؛

٢ ـ وإما إلى إقامة إمبراطورية عربية برعاية مصر.

لكن دول أوروبا كانت تخشى من هاتين النتيجتين، أو بالأحرى كانت تخشى من التعقيدات والاضطرابات التى ستلحقها مثل هذه الثورة بالسلام العام.

وبعد معركة قونيه (٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢) وتشتيت الجيش التركى، قرر إبراهيم تنفيذ خطته بسرعة ووضع دول أوروبا أمام الأمر الواقع حتى لا يكون أمامها الوقت الكافى للتنسيق فيما بينها ثم التدخل؛ وحاول إبراهيم إقناع أسيره ـ الصدر الأعظم ـ محمد رشيد باشا بأفكاره وبالتعاون معه للزحف على عاصمة الدولة العثمانية بتأييد من علماء الدين والرأى العام الإسلامى[٤٠]. ولم يتقبل الصدر الأعظم فكرة نجاح الهجوم على الآستانة: فعجائز الأتراك لم يروا ـ فى المشروع المصرى ـ سوى أنه يعمل على تقطيع أوصال إمبراطوريتهم ويجبرها على قبول وضع العبودية.

ومكث الجيش المصرى نحو شهر فى قونيه بعد المعركة الظافرة، ثم واصل زحفه قدما لتحقيق غرض إبراهيم، أى البدء فى غزو الآستانة واحتلال مضيق البوسفور فورا. وأدرك إبراهيم جيدا ـ ببعد نظره وثاقب فكره ـ أن مجرد تهديده الجاد لقلب الإمبراطورية العثمانية سيؤدى إلى سقوط السلطان أو ـ على الأقل ـ لتوقيع اتفاقية سلام تحررية، أى أنها ستكون مطابقة لما يريده الطرف المنتصر.

ولسوء الحظ، فعلى الرغم من ابتعاد محمد على عن ميدان القتال؛ فإنه لم يعط ابنه لا حرية الحركة ولا تعليمات محددة: فإبراهيم كان مضطرا ـ دائما ـ

لانتظار وصول التعليمات من أبيه، وفقد ـ بذلك ـ وقتا ثمينا منعه من مراجعة الباشا فى قراراته أو الحصول على موافقته للقيام بتحرك ما.

وبتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٣٢، كتب القائد الأعلى للجيش المصرى رسالة للباشا جاء فيها : "نستطيع التقدم حتى الآستانة بمصاحبة الصدر الأعظم وعزل السلطان فورا وبلا مشاكل؛ لكننا نريد أن نعرف ـ وفى أسرع وقت ممكن ـ ما إذا كنتم تريدون بالفعل تنفيذ هذا المشروع أم لا، وذلك لكى نتخذ الإجراءات الضرورية فورا: فالتسوية الحقيقية لموضوعنا لن تتم إلا فى الآستانة، ويجب علينا أن نصل إلى هناك لإملاء إرادتنا بأنفسنا.

وفى الوقت نفسه، فإننى أردد ما سبق وأن قلته لكم بصراحة مطلقة: إن الدعاية وحدها لن تحقق لنا أى شىء؛ لكن، إذا كانت الإشاعات ـ التى تطلقونها ـ لها هدف سياسى لتهديد الآستانة وإجبارها على قبول شروطنا، فمن الخطأ ـ إذن ـ أن نتوقف عند قونيه ولا نستكمل مسيرتنا. إن قونيه بعيدة عن الآستانة؛ وحكام الآستانة لن يكونوا مستعدين لعقد اتفاقية سلام معنا إلا إذا دخلنا العاصمة نفسها، بالضبط كما فعل الروس: فالآستانة لم تعقد مع روسيا اتفاقية السلام إلا عندما توغلت القوات الروسية فى قلب تركيا حتى وصلت إلى "تشكمجية"، فى ضواحى العاصمة. ولذلك، يجب علينا عمل ما يلى:

١ ـ استكمال زحفنا حتى نصل إلى "بروصة" (على أقل تقدير)؛

٢ ـ واحتلال المدن الواقعة على ساحل "بحر مرمرة" وتحويلها إلى قواعد بحرية لتموين وإمداد جيوشنا؛

وعندئذ فقط، يمكننا ـ بسهولة ـ نشر الإشاعات التى قد تؤدى إلى سقوط السلطان. وفى جميع الأحوال، إذا لم نستطع العمل على عزله، فإننا ـ على الأقل ـ نستطيع عقد اتفاقية سلام جيدة تتفق مع أمانينا.

ولولا أنكم أرسلتم إلينا بأمرين يمنعانا ـ بحسم ـ من التقدم فى أى اتجاه، لكنت أقف الآن أمام أبواب الآستانة. وإنى لأتساءل عن الدافع وراء إصدار هذين

الأمرين: هل هو الخوف من أوروبا أم هو شيء آخر؟؟ أرجو منكم توضيح هذه المسألة لى قبل أن تضيع منا اللحظة المناسبة، كما أرجو إبلاغى بقراراتكم النهائية فى هذا الشأن[٤١]".

وفى نهاية الأمر، وافق الوالى على مناشدات إبراهيم له بعد ما أهدر وقتا طويلا منذ سقوط عكا: فكم أصدر من قرارات متناقضة؟! وكم ماطل وأجل ؟! فأطال أمد الحرب حتى وصل إلى سنة كاملة دون أن يتخذ أى قرار حاسم: لقد كان محمد على يتعقب خطى إبراهيم لكى يوقف انطلاقاته الظافرة ويوهن من عزمه. وتصور محمد على أن الدبلوماسية الأوروبية تضع العراقيل فى طريق تقدمه للأستانة: فأراد - قبل كل خطوة - أن يتحسس موقع قدميه أولا، ويحصل على ضمانات ضد الأخطار المحتملة. ومنذ معركة نفارين، عاش الباشا تحت سيطرة كابوس دائم يخيفه من تحالفات دول أوروبا ضده.

وفى بداية هذه الحملة، لاحظ قنصل النمسا أن أى مذكرة - أو رسالة قصيرة - تصل من أوروبا إلى الباشا كانت كفيلة لإثنائه عما ينوى فعله، وحتى صمت إنجلترا كان يسبب له القلق. وكان ذهن محمد على المرن يناور باستمرار ليلتف حول المشاكل بدلا من مواجهتها، ويتآمر سرا للعمل على إشعال الثورة فى الآستانة، وكان يفضل استخدام التهديد والتآمر؛ بينما كان إبراهيم - على العكس - يفضل العمل العلنى الجرىء.

لقد كان إبراهيم - بحق - هو رجل الأفعال، وكان أذكى من أبيه فى المجال الدبلوماسى: فقد خبر أوروبا، وعرف - على وجه التحديد - مدى قوة الأمر الواقع وتأثيره: لكنه لم يستطع لا إعلان استقلاله ولا الوصول إلى مضيق البوسفور، حتى بعد مرور سنة على بدء الحملة وإحراز الانتصارات، نتيجة لخطأ والده. ولم يفقد إبراهيم الأمل فى إصلاح الخطأ وتحقيق أهدافه؛ لكن أوروبا اهتمت بهذا الصراع الذى بات يعرض مصير الآستانة للخطر.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن محمد على - بشكل ما - قد دفع أوروبا للتدخل وإعلان رغبتها فى الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية عندما أشركها فى

مشاريعه الثورية، وعندما ألح للحصول على موافقتها على تلك المشاريع دون أن يستفيد من سكونها - النسبي - تجاه ما حدث من صراع.

* * *

هوامش الفصل الرابع

(1) Staats - Archiv. Türkei 1832.

نسخة من نشرة حصار عكا، كتبها كاتافاجو - نائب قنصل النمسا - من الناصرة بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٣١ وأرسلها إلى البارون دوتينفيلز. وكان نائب القنصل قد انسحب إلى الناصرة قبل بدء الحملة.

(2) Archives anglaises. F.O.78. Vol. 472.

Turkey and Egypt, Narratives and Abstracts (1831 - 1832).

(3) Archives françaises. A.E. Correspion dance politique. Egypte 2.

(4) Staats - Archiv. Ibid.

من القنصل آسيربى إلى ميترنيخ. الإسكندرية، ١٢ فبراير سنة ١٨٣٢ .

(5) Archives Françaises. Ibid.

من قنصل فرنسا. الإسكندرية، ١٠ فبراير سنة ١٨٣٢.

(6) Staats - Archiv. Ibid.

تقرير من روسيتى - قنصل توسكانيا - إلى السفير. الإسكندرية، ١٦ مارس سنة ١٨٣٢.

(7) Archives anglaises. Ibid.Vol. 213.

فى رسالة وجهها باركر إلى السير هنرى هوتهام - بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٣٢- قدم القنصل الإنجليزى ملخصا لرسالة تلقاها من الكولونيل رومى بتاريخ ١٦ مايو.

(8) Archives françaises. Ibid.

رسالة من قنصل فرنسا بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٨٣٢.

(9) Staats - Archiv. Ibid.

من القنصل آسيربى بتاريخ ٤ مارس سنة ١٨٣٢.

(10) Ibid.

وجه القنصل آسبيرى رسالة إلى ميترنيخ ذكر له فيها تصريحات ديل كاريتو - بعد عودته من عكا - وهو واحد من ثلاثة مهندسين كانوا يعملون هناك. من الإسكندرية بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٨٣٢.

(11) Paul Mouriez: "Histoire. de Méhémet - Ali".

(12) Archives françaises. Ibid.

رسالة من قنصل فرنسا بالإسكندرية، ٧ يونيو سنة ١٨٣٢.

(13) Ibid. Correspondance consulaire. Turquie I.

تقرير من المسيو جوليل؛ بيروت، ٧ يونيو سنة ١٨٣٢.

(14) Ibid. Turquie 3

بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٣٤، ذكر قنصل فرنسا فى لاكانيه تصريحات عبد الله باشا عند مروره بجزيرة كريت متوجها إلى الآستانة بعد إطلاق سراحه.

(15) Staats - Archiv. Ibid.

رسالة من القنصل آسيربى إلى ميترنيخ. الإسكندرية، ٤ يوليو سنة ١٨٣٢.

(16) Ibid.

رسالة من القنصل آسيربى. الإسكندرية، ١٠ يونيو سنة ١٨٣٢.

(17) Ibid.

(18) Archives anglaises. Ibid. Vol. 472. Turkey and Egypt.

(19) Staats - Archiv. Ibid.

بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٨٣٢، أرسل سفير النمسا فى الآستانة إلى حكومته نسخة من تقرير رفعه أحد المدربين الفرنسيين - العاملين فى البريد - إلى سر عسكر حملة الشام حول استدعاء حسين باشا. والتقرير بتاريخ الأول من ديسمبر سنة ١٨٣٢.

(20) Archives françaises. Ibid.

رسالة من قنصل فرنسا بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٨٣٢.

(21)Archives françaises. A.E. Correspondance consul aire. Turquie

(22) Ibid. Corres pon dance politique. Esypte. 2.

(٢٣) رسالة من الوزير إلى المسيو ميمو بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٨٣٢. ذكرها Douin فى مقدمته لكتاب Mission du baron de Boislecomte

(٢٤) رسالة من الوزير إلى المسيو ميمو بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٨٣٢. نفس المرجع.

(٢٥) دار المحفوظات المصرية. رسالة من محمد على إلى إبراهيم بتاريخ ١٢ ربيع الثانى سنة ١٢٤٨ هجرية.

(٢٦) من المسيو ميمو إلى الوزير بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٣٢. ذكرها المسيو، Douin نفس المرجع.

(27) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 213.

(28) Ibid. Vol. 472.

سنجد فى هذا المخطوط تلخيصا لبرقيات القنصل باركر حول محادثاته بدءا من شهر أغسطس حتى شهر نوفمبر سنة ١٨٣٢.

(29) Staats - Kanzlei. Gesandtschafts - Archiv. Konstantinopel 1832.

(30) Archives anglaises. F.O.78. Vol. 472.

(٣١) يرجع المسيو ديبيدور Débidour فى كتابه "Histoire diplomatique de l' Europe" (T.I, p.19) عدم تحرك إنجلترا للأسباب التالية:

(أ) كما نعرف، فإن وجهات نظر إنجلترا كانت تتعارض تماما مع وجهات نظر روسيا؛

(ب) وكانت إنجلترا لا تستطيع التحرك - فى تلك الفترة - بسبب أيرلندا؛

(ج) وبالإضافة إلى ما سبق، كانت قد تلقت من القيصر نيقولا تأكيدا بأنه لا يفكر أبدا فى تدمير التوازن التى أقرته المعاهدات فى الشرق؛

(د) كما كانت ترتاب فى نوايا فرنسا التى كانت - باسم "الوفاق الودى" المعقود بينهما منذ سنة ١٨٣٠ - تستطيع أن تجعل إنجلترا تتخذ مواقف لا تريدها. واعتبرت إنجلترا أن لعبة لويس - فيليب لم تكن نزيهة، وأرادت أن تكون الأمور واضحة قبل الاشتراك فيها.

(32) The life of H.J.T. Viscount Palmerston," 2 Vol. by Henry Bulwer. London, 1870.

(33) Archives françaises. Ibid. Egypte 3.

ملحق للبرقية رقم ١٠٥.

(٣٤) دار المحفوظات المصرية. رسالة من إبراهيم إلى محمد على، ٧ جمادى الثانية سنة ١٢٤٨هـ.

(٣٥) نفسه: رسالة من محمد على إلى إبراهيم، ٨ رجب سنة ١٢٤٨ هـ.

(٣٦) نفسه: رسالة من إبراهيم إلى محمد على، ٢ شعبان سنة ١٢٤٨ هـ.

(٣٧) نفسه: رسالة من إبراهيم إلى محمد على، ٨ رجب سنة ١٢٤٨ هـ.

(٣٨) نفسه: رسالة من محمد على إلى Briggs ١٩ رجب سنة ١٢٤٨ هـ.

(39) "Histoire de la guerre de Méhémet - Ali contre la Porte Ottomane, par M.M. De Cadal vène et De Barrault. Paris, 1837.

(٤٠) نقتطف فيما يلى جزءا من حوار دار - يوم ٢٦ ديسمبر - بين إبراهيم ورشيد حول ضرورة خلع السلطان محمود عن العرش وتنصيب عبد المجيد بدلا منه:

- الصدر الأعظم : لكن الأمير عبد المجيد لا يزال طفلا، فهل تعتقد أنه - فى هذه الحالة - قادر على تولى العرش وإدارة شئون الدولة؟؟

- إبراهيم : لقد سبق أن تولى السلطان محمد الفاتح العرش وهو فى سن السابعة وعبد المجيد أكبر منه حاليا. وعلى كل حال، فإن صغر سن

الأمـيـر - فى رأيى - له أكـثـر من مـيـزة. إن أولـيـاء عـهـد هـذه الإمـبـراطـوريـة لا يـتـلـقـون الـتـربـيـة الأولـيـة مـثـل أقـرانـهـم فى الأمم الأخـرى: فهم يتربون فى الحـريم، ويشـبـون وهـم يجـهـلـون كل شىء عن أمور الـدولـة. وبـالـتـالى، فـإذا تـولـى عـبـد المجـيـد الـعـرش - وهـو فى سن صـغـيـرة - فـإن الـرجـال المسـتـنـيـرين فى حـاشـيـتـه سـيـعـرفـونـه بـسـهـولـة شـئـون هـذا الـعـالـم، وسـيـسـتـطـيـعـون تـطـويـر مـعـارفـه تـدريـجـيـا، وسـيـصـبـح رجـلا كـامـلا يـعـرف حـقـوق وواجـبـات الحـاكم والأمة.

- الصدر الأعظم : هـذا صـحـيـح تـمـامـا. لكن إذا عـرف الـسـلـطـان بـذلـك الأمر، فـقـد يـقـتـل الأمراء.

- إبراهيم : إن الـهـدف الـوحـيـد الـذى نـسـعـى إلـيـه هـو تـسـويـة شـئـون الـدولـة بـنـاء عـلـى رغـبـة الأمـة. وبـمـا أن كل أمـة يـجـب أن يـكـون عـلـيـهـا "سـلـطـان" لـيـحـكـمـهـا، فـإنـنـا سـنـخـتـار لـهـا الـسـلـطـان الـذى سـتـجـمـع الآراء عـلـيـه؛ وسـنـنـهـى الـظـلـم ونـزعـات الـتـسـلـط الـتـى تـقـول لـنـا دائـمـا: " إن إرادتـنـا الـسـامـيـة تـأمـر بـاغـتـيـال فـلان أو بـنـفـى عـلان". وفـى مـثـل هـذه الـظـروف - إذا تـم اغـتـيـال الأمـراء فـإن الـسـلـطـان وحـده - هـو الـذى سـيـتـحـمـل المسـئـولـيـة كـامـلـة، وسـيـكـون عـلـيـنـا تـنـفـيـذ رغـبـة الأمـة ونـسـتـغـنـى عن الـسـلـطـان تـمـامـا.

- الصدر الأعظم : إننى موافق على براهينكم؛ لكن، هل الأمة الإسلامية مستعدة لقبول هذا التغيير؟؟

- إبراهيم : يجب علينا الانتظار حتى تحدث حركات معارضة - فى البداية على الأقل - لكن مع مرور الزمن، سيعترف الجميع بمزايا الوضع الجديد وسـيـدركـون مـغـزاهـا، وسـيـطـالـبـون - بـأنـفـسـهـم - بـأن تـقـوم الحـكـومـة الجديدة على أسس راسخة.

(دار المحفوظات المصرية. محادثة بين إبراهيم ورشيد باشا بتاريخ ٢ شعبان سنة ١٢٤٨ هـ.

(٤١) نفسه، رسالة من إبراهيم إلى محمد على بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٢٤٨هـ.

ببلوجرافية الفصل الرابع

(أ) بالنسبة للجزء العسكرى الخاص بحملة الشام، يمكن مراجعة:

(1) Paul Mouriez: "Histoire de Méhémet Ali" .en 5 vol. Paris, 1857.

(2) Cadalvène et Barrault: "Histoire de la guerre de Méhémet Ali contre la Porte Ottomane, en Syrie etin Asie Mineure (1831 - 1832), ouvrage enrichi de cartes, de plans et de documents officials". Paris, 1837.

وبالنسبة للجزء الدبلوماسى، يمكن مراجعة:

(1) Emile Bourgeois: Manuel diplomatique de politique étrangère. T.

(2) A.Debidour: "Histoire diplomatique de l'Europe" T.I, ch. IX.

(3) Georges Douin: "La Mission du baron de Boislecomte. L'Egypte et la Syrie en 1833. "Le Caire, 1927.

المقدمة التى وضعها المؤلف لهذه المجموعة من الوثائق تعتبر أحدث ما ظهر عن الأحداث السياسية لسنتى ١٨٣٢ - ١٨٣٣، لكن هذه الدراسة أحادية النظرة لأنها تعتمد فقط على الوثائق الفرنسية.

* * *

الفصل الخامس

التدخل الأوروبى من قونيه حتى كوتاهيا

١ ـ مهمتا مورافييف وخليل باشا.

٢ ـ الزحف على كوتاهيا.

٣ ـ الباب العالى يطلب المساعدة.

٤ ـ اتفاقية فبراير سنة 1833.

٥ ـ تخبط الباب العالى.

٦ ـ صلح كوتاهيا.

الفصـل الخامس

التدخل الأوروبى من قونيه حتى كوتاهيا

أولا: مهمتا مورافيف وخليل باشا:

ظهر الخطر المصرى على الآستانة مع بداية زحف إبراهيم باشا فى اتجاه كوتاهيا: فسارعت روسيا وفرنسا بإبداء معارضتهما لمشاريع محمد على.

وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢، وصل الجنرال الروسى مورافييف Mouravieff إلى الآستانة؛ وكان ممثل روسيا هناك قد سبقه (يوم ٢١ ديسمبر) وعرض على الباب العالى المساعدة العسكرية من روسيا ضد الوالى المتمرد. وتسلم "ريس أفندى" هذا الاقتراح ببساطة مع الوعد بعرضه على الديوان للتصويت عليه.

وفى أول مؤتمر (٢٣ ديسمبر)، أعلن الجنرال مورافييف أنه سيغادر الآستانة متوجها إلى الإسكندرية لأن قيصر روسيا كلفه بإعادة محمد على إلى طريق العقل والصواب. وغادر مورافييف الآستانة - يوم ٤ يناير سنة ١٨٣٣ - بعد ما بعث بالكولونيل دوهاميل Duhamel إلى إبراهيم باشا حاملا نسخة من الرسالة التى سينقلها هو إلى الوالى.

وبتدخل روسيا السريع لصالح الباب العالى، فإنها تكون قد سجلت هدفا سياسيا بمهارة: لكن، كان من الصعب عليها أن تغير - فى التو واللحظة - آراء الأتراك المسبقة ضدها وتمحو كراهيتهم الناتجة عن ممارسات روسيا لسياستها التقليدية ضد تركيا على مدى عشرات السنين. ومع ذلك، فإن مهمة مورافييف

قد رفعت الروح المعنوية للباب العالى وأحيت آماله بعد انهيارها على إثر هزيمة قونيه المروعة فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٣٢.

وبينما كان الباب العالى ينتظر نتيجة مساعيه لدى حكومة بريطانيا، أعلن - بحسم - أنه لن يتصالح مع تابعه المتمرد. وبتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٣٣، علق سفير النمسا على هذا الموقف بقوله: "لكن هذه الأوهام سرعان ما انهارت: ففى الأول من يناير سنة ١٨٣٣، وصل رسول من إنجلترا حاملا أخبارا من مافروجينى للديوان يبلغه فيها بقرار الحكومة الإنجليزية باستحالة تقديم العون المادى الذى طلبه الباب العالى منها ضد محمد على.

إن هذا القرار قد حسم المسألة برمتها: ففى اليوم التالى مباشرة، توجه السلطان بنفسه إلى منزل خسرو باشا - سارى عسكر - وعقد اجتماعا مع وزرائه والمفتى وأعيان الإمبراطورية، وتناقش معهم - طويلا وبحماس - حول مسألة خيار الحرب أو السلام؛ لكن، عندما عرف الجميع أن إنجلترا قد رفضت أن تساعد تركيا، ولن تقدم لها السفن الحربية (كما طلب الباب العالى)، تغيرت نتيجة المداولات تماما وبشكل حاسم. ويبدو أن الأتراك كانوا يعتمدون على مساعدة إنجلترا لهم أكثر من اللازم وبأكثر مما تنصح به قواعد الحرص.

وختم سفير النمسا تقريره بقوله: "وبناء على رفض إنجلترا، اتفق المجتمعون على عقد تسوية مع الوالى العاصى[١]".

وكان أنصار التسوية قد وازنوا ما بين: استنزاف قوى الباب العالى وبين استحالة قبول المساعدات من روسيا نظرا لأن:

١ - قبول المساعدات الروسية سيصدم مشاعر المسلمين؛

٢ - وسيؤدى إلى تدخل إنجلترا وفرنسا لصالح محمد على، وهذا ما كان يخشاه الباب العالى.

تلك كانت دوافع إرسال الأميرال رفعت خليل باشا إلى محمد على: لقد كان رفض إنجلترا لفكرة دعم السلطان هو السبب الأساسى لقبول الباب العالى

لخيار السلام وبدء المباحثات مع الوالى القوى[٢]. وبتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٣٣؟ غادر خليل باشا الآستانة متوجها إلى الإسكندرية للتفاوض المباشر مع والى مصر. وفى اليوم نفسه، أبلغ "ريس أفندى" القائم بالأعمال الفرنسى أن الباب العالى وافق على اقتراحات فرنسا؛ وكان وزير خارجية تركيا يرفض باستمرار - حتى ذلك التاريخ - تدخل فرنسا فى هذه الأزمة (وكان المسيو دى فارين قد قدم أول هذه الاقتراحات بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٨٣٢) .

وفى الثامن من يناير سنة ١٨٣٣، وجه دى فارين رسالتين: الأولى لمحمد على والثانية لإبراهيم ليبلغهما بمهمة خليل باشا؛ وأبدى تفاؤله وحثهما على قبول خيار السلام وعدم القيام بأية تحركات معادية للباب العالى. وكان الجنرال مورافييف قد غادر الآستانة يوم ٥ يناير سنة ١٨٣٣ ووصل إلى الإسكندرية يوم ١٣، ووصل خليل باشا إليها يوم ٢١ يناير. وتم تكليف خليل باشا بما يلى:

١ - أن يعلن عفو السلطان عن محمد على؛

٢ - وأن يعرض عليه حكم ولاية عكا؛

٣ - وفى المقابل، يطلب من محمد على أن يقدم للسلطان جزءا من سفن الأسطول المصرى.

إن هذه الشروط - التى تثير الاستهزاء - لم تكن تحقق حتى ما اقترحه المشروع الفرنسى. وفى الوقت نفسه، كان المسيو دى فارين لا يفكر إلا فى منع روسيا من بسط سيطرتها على البوسفور: ففرنسا لم تكن تهتم بمصالح مصر إلا بالقدر الذى يخدم مصالح أوروبا فى الآستانة. وبالطبع، فقد فشلت مهمة خليل باشا بينما حققت مهمة الجنرال مورافييف نجاحا فوريا: فوعد الباشا قيصر روسيا بالخضوع للسلطان، وبإنهاء حالة الحرب مقابل وعود القيصر له، وبعث برسالة لابنه إبراهيم بخصوص هذا الموضوع.

ثانيا: الزحف على كوتاهيا:

من المؤكد أن طبيعة محمد على - شديدة الحذر - قد دفعته للامتثال

لتعليمات الدول الأوروبية. وعلى الرغم من قدرته على إخفاء مشاعره الحقيقية؛ فإنه لم يعرف كيف يخفى خوفه خلف مظاهر الحزم والتصميم: فكان يضع الخطط ثم يلغيها. لكن ذهن إبراهيم كان أكثر عصرية وواقعية من ذهن والده، وكان الابن جريئا فى كل المواقف الصعبة؛ وعلى العكس من أبيه، كان إبراهيم يفضل أن يتجه إلى هدفه مباشرة دون أن تثنيه العقبات عن تحقيق ما يريد: وسيطرت حمية النشاط عليه: فأراد الاستيلاء على الآستانة عنوة واقتدارا.

وفى أثناء تمركز إبراهيم فى قونيه، علم بالقرار الذى اتخذه الباب العالى (فى الثانى من يناير سنة ١٨٣٢) بإرسال خليل باشا إلى الإسكندرية للتفاوض مع والده بخصوص عقد تسوية لإنهاء النزاع. ولم تكن لدى إبراهيم أية أوهام لا عن طبيعة هذه المهمة ولا عن أى سلام يعقد فى مثل تلك الظروف: فقد أدرك جيدا أن هذا السلام - حتى فى أفضل أشكاله - سيكون مجرد هدنة لا أكثر لأن:

١ - الهوة كانت واسعة وعميقة بين طرفى النزاع؛

٢ - وقام الوالى بإذلال الدولة ذات السيادة على مصر؛

٣ - وبالتالى، فقد تيقن من أن انتقام الباب العالى - من تابعه المتمرد - هو مسألة وقت فقط ولن يتأخر كثيرا.

وفكر إبراهيم بواقعية شديدة – مثل واقعية بسمارك - فى الذهاب إلى أبعد مدى لتنفيذ خطته، أى:

١ - عزل حكام الآستانة عن مناصبهم،

٢ - وعقد اتفاقية سلام قوية ونهائية مع الحكام الجدد.

وقرر إبراهيم ألا يضيع الوقت: ففى العشرين من يناير سنة ١٨٣٢ ?زحف بجيشه المعسكر فى قونيه رغما عن الصعوبات الناتجة عن فصل الشتاء فى تلك البلاد الجبلية. وفى اليوم نفسه، أخبر والده بزحفه إلى الأمام، وشرح له مفهومه عن السلام فى رسالة قال فيها: "بدأ الجيش زحفه اليوم من قونيه، والقوات تتقدم فى مجموعات صغيرة بسبب البرد القارص ونقص عدد الجمال اللازمة

للنقل... وحسبما أفادت التقارير الواردة من الآستانة، لا توجد آية قوات قد تقاومنا فى زحفنا؛ وحتى فى الآستانة ذاتها، لا يوجد أى دليل على وجود أى نشاط عسكرى ضدنا: وهذا برهان ساطع على أنهم يعلقون آمالا عظيمة على عقد اتفاقية السلام، وأنهم بعثوا برفعت خليل باشا فى مهمته لهذا الغرض.

وبإمكاننا عقد سلام مشرف بواسطة خليل باشا؛ ولكن عقلى المتواضع يجعلنى أتصور أنه طالما بقى السلطان محمود ـ هذه القدوة السيئة ـ على العرش، فلن يقوم لا سلام حقيقى ولا تسوية نهائية لهذا الصراع: فهذا المثال السيئ ـ السلطان محمود ـ سيتربص وينتهز أية فرصة سانحة ليمارس أذاه؛ وكما حدث فى الماضى، فإنه سيستمر فى ممارسة أعمال العنف والتجاوزات على هذه الأمة الإسلامية المسكينة.

إن ارتباطنا بهذه الأمة وواجبنا الدينى يجعلانا مطالبين ببذل قصارى جهدنا للعمل على تحقيق مصالحنا الخاصة، وخصوصا مصالح الأمة الإسلامية بأسرها. ولذلك، يجب علينا العمل على تنفيذ قرارنا الأول، أى عزل هذا الرجل المؤذى عن العرش وتولية ولى العهد بدلا منه. إن أعمالا على هذا القدر من الخطورة ستكون بمثابة رافعة قوية تحرك هذه الأمة وتوقظها من غفوتها. وإذا اعترض أحد بحجة أن أوروبا لن توافقنا على ما نفعل، فإننى سأرد عليه بقولى: "إننا لن نترك لها الوقت للتدخل، وسنتجنب ـ بذلك ـ أى خطر قد يأتى من هذه الجهة؛ وسننفذ مشروعنا فور علم الجميع به، ولن تستطيع الدول الأوروبية أن تقول شيئا أمام قوة الأمر الواقع".

ومع ذلك، إذا أرادت أوروبا الاستفادة من هذه الظروف (لتحقيق أطماعها فى تقسيم الإمبراطورية العثمانية)، فلن نكون مسئولين عن ذلك؛ وهل سنقدر على منعها من تحقيق حلمها القديم الذى تسعى لتحقيقه منذ ٨٤ عاما؟؟ اللهم احفظنا!!

وفى جميع الأحوال، سيكون من الأفضل أن يتم الآن إنجاز الشىء المقدر حدوثه لكى ننتهى منه؛ وفى الوقت نفسه، نسوى نهائيا هذه المسألة التى تشغل

بالنا. وهذه الفكرة هى التى تحركنى. وبناء عليه، فقد توكلت على الله وقررت الزحف على "بروصة" و"مودانيا": ولذلك، فلن يكون لدى وقت لتلقى أية أنباء منكم- أو من الآستانة - تمنعنى من المضى قدما. وفى المقابل، إذا مكثنا فى مواقعنا الحالية، فإننى سألاقى مصاعب جمة فى تموين الجيش وإمداده نظرا لفقر البلاد المحيطة بنا: وهكذا لم يبق أمامى سوى التقدم نحو "بروصة"؛ ومن هناك، سأرسل لكم مندوبا فوق العادة لينقل لكم القرارات التى سنتخذها حسب الأحوال[٣]".

إن "بروصة" - إذن - كانت هى هدف إبراهيم الأول: وفى الحقيقة، فإن محمد على - فى أعماقه - كان موافقا على مشروع ابنه منذ زمن طويل؛ لكنه، كان يبدى دائما انطباعا بأنه يريد أن يتم تنفيذ هذا المشروع وكأنه قد فوجئ به.

لقد اتصف محمد على بأن عقليته تحليلية للغاية لدرجة أنها منعته من أن يكون عمليا؛ وفى مجال الدبلوماسية ، فإنه كان يشبه ستاندال[١] تماما؛ ورسالة إبراهيم إليه توضح لنا إحدى النقاط الحساسة التى كانت من أسباب تردد والده: فمحمد على كان يخاف من أن تحركا - بمثل هذا الاتساع - سيجعل أوروبا تتدخل لتحقيق حلمها القديم الخاص بتقسيم الإمبراطورية العثمانية؛ وبالتالى، ستتمكن إنجلترا من الاستيلاء على مصر.

ومع أن الجيش المصرى لم يكن معتادا على قسوة برد تلك البلاد الجبلية؛ فإنه غادر قونيه (٢٠ يناير سنة ١٨٣٣)، وسلك طريقين مختلفين، ووصل "كوتاهيا" يوم ٢ فبراير بسبب تساقط الثلوج ووسط درجة برودة وصلت إلى ٩ درجات مئوية فقط : ويكون - بذلك - قد قطع ٥٦ فرسخا فى ١٢ يوما.

ووصل المصريون إلى مسافة ٥٠ فرسخ فقط من أبواب الآستانة؛ لكن قبل أن يتابع إبراهيم زحفه، وصلته رسالة من والده يأمره بالتوقف فور استلام هذه

---

(١) ستاندال" Stendhal : كاتب وروائى فرنسى (١٧٨٣ - ١٨٤٢). شارك فى حروب نابليون وشغل عدة مناصب رسمية. اشتهر بالتمرد فى حياته الخاصة مما انعكس على أبطال رواياته التى من أشهرها: "الأحمر والأسود". (المترجم).

الرسالة لأن الباشا قد وعد الجنرال مورافييف بذلك. وشعر إبراهيم بغصة فى حلقه إلا أنه امتثل للأمر وتوقف فورا فى كوتاهيا، قبل أن يصل إلى بروصة. وعلى كل حال، فالجيش المصرى قد عسكر فى بلد غنى بالموارد؛ ونظرا لقربه من عاصمة الإمبراطورية، فقد كان يستطيع إجبار الباب العالى على قبول سلام يلبى مطالب مصر الأساسية.

وفى الواقع، فإذا كانت خطة محمد على تهدف إلى جعل الآستانة ـ بعد القاهرة ـ مركزا لإمبراطوريته، فإننا على يقين من أن إبراهيم (بعزله للسلطان) كان لا يهدف فقط بمجرد تحديث الإمبراطورية العثمانية بقدر ما كان يهدف – أساسا ـ لتكوين الإمبراطورية العربية، أى لتكوين "مصر العظمى" المستقلة تماما والمسيطرة على مقاديرها. وكانت خطة إبراهيم أكثر تحديدا من خطة والده ومصاغة بشكل أفضل منها: فقد كانت ترتكز على الاستقلال.

وكان إبراهيم لا يفكر سوى فى السلام منذ توقفه فى كوتاهيا:

١ ـ فقد كان يعرف أن طبيعة والده المرنة ستجعله يراعى خاطر أوروبا؛

٢ ـ ويتجنب حدوث قطيعة حادة مع الباب العالى؛

٣ ـ ويوائم توسعه مع مبدأ الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية؛

٤ ـ وينشئ لنفسه إمبراطورية فعلية مع إبداء مظاهر الولاء والخضوع للباب الع٤ إلى.

وبالتالى، فإن مسألة السلام ستنحصر ـ إذن ـ فى الحدود الضيقة للاستيلاء على أراض فى إطار التبعية للسلطان، بالإضافة إلى التهديد باندلاع حرب انتقامية جديدة: لقد كان هذا السلام يلبى ـ فقط ـ أمانى الدول المهتمة باستنزاف قوى محمد على والسلطان معا.

ومنذ ذلك الحين، فكر إبراهيم ـ بذكائه وبعد نظره ـ فى إيجاد حل نهائى للصراع، أى فى إيجاد حل " للمسألة المصرية " بالمعنى الحرفى للتعبير. ولو كان الأمر بيده وحده، لأعلن عزل السلطان محمود وإعادة الخلافة إلى القاهرة ـ مع

كل مظاهر السيادة السياسية والدينية ـ فور انتصاره فى بيلان (٢٩ يوليو سنة ١٨٣٢) وقونيه (٢١ ديسمبر)، ولتوج انتصاراته بإعلان استقلال مصر فى مواجهة العالم: لكن محمد على ـ فى رسالة سبتمبر سنة ١٨٣٢ ـ منع ابنه من الاستفادة من هذه الفرصة الرائعة.

وبينما كان إبراهيم يريد "إعلان" استقلال مصر، كان أبوه يبدو كأنه "يتسول" استقلاله من دول أوروبا بطرق غير مناسبة وبواسطة استطلاع رأيها على استحياء. ومارس الباشا تكتيكه المفضل: فلم يجرؤ على طرح موضوع الاستقلال صراحة فى أثناء مفاوضات التسوية السلمية.

وفى تلك الأثناء، غداة وصول إبراهيم إلى كوتاهيا، بعث لوالده بالرسالة التالية فى الثالث من فبراير سنة ١٨٣٣، مبديا رأيه حول الشروط الرئيسية لعقد اتفاقية السلام: "من البديهى أن هدف مهمتى الجنرال مورافييف وخليل باشا هو إرساء قواعد السلام؛ وبما أن رفاهية مصر ومصيرها مرتبطان بالموقف الحازم الذى ستتخذونه، فإن مشاعر الولاء والإخلاص ـ التى أكنها لشخصكم المبجل ـ تجعلنى أعرض عليكم آرائى المتواضعة حول الوضع الراهن، مع أننى أعرف أن علمكم الغزير لا يحتاج أبدا لأية إضافات من أى شخص مهما كان.

حسن!! يبدو لى أن "الاستقلال" يجب أن يكون أول نقطة تطرح للنقاش ويتم الاتفاق عليها مع المبعوثين: فهذا الأمر حيوى لنا وله الأولوية على ما عداه. وبعد ذلك، يجب أن نطالب بضم ثلاث مقاطعات هى: الأناضول وآلايا وكيليكيا، وجزيرة قبرص: كما يجب أن نطالب ـ أيضا ـ بضم ولايتى تونس وطرابلس إلى مصر إذا كان ذلك ممكنا.

ويجب أن تمثل هذه المطالب الحد الأدنى الذى نقبل به ولا نفرط فيه بأى ثمن لأن مصالحنا تقتضى ذلك. وقبل كل شىء، ينبغى أن نكون حازمين: فلا تنازل عن مطالب الاستقلال لكى ندعم وضعنا ونحيطه بالضمانات فى المستقبل: فمن دون الاستقلال، ستضيع كل جهودنا سدى، وسنظل تحت نير هذه الإمبراطورية المخادعة بطبعها التى ترهقنا باستمرار بتشددها المضحك وطلب الأموال. ومن

الآن فصاعدا، علينا أن نتحرر من هذه الالتزامات التى لا تطاق ونبحث عن خلاصنا الوحيد فى الاستقلال.

وبخصوص مطالبتنا بضم المقاطعات الثلاث (الأناضول وآلايا وكيليكيا)، فهى ضرورية لأنها غنية بالأخشاب التى نحتاجها: فوجود أسطولنا يتوقف عليها لأن مصر تفتقر للأخشاب. وفضلا عن ذلك، فإنكم تتذكرون أن الإنجليز قد منعوا - مؤخرا - تصدير الأخشاب، فاضطررنا لطلبها من النمسا التى رفضت - بدورها - أن تزودنا بها: إن رفض النمسا قد ترك أثرا لا يزال يؤلمنا ولا نزال نتذكره. ولا أظن أننى بحاجة للبرهنة على حاجة مصر القصوى للحصول على هذه المادة: ففى آخر أوامركم لى، ذكرتم بالنص: "عليك أن تستخدم كل الوسائل لهزيمة الجيش العثمانى وأيضا للحصول على الأخشاب".

وفيما يتعلق بالمطالبة بضم جزيرة قبرص، فهى ضرورية لسببين:

١ - لتحويلها إلى قاعدة لأسطولنا،

٢ - ومنع الباب العالى من الحصول على منفذ وسط ممتلكاتنا والتباحث بشأنه.

وإذا أردتم المطالبة بولاية بغداد، فلا مانع من طرح هذه المسألة للتفاوض بشأنها بشرط ألا نتمسك بها لأن امتلاك هذه الولاية لن يفيدنا بشىء، وهى شبيهة تماما بولاية سنار:

١ - فالولايتان بعيدتان جدا عن مصر،

٢ - وهما فقيرتان جدا فى الموارد؛ ولذلك، فسنضطر لإنفاق أموال طائلة عليهما بلا عائد.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تعيين حكومة جديدة مؤخرا فى بغداد، وكتبت هذه الحكومة للباب العالى لتبلغه بأن إيرادات هذه البلد ضئيلة للغاية لدرجة أنها لا تكفى حتى للعناية بالإدارة هناك، وأنها (أى الحكومة) مجبرة على أن تطلب من الآستانة إما إرسال أموال إليها وإما أن تسمح لها بسك العملة هناك.

هذه هى الأفكار التى سمحت لنفسى بعرضها عليكم والتى ألفت عنايتكم إليها بكل احترام[٤]".

لقد ضاعت من إبراهيم فرصة إعلان استقلال مصر بسبب خطأ أبيه، فحاول أن يجعل الاستقلال أول مطالب مصر فى المفاوضات "فمن دون الاستقلال، ستضيع كل جهودنا سدى"، حسبما ذكر فى رسالته لوالده: فأراد أن يكون هذا الاستقلال هو أساس قيام "مصر العظمى" المكونة من أراض متجاورة ومتجانسة لغويا وجغرافيا وغنية بالموارد.

وعندما طالب بضم ثلاث مناطق (الأناضول وآلايا وكيليكيا)، فلأنها تشمل كل الساحل الجنوبى للأناضول (من خليج الإسكندرونة حتى خليج الأناضول)، وتشكل ـ بذلك ـ امتدادا لبلاد الشام، كما أنها تشتهر بثرواتها الطبيعية. وطالب إبراهيم ـ أيضا ـ بجزيرة قبرص نظرا لكبر مساحتها وخصوبة أرضها ووضعها الممتاز فى شرق البحر المتوسط، وأراد أن يجعل منها قاعدة للأسطول المصرى لحماية سواحل الأناضول والشام ومصر ومراقبة طريق الهند.

وهكذا نجد أن إمبراطورية إبراهيم العربية كانت تتكون من كتلة واحدة تشمل كل البلاد التى لها مستقبل فى جنوب/ شرق البحر المتوسط؛ وقام بتصميم مشروعه على أساس أن تأخذ هذه الإمبراطورية شكل دولة مستقلة عظمى: ولو كان إبراهيم قد اضطر للاختيار بين الحصول على الاستقلال التام أو بناء إمبراطورية تابعة للباب العالى، فمن المؤكد أنه كان سيختار الاستقلال التام.

ثالثا: الباب العالى يطلب المساعدة:

كانت شروط السلام ـ التى أعلنها محمد على ـ متأثرة تماما بموقف أوروبا وبما تريده: فلم يحاول قط أن يتصرف انطلاقا من مصلحته الخاصة.

ومنذ معركة قونيه، أصرت فرنسا على أن يحدد الوالى أهدافه من شن الحرب؛ ونجح المسيو ميمو فى أن يجعل الباشا يتبنى الأفكار الرئيسية للخطة التى اقترحها عليه فى شهر يونيو سنة ١٨٣٢، والتى كانت تتلخص فى:

١ ـ أن يخلى محمد على مقاطعة "قرمانيا" باستثناء منطقة "أضنة" (التى أراد الاحتفاظ بها نظرا لوجود الغابات فيها)؛

٢ ـ أن يمنح الباب العالى محمد على حكم كل ولايات الشام مقابل جزية سنوية؛

٣ ـ أن يكتفى محمد على بأن يكون له وضع مماثل لوضع داى الجزائر السابق فى علاقته بالباب العالى.

وبعد هزيمة تركيا فى معركة قونيه، وبعد رفض إنجلترا إرسال المساعدات لها، قرر الباب العالى الرد على المقترحات الفرنسية بالسعى لعقد تسوية مع محمد على: لكن السياسة التركية ـ منذ ذلك الحين ـ كانت عبارة عن محاولات لكسب الوقت للاستفادة ـ بطريقة غير مباشرة ـ من:

١ ـ تدخل روسيا بشكل فعلى؛

٢ ـ ومن تنافس القوى الأوروبية فيما بينها.

وفى تلك الفترة، ظهرت براعة الدبلوماسية التركية العتيقة وتألقت عبقريتها التى تحسب وتتآمر وتتحرك بحذر خلال التأثيرات المضادة لها.

وخرجت إنجلترا ـ أخيرا ـ من حالة اللامبالاة وبدأت تتخذ موقفا حيال ما يجرى: ففى شهر يناير سنة ١٨٣٢، عين المستر كامبل فى منصب القنصل العام لبريطانيا العظمى فى مصر، وكلف بتأييد مفاوضات خليل باشا؛ لكن كامبل وصل مصر فى ٢٦ مارس. وفى تلك الأثناء، كان بالمرستون قد وجه تعليماته إلى القنصل العام الجديد ـ بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٨٣٢ ـ موضحا أن "الحكومة الإنجليزية ترى ضرورة منع حدوث أى تقطيع لأوصال الإمبراطورية التركية، فما بالك بتفسخها التام؟؟[٥]".

وكان من الواضح أن كل دول أوروبا كانت تريد التقرب من تركيا على حساب مصر: ففرنسا أعلنت أنها "لا تنوى أبدا التخلى عن قضية الباب العالى أو إبداء اللامبالاة حيال كافة المخاطر الداخلية والخارجية التى تهدد وحدة كيان

الإمبراطورية العثمانية". وأرادت - أيضا - أن تجعل تركيا تنسى مسألة الجزائر؛ لكن الخطة الفرنسية كانت تضع فى اعتبارها - بوضوح - الوضع الجديد الذى نشأ بسبب نمو قوة مصر.

أما إنجلترا، فقد كانت على عكس فرنسا لأنها كانت تريد أن يرجع نمو قوة مصر إلى نقطة الصفر. وأراد وزير خارجية إنجلترا استعادة نفوذ بلاده لدى الباب العالى: فعين نفسه "مدافعا" عن وحدة كيان الإمبراطورية العثمانية.

وفى ٣١ يناير سنة ١٨٣٢ ?علم الباب العالى بتقدم قوات إبراهيم: فانتابه الرعب ولم يتردد فى الارتماء بين أحضان روسيا - العدو التقليدى اللدود - وفى الثانى من فبراير، طلب منها المساعدة بإرسال ٤ سفن للنقل الحربى و٤ فرقاطات ومن ٢٠ إلى ٢٥ ألف جندى روسى.

ومن المؤكد أن الباب العالى كان قد تردى إلى أقصى حالات اليأس بطلبه النجدة من روسيا: فهو كان يعرف جيدا خطط إبراهيم الانقلابية التى انتشرت أخبارها كألسنة اللهب - منذ زمن طويل - فى الشام وآسيا الصغرى. وكان سكان آسيا الصغرى - والبلاد المتاخمة للبحر الأسود - يعتبرون أن إبراهيم هو منقذ الإسلام، كما كان محمد على يعتبر هذه الحرب "حربا قومية" أى أنها حرب اندلعت باسم الأمة الإسلامية ولصالحها.

وبتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٣٢، ذكر المسيو ميمو ما يلى: "خلال هذه المناقشة، كرر محمد على - عدة مرات - أن الحرب الدائرة حاليا - فى ولايات آسيا الصغرى - ستتحول إلى "حرب قومية". وبما أننى أفضل من يعرف أسباب اشتعالها، فقد تشككت فيما يقول؛ وعندئذ، طلب من سامى بك - سكرتير الدولة - أن يطلعنى على رسالة تسلمها منذ ساعتين فقط. وهذه الرسالة عبارة عن بيان أصدره قضاة وأعيان ووجهاء ولاية "كاستامونيا" ووجهوه إلى محمد على معلنين فيه:

١ - أنهم قد طردوا السلطات التركية من ولايتهم، وثاروا على الباب العالى؛

٢ - وأنهم يبدون خضوعهم لسلطة محمد على.

لقد ثار سكان هذه الولاية ـ بقيادة أحد أعيانهم ـ على طغيان الحكام الذين أرسلتهم الآستانة، وأبادوا القوة التى وجهها ضدهم "متسلم" (حاكم) ولايتهم، وأعلنوا الانفصال عن حكومة الآستانة (التى لا توفر لهم الأمان)، وهم يرجون من محمد على أن يقبل دخولهم فى طاعته وأن يشملهم بحمايته...

وعلينا أن نلاحظ ما يلى:

١ ـ أن هذا الإجراء قد صدر عن سكان ولاية تقع على ساحل البحر الأسود، وعلى مسافة بعيدة جدا من مسرح عمليات الحرب التى يشنها إبراهيم،

٢ ـ وأنهم قد أرسلوا وفدا يحمل هذه الرسالة/ البيان، وأن هذا الوفد قد اجتاز كل ولاية "آنجورا"[٦].

ولهذا السبب، شعر الباب العالى بقلق حقيقى من التهديد المصرى: فدفعه ذعره الشديد للتوجه إلى روسيا لإنقاذه من هذا الخطر الداهم.

وفى تلك الأثناء، تلقت الآستانة أنباء وصول إبراهيم إلى كوتاهيا. وبتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٣٢، رجع الجنرال مورافييف من الإسكندرية معلنا أن محمد على قد أكد له بوضوح خضوعه للباب العالى وأنه قد أرسل بأوامره إلى إبراهيم لكى يوقف زحف قواته. (ومن المعروف أن إبراهيم قد تلقى هذه الأوامر وهو فى كوتاهيا بالفعل). وأصبحت النجدة الروسية غير مطلوبة: فسفيرا فرنسا وإنجلترا أعلنا عن استعداد بلديهما لمساعدة الآستانة؛ لكن الباب العالى فضل عدم إلغاء طلب مساعدة روسيا حتى يتيقن من نجاح مهمة خليل باشا ويتخلص بذلك من مخاوف الخطر المصرى[٧].

وفى السادس عشر من فبراير سنة ١٨٣٣، وصل الآستانة رسولان من مصر (بعد سفر دام ١٦ يوما) يحملان برقيات من خليل باشا ورسائل من محمد على. وقدم الوالى مقترحاته لتسوية الصراع التى نقلها المبعوث التركى إلى الآستانة. وكانت هذه المقترحات هى ـ تقريبا ـ المقترحات نفسها التى قدمها المسيو ميمو قبل معركة قونيه، أى أن يحكم محمد على ولايات الشام

كلها ومقاطعة أضنة (فى آسيا الصغرى) مقابل دفع جزية سنوية للباب العالى.

وكانت تلك هى الخطة الفرنسية التى تبنى محمد على أفكارها الرئيسية، وهى تختلف تماما عن خطة إبراهيم التى تقضى بأن يكون الاستقلال هو أساس التسوية النهائية، وهو شرط لازم (sine qua non) من دونه لا يتحقق أى سلام؛ لكن محمد على أراد أن يبدو أكثر ذكاء: فأفرط فى إطلاق عبارات الولاء للباب العالى والحفاظ على وحدة كيان الإمبراطورية العثمانية.

رابعا: اتفاقية فبراير سنة ١٨٣٣:

فى شهر نوفمبر سنة ١٨٣٢، عينت الحكومة الروسية البارون روسان Roussin سفيرا لها فى الآستانة، لكنه تولى مهام منصبه يوم ١٧ فبراير سنة ١٨٣٣، وكلفته حكومته بدعم مواقف تركيا ضد "النوايا الهدامة" لوالى مصر.

وعند وصول السفير الجديد، لم يكن الباب العالى بقادر على تحمل وجود المصريين على بعد ٥٠ فرسخ فقط من عاصمة الإمبراطورية: فطلب من سفيرى فرنسا وإنجلترا أن يكتبا إلى إبراهيم باشا لكى يحثاه على الانسحاب من كوتاهيا مقابل أن تتخلى تركيا عن طلب المساعدة من روسيا[٨]. وبتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٨٣٣، بعث السفيران برسالتين بهذا المعنى إلى إبراهيم باشا حسبما طلب الباب العالى.

وفى تلك الأثناء، دخل الأسطول الروسى إلى البوسفور (٢٠ فبراير): فاحتج السفيران فورا وبقوة لدى الباب العالى لدرجة أن المسيو روسان فقد هدوء أعصابه ووقع مع تركيا "اتفاقية ٢١ فبراير سنة ١٨٣٣" لكى يبعد الخطر الروسى بأى ثمن. وبتوقيع تلك الاتفاقية، يكون سفير فرنسا قد تسرع والتزم بأن يقبل محمد على بالسلام حسب الشروط التى قدمها خليل باشا، أى أن يتنازل له الباب العالى عن حكم البشوات الأربع التابعة لحكومة عكا فى جنوب الشام.

وبتاريخ ٢٢ فبراير، بعث روسان بثلاثة من ياورانه يحملون رسائل إلى المسيو ميمو ومحمد على وإبراهيم باشا.

وفى مثل تلك الظروف، فإن تلك الرسائل قد بينت نقصا فى الذكاء السياسى لدى سفير فرنسا: فوجود الروس فى الآستانة جعله يفقد صوابه، وأصبح مثل الثور الهائج الذى يلوحون له بالراية الحمراء فى حلبة مصارعة الثيران. وبين ليلة وضحاها، انقلب موقف روسان تماما: فأصبح أكبر متحمس لاستقلال الإمبراطورية العثمانية ووحدة كيانها بشكل مطلق.

وفى الرسالتين الموجهتين إلى الوالى وابنه، ناشدهما بصيغة "الأمر النهائى الحاسم" بأن يسحبا القوات المصرية ـ المعسكرة فى كوتاهيا ـ إلى حدود حكومة عكا، التى تنازل عنها الباب العالى لمحمد على. فإذا رفضا، فإن ياوره ـ الكابتن أوليفييه ـ كان مكلفا بإبلاغ الباشا بأن فرنسا ستسحب ضباطها العاملين لديه، وأن أسطولا إنجلترا وفرنسا سيتواجدان أمام السواحل المصرية: فكان على الوالى أن يقبل إما بالحرب وإما بقبول سلام لا يليق به. ويعتبر المسيو دوان Douin أن هذه الاتفاقية لم تمنح مصر سوى جزء من بلاد الشام، وأن المسيو روسان " قد جعل تصوره الشخصى يحل محل تصور رئيسه[٩]".

ويتضح مما سبق أن الحكومة الفرنسية كانت تنوى ـ فى وقت واحد ـ ممارسة سياسة محابية لتركيا فى الآستانة وسياسة محابية لمصر فى الإسكندرية؛ وكانت نقطة التوازن فى هذه السياسة مبنية على مفهوم ينسجم مع مصالح فرنسا، ألا وهو منع مصر من أن تصبح أكثر قوة من تركيا. ولتطبيق هذا المفهوم، لم تكن هناك قواعد ثابته يؤخذ بها بل إنه لم توجد قط قواعد لهذه المسألة.

وفى سنة ١٨٣٢، كان الرأى السائد فى فرنسا ينادى:

١ ـ تحويل مصر والشام إلى قوة واحدة تابعة للباب العالى؛

٢ ـ أن يأخذ الوالى فيهما وضع مشابه لوضع داى الجزائر تحت حماية فعلية من فرنسا.

وعندما فكر المسيو روسان فى إعطاء ولاية عكا للباشا (بناء على اتفاقية ٢١ فبراير سنة ١٨٣٣)، فإنه كان يتصور أن مصر ـ باستيلائها على بلاد الشام كلها ـ ستتوسع وستصبح قوة خطيرة تحت قيادة محمد على. إذن، فالسفير الفرنسى لم يغير شيئا فى مفهوم فرنسا الحقيقى: فهو ـ ببساطة ـ أراد أن يضرب "ضربة معلم"؛ لكن اتفاقيته تلك ـ حسبما قال محمد على ـ كانت تتعلق به (أى بمحمد على) وبالروس دون استشارة أيا منهما: فأصبحت تصرفا يدل على الغرور والخيلاء وبداية دبلوماسية سيئة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن حكومة فرنسا قد أيدت سفيرها على طول الخط: لكننا نعتقد أن السفير ـ منذ فشل الاتفاقية ـ قد نفذ تصوره الشخصى بدلا من تنفيذ تصور حكومته:

١ ـ نظرا لأنه كان مدفوعا بكراهيته الشخصية لمحمد على،

٢ ـ ولأنه كان يريد أن يجعل من الآستانة نقطة ارتكاز للسياسة الفرنسية فى الشرق.

ومن المؤكد أن روسان ـ فى اتفاقية ٢١ فبراير سنة ١٨٣٣ ـ كان يتصرف فى إطار الرؤية الفرنسية، والدليل الساطع على ذلك هو المثال التالى: قبل أن تصل إلى باريس الأخبار ـ من الإسكندرية ـ بأن محمد على قد رفض الخضوع لإنذارات روسان الرسمية/ المتعجرفة، استقبل لويس فيليب ـ ملك فرنسا ـ الدكتور كلوت بك (مؤسس مدرسة الطب فى القاهرة) يوم ٢٥ مارس سنة ١٨٣٣، وخلال النقاش نوقشت المسألة التركية/ المصرية؛ ويذكر كلوت بك ما جرى على النحو التالى:

"استوقفنى الملك بحماس قائلا: لكنك مخطئ يا كلوت بك : فالحكومة الفرنسية لم تعلن عداءها لمحمد على، بل إنها ـ على العكس ـ تفعل كل ما بوسعها لصالحه.

فرددت عليه قائلا: مولاى، إن المادة الخامسة من اتفاقية الأميرال روسان لا تدل أبدا على هذه الصداقة: إن هذه الاتفاقية مهينة لمحمد على؛ ومن المؤكد أنه سيرفضها.

فقال لى الملك: ماذا تريد؟ إن الروس موجودون هناك ولا بد من طردهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الاتفاقية ليست مهينة لمحمد على إلى هذه الدرجة كما تدعى: فهو سيحتفظ بحكم مصر وولاية عكا، وأعتقد أنه - بذلك - سيستطيع الحصول على استقلاله[١٠]".

ووصل الكابتن أوليفييه إلى الإسكندرية يوم ٣ مارس سنة ١٨٣٣، وفى اليوم التالى، استقبله الباشا استقبالا رسميا، وأبلغه المبعوث بمطالب سفير فرنسا فى الآستانة؛ لكن الاعتراضات والاحتجاجات الفرنسية تحطمت كلها على صخرة حزم الوالى وإصراره الواضحين. وبعث الوالى برسالة إلى السفير اعترف فيها - بشكل غير مباشر - بالخطأ الجسيم الذى ارتكبه:

١ - عندما أمر جيشه بإيقاف مسيرته الظافرة "لاستشارة السياسة الأوروبية"،

٢ - وعندما تقاعس عن انتهاز الفرص التى أتاحتها له الظروف.

إن هذه التصرفات غير المتوقعة - الصادرة من عقلية حسابية مرنة - كانت دائما ما تدهش معاصرى محمد على. لقد شعر الوالى مرتين (فى سنتى ١٨٣٣ و١٨٤٠) بأنه قد خدع، ولم يتحمل إهانة كرامته: فأبدى عنادا لا يلين، واستجمع كل قواه وانطلق انطلاقة جريئة واستخدم السلاح.

وفى التاسع من مارس سنة ١٨٣٣، استدعى الوالى خليل باشا وأبلغه:

١ - بقطع المفاوضات، وبضرورة رحيله عن مصر،

٢ - بإدانته خبث الباب العالى وسوء نيته (وأرجع ذلك إلى تأثير خسرو باشا).

وبناء على طلب خليل باشا، أرسل الوالى مساعده رشيد بك - "الأميجى" (رئيس المراسم) - إلى الآستانة حاملا إنذارا نهائيا ultimatum[٢] يعلن فيه محمد على - بوضوح - أنه لن يتنازل عن أى مطلب من مطالبه المتشددة. وفى

(٢) "الإنذار النهائى" ultimatum : شروط نهائية تفرضها دولة على دولة أخرى، ويؤدى عدم قبولها إلى قيام الحرب بين هاتين الدولتين. (المترجم).

الوقت نفسه، وبناء على نصيحة المسيو ميمو، أرسل الباشا إلى ابنه بتعليمات تنص على: فى حالة رفض الباب العالى منح محمد على حكم بلاد الشام كلها (بالإضافة إلى بشوية أضنة) - بعد مرور خمسة أيام على وصول "الأميجى" إلى الآستانة - يجب على إبراهيم أن يزحف بقواته فورا ولا يتوقف إلا بعد موافقة الآستانة على تلك الشروط.

وبتاريخ ٩ مارس سنة ١٨٣٣، بعث القنصل العام لإسبانيا فى مصر بتقرير مهم عن هذا الموضوع لسفيره فى الآستانة - المسيو دى فيال de vial - ذكر فيه ما يلى: "عقدت فى الأيام الأخيرة لقاءات عديدة، أهمها جلسة سرية للغاية استمرت فترة طويلة جدا بين محمد على وخليل باشا - الذى عاد إلى القاهرة هذا الصباح. وتمخضت هذه الاجتماعات والدعاوى والاحتجاجات كلها عن الآتى: فى الليلة التالية، تقدم محمد على للمندوبين الثلاثة إنذارا نهائيا يتلخص فى أنه يقبل بالموت لكنه لن يتنازل عن أى اقتراح من اقتراحاته التى أبلغها لخليل باشا (وحسب نص كلماته: فإنه لن يتنازل حتى عن سن إبرة)، وأنه سيلجأ للقوة المسلحة متوكلا على "آلهة" مصر (المترجم!!).

إن هذا القرار الجرىء والعنيد قد أثار هلع الجميع، بما فيهم أقرب رجال حاشيته إليه، وهم المطلعون جيدا - ومنذ زمن طويل - على كل خططه ومشاريعه، وعلى كل تفاصيل مؤامراته - التى ينفذها منذ فترة طويلة لصالحه - والتى يحركها الآن بقوة أكثر لكى يحدث تمردا فى الآستانة وفى الإمبراطورية كلها. ومن الواضح أن الوالى يتوقع حدوث ذلك كله: فلم يتردد فى إرسال تعليماته وأوامره إلى ابنه – سرا - لكى يهاجم بروصة ومضيق الدردنيل، ويصدر بيانا إلى كل المؤمنين الحقيقيين المخلصين للإسلام[١١]".

وبالتأكيد، فإن قنصل إسبانيا كان مطلعا - بشكل جيد - على نوايا الباشا التى تقضى بالعودة لاستخدام خطته القديمة ضد الآستانة. لقد كان محمد على يتمتع بخيال خصب للغاية: فتوهم بسهولة:

١ ـ أنه يستطيع الاعتماد على طريقته فى التحرك؛

٢ ـ واعتقد دائما ـ أنه يستطيع أن يحث سكان الآستانة على الثورة؛

٣ ـ وأنه يقدر ـ فى أى وقت ـ على الاستيلاء على عاصمة الإمبراطورية العثمانية بفضل هيبته وقوة جيشه.

وفى رسالة بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٨٣٣، ذكر محمد على: "أعتقد أننا:

١ ـ إذا أسرعنا بفرض الحصار على الآستانة دون إضاعة الوقت؛

٢ ـ وإذا أجبرنا الباب العالى على عقد اتفاقية سلام مشرف معنا،

٣ ـ فإننا لن نترك لأوروبا ـ أو لأى قوة أخرى ـ فرصة التدخل.

٤ ـ ومن المحتمل جدا أن ينال هذا السلام السريع تأييد دول أوروبا مهما كانت شروطها[١٢]".

إن هذه الرسالة تكشف عن رغبة الوالى فى اللحاق بالفرصة الضائعة: فهو قد وافق ـ متأخرا ـ على الأفكار التى سبق لإبراهيم أن اقترحها عليه، لكن الحكمة كانت تقتضى منه الانتظار.

وبتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٨٣٣، وصل ـ إلى الآستانة ـ رد الباشا على البارون روسان الذى أبلغه إلى الباب العالى فى اليوم التالى. وفى الوقت نفسه، وصل "الأميجى" ومعه الإنذار النهائى: فأثارت تلك الأخبار ـ الواردة من الإسكندرية ـ أبلغ مشاعر القلق فى الآستانة لأن محمد على قد أعلن أنه لن يصبح- بعد اليوم ـ فريسة لمراوغات وألاعيب الباب العالى، وأنه قد كلف ـ من اليوم - ابنه بإبلاغ رده إلى صاحب الجلالة السلطان.

خامسا: تخبط الباب العالى:

شعر الباب العالى بالارتباك الشديد، ولم يدر ماذا يفعل: فهو غير قادر على مقاومة تهديدات قوة إبراهيم، ومحروم من المساعدة الروسية التى لم تصل بعد، كما أن فرنسا وإنجلترا قد تركتاه يلاقى مصيره وحده.

وكان خسرو باشا هو العقل المدبر للسياسة التركية العتيقة التى تتصف بالتآمر والبراعة[١٣]. ووجد خسرو باشا نفسه فى طريق مسدود بسبب فشل مؤامرة روسان التى أعدها ببراعة، فاضطر - مجددا - للجوء إلى سفراء الدول الأربع بدعوى أنه يريد استشارتهم: لكنه - فى الحقيقة - كان يتصور أن صراعاتهم ستتيح له إيجاد نقطة ارتكاز ضد مصر؛ لكن الدول الأوروبية كانت مدركة للعبته: فلم تلب له غرضه. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كان خسرو يتعمد تأجيل الرد على مقترحات الدول لمدد طويلة: فاعتقدت كل منها أنه يضحى بها لصالح منافساتها، فقلبت له ظهر المجن، واستفادت من هذه الفرصة لإجباره على أن يدفع ثمنا باهظا لتحقيق أمنيته.

ويعطينا البارون ستورمر - سفير النمسا الجديد - تفصيلات وافية عن هذه المشاورات: "... ورد بوتينيف Bouteneff على "ريس أفندى" موضحا أنه من الصعب للغاية على أجنبى تقديم نصائح فى مثل هذه الظروف، وأن الوزراء العثمانيين هم - وحدهم - الذين يستطيعون تقدير الموارد المتبقية لديهم للاستمرار فى مثل هذه الحرب؛ وأن النجدة التى ينتظرونها من روسيا ستتأخر لأن تركيا لم تقبلها عندما كانت الفرصة سانحة.

وبعد خروج بوتينيف ومورافييف من لقاء "ريس أفندى"، ذهبا إلى السارى عسكر - خسرو باشا - فوجداه أشد أعضاء الديوان ثورة ضد محمد على، وأبلغهما بأن رأيه لم يتغير: فلا بد من الاستمرار فى الحرب، والمخاطرة بفقدان كل شىء مقابل عدم الخضوع لإرادة محمد على. إن هذا الرجل - خسرو باشا - كاذب ومحتال، وهو يشعر بالخطر ويريد حماية نفسه باستخدام هذا الأسلوب. وتمت مناقشة بعض التفاصيل الخاصة بالجيش العثمانى: فصرح السارى عسكر بأنه من الممكن حشد ٢٥ ألف جندى بسهولة؛ وسأله الجنرال مورافييف: "لكن، هل هؤلاء الجنود مزودون بكل ما يلزم لدخول حرب؟؟ " فرد خسرو قائلا: "أووه!! بالتأكيد.." .

ويدأ دى مورافييف يطرح عليه مجموعة من الأسئلة حول: المخزون العسكرى والإمدادات، فرد عليه السارى عسكر ردودا مبهمة وغير وافية لدرجة أن الجنرال

الروسى لم يستطع إخفاء دهشته البالغة: فلم يكن يتصور قط إمكانية وجود فوضى شاملة مثل تلك التى يراها أمامه. وبعد ذلك، دار النقاش حول الأسطول العثمانى، وعن سبب استدعائه من مضيق الدردنيل فى حين أن نفعه هناك كان أكثر: فلم يقدم السارى عسكر أى تفسير مقنع للهدف من ذلك الإجراء؛ لكن دى بوتينيف خمن وجود عدة دوافع منها: ضرورة وجود عدة سفن حربية بالقرب من مقر السلطان المعظم فى حالة ما إذا اضطر للجوء إليها.

إننى أضمن لسموكم صحة هذه التفاصيل لأننى حصلت عليها من دى بوتينيف شخصيا... وفى يوم ٢٦ مارس، عقد "ريس أفندى" اجتماعا مع سفير فرنسا... إلخ[١٤]".

وخلال اجتماع البارون روسان مع "ريس أفندى" - يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٣٣ - نصحه السفير بأن مصلحة الباب العالى تتطلب منه القبول الفورى بمطالب محمد على بدلا من تعريض البلاد لصراع مسلح بين الجيش الروسى والشعب التركى. وكان السفير الفرنسى يتحدث بحرية تامة وكأنه يعتبر أن اتفاقية ٢١ فبراير سنة ١٨٣٣ لم تعد تلزم فرنسا بعمل أى شىء نظرا لأن الباب العالى لم ينفذ ما وعد به، أى أنه قبل بتدخل عسكرى أجنبى، ولم يطرد الأسطول الروسى من البوسفور.

ولتجنب وصول القوات الروسية إلى الآستانة، كان روسان يحث الباب العالى على التخلى عن بلاد الشام وولاية أضنة لمحمد على، مع أنه كان يؤمن بأن مجرد التخلى عن بلاد الشام - وحدها - هو إتمام لعملية تفكيك الإمبراطورية العثمانية سياسيا ودينيا وروحيا.

وبتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٨٣٣، أبلغ السفير الإنجليزى - المستر مانديفيل- الباب العالى برأيه الشخصى فى هذه المسألة: إذا كان الباب العالى لا يرى أى أمل فى التصدى لانتصارات محمد على، فإن التنازل عن بلاد الشام وولاية أضنة هو أهون الأضرار، وهو أفضل من المخاطرة باستمرار هذا الصراع. فرد عليه

"ريس أفندى" بأن محمد على لا يكتفى بالمطالبة ـ فقط ـ بحكم بلاد الشام كلها، بل إنه يطالب ـ أيضا ـ بحكم ولاية أضنة وإيتشيلى؛ وأضاف أن الباب العالى ـ علاوة على التنازلات السابقة ـ قد وافق على منحه ولايتى حلب ودمشق، لكنه لن يتنازل لمحمد على عن ولايتى أضنة وإيتشيلى والموانئ[١٥].

وهكذا نجد أن روسان ومانديفيل كانا يريدان إبعاد الخطر الروسى عن الآستانة بحض الباب العالى على التصالح مع محمد على والموافقة على مطالبه.

وإزاء هذا الخطر المحدق، كان يجب على الباب العالى اتخاذ قرار فورى لا يتعدى المهلة التى حددها محمد على، فقرر أن يتنازل له عن حكم الولايات التى طالب بها، وذلك بعد ما أسقط فى يده: فهو قد طرق جميع الأبواب، وأجرى مناقشات طويلة مع سفيرى فرنسا وإنجلترا بلا جدوى. وبتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٨٣٣ ?بعث الباب العالى "بالأميجى" ـ رشيد بك ـ وبصحبته البارون دى فارين حاملين "خط شريف" من السلطان المعظم بتولى محمد على حكم ولايات الشام.

إن التقرير الذى أرسله سفير النمسا للأمير ميترنيخ ـ يوم ٣٠ مارس سنة ١٨٣٣ ـ يرسم أدق صورة للهلع والاضطراب اللذين أصابا الباب العالى فى مواجهة الكراهية التى تصاعدت ضده فى كل مناطق الأناضول وإزاء الرعب الذى تسلط عليه بسبب إبراهيم: "وصل القلق إلى ذروته فى الوقت الحالى، ويسعى كل حزب معارض لادعاء مزايا ليست فيه. إذن، فمن الطبيعى أن تنتشر كافة أنواع الشائعات بين الجمهور مما ساعد على زيادة الخطر المتفاقم بسبب حالة هذه الإمبراطورية.

وكان البعض يدعى بأنه قد عرف من مصادر موثوق بها أن محمد على ـ بعد إبحار الباخرة "ميزانج" Me'sange [١٦] من الإسكندرية ـ قد أعلن الاستقلال بالفعل، وأنه استبدل راية السلطان محمود بالراية المصرية. وصدق الجمهور هذه الإشاعات لدرجة أن العديد من السفارات قد صدقتها وأبلغت بلادها بها يوم ٢٧ مارس الجارى[١٧]".

إن انتشار هذه الشائعات كان يبرهن على مدى ضياع رشد الناس فى الآستانة حيال صرامة محمد على، وكيف أنهم كانوا مستعدين لقبول الأمر الواقع؛ لكن بعد اتخاذ القرار، هل كان باستطاعة الوالى أن يدفع به إلى آخر مدى؟؟

وفى يوم ٩ مارس سنة ١٨٣٣، كتب المسيو ميمو ما يلى: " قال محمد على إنه قد استفاد كثيرا - حتى الآن - من الأمثلة التى قدمها له الأوروبيون لدرجة أنه يستطيع الاستغناء عن بعضها[١٨]".

ومع ذلك، فإن الصراع مع الباب العالى كان قد نشب منذ شهر ديسمبر سنة ١٨٣١، وأخيرا، وبعد مرور ١٥ شهرا، أراد محمد على أن يستفيد من الدروس التى أعطاها الأوروبيون له (أو بالأحرى التى أعطاها ابنه له) لكى يظهر هذا الحزم وهذه القوة، لكن دون أن يجرؤ بعد على إعلان استقلاله، فضاعت منه أفضل لحظة للحاق بالفرصة الضائعة: ففى ذلك الحين، لو خُير السلطان ووزراؤه بين قلب نظام الحكم و قبول انفصال مصر، فمن المؤكد أنهم كانوا سيقبلون بانفصال مصر بدلا من تعريض العرش للثورة وعواقبها الخطيرة.

وعندما أرسل الباب العالى بالأميجى وبصحبته المسيو دى فارين إلى إبراهيم، فإنه - بذلك - يكون قد برهن على أنه مستعد مقدما لقبول كافة شروط القائد الأعلى للقوات المصرية؛ لكن العبقرية التركية كانت مولعة دائما بمحاولة الاستفادة من التأثيرات المتصارعة وألاعيبها المعقدة: فطلبت - يوم ٣٠ مارس - من السفير الروسى (للمرة الثانية) أن ترسل بلاده الخمسة آلاف جندى روسى الذين قد تم الاتفاق بشأنهم.

لقد كان الباب العالى يخشى من نذر العاصفة التى كانت تتجمع فوق رأسه: ففى يوم ٣١ مارس سنة ١٨٣٣، صارح "ريس أفندى" بوتينيف بما يلى: "إننا نعرف أن خمسة آلاف جندى روسى ليسوا بكافيين لمحاربة جيش إبراهيم باشا، لكنهم سيحموننا من أية غارة قد يشنها المصريون علينا؛ وهذا الشىء يهمنا للغاية لأن السكان فى كل مناطق الأناضول معادون لنا تماما[١٩]". وفى الواقع، ففى بداية

شهر أبريل سنة ١٨٣٢، كان إبراهيم قد أمر جيشه - المعسكر فى كوتاهيا - بالزحف على الآستانة حسب الأمر الذى تلقاه من أبيه؛ لكن عندما جاءته الأنباء بقرب وصول الآميجى ودى فارين إليه، أوقف كل التحركات: فالباب العالى قد سجد تحت قدمى القائد المظفر[٢٠].

ووصل المبعوثان إلى معسكر كوتاهيا فى الخامس من أبريل سنة ١٨٣٣، وفى اليوم نفسه، وصل خمسة آلاف جندى روسى - مع الفرقة الثانية من الأسطول الروسى - إلى مرسى بويو كديرى حيث ألقت مراسيها؛ لكن هذه النجدة الروسية لم تساعد على تحسين الأوضاع فى الآستانة، بل إن العكس قد حدث. وبتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٣٣ ?كتب سفير النمسا تقريرا جاء فيه: "حسب الآراء التى وصلتنى من مصادر موثوق بها، فإن وصول آخر إمدادات الأسطول الروسى والقوات البرية قد أحدث رد فعل سيئ لدى جمهور المسلمين فى العاصمة: فالسخط الشديد يسيطر على رجال الدين ووزراء الديوان وحزب السارى عسكر؛ وتوجد حالة من الغليان والاضطراب المكتومين تسيطر على الطبقة الشعبية.

ورفض المفتى إصدار "الفتوى" التى طلبها منه السلطان المعظم لتبرير المساعدة الروسية وإقناع المسلمين بشرعيتها؛ كما رفض - أيضا - إصدار "فتوى" بطرد "السوفتا" (الطلاب الذين يدرسون فى المساجد) وإبعادهم إلى بلادهم:

فـ"السوفتا" مشهورون بكراهيتهم المتعصبة "للإفرنج" (الأوروبيين) - بصفة عامة - وللروس، بصفة خاصة[٢١]".

وكان الهدف المباشر للتدخل الروسى هو: إجبار والى مصر على التخلى عن المكاسب التى أعطاها له وجود جيش إبراهيم فى قلب آسيا الصغرى.

واختار الجنرال مورافيف الإقامة فى المعسكر الروسى (بالقرب من "أونكيار - سكيليسى") لكى يستطيع أن يتولى القيادة من هناك، ويستفيد من هذا الموقع الموجود على الساحل الآسيوى لأنه كان يتمتع بميزتين:

١ ـ فقد كان يمثل خطرا كبيرا على إبراهيم،

٢ ـ وكان يعزل الجنود الروس تماما عن أهالى البلاد.

وسعى المسيو دى فارين لمنع الروس من استخدام أى مبرر يمكنهم من التمركز على ساحل مضيق الدردنيل أو إقامة قاعدة عسكرية داخل الإمبراطورية العثمانية: فبذل كل جهوده لإقناع إبراهيم بالاكتفاء:

١ ـ بحكم بلاد الشام كلها؛

٢ ـ وبالجلاء ـ تحديدا ـ عن كوتاهيا وآسيا الصغرى.

سادسا: صلح كوتاهيا:

كان مطلوبا من الدبلوماسية الأوروبية أن تنشط أيضا فى الإسكندرية لكى تتلافى نتائج أزمة تهدد السلم العام: ففى شهرى مارس وأبريل سنة ١٨٣٣، وصلت إلى الإسكندرية ثلاث بعثات دبلوماسية ـ مهمة للغاية ـ كانت تهدف إلى إقناع محمد على بعقد صلح مع الباب العالى.

وأوفدت كل من: إنجلترا والنمسا وفرنسا بعثة باسمها، لكنها اتفقت كلها على منع الباشا من الحصول على أضنة: فاستيلاء مصر على هذه الولاية سيزيد من قوة مصر زيادة هائلة بفضل موقع الولاية العسكرى (الذى يحمى الشام ويسيطر على طريق آسيا الصغرى) وكثرة الغابات فيها (التى ستزود ترسانة الإسكندرية البحرية بالأخشاب اللازمة لبناء السفن).

ورأس الكولونيل كامبل Campbell البعثة الإنجليزية التى وصلت الإسكندرية يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٣٣، وأرسلت النمسا بعثتها تحت رئاسة بروكيش ـ أوستين الذى وصل الإسكندرية فى الثانى من أبريل؛ أما فرنسا، فقد أرسلت البارون دى بوالوكونت De Boislecomte الذى وصل إلى الإسكندرية يوم ٢٩ أبريل. وكلفت الدول الثلاث دبلوماسييها بدراسة الوضع فى مصر من زاوية "المسألة الشرقية"، واتصف الدبلوماسيون الثلاثة: بالدقة والدهاء والفطنة والمهارات السياسية التى لا يختلف عليها اثنان.

وغداة وصول كامبل (٢٧ مارس)، سلم لبوغوص - وزير خارجية محمد على - مذكرة الحكومة البريطانية التى جاء فيها:

١ - إن بريطانيا العظمى تعلق أهمية قصوى للحفاظ على سلامة كيان الإمبراطورية العثمانية؛

٢ - وتعتبر أن سلامة هذا الكيان إحدى عناصر التوازن فى الوضع العام الأوروبى.

وفى صبيحة يوم ٥ أبريل، اجتمع محمد على مع بروكيش - أو ستين الذى بعث بتقرير - فى اليوم التالى - إلى ميترنيخ ذكر فيه أنه سلم البيان إلى الوالى قائلا: "إن البيان الذى كلفت بتسليمه إلى سموكم يتصف بالدقة:

١ - فالنمسا لن تتساهل أبدا إزاء المبادئ الحيوية المتعلقة بوجود الدول؛

٢ - وهى تعارض أى تمرد: سواء نجح أو فشل؛...

٣ - إن النمسا صديقة للباب العالى؛ وبالتالى، فهى لا توافق على أية تجزئة لكيانه ولا على أية تسوية قد تؤدى إلى هذه النتيجة المشئومة...

٤ - وليس فى نية النمسا القيام بأية وساطة".

وكانت هذه البلاغة - الخاصة بالشرعية والوساطة - تحمل بصمات ميترنيخ، ورد عليها محمد على بلباقة فائقة قائلا: "أؤكد لكم - بوضوح تام - أن فكرة المساس بعرش السلطان، أو تمزيق الإمبراطورية، لم تطرأ قط على ذهنى: ادرسوا تصرفاتى وستجدون أنها مطابقة لما أقول.

ومع أننى قد حذرت الآستانة - بواسطة أناس مسلمين حقيقيين ورجال أقوياء - من وجود شرذمة محدودة العدد للغاية (مقربة من السلطان وتخدعه وتبيع الدولة للأجانب) فإن السلطان لم يفعل لها شيئا، بل إنه لم يفعل شيئا سوى تدمير الإمبراطورية؛ لكننى لم أنسق وراء الانتصارات، ولا خلف معرفتى بعجز الباب العالى، ولم أتجاوز الوضع الذى يناسبنى أكثر من غيره، أى أن أظل تابعا وفيا للباب العالى.

وأعترف لك بأن مراعاتى لاعتبارات أوروبا ومصالحها قد ساهمت ـ إلى حد كبير ـ فى أن أتخذ قرارا حاسما: لقد ألقى بى فى هذه الحرب المؤسفة رغما عنى. لكن بعد الانتصارات التى حققتها جيوشى، والأهداف التى التزمت بها تجاه الأمة، فإننى أفضل الموت ولا أقبل العار الذى سيجره علىّ التخلى، بجبن، عن مصالحنا المقدسة: فهذه المصالح تقتضى منا أن نقيم سدا لمواجهة الخراب المحدق بالإمبراطورية...[٢٢]" .

وعندما ذكر محمد على مراعاته " لاعتبارات أوروبا ومصالحها" فإنه كان يريد استغلال "مراوغاته" السابقة لها، ويخلق منها حجة تجعل أوروبا تشعر بالامتنان له. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه قد وضع مبدأ تحديث الإمبراطورية العثمانية فى مقابل مبدأ سلامة كيانها، أو بالأحرى إنه جعل منهما مبدأ واحدا لكى يربك خصومه. أما النتيجة الإيجابية لهذه التصريحات فتكمن فى أنه لم يتنازل عن أية مطالب له فى البلاد التى يريد ضمها.

إن الخطر قد أوصل خيال محمد على المتوهج إلى ذروته وجعله يتوهم أوهاما عجيبة عن قوته، فصرح لبروكيش بما يلى: "يحتاج الجيش الروسى لستة أشهر حتى يستطيع مهاجمتى. حسن!! سيكون عندى ١٠٠ ألف جندى مدربين تدريبا جيدا لمجابهته؛ كما أن كل السكان المسلمين سيشكلون الاحتياطى الخاص بى؛ وسيكون لدى أسطول لا يخشى مواجهة الأسطول الروسى. وعند أول إعلان عن دخول الروس أراضى الدولة العثمانية، سيقع انفجار مروع ـ فى الآستانة ـ سيدمر السلطان والأسرة الحاكمة.

وأنا لا أصدق تهديدات فرنسا: فلدى علم بالرسائل السرية التى أرسلها المسيو دى بروجلى إلى الأميرال روسان، وهى تبطل قيمة برقيته الرسمية[٢٣]" .

وبدلا من أن يطالب محمد على بالاستقلال، فإنه فضل أن يبقى تابعا وفيا للباب العالى، فهذا هو "الوضع الذى يناسبه أكثر أهمية من غيره" فى ذلك الوقت. لكنه طالب بالحصول على ولاية أضنة وميناء طرسوس: فهذا المطلب

يمثل الحد الأدنى من بنود البرنامج الذى وضعه ابنه إبراهيم؛ ويبدو أن الوالى قد اكتفى بالحصول على جزيرة كريت فلم يطالب بقبرص.

وبحصول الباشا على مصر والشام وأضنة وكريت، أصبح بمقدوره تكوين تجمع اقتصادى وعسكرى عظيم. وفيما بعد، سيتناقش مع المسيو بوالوكونت بخصوص مشاريعه المستقبلية وعن بلاد الشام ـ التى تنازل السلطان له عنها ـ وسيصرح له بما يلى: " إن امتلاكى لأضنة كان ضروريا بالنسبة لى... والباب العالى لن يغفر لى ـ بإخلاص ـ ما فعلته؛ ولذلك، يجب أن تكون عندى ضمانات بأنه لن يحاربنى مجددا: إنه ضعيف حاليا، لكنه سيستعيد قوته بعد ستة أعوام؛ ولديه ٢٠ مليون نسمة فى حين أن عدد سكان مصر يبلغ أربعة ملايين نسمة فقط؛ ولذلك، يجب أن تكون لدى دولة تستطيع الدفاع عن نفسها بنفسها.

لقد ناشدنى كل سكان قبرص أن أحكمهم، لكننى رفضت: فثمن هذه الجزيرة غال جدا لأن الباب العالى يطلب ـ ممن يريد حكمها ـ دفع جزية سنوية مقدارها ستة آلاف كيس؛ وهذا المبلغ لا يمكن دفعه إلا بعصر السكان... وعندى جزيرة كريت التى أريد تحسين حالتها[٢٤]".

إن أهداف محمد على وإبراهيم كانت واحدة، لكنهما كانا مختلفين فى الطباع؛ وبالتالى، فقد اختلفا فى وسيلة التنفيذ: ولم تكن أوروبا لتوافق على تحقيق مشروع يلبى رغبات الوالى وابنه. وعلق المسيو روسان على ذلك قائلا: "إن مصر- حاليا ـ قوية لدرجة تجعلنا نخشاها؛ وفى رأيى أن هذه القوة غير حقيقية لكنها تصبح خطيرة تحت قيادة محمد على: ولذلك، يجب علينا أن نضع لها الحدود التى لا يجب أن تتخطاها، كما يجب تحجيم طموحات الباشا بحيث لا يستطيع وضع مصالح فرنسا فى مواجهة مع الروس أو الإنجليز.

وإذا تمركزت قوات الباشا عبر جبال طوروس، فإن المصالح الفرنسية ستتعرض لخطر دائم... ولا بد أن يوافق المسيو دى فارين على ضم الشام لمحمد على ولا شىء غير ذلك[٢٥] ".

ولم يتردد روسان فى حث وزير خارجية بلاده على التنسيق مع إنجلترا للقيام بمظاهرة بحرية ضد مصر. وفى تلك الأثناء، وقع "الأميجى"- فى المعسكر المصرى - على قرار تسليم إبراهيم ولاية أضنة، وبدأ القائد المصرى يستعد للانسحاب من كوتاهيا بناء على إلحاح البارون دى فارين: لكن الباب العالى اعتبر أن مندوبه - بالتنازل عن أضنة - قد تجاوز التعليمات المعطاة له، وتنصل علنا من هذا التصرف.

وبعد ذلك، نشر الباب العالى "توجيها" جديدا (أى: "قائمة" بالتعيينات الجديدة لحكام مقاطعات الإمبراطورية العثمانية). وبناء على هذا "التوجيه"، تم تثبيت محمد على فى حكم ولايات: مصر والشام - مع ولايتى حلب ودمشق - وجزيرة كريت؛ كما تم تثبيت إبراهيم فى حكم ولاية جدة والحبشة، ولم يذكر أى شىء عن أضنة.

وأثار نشر هذا "التوجيه" غير المتوقع لغطا كثيرا لأن الباب العالى - بهذا التصرف - يكون قد اعتبر أن المفاوضات قد انتهت: فقرر إبراهيم وقف الانسحاب حتى يتسلم أضنة بالكامل.

وقرر محمد على أن يحذو حذو الباب العالى ويلعب لعبة السياسة بدهاء: فأمر بالاحتفال بالصلح بإطلاق المدافع وبإقامة الاحتفالات العامة دون أن يتنازل عن المطالبة بضم أضنة. وعلى كل حال، فقد كانت هذه الاحتفالات وسيلة لتلطيف حدة توتر الجو - فى الإسكندرية - الناتج عن تدخل ممثلى الدول الأوروبية الكبرى؛ وأراد محمد على أن يسوى مسألة أضنة مع الباب العالى مباشرة ودون تدخل أوروبا.

وفى تلك الأثناء، وصل اللورد بونسونبى Ponsonby إلى الآستانة - فى الأول من مايو سنة ١٨٣٣ - ولم يؤيد زميله الفرنسى فى رفض موضوع أضنة واستطاع إقناعه بضرورة تسليمها لإبراهيم: وتكللت مساعيهما المشتركة بالنجاح الفورى لدى الباب العالى. وعندئذ، بدا أن إنجلترا تريد الاحتفاظ لنفسها بصداقة

محمد على لاستخدامه فى إحداث توازن مقابل التوسع الروسى فى اتجاه الآستانة وآسيا[٢٦]، لكنها - فى الوقت نفسه - كانت تريد استخدام رغبة الباب العالى فى الثأر من محمد على لكى توقف التوسع المصرى.

وبتاريخ ٣ مايو سنة ١٨٣٣، أبلغ الباب العالى (الضعيف ومنزوع السلاح) إبراهيم - الموجود فى كوتاهيا - بأنه قد تنازل عن أضنة وأنه قد عينه فى منصب "مسهل" (جابى الضرائب) فى حكومتها. وفى اليوم التالى (٤ مايو)، أعلن رسميا توقيع اتفاقية الصلح.

وفى الخامس من مايو سنة ١٨٣٣ ?وصل الكونت أورلوف Orloff إلى الآستانة ليتولى منصب سفير فوق العادة لروسيا لدى الباب العالى، لكن تنازل تركيا عن أضنة كان قد أصبح أمرا واقعا: فشعر أورولوف بالاستياء من الأتراك لأنه كان يتصور أنه يحمل إليهم مساعدات فعالة. ومع ذلك، فقد تعزى بأن "الصلح" مع محمد على كان مجرد "هدنة" قد تدوم خمس سنوات أو ست؛ وبعدها سيشن الباب العالى حملة صليبية ضد الباشا المتمرد، وستكون النمسا وروسيا على رأسها[٢٧].

وفى وسط هذه الأحداث الخطيرة - داخليا وخارجيا - هل كان الباب العالى يستطيع المخاطرة باحتمال اندلاع حرب جديدة ؟؟ لقد صرح "ريس أفندى"- يوم ٣ مايو سنة ١٨٣٣ - للبارون ستورمر بما يلى: "من سيرد علينا عندما يتقدم الروس فى آسيا؟؟ إن إنجلترا وفرنسا سترسلان أسطوليهما إلى الإسكندرية لمساندة محمد على علنا"... وحتى الآن، أظهرت إنجلترا برودا ولا مبالاة تجاهنا لم نكن نتوقعهما".

وبينما كانت تسوية مسألة أضنة تدخل - فى كوتاهيا والآستانة - منحنى حاسما لصالح مصر، كان ممثلو الدول الأوروبية فى الإسكندرية - يوم أول مايو سنة ١٨٣٣ - يبذلون أقصى جهودهم لإثناء الوالى عن المطالبة بتلك الولاية: فكلفت حكومة فرنسا بعثة المسيو بوالوكونت بتحقيق هدف محدد هو إجلاء

القوات المصرية عن آسيا الصغرى و"أيضا حل المسألة التى تجعل لها علاقة بالمصالح العامة لأوروبا".

لكن والى مصر والباب العالى كانا قد احتفلا - سلفا - بعقد الصلح عندما وصل المبعوث الفرنسى إلى مصر يوم ٢٩ أبريل. وفيما يتعلق بمسألة أضنة، فإن الوزيرين المفوضين - اللذين أرسلهما الباب العالى لمحمد على وإبراهيم (الأميجى وخليل باشا) - كانا قد وعدا بمساندة موقف محمد على فى هذه المسألة لدى الآستانة: ولذلك، اعتبر الباشا أن هذه البعثة الفرنسية ستعقد الوضع مرة ثانية وستمنعه من تسوية مشاكله مع الباب العالى بشكل مباشر.

واستقبل الباشا المسيو بوالوكونت فى الأول من مايو سنة ١٨٣٢: ومنذ ذلك اليوم، توالت الأحاديث باسم "إمبراطور الفرنسيين"، والمباحثات والاجتماعات - المتوالية والمبهرة - لتعويض الفشل الذى منى به السفير الفرنسى لدى الآستانة، ومع أن المسيو بوالوكونت قد تعامل مع محمد على باحترام يليق بحاكم صديق لفرنسا؛ فإنه كان يحمل له إنذارا حاسما جديدا؛ وكان الوالى يدرك ذلك تماما ولم تكن لديه أية أوهام بخصوص هذه المهمة: فشعر بضيق شديد منها.

وغداة أول استقبال لبوالوكونت (٢ مايو)، بعث المستر كامبل للورد بالمرستون بنص تصريح سرى أدى به الوالى للكولونيل بروكيش قال فيه: " لقد خرجت فرنسا عن الخط الذى اتبعته - حتى الآن - الدول الأوروبية الكبرى؛ وهى تريد الآن أن تتوسط بينى وبين السلطان فى حين أن وضعى - بصفتى تابع له - لا يسمح (ولا يجب أن يسمح) بأى وساطة من هذا النوع.

"وها هى قد اختارت التدخل فى لحظة انتهت فيها مناقشة المسألة الأساسية، وبدأنا نتناقش حول عدد الأكياس التى سأدفعها: ولذلك، فإن تدخلها سيؤخر الاتفاق النهائى. وهى تطلب منى الجلاء الفورى عن آسيا الصغرى، فى حين أن الباب العالى نفسه لم يطلب منى قط مثل هذا الطلب. إن خليل باشا موجود هنا ويستطيع تأكيد ما أقول، وهو يعرف أننى أصدرت أوامرى لابنى بالانسحاب الفورى خلف الحدود فور أن يحددها الباب العالى نهائيا.

وتظهر فرنسا أنها تريد حماية الجميع من الجميع وهى ـ بذلك ـ تسىء تماما للباب العالى: فهى تجعله ينساق وراء أوهامه ويركن إليها، وتجعله ينفق أموالا طائلة لإعاشة القوات الروسية، وتحرمه من تلقى موارد الولايات التى يحتلها ابنى.

وللمرة الثانية، ستخطئ فرنسا الهدف بالنسبة للروس: فبدلا من أن تحثهم على الرحيل سريعا، فإنها تؤخر رحيلهم. إن وضع الوزارة فى فرنسا يحتم عليها أن تلعب دورا فى الشرق يتجاوز وضعها الطبيعى (وهو وضع جيد للغاية). وهذا الوضع الطبيعى يجعلنى أحزن عليه، لكننى لن أضحى بمصالحى وواجباتى تجاه الأمة لكى أكون أداة فى يد الفرنسيين يستخدمونها لتحقيق مصالحهم الخاصة[٢٨]".

وكان محمد على يعتبر أن مشكلة أضنة ـ بعد الصلح ـ قد أصبحت مسألة فرعية، وأنه من اليسير على فرنسا وإنجلترا أن يحثا الباب العالى على تسويتها وإنهاء الاحتلال الروسى سريعا. ولسوء الحظ، فالمسيو بوالوكونت كان قد تلقى تعليمات محددة للغاية تمنع مهاراته الدبلوماسية من التصرف والأخذ بزمام المبادأة والتأقلم مع الظروف المستجدة الناشئة عن التطور السريع للأحداث.

لقد كانت الفكرة القهرية المتسلطة على ذهن الدوق دى بروجلى de Broglie هى: إبعاد المصريين عن آسيا الصغرى. وبعد وصول بوالوكونت إلى مصر بثلاثة أيام، وصلته منه برقية نصها: "أخبرتنا الحكومة الإنجليزية ـ تواذ بأن أسطولا كبيرا سيتوجه إلى الإسكندرية". وتسلم بوالوكونت هذه البرقية فى مساء يوم ٤ مايو سنة ١٨٣٣، فذهب بها فورا إلى بوغوص وأطلعه عليها: وهكذا استطاع ـ فى يوم ٥ مايو ـ انتزاع أوامر من الوالى برجوع القوات المصرية من جبال طوروس.

وبقيت مسألة أضنة: فكان تخلى محمد على عنها مرتبطا بالانسحاب من آسيا الصغرى. وتعاون بوالوكونت وكامبل وبروكيش فى إقناع الوالى لكى يتخذ

قراره بشأنها: فاستطاع كامبل أن يتكلم بوضوح بعد ما أخبر الوالى (يوم ٥ مايو) بنوايا حكومته، والتهديد بأن الأسطول الإنجليزى سيغلق ميناء الإسكندرية إذا لم يتم الاتفاق النهائى على التسويات المتعلقة بالصلح.

وبعد نجاح بوالوكونت فى إجلاء المصريين عن آسيا الصغرى، أصر كامبل على أن يعلن الباشا تخليه عن المطالبة بأضنة: فأكد الوالى بوضوح: أنه يعتبر أضنة بمثابة "باب منزله"، وأنه يريدها لمجرد الدفاع عن نفسه ضد عدوان تركيا عليه، وأنه مستعد للتخلى عن المطالبة بها إذا "ضمنت الدول الأوروبية ـ له وللباب العالى ـ بألا يشن أيا منهما أى هجوم على الآخر ويعكر صفو السلام الذى ستعقده هذه الدول بينهما. وفى النهاية، أعلن محمد على (يوم ٤ مايو سنة ١٨٣٣) أنه مجبر عن التخلى على المطالبة بأضنة نتيجة لضغوط الدول الأوروبية عليه.

وفى مساء اليوم نفسه، حدثت مفاجأة: فقد وصلت إلى الإسكندرية أنباء عن عقد اتفاقية الصلح فى الآستانة، وأصبح المبعوثون الأوروبيون أمام الأمر الواقع: تلك هى "اتفاقية كوتاهيا" التى كان الذين وقعوها يعتبرونها مجرد "هدنة".

لقد أخذت أوروبا على حين غرة وأصبحت تواجه ـ فجأة ـ مشكلة وراثة "الرجل المريض": إن نظام "الوفاق الثلاثى" (بين إنجلترا وفرنسا وروسيا) قد حل محل "التحالف المقدس" الذى كان موجودا أيام حرب الاستقلال اليونانية ولم يعش بعدها. وأصبحت الحاجة ملحة لعقد وفاق جديد بين القوى الأوروبية ـ حسب الرؤية الخاصة لكل منها ـ لحل "المسألة الشرقية" التى كانت فى غاية الاضطراب وشديدة التعقيد؛ لكن المطامع المتصارعة منعت أى تدخل جماعى فعال فى الصراع، وحاولت المؤامرات الدبلوماسية إيجاد نقطة ارتكاز لكل دولة، لكن بلا جدوى.

وكان الهدف المباشر "لاتفاقية كوتاهيا" هو:

١ ـ إجلاء الروس عن الآستانة وهم "مذلولين"؛

٢ ـ تجنب أن تحتل جيوش القيصر تركيا تدريجيا.

لكن الهدف الحقيقى لهذه الاتفاقية كان يرمى إلى:

١ ـ الحفاظ على سلامة كيان الإمبراطورية العثمانية؛

٢ ـ وإبعاد الخطرين: المصرى والروسى عنها.

وفى واقع الأمر، فإن هذا الكيان كان قد تصدع بشدة، فمصر قد استطاعت تكوين إمبراطورية هائلة ـ فى آسيا وأفريقيا ـ اشتملت على السودان وشبه الجزيرة العربية وفلسطين والشام وجزيرة كريت ومضايق جبال طوروس (فى آسيا الصغرى)؛ أما الخطر الروسى، فقد كان خطرا مؤقتا. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن دول أوروبا قد فرضت ما يشبه "الحماية الجماعية" على الآستانة، وحاولت كل منها أن تصبح هى "الحامية" الوحيدة عليها، وانتظرت كل منها تجدد القتال لكى تقدم نفسها على أنها هى المنقذة الوحيدة للإمبراطورية العثمانية.

وفيما يتعلق بتركيا: فالباب العالى كان قد أجبر على إعطاء تلك التنازلات لمحمد على رغما عنه وعلى مضض؛ فلم يفكر سوى فى الانتقام، ولم يغفر السلطان لتابعه الإهانات التى وجهها إليه: فأخذ يبحث بلهفة عن فرصة مدوية للثأر من محمد على.

أما فى الجانب المصرى، فإن محمد على قد ندم على ضياع الفرصة التى كانت متاحة أمامه لدخول الآستانة، وندم أكثر على عدم إعلان استقلاله عن تركيا: فهو لم يعلنه وهو فى ذروة انتصاراته، ولم يتفاوض بشأنه فى أثناء مباحثات الصلح. وفى ذلك الحين، كان محمد على قد شارف على بلوغ سن السبعين، وكان يريد تكوين أسرة مالكة وراثية ودولة مستقلة؛ لكن هذا الصلح أبقاه خاضعا تحت نير الإمبراطورية العثمانية. وحسبما لاحظ كامبل بذكاء، فإن هذا الوضع كان غير طبيعى بالمرة: فالباشا كان قويا لدرجة تمنعه من قبول استمرار تبعيته للسلطان. لقد سبق لنا أن أوضحنا أن الوالى كان مسئولا ـ إلى حد ما ـ عما صار إليه وضعه:

١ ـ فهو قد سار وراء مثال غامض عندما حاول تحقيق استقلاله وتحديث الدولة العثمانية؛

٢ ـ وأرهق طموحاته عندما كلفها بتنفيذ أهداف غير محددة.

وبدلا من ذلك كله، كان يجب عليه أن يجعل من استقلاله مثالا حقيقيا وعمليا، ومبدأ حيويا تتأسس عليه السياسة المصرية بشكل علنى واضح.

ويرجع الفضل ـ أساسا ـ إلى سياسة إبراهيم فى حصول مصر على كل تلك المزايا فى "صلح كوتاهيا": فسياسته هى التى عرضت مصير الآستانة للخطر، وأجبرت السلطان على إحناء رأسه أمام تابعه.

ولم يكن هذا السلام يرقى إلى مستوى الانتصارات التى تحققت، ولم يكن هناك ما يضمن له الاستمرارية أو الاستقرار: لقد كان "سلاما مسلحا" أثقل كاهل مصر وتركيا لست سنوات طوال، واستنزف أغلب مواردهما؛ وتولد عنه: الإزعاج والسخط والصراعات والدسائس، وكلها عوامل أدت إلى نشوب "أزمة الشرق" ـ فى سنة ١٨٤٠ ـ وتدخل أوروبا فيها.

* * *

هوامش الفصل الخامس

(1) Staats Kanzlei. Gesandtschafts - Archiv. Konstantinopel 1833.

(٢) فى مقدمة كتاب "Mission de baron de Boislecomte" ذكر المسيو George Douin أن موقف الباب العالى كان متأثرا - على وجه التحديد - بتدخل سفير فرنسا فى الآستانة: "تكللت جهود المسيو دى فارين بالنجاح: فقد كان يهدف - فقط - إلى بدء حوار حول مباحثات السلام آملا فى أن هذا السلام سيؤدى إلى مصالحة السلطان على تابعه؛ وبالتالى، فإنه سيجعل الباب العالى لا يلجأ لطلب المعونة من روسيا".

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن القائم بالأعمال الفرنسى فى الآستانة كان قد أرسل برقية ينسب لنفسه فيها الفضل فى إرسال خليل باشا إلى الإسكندرية. وهذه البرقية مؤرخة فى الأول من يناير سنة ١٨٣٣، وربما يكون قد أرسلها بعد أن تم الحدث ووضع عليها تاريخ مسبق؛ لكن الوثائق الإنجليزية تتفق مع الوثائق النمساوية على تحديد يوم ٢ يناير سنة ١٨٣٢: ففى ذلك اليوم، ترأس السلطان - بنفسه - المجلس الذى انعقد فى منزل سارى عسكر واتخذ فيه قرار إرسال خليل باشا إلى الإسكندرية (Archives anglaises .F.O. 78. Vol. 221.) من مانديفيل، ٨ يناير سنة ١٨٣٢.

(٣) دار المحفوظات المصرية: رسالة من إبراهيم إلى محمد على، ٢٩ شعبان سنة ١٢٤٨هـ.

(٤) المصدر نفسه: رسالة من إبراهيم إلى محمد على، ١٣ رمضان سنة ١٢٤٨١٢٤٨هـ.

(5) Archives anglaises. F.O.78. Vol. 226.

(6) Archives françaises. A.E. Correspondances politiques. Egypte 3.

(7) Archives anglaises. F.O.78 Vol. 472. Turkey and Egypt; Narratives and abstracts.

(8) Ibid.

(9) George Douin: Ibid.

(10) Archives françaises. Ibid.

(11) Staats - Kanzlei. Ibid.

(١٢) دار المحفوظات المصرية: رسالة من محمد على إلى إبراهيم، ٢٣ شوال سنة ١٢٤٨هـ.

(١٣) كان خسرو باشا خصما قديما لمحمد على نظرا لتصارعهما على حكم بشوية القاهرة، ثم زادت عداوتهما فى أثناء حرب المورة.

ورسم لنا المسيو كادالفين صورة رائعة ودقيقة لخسرو باشا: "إذا قدر للإصلاح أن يؤدى - رويدا رويدا - إلى تحديث العنصر التركى، فإن بعض الفضل فى ذلك سيرجع إلى خسرو باشا بصفته أداة عمياء وبلا أخلاق:

١ - فهو يخون سيده السلطان ولا يبدى أى إخلاص تجاهه؛

٢ - ويسخر من الحضارة التى ينتمى إليها ولا يتحمس لها؛

٣ - لا يهتم بمصير الإمبراطورية التى يعتبرها بمثابة رقعة شطرنج يلعب عليها ويغش ويكسب؛

٤ - وحب السلطة والنهم للثروة هما دينه ودافعه.

"وعندما خدم قضية الإصلاح - بلا حماس وبلا تعصب - فإنه فعل ذلك دون تأنيب ضمير وبلا تشكك: فاعتبرها قضيته الشخصية وكرس لها كل طاقة طموحاته وحماسة عواطفه الخاصة.

إننا لا نملك سوى إبداء بعض الإعجاب بشيخ يتمسك بمشروع حديث للغاية بقوة ومرونة، وعندما نراه يعمل على انتصار قضية الإصلاح، ويوظف فى خدمتها كل براعته (التى استهلك معظمها على مدى سنوات طويلة) ويبذل من أجلها نشاط لا يصدر إلا عن شاب فى ريعان الشباب: إنه يمثل قوى الكهولة فى الشرق والمناخ الذى يحافظ على الأنقاض كلها.

وخسرو باشا بدين وقصير القامة، أعرج ودميم؛ وتعكس ملامح وجهه المكر والسخرية الدائمين، اللذان يخفيان قبح وجهه. ورأسه مغطاة بطربوش أحمر ينزل على جبهته حتى حاجبيه الكثيفين الأشيبين اللذين يبرق من تحتهما بريق عينه الزرقاء: وغالبا ما يسدل جفنه لإخفاء عينه جزئيا؛ ومع ذلك، يمكن ملاحظة نظرته الثاقبة اليقظة. أما باقى ملامحه، فهى ملامح إنسان همجى أكثر من كونها ملامح شخص قوقازى، فهى فظة وتبدو وكأنها لونت بلون الدم، فتبرز بياض لحيته الناصع.

وخسرو ذو طبيعة قوية ماكرة منحطة وبشعة تستهزئ بكل شىء: هذا هو الرجل المناسب للتلاعب بكل ماضى الشعب التركى ومعتقداته وأوضاعه؛ وهو يفعل ذلك كله دون الاهتمام بمصير شعبه: فهو لا يهتم سوى بمستقبله الشخصى فقط.

وهو رمز دقيق لهذه الثورة - المبنية على الدم والفضائح والسخرية - التى جردت الجنس العثمانى من عظمة مؤسساته القديمة ومن كرامته السابقة. إن ظرفاء اليونانيين يطلقون عليه

لقب "أوليس العثمانى"[٣]؛ أما الظرفاء الفرنسيين، فيطلقون عليه لقب "سيجان الآستانة"[٤]. وهذا الشخص هو الذى أدخل ـ فى عملية تحديث الإمبراطورية العثمانية ـ كل التراث القديم من المؤامرات والفساد والخبث الذين جعلوا قصور آسيا تقف على قدم المساواة مع قصور أوروبا فى المكيافيلية[٥] فى أدق صورها".

(14) Staats Kanzlei. Ibid.

من البارون ستورمر إلى الأمير ميترنيخ، ٢٧ مارس سنة ١٨٣٢.

(15) Archives anglaises. Ibid.

(16)كانت هذه السفينة تقل على متنها الكابتن أوليفييه.

(17) Staats . Kanzlei. Ibid.

(18) George Douin: Ibid.

(19) Staats - Kanzlei. Ibid.

رسالة من البارون ستورمر إلى الأمير ميترنيخ، ٨ أبريل سنة ١٨٣٢.

(20) Archives anglaises. F.O.78. Vol. 222.

من مانديفيل، ١٤ أبريل سنة ١٨٣٢.

(21) Staats Kanzlei. Ibid.

(22) Ibid.

(23) Ibid.

من بروكيش إلى ميترنيخ، ٨ أبريل سنة ١٨٣٢.

(24) G. Douin. Ibid.

رسالة من المسيو بوالو كونت، الإسكندرية، ٦ مايو سنة ١٨٣٢.

---

(٣) "أوليس" **Ulysse** : بطل أسطورى من أبطال الإلياذة والأوديسة؛ اتصف بالمهارة والفاعلية والحذر والشجاعة . (المترجم).

(٤) "سيجان" **Séjan** : سياسى رومانى اتصف بتعطشه للسلطة وبتدبير المؤامرات والاغتيالات. سلمه الإمبراطور تيبيريوس إلى مجلس الشيوخ الذى أصدر حكما بإعدامه هو وجميع أفراد أسرته. (المترجم).

(٥) "الماكيافيلية": هى مجموع المبادئ السياسية التى صاغها وبلورها السياسى الفلورنسى نيقولا ماكيافيللى (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧) فى كتاباته ـ خصوصا كتاب "الأمير" ـ وتقول بأن هدف الحاكم هو أن يحكم بفاعلية ودون الاكتراث بأية نوازع أخلاقية فيما يتعلق بالوسيلة (الغاية تبرر الوسيلة). وأصبح المصطلح يعنى السياسة المبنية على الخداع والانتهازية. (المترجم).

(25) Ibid.

من روسان إلى الوزير، ١٢ أبريل سنة ١٨٣٣.

(26) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 226.

من كامبل إلى بالمرستون، ٢ مايو سنة ١٨٣٣.

(27) Staats Kanzlei Cesandts Chapts - Archiv Kanstantinapei- 1833.

(28) Archives Amglaises F.O. 78 . Vol . 226

De Camph ell à Palmestom 2 Mai 1833 .

* * *

الفصل السادس

المسألة الشرقية (١٨٣٣ - ١٨٣٤)

١ - اتفاقية أونكيار - سكيليسى.

٢ - دسائس أوروبا.

٣ - الصراع بين الباب العالى ومحمد على.

الفصـل السـادس

المسألة الشرقية (١٨٣٣ - ١٨٣٤)

أولا: اتفاقية أونكيار - سكيليسى:

كانت النوايا السائدة عند توقيع اتفاقية كوتاهيا لا تشجع أبدا على تسوية الصراع تسوية دائمة، والسلام الذى نشأ عنها لم يأخذ شكل اتفاقية تضمنها أوروبا: فقد صدر به فرمان ينص على تنازلات قدمتها الدولة صاحبة السيادة التى تستطيع إلغاء هذه التنازلات حسب رغبتها.

وشعرت روسيا بالأسف - تحديدا - بسبب إجلاء قواتها عن الآستانة قبل أن يعطيها الباب العالى دليلا على الصداقة بينهما يحدد به معالم المستقبل معها؛ لكن سفيرها فوق العادة لدى الآستانة - الكونت أورلوف - كان قد وصل إلى هناك غداة توقيع الاتفاقية؛ إلا أنه لم يكن بالرجل الذى يرضى بالاستسلام. وشعر الأتراك بالقوة نتيجة لمساندة روسيا لهم: ففكروا فى إلغاء اتفاقية كوتاهيا - أحادية الجانب - وإلغاء تنازلهم عن أضنة لأنه يعطى للمصريين وضعا عسكريا ممتازا فى آسيا الصغرى.

وبمهارة شديدة، إنحاز اللورد بونسونبى لموقف محمد على: ليس لأنه كان يرغب رغبة صادقة فى دعم قوة الباشا، بل لأنه أراد فقط الاستفادة من النفوذ المصرى لكى يجعل كفة الميزان تميل لصالح إنجلترا فى الآستانة. وبتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٣٣، أرسل تعليماته إلى مترجمه - فريدريك بيزانى - لكى يخبر "ريس أفندى" بما يلى:

١ ـ ضرورة إعادة فتح "ملف مسألة أضنة"؛

٢ ـ وأن محمد على يدفع للسلطان أموالا أكثر من أى وال آخر على الإطلاق؛

٣ ـ وأن مصلحة السلطان ـ فى هذه الآونة ـ تقتضى منه أن يغمر الوالى بأفضاله؛

٤ ـ وأن سلطة محمد على ـ فى جميع الأحوال ـ لن تستمر بعد وفاته؛

٥ ـ وأن موقف محمد على الحالى يصب فى صالح الباب العالى... لأن لديه أسبابا شخصية قوية تجعله يقاوم أى تمركز للقوات الروسية فى أراضى الإمبراطورية العثمانية؛ وهذه الأسباب تجعله يعارض أطماع روسيا فى السيادة على الآستانة؛

٦ ـ وأن السلطان ـ عما قريب ـ سيحتاج لكل قوى إمبراطوريته الموحدة لكى تساعده على الحفاظ على استقلاله من أطماع روسيا؛

٧ ـ ولذلك، فإن السياسة الرشيدة تقتضى من السلطان أن يعمل على زيادة حماس الوالى: فيغمره بأفضاله، ويحابيه، ويثق فيه، ويقوى لديه شعوره بالمكسب ـ الموجود لديه والذى يحركه حاليا ـ لكى يخدم السلطان بإخلاص إذا نشبت أزمة ما[١]".

وبتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٨٣٣، تم لقاء بين بيزانى وريس أفندى الذى صرح له قائلا: "أعرف أن الفرنسيين والإنجليز هم الأصدقاء الطبيعيون للباب العالى. وأعترف لك ـ وليكن هذا سرا بيننا ـ بأنى لا أفهم كيف تحولت روسيا ـ فجأة ـ لتصبح صديقة مخلصة ونزيهة لتركيا؟! مع أنها عدوتها اللدود منذ أكثر من قرن... أما محمد على، فهو مجرد ثعبان وضعته تركيا لتدفئه فى صدرها، لكنه لدغها بعد أن شعر بالدفء[٢]".

واتخذت الحكومة الإنجليزية موقفا فى غاية الحذر تجاه محمد على، ورفضت صداقته بتاتا (حتى بصفته تابع خاضع للسلطان): فقد كانت تخشى من وضع الثعبان فى صدرها فيلدغها، كما حدث مع تركيا؛ وكان بونسونبى مدركا لهذا الخطر.

إن نفاذ بصيرة بونسونبى جعله يشك ـ وقتذاك ـ فى أن روسيا وتركيا تدبران لعقد تحالف ما: فقد كان يدرك تماما أن الكونت أورلوف ـ ومعه القوات الروسية ـ لن يتركوا فريستهم لكى يلهثوا وراء أوهام، ولديهم من الأسباب ما يجعلهم يطيلون أمد احتلالهم المسلح للمضايق التركية بحجة إجلاء المصريين نهائيا عن آسيا الصغرى، علما بأن ضابطين (روسى وإنجليزى) كانا يشرفان على تنفيذ هذا الجلاء والتحقق منه. وكان ذلك كله يحدث على الرغم من الرفض المتكرر الذى أبداه روسان وبونسونبى، وعلى الرغم من ظهور أسطول مشترك ـ من السفن الحربية الإنجليزية والفرنسية – على مقربة من المضايق فى أواخر شهر يونيو، لدرجة أن الفرنسيين قد حاولوا إدخال سفنهم فى "مضيق الدردنيل".

وبالإضافة إلى ما سبق، وحتى قبل عقد الاتفاقية الروسية/ التركية، كان النفاق التركى مطلق العنان: فكان يسعى ـ سرا ـ لتهدئة قلق الإنجليز مستخدما جميع وسائل النفوذ والتأثيرات المتنافسة. وفى ١٧ يونيو، صرح ريس أفندى لبيزانى بما يلى: "صرحت لكم سرا ـ أكثر من مرة ـ أن روسيا قد اقترحت على السلطان عقد معاهدة تحالف، وأن صاحب الجلالة السلطان أبدى استعداده لقبول هذا العرض. واتخذ القرار بذلك[٣]".

وكان دى روسان يتوقع ما سيحدث: فأراد اقتحام مضيق الدردنيل، وتقديم احتجاجات صارخة قبل تنفيذ بنود الاتفاقية؛ لكن بونسونبى كان يفضل انتظار جلاء الروس عن الآستانة. وفى رسالة ـ بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٨٣٣ ـ لخص السفير الفرنسى لبونسونبى أسانيده وأخبره بأنه يتفق معه:" لقد توصلنا إلى:

أننا لسنا متأكدين من أن السلطان سيغير رأيه فى الاتفاقية بناء على اعتراضاتنا؛

وبما أنه لن يغير رأيه، فإن شكوتنا لن تفيد فى شىء؛

أن الكونت أورلوف سيطلع على اعتراضاتنا، وعندئذ قد يقرر البقاء ويؤجل انسحاب القوات الروسية؛

ونظرا لأن انسحاب القوات الروسية هو أول ما نرغب فيه، فيجب علينا أن نتحاشى حدوث أى شىء قد يؤخره. لقد اتفقنا على هذا...

ولذلك، يجب ألا نتحدث عن المعاهدة؛ ومن الآن، فإننى أوافقك على وجهة نظرك[٤]".

وفى الواقع، فإن التدخل المسبق والنشط - ضد عقد هذه الاتفاقية - كان سيؤدى ليس فقط إلى تأخير الانسحاب الروسى المنتظر، بل أيضا إلى إجبار إنجلترا على الاعتماد - صراحة - على فرنسا ومحمد على ضد روسيا. وكان اللورد بونسونبى قد صرح للكونت أورلوف بأن سياسة إنجلترا تقتضى بأن تظل مراقبة للأوضاع ولا تتدخل فعليا - بالاشتراك مع فرنسا - إلا إذا نقض الروس ما تعهدوا به[٥]. ومنذ ذلك الحين، وضحت تماما سياسة إنجلترا تجاه "المسألة الشرقية" بين سنتى ١٨٣٣ و١٨٣٩، وهى تتلخص فيما يلى:

١ - الاتفاق مع فرنسا فى إطار مدى قدرة هذا التحالف على إبعاد الخطر الروسى؛

٢ - الاتفاق مع روسيا فى إطار مدى قدرة هذا التحالف على إبعاد الخطر المصرى/ الفرنسى؛

٣ - التمسك دائما باتخاذ مواقف متحفظة مع توجيه سياستها حسب الظروف.

لقد مارست إنجلترا هذه السياسة وستفوز مرتين - على التوالى - فى سنة ١٨٤٠: وقد أبدت كراهية ملحوظة ضد روسيا فور جلاء القوات الروسية عن الآستانة (يوم ٩ يوليو سنة ١٨٣٣) غداة التوقيع على اتفاقية أنكيار - سكيليسى بين القيصر والسلطان.

ومن المؤكد أن الكونت أورلوف قد أحرز نصرا سياسيا باهرا بنجاحه فى عقد هذه الاتفاقية: فقبل أن يغلق "المتبجح الروسى الكبير" (كما كانوا يطلقون عليه فى إنجلترا) حقائبه ويرحل، استطاع أن يغلق مضيق الدردنيل ويعلن حماية روسيا

على تركيا بناء على اتفاقية صحيحة عقدت حسب الأصول. أما السلطان محمود، فقد اعتبر صداقة روسيا له بمثابة طوق النجاة وصرح قائلا: "إن من يغرق يتشبث بالثعبان مع علمه بأنه سيغرق فيما بعد".

ولكى يحصل أورلوف على هذه الاتفاقية، فقد كان عليه أن يداعب تركيا بيد ويهددها بيده الأخرى؛ كما أن هناك ظروف عديدة قد تضافرت وساعدت على توقيع اتفاقية أونكيار ـ سكيليسى، وهى:

أولا: بدأ أهالى الآستانة يتعودون على رؤية أعدائهم التاريخيين والاطمئنان إليهم لدرجة أن سفير النمسا كتب ما يلى بتاريخ ١١ يونيو: "منذ أن كف الأتراك عن الشك فى الروس، بدءوا يندمون على تنازلهم عن أضنة، وأقر ريس أفندى بذلك خلال زيارة ودية قام بها للكونت أورلوف[٦]".

ثانيا: عارضت فرنسا وإنجلترا بشدة هيمنة النفوذ الروسى على الآستانة، بينما وجد الباب العالى أن تحالفه مع روسيا سيحقق له كل المزايا: فمساوئ مثل هذا التحالف ـ بين دولة قوية ودولة ضعيفة ـ سيؤدى إلى فرض حماية مقنعة تنقص من استقلال الباب العالى.

وفى مثل هذه الحالة، يجب أن يتم تحييد هذه المساوئ تلقائيا ipso facto باستغلال التنافس الحاد الناشب بين روسيا - من جهة ذ وإنجلترا وفرنسا، من الجهة الأخرى. فضلا عن ذلك، فإن هذا التحالف قائم بالفعل منذ وصول المساعدات الروسية إلى الآستانة، وهو يشجع ألاعيب الدبلوماسية التركية ويسمح لها بالتعامل مع القوى الأوروبية بأقل جهد ـ خصوصا مع إنجلترا ـ للحصول على مساندتها ضد والى مصر.

ثالثا: كان السلطان يكن كراهية عميقة لمحمد على، وتسرع فى محاولة الثأر منه: فلم يكن بمقدوره الصبر على هذا الكم من الإهانات والأضرار التى تلقاها ـ بصفته سلطان وخليفة ـ على يد الوالى، فوجد فى تحالفه مع روسيا تعويضا عن عجزه ووسيلة مباشرة (أيا كانت درجة خطورتها) لإخضاع تابعه المتمرد المخيف.

رابعا: وعد القيصر نيقولا السلطان محمود بالجلاء عن منطقة سيليستريا - التى تحتلها القوات الروسية - وبتخفيض الديون العسكرية التركية Silistrie لروسيا بمقدار النصف.

تلك هى الظروف التى تم فيها توقيع تركيا وروسيا - يوم ٨ يوليو سنة ١٨٣٣ - على "اتفاقية أنكيار - سكيليسى" (التى اتخذت اسم الموقع الذى كانت تحتله القوات الروسية على الضفة الآسيوية لمضيق البوسفور).

وهذه الاتفاقية عبارة عن "اتفاقية دفاع مشترك" مدتها عشر سنوات؛ وألحقت بها مادة سرية تمت صياغتها على النحو التالى: "بمقتضى نص المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بالتحالف الدفاعى، المعقودة بين الباب العالى العثمانى وروسيا، فإن الطرفين المتعاقدين قد اتفقا على تقديم العون المادى والمساعدة الفعالة المتبادلين والضروريين لحماية دولتيهما. ونظرا لأن صاحب الجلالة إمبراطور روسيا يريد أن يتجنب الباب العالى أعباء المشاكل (التى قد تلحق به بسبب التزامه بتقديم المساعدة المادية لروسيا)، فإن القيصر لن يطلب منه تقديم هذه المساعدة التى نصت عليها المعاهدة (والتى يفرضها مبدأ المعاملة بالمثل)، بل سيكتفى بأن تقتصر مساعدة السلطان له على إغلاق مضيق الدردنيل، أى عدم السماح لأية سفن حربية أجنبية بدخول مضيق الدردنيل تحت أية ذريعة كانت".

وبتوقيع هذه الاتفاقية، تكون تركيا قد وقعت على عقد تبعيتها لروسيا؛ أو بالأحرى تكون قد وافقت على فرض الحماية الروسية عليها. وعلق جيزو Guizot على هذا الوضع بقوله: "إن حكومة سان بطرسبرج قد حولت هيمنتها "الفعلية" على الآستانة إلى حق "شرعى" مكتوب: فجعلت من تركيا تابعا رسميا لها، وحولت البحر الأسود إلى بحيرة روسية تقوم تابعها بحراسة مدخلها ضد أعداء روسيا المحتملين؛ وفى الوقت نفسه، لا يوجد ما يمنع روسيا من الخروج من البحر الأسود لتلقى بسفنها وجنودها فى البحر المتوسط[٧]".

لكن إذا أردنا تقييم هذه المعاهدة بناء على الفكرة الرئيسية فيها، وبناء على نتائجها الفورية وبعيدة المدى، فلا يسعنا سوى الاعتراف بأن هذه المعاهدة كانت

واحدة من أعظم إنجازات الدبلوماسية التركية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وبتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٨٣٢، بعث البارون ستورمر بتقرير إلى الأمير ميترنيخ يروى له فيه قصة توقيع هذه المعاهدة ويقدم له معلومات مهمة للغاية عن الظروف المحيطة بهذا التوقيع: "فى النصف الأول من شهر أبريل، وقبل شهر تقريبا من وصول الكونت أورلوف، تحدث فوزى أحمد باشا ـ وهو نديم السلطان ـ مع المسيو بوتينيف الذى أبدى له رغبة القيصر فى توقيع معاهدة حاسمة للتصديق على التحالف الواقعى القائم فعليا بينه وبين السلطان.

وذكر السفير له أيضا أن حكومة سانت ـ بطرسبرج مستعدة للمساعدة لأنها تعتقد أن مثل هذه الاتفاقية ستقدم لأوروبا ضمانا لسياسة روسيا تجاه الإمبراطورية العثمانية؛ كما أن النمسا ـ تحديدا ـ ستنظر بعين الرضا إلى هذه الاتفاقية التى ستبرهن لكافة الدول الأوروبية على صحة موقف النمسا عندما لم تتردد قط ووثقت تماما بوعود روسيا منذ اللحظة الأولى. وبعد فترة وجيزة، تلقى الكونت أورلوف أمرا بعقد هذه الاتفاقية، بشرط أن يتحدث معه أحمد باشا عنها مرة ثانية ـ وليس قبل ذلك ـ لأن الحكومة الروسية رفضت أن يبادر أورلوف بطلب عقدها. ولم يتأخر نديم السلطان فى العودة إلى مناقشة هذا الموضوع نفسه والذى يبدو أن قلبه يميل إليه: فبدأت المفاوضات.

وكان الكونت أورلوف يرغب فى إشراك السارى عسكر (خسرو باشا) فى هذا الموضوع نظرا لأنه كان يعرف مدى نفوذه ومصداقيته لدى الباب العالى، كما أن السارى عسكر كان محسوبا ـ دائما ـ على قائمة الموالين لفرنسا (مع أنه ـ فيما يبدو ـ لم يعد ينتمى إلى هذا الحزب). ونجح أورلوف تماما فى مسعاه: فبين يومى ٢٦ يونيو و٨ يوليو سنة ١٨٣٢، ناقش الكونت أورلوف وبوتينيف (عن روسيا) وخسرو باشا وفوزى أحمد باشا والريس أفندى (عن تركيا) موضوع هذه الاتفاقية، ثم وقعوا عليها؛ وتم ذلك كله فى منزل خسرو باشا فى إيميرغيان.

وحرص الطرفان على أن يتم التوقيع دون أن يشعر دبلوماسيو الدول الأخرى بأى شىء عما يدور فى إيميرغيان، وحافظ الطرفان على كتمان هذا السر تماما: فالتوقيع قد تم بعد حفل الوداع الذى دعا إليه السلطان المعظم - فى إيميرغيان - على شرف القادة الروس، وكان كافة الموقعين على الاتفاقية حاضرين - بشكل طبيعى للغاية - بين المدعوين[٨]".

وبالإضافة إلى ما سبق، فمن الواضح أن هذه الاتفاقية قد أعدت بعناية - ومنذ فترة طويلة - على يد الكونت أورلوف، من جهة، والسلطان من جهة أخرى. وبالنسبة للأتراك:

١ - فقد اهتموا - أساسا - بالاستفادة من الصراع الطبيعى الموجود بين الدول الأوروبية وبعضها بعضًا لكى يقضوا على العواقب السيئة التى ستنتج عن هذه الاتفاقية؛

٢ - وبأن يكسبوا إنجلترا - بشكل نهائى - إلى جانبهم ليهزموا مصر.

وإذا كان الباب العالى قد نجح فى الحصول على مساندة روسيا والنمسا وإنجلترا له، فقد كان بإمكانه أن يضمن:

١ - عزلة فرنسا ومصر؛

٢ - القضاء على تابعه المتمرد.

وفيما بعد، فى سنة ١٨٣٥، سيسعى الأتراك لدى إنجلترا لتنفيذ هذين الهدفين، فشعر ممثلا روسيا والنمسا بالقلق - المبرر - على مصير التحالف الروسى/ التركى، وعلى مصير الاتفاقية (التى كان الإنجليز يتمنون تمزيقها): فالتقى بوتينيف مع الريس أفندى، وتناقش معه حول هذا الموضوع، وصرح له الريس أفندى بما يلى: "لن نتخذ أى إجراء قد يمس أدنى مساس بالتحالف القائم بين الباب العالى وروسيا: فهذا التحالف - على العكس - هو الركيزة التى يستند الباب العالى عليها للتحرك مع القوى البحرية ضد محمد على[٩]".

وفور توقيع الاتفاقية، بدأ الأتراك يستخدمون كل إمكانيات نفاقهم للاستفادة من المزايا المتوقعة لتحالفهم مع الروس؛ ولتحقيق هذا الغرض، أبلغ الأتراك إنجلترا فورا بتوقيع الاتفاقية بل وأخبروها بالملحق السرى حتى قبل أن يعرف به سفير النمسا، حليفة روسيا.

وبتاريخ ١٤ يوليو، بعث البارون ستورمر لميترنيخ بنص الاتفاقية المكون من ست مواد فقط، أما المادة السابعة - وهى الملحق السرى - فقد أرسل الكونت أورلوف (من روسيا) ببرقية إلى بوتينيف (يوم ٢٩ يوليو) يخبره فيها بأنه قد تقرر إبلاغ البارون ستورمر بنص الملحق السرى. وكان أورلوف قد غادر تركيا إلى روسيا يوم ١١ يوليو سنة ١٨٣٣، وأبلغ سفير النمسا هذه المعلومة إلى ميترنيخ فى برقية مؤرخة فى ٧ أغسطس جاء فيها - بالنص - أن موضوع الملحق السرى "ظل خافيا على حتى الآن[١٠]".

وبالنسبة لإنجلترا، ففى العاشر من يوليو، أبلغ اللورد بونسونبى حكومته بما يلى:

١ - أنه قد تم التوقيع على النص النهائى للاتفاقية منذ يومين "بالضبط كما كتب فى سانت - بطرسبرج قبيل وصول الكونت أورلوف إلى الآستانة"؛

٢ - وأن السفير الإنجليزى عرف بأن الاتفاقية قد اقترحت بناء على أمر صدر من الحكومة الروسية؛

٣ - وأن السفير الروسى - بوتينيف - قد أجرى مباحثات بشأنها مع الباب العالى قبل وصول الكونت أورلوف.

وبتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٨٣٣، أبلغ اللورد بونسونبى حكومته بأن الريس أفندى قد أرسل إليه بنسخة من المعاهدة واشترط عليه أن يحفظ هذا الأمر فى طى الكتمان. وفى اليوم نفسه، تلقى بونسونبى نص الملحق السرى. وكان بيزانى قد قدم تقريرا إلى بونسونبى - بتاريخ ١٠ يوليو - ذكر له فيه ما يلى: " قابلت الريس أفندى اليوم... وتحدث معى بكل صراحة، وذكر لى أنه حزين لقيام هذا التحالف

الذى سيجر - حتما - عواقب وخيمة للغاية على الإمبراطورية العثمانية، وقال لى بالنص: "لقد وضعنا هذا التحالف تحت حماية روسيا، أو بالأحرى جعلنا تابعين لها...".

وكان المترجم قد ألح على الريس أفندى للحصول على نص الاتفاقية، فرد عليه وزير خارجية تركيا قائلا: "إذا تعهد لى اللورد بونسونبى بأنه لن يذكر أبدا - لأى شخص مهما كان - بأننى أعطيته الاتفاقية، وإذا أكد لى أن ذلك سينفع الإمبراطورية البريطانية، فإننى سأعطيه إياها[١١]".

وفى الحادى عشر من يوليو، تقابل بيزانى - مجددا - مع الريس أفندى؛ وفى اليوم نفسه، كتب ما يلى: "كرر لى صاحب السعادة - اليوم - أن الكونت أورلوف أراد أن يشجع السلطان على توقيع هذه الاتفاقية، فوعده بأن الإمبراطور الروسى سيتنازل لتركيا عن نصف ديون بلاده لديها، وأنه سيجلو عن سيليستريا؛ وصدقت الرءوس الفارغة فى سراى الآستانة هذه الوعود!!

وكان الكونت أورلوف قد حمل رسالة من القيصر للسلطان ذكر له فيها ما يلى: "إن كل الآلام التى أصابت الإمبراطورية العثمانية قد نتجت عن تصرفات السلاطين السابقين الذين لم يهتموا برعاية العلاقات الطيبة مع روسيا. إن جلالتكم تتمتعون بذكاء خارق؛ ولذلك، فقد كان من نصيبكم أن تجدوا فى روسيا صديقة حقيقية، وحليفة نافعة ومخلصة.

ولم يستطع الريس أفندى أن يتمالك أعصابه وهو يقرأ على هذه الفقرة من رسالة إمبراطور روسيا للسلطان: لقد كان لكلمات هذه الرسالة تأثير سحرى على السلطان الذى لم ير الفخ الذى ينصبه له عدو قد أقسم على تدمير الإمبراطورية العثمانية ويسعى لذلك منذ ١٥٠ سنة[١٢]".

ويقال أن رد السلطان على إمبراطور روسيا كان - تقريبا - نسخة من رسالة دبجها الكونت أورلوف: ففى هذا الرد، يتعهد السلطان بإبلاغ صاحب الجلالة إمبراطور روسيا، فورا وبالتفصيل:

١ ـ عن أى شىء مهم يحدث داخل الإمبراطورية التركية؛

٢ ـ وعن أية مقترحات قد يتلقاها الباب العالى، وعن أى مطلب قد تريد دولة أجنبية فرضه عليه.

إن نصوص اتفاقية أونكيار ـ سكيليسى ـ والرسائل المتبادلة بين السلطان والإمبراطور تبين بوضوح أن هذه الاتفاقية تعتبر النمط المثالى للحماية التى فرضتها روسيا على تركيا. وشعرت الدولتان البحريتان ـ إنجلترا وفرنسا ـ بأن الملحق السرى يقصدهما بالذات وبشكل مباشر: فغضبتا بشدة وقدمتا للباب العالى ـ يوم ١٦ أغسطس ـ احتجاجا شديد اللهجة ضد عقد هذه الاتفاقية.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: كيف تصرفت إنجلترا إزاء هذا الموقف الحاسم الذى اتخذته روسيا؟؟ إن أول ما يتبادر إلى الذهن هو أن إنجلترا ستسعى لعقد تحالف قوى مع فرنسا: فقد كانت فرنسا تريد أن تشترك إنجلترا معها فى إرسال أسطوليهما لاقتحام مضيق الدردنيل وإلغاء اتفاقية أونكيار ـ سكيليسى؛ لكن إنجلترا قررت شيئا آخر: فهى لم تكن تريد الارتباط ـ أكثر من اللازم ـ بفرنسا وفضلت التصرف بحرية. وقدرت إنجلترا أن تحالفها مع فرنسا ـ أو الوفاق مع محمد على ـ سيؤدى إلى نتائج سيئة بالنسبة لها:

١ ـ فهو سيؤدى إلى ازدياد قوة مصر؛

٢ ـ وسيؤدى إلى ازدياد نفوذ فرنسا فى الشرق؛

٣ ـ وسيدفع النمسا للارتماء ـ نهائيا ـ بين ذراعى روسيا بسبب كراهية النمسا لفرنسا ولحليفها المصرى.

وبدلا من عقد تحالف دائم ـ طالت مدته أو قصرت ـ كانت إنجلترا تفضل عقد تحالف "حسب الظروف" أو "وفاق ودى" ـ مؤقت يسمح لها بتكييف سياستها حسب الظروف المستجدة وحسبما تتطلب مصالحها. لقد كان خطر الاتفاقية التركية/ الروسية يتمثل ـ تحديدا ـ فى العواقب السيئة التى ستنتج عنها لأن الاتفاقية تتضمن:

١ ـ احتمال التدخل العسكرى الروسى؛

٢ ـ واحتمال الاحتلال العسكرى الروسى لمضيق الدردنيل.

وكان هذان الهاجسان هما أخطر ما فى المعاهدة، فكانا أكثر ما يهم إنجلترا فيها، وحاولت تلافيهما: ففكرت فى تهديد روسيا بالتلويح لها باستخدام فرنسا ومحمد على ضدها إذا تدخلت عسكريا فى الصراعات الداخلية التركية. وهذا الموقف ـ الذى اتخذته إنجلترا ـ كان يكتفى بمجرد الترقب وإطلاق التهديدات، لكنه يتيح لها ميزتين:

١ ـ الاحتفاظ بحرية الحركة تجاه فرنسا ومحمد على؛

٢ ـ وفى الوقت نفسه، إثارة تساؤلات وتفسيرات ـ لدى الباب العالى وروسيا ـ تؤدى إلى إلغاء نتائج المعاهدة.

وصرح سفير إنجلترا للسفير النمساوى ـ فى روسيا ـ بما يلى: " فى الظروف الحالية التى يمر بها الباب العالى، فإن تحالف روسيا معه يجب أن ينظر إليه على أنه مجرد "حماية" تشبه ما نفعله مع "ناباب"[1] الهند؛ لكننا سننظم كل شىء ونضعه فى موضعه الصحيح. وإذا أعلنت إنجلترا وفرنسا تأييدهما لمحمد على، فإن حظ روسيا سيكون سيئا لأن عرش السلطان سينهار قبل أن يستطيع أى جندى روسى وضع قدمه فى آسيا. إنكم تعرفون مدى الضرر الذى تستطيع إنجلترا أن تسببه لروسيا: فستة أشهر ستكون كافية لتدمير تجارتها[١٢]".

وأجرت الحكومة الإنجليزية مساع متزامنة لدى فيينا وسانت ـ بطرسبرج والآستانة لتحديد موقف كل منها تجاه المعاهدة وإلغاء أهميتها بقدر الإمكان: فبتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٨٣٣، رفع سفير إنجلترا فى فيينا ـ السير فريدريك لامب Frédérick Lamb ـ تقريرا إلى حكومته ذكر فيه أن الأمير ميترنيخ ـ حتى بعد ما عرف بوجود المعاهدة ـ أكد أنه لم يكن يعلم بالمفاوضات التى دارت بشأنها

---

(١) "ناباب" Nabab لقب كان يحمله حكام الولايات الإسلامية فى الهند، وهو تحريف لكلمة "نواب"، المحرفة بدورها عن كلمة "نائب" العربية. (المترجم).

قبل التوقيع على صيغتها النهائية، إلا أنه أقر ـ فى الوقت نفسه ـ بأنه يوافق على المعاهدة بما أنها أصبحت أمرا واقعا.

وفى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٣٣، رفع السفير الإنجليزى فى سانت بطرسبرج ـ المستر بليج Bligh ـ تقريرا إلى حكومة بلاده ذكر فيه أنه التقى بسفير النمسا هناك ـ فيكلمونت Fiquelmont ـ وتناقشا معا حول المعاهدة وصرح له فيكلمونت بما يلى:

١ ـ أن روسيا قد ساعدت السلطان بعد ما رفضت إنجلترا؛

٢ ـ وكان من حق روسيا الالتزام علنا بمساعدته فى حالة الضرورة؛

٣ ـ وأنه لا يحق لأية دولة الاعتراض على ذلك.

وفى الوقت نفسه، اعترف السفير النمساوى له بأنه لا يرى أى ضرر فى أن تعيد القوات الروسية احتلال مضيق البوسفور ـ مجددا ـ ما دامت مصالح روسيا تتطلب منها الدفاع عن الإمبراطورية العثمانية التى لم تعد تسبب لها أية مخاوف، وأيضا لأن روسيا لن تستطيع أبدا التفكير فى احتلال الآستانة لأن ذلك سيتسبب فى اندلاع حرب شاملة ستكون النمسا أول من يشترك فيها.

وفى تلك الأثناء، يوم ٧ يوليو ١٨٣٣، أعطى اللورد بالمرستون للورد بونسونبى تعليمات لإبلاغ الباب العالى بما يلى: "عندما يعهد أحد الحكام لدولة أجنبية مجاورة - وأقوى منه - بالحفاظ على أمنه، ويعتمد على مساعدتها العسكرية له فى هذا الشأن، فمن المؤكد أنه سيشترى منها هذه الحماية خصما من استقلاله. وإذا كانت شروط الاتفاقية ستؤدى حتما للتدخل العسكرى الروسى فى الشئون الداخلية لتركيا، فإن الحكومة البريطانية - فى هذه الحالة - تحتفظ لنفسها بحرية التصرف بالطريقة التى تراها مناسبة حسب الظروف، وستعتبر هذه الاتفاقية وكأنها غير موجودة"[١٤].

وفى سبتمبر سنة ١٨٣٣، كان الوضع شديد التوتر فى الآستانة وأوروبا، وكان السخط العام المكتوم ينتشر بين سكان العاصمة لدرجة أن بونسونبى كتب ما يلى:

"أعتقد أن كل فئات وطبقات الأتراك مستعدة لقلب حكومة صاحب الجلالة السلطان؛ وأعتقد أن ما يمنع محمد على من الاستيلاء على الآستانة عنوة هو مجرد افتقاده للجرأة"[١٥] .

وفى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٣٣، صدرت عن الحكومة التركية مذكرة ترد فيها على احتجاج إنجلترا وفرنسا؛ وكان هذا الرد يتصنع الحزم وجاء فيه ما يلى:

١ - إن الهدف الوحيد للاتفاقية هو الحفاظ على الأمن:

٢ - وأن المعاهدة ليس لها أى هدف هجومى لا فى الحاضر ولا فى المستقبل؛

٣ - وأنها عقدت لصالح الإمبراطورية العثمانية فقط، وبناء على رغبة مشتركة من الطرفين...

٤ - وأن الباب العالى له مطلق الحرية فى التصرف حسب إرادته، ويستطيع عقد أية اتفاقية مع أية دولة يشاء".

وإزاء هذا الموقف الذى اتخذته تركيا، انقسمت الدول الرئيسية فى أوروبا إلى فريقين:

١ - **إنجلترا وفرنسا**: توثقت عرى التقارب بينهما لاستعادة التوازن المفقود فى الشرق والذى كان قد مال لصالح روسيا؛

٢ - **روسيا والنمسا**: فى الوقت نفسه، سعى قيصر روسيا لإشراك الإمبراطورية النمساوية/ المجرية فى سياسته الشرقية.

وأدى هذا الانقسام إلى هيمنة قلق عظيم على العلاقات الدولية عندما عقدت مباحثات فى مونشينجراتز Munchengraetz - فى الفترة من ٩ إلى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٣٣ - بين إمبراطورى ودبلوماسيى النمسا وروسيا، وتمخضت هذه المباحثات عن توقيع "اتفاقيات مونشينجراتز" التى أجبرت روسيا على التوقيع عليها. وكان المبدأ الأساسى لهذه الاتفاقيات يهدف إلى:

١ ـ بعث الحياة فى "الحلف المقدس"؛

٢ ـ إطلاق يد النمسا فى ألمانيا وإيطاليا؛ وإطلاق يد روسيا فى تركيا.

ولم تقتصر هذه الاتفاقيات على مجرد إطلاق يد هاتين الإمبراطوريتين فى تلك البلاد، بل إنها نصت ـ أيضا ـ على تبادل الدعم بينهما: فالمادة الأولى نصت على أن أى حاكم مستقل "له الحق فى طلب النجدة من حاكم لآخر، وأن أية دولة أخرى ـ لم يطلب منها تقديم المساعدة ـ لا يحق لها التدخل لمنع هذه النجدة". وذكرت المادة الثانية "إن الملوك الثلاثة سيشتركون معا لمحاربة أية دولة قد تعوق أحدهم عن تقديم المساعدة المطلوبة منه". وبهذه الطريقة، سعى ميترنيخ ونيقولا الأول:

١ ـ لتسوية مشاكل شرق أوروبا ووسطها حسب مشيئتهما؛

٢ ـ وإقامة اتحاد يجسد رغباتهما الطموحة والعدوانية فى مواجهة تحركات الدولتين البحريتين (إنجلترا وفرنسا).

واتفقت إمبراطوريتا روسيا والنمسا على ضرورة الحفاظ على "الوضع القائم Statu quo" آنذاك فى الآستانة، وعلى عدم إنشاء إمبراطورية مصرية/ عربية على ضفاف البوسفور. وفى الواقع، فإن روسيا والنمسا قد التزمتا بما يلى:

١ ـ الحفاظ على وجود الإمبراطورية العثمانية تحت حكم الأسرة المالكة آنذاك؛

٢ ـ معارضة أية مؤامرة للنيل من وحدة كيان تركيا وسلامته؛

٣ ـ التحرك المشترك إذا طرأ أى تغير جديد على النظام الحالى[١٦].

لقد كانت "اتفاقيات مونشينجراتز" ـ إذن ـ استكمالا "لاتفاقية أونكيار ـ سكيليسى"؛ وبالتالى، فإنها زادت من مخاوف لندن وباريس: ورأى الدوق دى بروجلى بوضوح أن "روسيا لن تحتل ـ أبدا ـ الآستانة عنوة"، وأن أفضل الوسائل لتحقيق هدفها هى:

١ ـ القيام بعدة عمليات احتلال مسلح باتخاذ ذرائع مختلفة؛

٢ ـ والقيام بعدة عمليات احتلال مسلح متتابعة إذا لاقت العمليات الأولى كثيرا من الصعوبات من قبل الدول الأخرى؛

٣ ـ والقيام بعمليات احتلال طويلة الأمد إذا أبدت الدول الأخرى مقاومة أقل؛ لكن هذه العمليات يجب أن تؤدى إلى احتلال الآستانة وتجعل هذا الاحتلال أمرا واقعا".

وفى الحالة الأخيرة، فإن توقع التدخل العسكرى الروسى فى تركيا كان يعنى إلغاء نتائج "معاهدة أونكيار ـ سكيليسى" و"اتفاقية مونشينجراتز" فى آن واحد.

وفى ١٣ أكتوبر سنة ١٨٣٣، أصدر بالمرستون تعليماته إلى المستر بليج لكى يحتج لدى الحكومة الروسية على توقيع "اتفاقية أونكيار ـ سكيليسى" التى أدت إلى أن السلطان لم يعد مستقلا "لا داخليا ولا خارجيا": فردت الحكومة الروسية ردا مماثلا لتركيا.

وفى شهر نوفمبر سنة ١٨٣٣، تصاعد توتر الموقف فى الآستانة لدرجة أن بونسونبى تمنى حدوث انقلاب يأتى بمحمد على إلى عرش الإمبراطورية العثمانية، فكتب ما يلى: "إذا استطاع محمد على الوصول إلى الآستانة وتدمير حكومة السلطان فى بضع ساعات، فبإمكانه ـ بسهولة ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة لإغلاق مضيق البوسفور فعليا فى وجه القوات الروسية[١٧]".

وبفضل الموقف الفعال الذى اتخذته فرنسا وإنجلترا، تم تحييد نتائج الحماية الروسية المفروضة على تركيا، كما تم إلغاء العواقب السيئة للاتفاقية (التى كانت ستؤذى الأتراك) إلغاء تاما: فأصبح الأتراك فى وضع جيد يتيح لهم جنى المزايا ـ والمزايا فقط ـ من هذه الاتفاقية. وفى الواقع، فإن دور فرنسا وإنجلترا لم يقتصر ـ فقط ـ على إبعاد الخطر الروسى عن الآستانة، أو الاكتفاء بهذه النتيجة السلبية، بل كان يجب على كل منها التحرك ـ بشكل منفصل ولحسابها الخاص ـ

للحصول على نتيجة إيجابية: ويكون ذلك بتوطيد نفوذ كل منها فى الآستانة خصما من النفوذ الروسى.

وبما أن سياسة إنجلترا كانت معادية لمصر، فقد كان وضعها أفضل - بالتأكيد - من وضع فرنسا فيما يتعلق بتوطيد نفوذها، والحصول على امتيازات مادية فى الإمبراطورية العثمانية: وفى هذا تحقيق لأمنية الأتراك وتشجيع للعبتهم السياسية البارعة.

ووجه اللورد بالمرستون لسفيره فى الآستانة - يوم ٥ ديسمبر سنة ١٨٣٣- تعليمات مفصلة عرض له فيها وجهة نظر إنجلترا بخصوص الوضع فى تركيا، وحدد له التوجه الجديد: فبعد ما عرض تاريخ السياسة الروسية فى تركيا - حتى توقيع الاتفاقية الأخيرة معها - ذكر بالمرستون ما يلى: "والآن، يجب على إنجلترا أن تدرس كيف تمنع روسيا من زيادة امتيازاتها، وكيف تحرمها من الامتيازات التى حصلت عليها بالفعل". وحدد بالمرستون ما يلى:

١ - أن إنجلترا لا يجب عليها الاعتماد على معونة النمسا لها فى معارضة خطط روسيا؛

٢ - واقترح العمل على زيادة مخاوف الباب العالى من روسيا ومن أهدافها اللاحقة:

٣ - واقترح على سفيره إقناع الباب العالى بأن "إنجلترا - وحدها - هى القادرة على كبح جماح محمد على"؛ أو بعبارة أدق: يجب على تركيا أن تتوجه صوب إنجلترا التى ستدافع عنها ضد خطر روسيا وخطر محمد على معا.

لقد استطاع بالمرستون أن يلعب بمهارة شديدة على سانت بطرسبرج والآستانة فى وقت واحد: فقام بتهديد قيصر روسيا بأنه إذا لم يلتزم الهدوء، فإن إنجلترا ستساند محمد على، وستؤيد الوجود المصرى فى الآستانة. وفى المقابل، استطاع أن يجتذب الباب العالى إلى التحالف مع إنجلترا لكى تحميه عندما نجح فى إثارة مخاوفه تجاه الروس ومحمد على معا: وهكذا حقق بالمرستون هدفين فى وقت واحد، وألغى "اتفاقية أونكيار - سكيليسى" بشكل عملى.

وبعد ما شرح بالمرستون مدى الخطرين - المصرى والروسى - على الباب العالى، طلب من بونسونبى أن يوضح لصاحب الجلالة السلطان "أنه يستطيع تجنب الأخطار والعواقب السيئة إذا يمم وجهه شطر إنجلترا، أى صوب الدولة ذات الإمكانيات والمستعدة لكبح جماح قوى محمد على؛ وذلك بشرط أن تظل تركيا مستقلة استقلالا حقيقيا. أما إذا اضطرت إنجلترا للاختيار بين تولى محمد على عرش الآستانة وبين تبعية تركيا لروسيا، فإن إنجلترا ستختار محمد على بكل تأكيد".

ولم تنس إنجلترا التلويح للنمسا بإمكانية استخدامها لخطر محمد على ضد روسيا: فالنمسا كانت حليفة لروسيا ومعادية لوالى مصر. وفى الواقع، فإن السير فريدريك لامب أبلغ ميترنيخ بفحوى التعليمات العامة التى تلقاها بليج وبونسونبى، كما نقل لحكومته وجهة نظر المستشار النمساوى فى مفاهيم السياسة الإنجليزية: فبتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٣٣، رفع لحكومته تقريرا كتب فيه: "ذكر لى الأمير أن النمسا لن ترضى أبدا بتولى محمد على الحكم فى الآستانة، وأنها ستقف مع روسيا لمنع هذه الكارثة مهما كانت الظروف...". وفى النهاية، استنتج السفير من هذه المحادثة أن الأمير ميترنيخ يفضل رؤية الروس مستقرين فى الآستانة بدلا من رؤية محمد على هناك[١٨].

وحدثت مناقشة مماثلة بين حكومتى إنجلترا وروسيا حول الموضوع نفسه: فبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة١٨٣٣، بعث الكونت نيسلرود Nesselrode برقية إلى الأمير ليفن Lieven - السفير الروسى فى لندن- ليخبره بأن "الإمبراطور (الروسى) يسره إنهاء مناقشة لم تبدأها روسيا حول المعاهدة، وأن الزمن سيثبت نزاهة السياسة الروسية تجاه الشرق؛ وأن جلالته سيترك للزمن إثبات أن التحالف بين تركيا وروسيا يهدف للحفاظ على الإمبراطورية العثمانية، وأنه لن يضر باستقلال تركيا الفعلى كما أنه بمثابة ضمان لبقاء هذه الإمبراطورية".

ورغما عن هذا التفسير الواضح - الذى قدمه قيصر روسيا لإنهاء النقاش الدائر حول هذه المعاهدة ذ فإن إنجلترا أعادت - مجددا - التلويح بالخطر

المصرى على روسيا. ففى تعليمات جديدة وجهها بالمرستون إلى المستر بليج - بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٣٤ - حرص على تحديد فكرته وتأكيدها للحكومة الروسية بقوله: "إذا طرح سؤال عما إذا كنا نفضل وقوع الآستانة فى يد روسيا أو فى يد محمد على، فإن مصلحة بريطانيا العظمى - فى هذه الحالة - ستقضى حتما بمساعدة محمد على ضد روسيا: علما بأن إنجلترا وروسيا يمكنهما الاتفاق لتقرير الحفاظ على "استقلال الإمبراطورية التركية". وقد تختلف الدولتان حول مفهوم هذا التعبير:

١ - فربما اكتفت روسيا بأن يكون السلطان مستقلا استقلالا "اسميا" فقط، فى حين أن بريطانيا - على العكس - تريد له استقلالا "حقيقيا"،

٢ - وربما عارضت روسيا - مثلا - فى أن يصبح محمد على سلطانا على الإمبراطورية التركية مهما كانت الظروف (لأنه سيكون نشطًا أكثر من اللزوم فى إدارة مواردها)، لكن إنجلترا ترى أن مصلحة أوروبا تتطلب أن يحكم تركيا زعيم كفء ومستقل بدلا من أن يحكمها سلطان يكون مجرد أداة طيعة فى يد روسيا[١٩]".

وعندما استخدم بالمرستون ذريعة الخطر المصرى لتهديد روسيا، فإن هدفه الوحيد كان مجرد إيقاف الاندفاع الروسى تجاه مضيق البوسفور؛ وفيما يتعلق بصدق إيمانه فى الحفاظ على "استقلال الإمبراطورية التركية" فإننا نعرف أنه كاذب: فإنجلترا لم تكن تطيق رؤية محمد على - "هذا الزعيم الكفء والمستقل" - يقوم بعملية تحديث الإمبراطورية العثمانية بأى شكل من الأشكال.

وشاركت إنجلترا فرنسا فى مساعيها المتكررة لتهديد الآستانة وسانت بطرسبرج لأنها كانت تريد إخافة تركيا وروسيا، وتفرض نفسها وكأنها تدافع عن استقلال تركيا. ولترسيخ النفوذ الإنجليزى فى تركيا وإظهار مدى قوته، لم يتردد الإنجليز - فى يناير سنة ١٨٣٤ - فى إرسال أسطولهم أمام مضيق الدردنيل لإظهار استعدادهم لمعاونة الآستانة عند اللزوم.

ومنذ أوائل سنة ١٨٣٤، بدأت السياسة الإنجليزية تؤتى ثمارها: فبدأت تركيا محاولات للتقارب مع إنجلترا، بينما نشطت إنجلترا فى معارضة سياسة محمد على. وبتاريخ ٥ فبراير سنة ١٨٣٤، قدم بيزانى مذكرة احتجاج للباب العالى بناء على تعليمات من بونسونبى، فرد عليه الريس أفندى قائلا: "لقد أعلنت دائما أن الباب العالى يستحق الرثاء بدلا من اللوم بسبب هذا التحالف غير السياسى بالمرة الذى عقده مع روسيا. إننا مقتنعون بأن إنجلترا ـ وحدها ـ هى القادرة على الحفاظ على سلامة كياننا والحفاظ على استقلالنا؛ لكن يجب على إنجلترا أن تبدأ فى طمأنتنا بأنها "ستقدم" لنا ما تستطيع "فعله". فرد عليه مترجم السفير الإنجليزى بقوله: "إن اللورد بونسونبى يقول لك ـ وأرجو أن تعى ذلك جيدا ـ أنه وسفير فرنسا لم يقدما لكم أى تعهد فى هذا الشأن[٢٠]".

ورغما عن هذه اللامبالاة المصطنعة، التزم الإنجليز باحترام السياسة الروسية فى الآستانة وكذلك السياسة المصرية فى الإمبراطورية العثمانية: فبعد وصول الأسطول الإنجليزى أمام مضيق الدردنيل، تحدث اللورد بونسونبى بشأن محمد على مع البارون ستورمر، فقال له: "إننا لا نخشى محمد على بالمرة: فقد أضاع من يده الفرصة الوحيدة التى كان بإمكانه استغلالها لكى يلعب دورا كبيرا ويصبح عظيما.

إن هذه الفرصة لن تتكرر: فبدلا من أن يجعل إبراهيم يتقدم نحو الآستانة، كان عليه أن يقود جيشه بنفسه، ويصل إلى هنا، ويعزل السلطان، ولربما كان بإمكانه أن يجلس على العرش مكانه. لقد كان كل شىء معدا لذلك، وأنت تعرف ـ مثلما أعرف أنا ـ أن حالة السخط ضد السلطان كانت تتزايد، وأصبح محمد على هو محط الآمال. أما وأنه لم تعد لديه القوة للاستفادة من هذه الفرصة المواتية، فلم يعد لدينا ما نخشاه منه".

فعلق سفير النمسا قائلا: "يمكنكم إجباره على التزام حدوده".

فرد عليه بونسونبى بقوله:

"أعدك بأننا سنفعل ذلك بشرط آلا نجبر على الاشتراك مع الفرنسيين للمجىء إلى هنا معه؛ ولولا توقيع اتفاقية ٨ يوليو، لكان كل شىء قد أصبح على ما يرام".

ثم عاد بونسونبى إلى موضوع محمد على: فأطلق لنفسه العنان فى إظهار مدى كراهيته للباشا: "لقد أخطأت حكومتى خطأ كبيرا عندما سمحت له بزيادة قوته دون أن تدرك مدى خطورة ذلك؛ ثم عندما لم تنشط ضده بشكل كاف فى أثناء الأزمة. لقد شرحت لكم ـ وقتذاك ـ الأسباب: فقد كان الأمر يتعلق أساسا باستعداد الشعب الإنجليزى وبالمشاكل التى تفرضها علينا روح العصر أكثر من كونه يتعلق برغبة الحكومة ذاتها...". وفى النهاية، أكد اللورد بونسونبى أن الروس يساندون السلطان لأنهم "يريدون استبعاد كل ما قد يقوى الإمبراطورية العثمانية: ولذلك، فإنهم يخافون محمد على لأنه الرجل الذى يستطيع النجاح فى هذه المهمة[٢١]".

وانهالت الحكومة الإنجليزية بوعودها وتهديداتها على الباب العالى لإبعاده عن روسيا وتخليصه تماما من نيرها: فبتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٢٤ ?أرسلت لبونسونبى تعليمات سرية لإبلاغه بما يلى: "إذا كانت ظروف العلاقات ـ بين تركيا وروسيا ـ تسمح له بأن يبلغ الباب العالى بأن إنجلترا مستعدة لمساعدته، فإن اللورد يستطيع إبلاغ الحكومة التركية ـ سرا ـ بأن لديه سلطة تقديرية تسمح له بإيصال طلب المساعدة هذا للأميرال الإنجليزى".

وتحاشى بونسونبى ـ بمهارة شديدة ـ إبلاغ الباب العالى بمضمون هذه التعليمات السرية خوفا من أن يجعل الموقف يزداد سوءا أو أن يجعل الأتراك يرتمون نهائيا فى أحضان الروس. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كان السلطان ـ بدوره ـ يحاول التقرب من الإنجليز سرا ـ مثلما فعل وزيره من قبل ـ رغما عن توقيع اتفاقية أونكيار سكيليسى مع الروس.

وفى ١٢ مارس سنة ١٨٣٤، رفع بيزانى تقريرا لبونسونبى جاء فيه ما يلى: "أفهمنى الريس أفندى أن السلطان يعرف مدى الثقة الموجودة بين الريس أفندى

وسعادتكم. ومنذ عدة أيام، ذكر الريس أفندى للسلطان أن المصالح الثابتة للإمبراطورية العثمانية تتطلب وجود علاقات صداقة وثيقة بين الباب العالى وإنجلترا، وصدق السلطان تماما على هذا الرأى؛ لكن السلطان والريس أفندى يرغبان فى أن تبقى هذه الدرجة من الصداقة سرا ـ لا تعرف روسيا به ـ بسبب الظروف التى تعرفونها سعادتكم جيدا[٢٢]".

وكان السلطان ووزراؤه يدركون تماما أن روسيا ـ فى مواجهتها لتهديدات فرنسا وإنجلترا ـ ليست لها أية مصلحة فى نشوب حرب انتقامية تعكر صفو السلام، وأن السلام ـ وحده ـ هو الذى يدعم الاتفاقية؛ ولذلك، فقد صمموا على التوجه صوب إنجلترا وعلقوا كل آمالهم عليها. ولتحقيق هذا الغرض، أوفد الباب العالى نامق باشا فى مهمة خاصة إلى لندن لكى يطلب من الحكومة البريطانية:

١ ـ مساعدته ضد محمد على؛

٢ ـ ودعم بعثة "الأميجى" ـ مصطفى رشيد بك ـ فى باريس (التى كانت قد وصلت إلى هناك لمطالبة فرنسا بإعادة ولاية الجزائر إلى سلطة الإمبراطورية العثمانية).

وفى شهر أغسطس سنة ١٨٣٤ ?طلب الأتراك من الحكومة البريطانية إرسال ضباط بريطانيين للعمل فى القوات البرية والبحرية للسلطنة، فكتب بونسونبى ـ يوم ١٨ ـ ما يلى: "إن السلطان مستعد للارتماء فى أحضاننا[٢٣]". ومن المؤكد أن الحكومة البريطانية كانت تتوق إلى أن يتخلص الأتراك تماما من المعاهدة التى ربطتهم بروسيا؛ لكن الأتراك سعوا دائما لأن يجعلوا من المعاهدة نقطة ارتكاز لهم وسط الصراعات الدولية، علما بأن المعاهدة كانت تسبب لهم بعض لحظات الهلع- من وقت لآخر ـ عندما كان الباب العالى يقع بين فكى الكماشة فى أثناء تصادم هذه الصراعات الدولية مع بعضها بعضاً.

وبفضل هذه المعاهدة، استطاع الباب العالى:

١ ـ تحييد وضع الحماية الروسية عليه؛

٢ ـ وجعل إنجلترا تقود الحملة ضد محمد على؛

ولذلك، فشل والى مصر فى عقد تحالف مع إنجلترا وفرنسا لكى يحدث توازنا مع روسيا. وبالنسبة للمصالح الأوروبية، فمن المؤكد أن الآستانة كانت أهم من الإسكندرية وأقل منها خطورة؛ كما كانت إنجلترا تريد أن تجعلها مركزا لسياستها المعادية لروسيا ولمصر معا. وإذا كانت إنجلترا قد تحالفت مع فرنسا، فقد كان ذلك لتحقيق هدف واحد فقط ألا وهو مواجهة الخطر الروسى خدمة لمصالحها الآنية؛ وهذا ما يفسر تحفظ الإنجليز الذين كانوا يريدون ضمان حرية حركتهم التامة فى البحر المتوسط: فهو يسيطر على طرق المواصلات الرئيسية لإمبراطوريتهم؛ ولذلك، كان يجب عليهم تحقيق "المبدأ الثابت" فى سياستهم.

لقد دقت اتفاقية أونكيار سكيليسى ناقوس الخطر فى أوروبا: فدفعت الدول الأوروبية لكى تتخذ كل منها موقفا حاسما إزاء "المسألة الشرقية"، وتحديد أسس سياساتها نحوها. وفى الوقت نفسه، فقد أتاحت هذه الاتفاقية للأتراك أن تكون لهم سياسة نشطة فى مواجهة أوروبا ومحمد على معا، وأن يلعبوا بحذر على رقعة الشطرنج الأوروبية.

ثانيا: دسائس أوروبا:

وفى الإسكندرية، أخذت "المسألة الشرقية" شكلا آخر لأن اتفاقية كوتاهيا لم تلب طموحات محمد على للأسباب التالية:

١ ـ ففى الشرق والغرب، أصبح اسمه أعظم من اسم السلطان محمود؛

٢ ـ ونجح ـ بفضل عبقريته ـ فى إنشاء إمبراطورية؛

٣ ـ وجعل مصر تلعب دورا مهما فى المنطقة.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فقد أجبرته أوروبا على أن يظل مجرد تابع للسلطان: فكانت اتفاقية كوتاهيا التى لا تعبر عن وضعه الفعلى، خصوصا أنه لم

ينعم - مطمئنا - بمزايا السلام، ولم يستطع أن يكرس نفسه تماما لإنجاز الإصلاحات التى تضمن - وحدها - توفير عناصر الاستمرارية والقوة لإمبراطوريته. ولذلك، كان عليه أن يترقب دائما نشوب أزمة جديدة فى الآستانة - أو فى أوروبا - لكى ينجز استقلاله ويترك أسرته فى وضع مستقر.

وكان بروكيش - أوستين قد بقى فى مصر حتى يوم ٢١ يونيو سنة ١٨٣٣، وفى يوم ١٦ يونيو، رفع للبارون ستورمر تقريرا رسم فيه صورة رائعة للوضع السياسى فى مصر غداة توقيع اتفاقية كوتاهيا، فذكر ما يلى: "لن أستطيع مناقشة الرأى العام الذى يعتبر أن تكوين لإمبراطورية عربية وكأنه مؤامرة وشيكة الحدوث وحتمية. إن هذه الفكرة مبالغ فيها للغاية لأنها تفترض - دائما - وجود عوامل عديدة تسمح بإصدار مثل هذا الحكم.

"إننى أرى خيال الوالى الخصب المليء بالأفكار وبرفقته الطموح المعروف تماما - والملتهب دائما - لوريث قوته (إبراهيم): لقد تربى إبراهيم حسب المفاهيم السائدة فى عصرنا هذا؛ ولذلك، فلا يوجد أى شىء يكبح جماحه، وأقصد بذلك التربية التى تربط ما بين الطاعة المفروضة للسلطان وتعاليم الدين. وبينما أرى انعدام فاعلية وقدرات الباب العالى، وألاحظ تدهور مكانته يوما بعد يوم، فإننى - فى المقابل - أرى:

١ - جيشا عربيا (يقصد مصريا) - مدرب تدريبا جيدا - تدفعه الانتصارات لطلب المزيد منها، وأسطولا هائلا؛

٢ - وموارد تكفى لزيادة الجيش والأسطول إلى ثلاثة أضعاف حجمهما الحالى؛

٣ - وإدارة كادت أن تتخلص بالكامل من الموظفين الأتراك؛

٤ - يقظة "الروح القومية للعرب" (يقصد المصريين) (وهذا التعبير هو الذى يفضل الكثير من الأوروبيين استخدامه للإشارة إلى حكومة محمد على)؛

٥ - الاحترام العظيم والمتزايد الذى يحظى به محمد على فى جميع البلاد الناطقة باللغة العربية...

٦ ـ جموعا غفيرة تحيط بالوالى وابنه لا تتحدث إلا عن نيل الاستقلال وتكوين إمبراطورية؛

٧ ـ عملاء يعرضون على الوالى: إما حماية إحدى الدول الأوروبية له، أو ـ على الأقل ـ إحداث انقسام فى أوروبا...

ومن المؤكد أن محمد على لن يتأخر كثيرا فى الاستيلاء على بغداد فور قيام اضطرابات فيها تتيح لأنصاره هناك فرصة طلب وساطته أو طلب حمايته (وهذه الاضطرابات قد تكون من تدبيره هو أو من تدبير أحد غيره). وأخيرا، فإذا توفى الوالى، فإن ابنه (إبراهيم) سيتخذ موقفا أسوأ من موقف أبيه تجاه الباب العالى، وأعتقد أنه قادر على فعل أى شىء ضده.

ويبدو لى أنه يجب الاهتمام بما ذكره لى الوالى وبوغوص عدة مرات من أن هناك ثورة ستنشب فى الآستانة فى غضون بضع سنين وستقضى على حكم السلطان الحالى[٢٤]".

لقد أثبت بروكيش أنه مراقب ثاقب النظر عندما قارن بين الوالى وابنه، وعندما لاحظ "**يقظة الروح القومية للعرب**" (أى "المصريين")؛ لكنه أخطأ ـ خطأ مقصودا بالتأكيد ـ عندما تحدث عن أطماع محمد على فى بغداد: فمن المؤكد أن ولايتى بغداد وقبرص ـ وأغلب ولايات الإمبراطورية العثمانية ـ كانت هى التى تتمنى أن يحكمها محمد على. وبتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٨٣٣، وفى رسالة خاصة موجهة للكولونيل كامبل، كتب الوكيل السياسى لإنجلترا فى شبه الجزيرة العربية ـ الكولونيل تايلور ـ ما يلى: "فى الوقت الحالى، فإن الولاية التابعة لنا (ولاية بغداد) تعتبر فى أسوأ حالاتها تحت حكم على باشا (والى حلب السابق)؛ ويشعر الشعب ببؤس شديد ولذا تعلقت أفئدته بإبراهيم".

وفى الحقيقة، فإن محمد على لم يفكر ـ قط ـ بجدية فى الاستيلاء على بغداد، لكن بعض العملاء الإنجليز ـ أو الأوروبيين ـ كانوا يثيرون مخاوف الحكومة البريطانية من هذا الموضوع، ومنهم بروكيش على وجه الخصوص. ويوجد تحت

يدنا الدليل على ازدواجية موقف بروكيش، مبعوث ميترنيخ: فقد كان ينافق محمد على، بل ويدفعه لإقامة إمبراطورية عربية، ويحثه على أن يمدها حتى تشمل بغداد ونهر الفرات والخليج الفارسى؛ وكان يهدف بذلك لتحقيق غرضين:

١ ـ إبعاد محمد على عن نفوذ فرنسا؛

٢ ـ وفى الوقت نفسه، يحفر لمحمد على قبره بأن يجعله يعادى إنجلترا إلى الأبد.

وقبل رحيل بروكيش عن مصر (فى يونيو سنة ١٨٣٣)، كان هو نفسه الذى أوحى لبوتينيف وأورلوف بفكرة التوسط ـ لدى الباب العالى ـ لإطلاق سراح عبد الله باشا (والى عكا السابق): ليس بدافع الإنسانية أو الشعور بالإعجاب تجاه هذا البطل المهزوم، بل لأنه كان يأمل فى تعيينه واليا على بشوية بغداد، فيحدث بذلك توازنا مع تأثير محمد على المتزايد فى تلك المنطقة؛ وتم إبلاغ الباب العالى بهذه الفكرة. ولم يكن الباب العالى يحب التعامل مع البشوات الأقوياء الذين يثيرون مخاوفه منهم، ففضل تعيين عبد الله باشا فى بلد بعيد ـ أرمينيا ـ وتركه يموت مغمورا هناك.

وبتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٣٣، قدم بروكيش مذكرة بمشروع إقامة الإمبراطورية العربية إلى محمد على فى الإسكندرية، أى قبل التقرير المذكور سلفا يوم ١٦ يونيو. ونصت المذكرة على ما يلى: "بإمكان صاحب السمو أن يقوم بتمويل قادة التمرد فى ألبانيا لحماية تمرده. ومن الآن فصاعدا، فإن السعى لتكوين "الإمبراطورية العربية" سيكون هو الشغل الشاغل، والهدف الأقوى والطبيعى، لصاحب السمو. إن هذه الإمبراطورية يجب أن تتكون من: مصر والنوبة وسنار ودارفور وكردوفان (فى أفريقيا)، وكل شبه الجزيرة العربية حتى الخليج الفارسى، وكل الضفة اليمنى لنهر الفرات ـ بما فيها بلاد الشام كلها.

وسيستقبل صاحب السمو بالترحاب فى تلك البلاد لأنه أخذ بثأر الخلفاء، ولأن الله قد اصطفاه كى يعيد مجد الإسلام: فالعرب أصبحوا يعتبرونه مثالا

لعنصرهم النبيل. لقد حدث تحول فى الحماس الدينى والسياسى: فأصبح معاديا للأسرة الحاكمة فى الآستانة؛ وأصبح شريف مكة هو أكثر المتحمسين لعظمة (كذا!!) صاحب السمو وقوته؛ كما أن الرأى العام يؤيده من كل قلبه؛ وأصبحت قدرات وإمكانيات سموه تفوق ما لدى الباب العالى.

وقبل كل شيء، لا بد من التفاوض مع كبار رجال الدين فى بغداد، ومع شيوخ القبائل على الضفة اليمنى لنهر الفرات؛ ولن يعترض الإنجليز - أبدا - على تقارب سموه مع أئمة البلاد الواقعة على المحيط (الهندى) والخليج الفارسى. ويستطيع صاحب السمو أن يوطد سلطته ومصداقيته لدى سكان تلك البلاد باتباع الخطوات التالية:

١ - حماية التجارة والصناعة والعقيدة؛

٢ - وتملق مشاعرهم؛

٣ - ورشوة الذين قد يتسببون فى حدوث ضرر منهم.

وهناك كارثة حتمية ستقع قريبا فى الآستانة: فإنجلترا وفرنسا لن تستطيعا منعها، وروسيا والنمسا ترفضان منعها. ومن الآن فصاعدا، يجب على صاحب السمو اتخاذ موقف دفاعى: فعليه أن يترك للدول الأوروبية مهمة إجراء الترتيبات الخاصة بالجزء الأوروبى من تركيا والولايات الواقعة عبر جبال طوروس. وبالتأكيد، فإن الباب العالى سيحاول إعادة الاستيلاء على بلاد الشام: وهذا هو المطلوب بالضبط لكى يستطيع صاحب السمو التعجيل بوقوع الكارثة التى يحتاجها.

إن جيش الشام يحتاج لمعدات هجومية، ويجب تزويده بما يلى:

١ - بعشرين بطارية مدفعية؛

٢ - مجموعتين من الكبارى العائمة؛

٣ - ٣٠٠ وحدة إسعاف؛

٤ ـ وبعدد كاف من الأطباء للعناية بـ ١٤٠ ألف جندى ومعهم عدد كاف من البدو.

ولا بد من الاستمرار ـ بأى ثمن ـ فى إجراء المباحثات مع رشيد محمد باشا وباقى حكام الولايات على أطراف الإمبراطورية العثمانية. إن نشوب حرب فى أوروبا سيكون أنسب وقت لخلع القناع وإعلان محمد على زعيما على الإمبراطورية العربية".

لقد عثرنا على نسخة من هذه المذكرة فى الملفات الإنجليزية: وكان لورين Laurin ـ قنصل النمسا الذى وصل إلى مصر بعد سفر بروكيش ـ هو الذى سلمها للمستر كامبل (القنصل الإنجليزى فى مصر).

وفى الأول من أكتوبر سنة ١٨٣٤، كتب كامبل ما يلى: "مرفق طيه نسخة من المذكرة. وهذه الوثيقة فى حوزة المستر لورين ـ القنصل العام للنمسا ـ الذى أكد لى أن لديه مسودة لخريطة رسمها الكولونيل بروكيش للدول التى يجب أن تتكون منها الخلافة الجديدة؛ والجزء الأكبر من هذه الدول يقع على نهر الفرات، وهو خاضع حاليا لبشوية بغداد". وأضاف كامبل قائلا: "ولدى من الأسباب ما يجعلنى أعتقد بأن المسيو ميمو (القنصل العام السابق لفرنسا) كان ـ هو أيضا ـ يتملق بشدة آمال محمد على[٢٥]".

وبتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٨٣٤، رفع المستر كامبل تقريرا لحكومته ذكر فيه: "من الصعب تصور أن يسود الوفاق بين محمد على والسلطان... فمحمد على قد أصبح قويا أكثر من اللازم بالنسبة لتابع، وأصبح وضعه ـ بحق ـ وضعا غير مألوف سياسيا... لقد نشرت جرائدنا ـ ومنها "التايمز" ـ وجرائد فرنسا أنه يريد تكوين مملكة عربية تحكمها عائلته.

لقد أتاحت المصادفة لى رؤية البرقيات التى تلقاها المسيو ميمو، فى أثناء تلاوته لجزء من إحداها على: فعرفت أن الدوق دى بروجلى والأميرال روسان قد سمحا له بتشجيع آمال محمد على فى الحصول على الاستقلال التام. وفى الحقيقة، فإن فرنسا تفعل كل شىء للبرهنة على صداقتها له.. " .

وفى الواقع، فإن فرنسا كانت تغذى آمال باشا مصر دون أن تحيد - عمليا - عن خطها السياسى قيد أنمله؛ ومع أنها لم تكن تفضل لا النمو الزائد لقوة مصر ولا حصولها على الاستقلال التام، فإن سياستها كانت تقبل بحدوثهما، خصوصا أن الأحداث غالبا ما تكون أقوى من حسابات الدبلوماسيين. وبالإضافة إلى ذلك، ومع أن لويس - فيليب كان يضع العقبات - عمليا - أمام طموحات محمد على؛ فإنه كان يشجعها سرا باعتبارها أحد عوامل الوضع الطبيعى للأشياء[٢٦].

وهكذا نرى أن دسائس الدول الأوروبية قد احتدمت فى الإسكندرية والآستانة فى وقت واحد: فأصبح المناخ السائد فيهما يزيد من خطورة الوضع المتأزم أصلا بين السيد وتابعه، ويوسع هوة الشقاق بينهما، وتوالدت الصراعات الواحدة تلو الأخرى مما استدعى تدخل الدول الأوروبية بينهما.

ثالثا: الصراع بين الباب العالى ومحمد على:

نشب الصراع الأول بين محمد على والباب العالى بسبب تسويات السلام وتحديد قيمة الجزية التى يجب أن تدفعها مصر عن الولايات الجديدة التى تنازل السلطان لها عنها. وكان الباب العالى قد أرسل أدهم أفندى إلى الإسكندرية للتفاهم مع الوالى بخصوص الجزية. ووافق الباشا على دفع جزية سنوية مقدارها ٣٢ ألف كيس (نحو أربعة ملايين فرنك) بدءا من الأول من مايو سنة ١٨٣٤ ?لكن الباب العالى وجد أن هذا المبلغ ضئيل للغاية ولا يتناسب مع موارد مصر والشام وجزيرة كريت.

وفيما يتعلق بجزيرة كريت، كان الوالى قد أصدر تصريحا كاد أن يثير أزمة: ففى أثناء النقاش مع أدهم أفندى، قال محمد على إنه - فى كريت - "ينفق ثلاثة دراهم لكنه لا يحصل إلا على درهم واحد فقط"، وأن السلطان "يستطيع استرداد جزيرته تلك إذا أصر على مطالبه". ولم يكن الباشا يعنى ما يقول حرفيا، بل إنه كان مجرد مهرب من مطالب الباب العالى المالية، إلا أن ما قاله كان له وقع عظيم على "الديوان" الذى تصور أن الفرصة واتته لاسترداد الجزيرة من حكم محمد

على: وعندما استشار الريس أفندى بوتيفيف، صرح له السفير الروسى بأنه لا يجب تصديق مثل هذه الأقوال.

وكان الوالى قد أدلى بتصريح مماثل للمستر كامبل، فانتهزت الحكومة الإنجليزية هذه الفرصة، وحاولت إشراك فرنسا معها فى تنفيذ إجراء مشترك يهدف إلى إرجاع جزيرة كريت للباب العالى؛ لكن اعتراض فرنسا وروسيا هدأ من فورة حماس إنجلترا، وأجبر الباب العالى على التزام الهدوء.

ولكى نستطيع تقدير أهمية هذا الخلاف الذى نشب بين الباب العالى ومحمد على، هذا الخلاف التى اتضحت فيه مطالب الباب العالى المبالغ فيها، نجد لزاما علينا تقديم عرض سريع لموضوع الجزية: فعندما تولى محمد على بشوية مصر - ١٨٠٥ - التزم بدفع أربعة آلاف كيس للسلطان (أى عشرين ألف جنيه).

وفى تلك الفترة، كانت "ولاية مصر" يطلق عليها - عادة - "ولاية القاهرة" التى كانت تشتمل على: الدلتا ومصر الوسطى؛ أما الصعيد، فقد كان مقسما إلى عدة مقاطعات (أو أقاليم) إدارية يديرها- المماليك. وكانت الإسكندرية - مع جزء من محافظة البحيرة - تحت حكم باشا مستقل عن باشا القاهرة يقوم الباب العالى بتعيينه. وفى سنة ١٨٠٧، بعد جلاء الإنجليز عن الدلتا والإسكندرية، منح الباب العالى محمد على حكم بشوية الإسكندرية لمكافأته على الخدمات التى أداها للإمبراطورية العثمانية.

وكان محمد على - آنذاك - يجبى نحو ٣٥ ألف كيس (١٧٥ ألف جنيه) من ولاية مصر. ولتحقيق وحدة مصر سياسيا وماليا، وللتخلص من المماليك - فى سنة ١٨١١ - أصبح محمد على حاكما على الصعيد مقابل زيادة قيمة الجزية زيادة عظيمة بلغت ١٢ ألف كيس (١٦٠ ألف جنيه). وعندما حكم محمد على مصر كلها وأصبح مالكا لكل أراضيها، تصور أنه يستطيع دفع هذا المبلغ بفضل النظام المالى والإدارى الذى ينوى تطبيقه.

وكان الباب العالى يحسد مصر على الرخاء المادى المتزايد (الذى لم يساهم فى زيادته بأى شىء): فطلب زيادة الجزية مرتين: المرة الأولى كانت فى سنة

١٨٢٤ (بعد حرب المورة)؛ وكانت الزيادة المطلوبة عبارة عن نسبة مئوية من الموارد الزائدة التى بلغت ـ فى سنة ١٨٢٤ ـ ٢٤٠ ألف كيس (مليون و٢٠٠ ألف جنيه).

وبالإضافة إلى رغبة الباب العالى فى زيادة قيمة الجزية السنوية على مصر، فإنه كان يرهق محمد على ـ باستمرار ـ بطلب الأموال بصفة مساعدة وبحجج مختلفة؛ وذلك كله رغما عن التضحيات الهائلة ـ فى الرجال والمال ـ التى قدمها الباشا للقضاء على حركات التمرد (فى شبه الجزيرة العربية واليونان وكريت) التى هددت وجود الباب العالى ذاته؛ لكن السلطان لم يكن يفكر إلا فى طرق استنزاف القوى الفتية التى أطلقها محمد على [٢٧] . وحسب تقديرات المسيو موريه Mourriez ، فإن حملة المورة كبدت محمد على ٢٠ مليون فرنك، وثلاثين ألف قتيل بخلاف الأسطول الذى تم تجهيزه بمشقة بالغة وبتكاليف باهظة. أما جزيرة كاندى، فكانت حركات التمرد قد دمرتها، وتنازل الباب العالى عنها لمحمد على فى سنة ١٨٣٠: فأنفق الباشا عليها نفقات هائلة لإعمارها، ولإنشاء إدارة جديدة، ولإعاشة حامية بها من ٨ إلى ٩ آلاف جندى.

وفيما يتعلق بحرب الشام، فإنها عملت على زيادة المأزق المالى الذى عانى منه الباشا: فقد كبدته أكثر من ٣٠٠ ألف كيس (أى مليون ونصف المليون من الجنيهات أو ٤٠ مليون فرنك، حسب قيمة صرف العملة فى ذلك الوقت).

ونتيجة لذلك كله، عانت ميزانية مصر من عجز بلغ ١٦٥ ألف كيس (٨٢٥ ألف جنيه) سنة ١٨٣١.

وبتاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٣٢، عقد الباشا مع أدهم أفندى ـ مبعوث الباب العالى ـ تسوية وافق الوالى بمقتضاها على دفع نفس مقدار الجزية ـ الذى كان يدفعه حتى ذلك التاريخ ـ عن ولاية مصر؛ كما وافق على دفع المبلغ نفسه الذى كان يدفعه الولاة السابقون عن الولايات الأخرى: أى ألفين كيس (١٠ آلاف جنيه) عن جزيرة كريت، و١٨ ألف كيس (٩٠ ألف جنيه) عن الشام وأضنة؛ وبذلك، ارتفع مجموع قيمة الجزية السنوية إلى ٣٢ ألف كيس (١٦٠ ألف جنيه).

ولم يرض الباب العالى عن هذه التسوية التى عقدها أدهم أفندى لأنه اعتبر أن هذا المبلغ (٣٢ ألف كيس) غير كاف بالمرة. وبالإضافة إلى ذلك كله، طلب الباب العالى دفع ٩٠ ألف كيس (٥٠٠ ألف جنيه[٢]) أو ١٨ مليون فرنك) بصفة فوائد مستحقة الدفع تراكمت على مبلغ الجزية الأصلى الذى لم يسدد طوال فترة الحرب. وأرسل الباب العالى "الدفتردار" لتثبيت مبلغ الجزية وتسديد الفوائد المتراكمة: ووصل الدفتردار إلى الإسكندرية يوم ٣٠ يوليو سنة ١٨٣٣ فى أثناء غياب محمد على عنها، وكان الباشا قد غادر الإسكندرية - يوم ٢٧ يوليو - إلى جزيرة كاندى ووصلها يوم ٣ أغسطس سنة ١٨٣٣.

وفى تلك الأثناء، وصلت الأخبار عن عقد اتفاقية أونكيار - سكيليسى التى كانت موجهة أساسا ضد محمد على: فشعر الباشا بضيق شديد تجاه الباب العالى؛ لكنه كان يعرف تماما أن الشعب التركى (حتى ولو أصبح أقل شكا تجاه الروس) لم ينخدع، وأنه يدرك مغزى هذه الاتفاقية التى تظهر عجز السلطان وضعفه وكيف أنه لم يستطع أن يقاوم بنفسه نتائج الهزيمة. وبتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٣٣ ?كتب البارون ستورمر تقريرا ذكر فيه: " كل شىء هادئ هنا، لكن الناس يكرهون السلطان، والأمر يتطلب من الحكومة أن تبقى منتبهة[٢٨]".

وكانت هذه الحالة النفسية - فى الآستانة - تشجع أنصار محمد على هناك على تدبير المؤامرات التى تهدف لخلع السلطان، وأرسل أحد أقارب بوغوص بك إلى مصر أخبارا تفيد بوجود حالة غضب شعبى شديد وبقرب حدوث ثورة ضد العرش. وفى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٣ ?صرح الوالى للمستر كامبل قائلا: "عندى من الأسباب ما يجعلنى أعتقد أن السلطان سيخلع عن العرش وسيتولى ابنه مكانه. ولن أندهش إذا استدعانى الشعب - أنا أو ابنى إبراهيم - ليتولى أحدنا الوصاية على العرش حتى يصل السلطان الجديد إلى سن البلوغ".

---

(٢) كان "الكيس" يساوى خمسة جنيهات وبذلك يكون المبلغ المطلوب هو: ٤٥٠ ألف جنيه وليس ٥٠٠ ألف جنيه كما ذكر المؤلف. (المترجم).

ولم يكن بمقدور محمد على شن حرب صريحة ومعلنة ضد السلطان: فاكتفى بتدبير المؤامرات وتمويلها ضده فى الآستانة، ونشر عملاؤه الشائعات عن قرب حدوث تغيير فى تركيا. لذلك، حرص الباشا على عدم استثارة تركيا، وعلق قنصل فرنسا على هذا الوضع قائلا: "إن الوالى يشبه السلطان برجل يحمل على رأسه إناء من الفخار ويسير به فى أمان طالما لم يمسه أحد؛ لكن إذا اصطدم به أحد المارة، فإن الإناء الفخار سيقع ويتحطم[٢٩]".

إذن، فقد قرر محمد على "ألا يهتم بمنع الإناء الفخار من السقوط ولا بمنعه من التحطم"، وأراد أن يبقى - بشكل ما - خارج أية حركة سياسية ودبلوماسية خاصة بالشرق.

وسارع السلطان - كما توقع الباشا - باستغلال اتفاقية أونكيار - سكيليسى، وحاول إيجاد مبرر للعراك مع تابعه لكى يشن عليه حربا انتقامية، وقدمت بلاد الشام له هذه الذريعة: ففى ٢٢ مايو سنة ١٨٣٤، اندلع تمرد فى جبال نابلس، بالقرب من البحر الميت؛ وكان السبب الأساسى لهذا التمرد يرجع إلى دسائس ومؤامرات الباب العالى، وتحريض عملائه - باستمرار - للسكان الأتراك فى تلك البلاد. وحشد رشيد باشا - الصدر الأعظم السابق فى سيواس - القوات وكدس المدافع على حدود الشام بحجة إخضاع القبائل الكردية المتمردة، لكنه كان ينوى الهجوم على المصريين فى الشام. وفى الوقت نفسه، سعى سرا إلى إثارة اضطرابات من السهل أن تنتشر بين السكان الذين يتصفون بالجموح ولإثارة الشغب.

وفى شهر يوليو سنة ١٨٣٤، وصلت إلى الآستانة أخبار هذا التمرد: فأرسل السلطان - وبعض أعضاء "الديوان" - تعليمات لرشيد باشا لتقديم الدعم العسكرى للمتمردين فى الشام. وفى الوقت نفسه، تقرر إرسال الأسطول التركى لدعم الهجوم البرى والهجوم بحرا حسب الخطة.

وبهذه المناسبة، صرح الريس أفندى لسفيرى إنجلترا وفرنسا بأن روسيا لن تشارك فى حرب قد تنشب فى الشام. وأبلغ اللورد بونسونبى والبارون روسان

الباب العالى بأن السلطان يعرض عرشه لخطر شديد إذا دخل حربا ضد محمد على: وأدى هذا الإنذار إلى تردد الباب العالى الذى ـ اكتفى مؤقتا ـ بإرسال تعزيزات إلى جيش رشيد باشا.

ومع ذلك، وجد اللورد بونسونبى أن الفرصة مواتية لكى يخلط ما بين محمد على وروسيا، ويجعل الباب العالى يستريب فيهما ويضعهما معا فى سلة واحدة: فنجح بمهارة فى إقناع السلطان بأن مصلحة روسيا تقضى بأن يصبح محمد على قويا للغاية لأن هذا الوضع سيؤدى إلى نشر الفوضى والضعف فى الإمبراطورية العثمانية.

وتأكد شك السلطان تجاه روسيا فور تلقى الباب العالى رد المبعوث الروسى فى الآستانة: فالباب العالى كان قد استعلم منه عما إذا كانت روسيا ستساعده لدعم التمرد فى الشام أم لا. وجاء الرد الروسى كما كان متوقعا تماما: إن روسيا ستمتنع عن الاشتراك فى العمليات الحربية التركية لأن اتفاقية يوليو اتفاقية ذات صبغة دفاعية بحتة، ولا يوجد فيها ما يشير إلى تقديم مساعدة ـ من جانب روسيا ـ إذا كان صاحب الجلالة السلطان هو البادئ بالعدوان، وهذا هو وضعه إذا بادر بمهاجمة محمد على.

وفى الحقيقة، فإن روسيا وفرنسا وإنجلترا والنمسا لم تكن لها أية مصلحة فى تعريض أوروبا لمخاطر حرب شاملة جديدة بسبب "المسألة الشرقية" : فالدول الأوروبية كانت تحتاج لفترة راحة من عناء الاضطرابات السياسية والاجتماعية التى اجتاحتها فى سنة ١٨٣٠، فاتخذت فى سنة ١٨٣٤ موقفا واضحا لكى تمنع السلطان من الوقوع فى الهاوية.

وبتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٨٣٤ ?كلف اللورد بالمرستون بونسونبى بالاستمرار فى السعى لمنع السلطان ـ فى المستقبل ـ من مهاجمة محمد على تحت أية ذريعة ما دام الوالى لم يكن هو البادئ بالعدوان؛ أما إذا كان السلطان هو البادئ وخسر الحرب، فإن إنجلترا وفرنسا ـ كما حدث فى السابق ـ لن تستطيعا حمايته من الباشا: فالدولتان لا تريدان تأييد المعتدى ضد الطرف الذى هوجم ظلما

وعدوانا. وفى هذه الحالة، سيضطر السلطان لطلب المساعدة من روسيا؛ لكن صاحب الجلالة السلطان سيدرك بنفسه فورا العواقب السيئة لهذا التصرف ومدى الحرج الذى سيسببه لباقى الدول[٣٠].

لكن السلطان كان يتعجل الاستفادة من الاضطرابات الناشبة فى الشام: فتشبث بمهاجمة تابعه لدرجة أن الأسطول التركى استعد بالفعل للإبحار من الآستانة عندما وصلت الأنباء بأن محمد على قد أخمد التمرد.

وفى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٣٤، بعث السلطان بأمير "ساموس" - فوجريدى Vogoridi - لمقابلة اللورد بونسونبى ليطلب منه - باسم السلطان - أن "تجبر إنجلترا وفرنسا والى مصر على قبول التضحية والاكتفاء بحكم مصر وعكا[٣١]".

وبتاريخ ٢٣ سبتمبر، تسلم بوغوص رسالة من الآستانة لإبلاغه بالتالى:

"فى يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٤، وصل مبعوث فوق العادة من سانت بطرسبرج إلى السفارة الروسية حاملا الرد على طلب السلطان بمساعدته فى الهجوم على الشام. وكان الرد كما يلى: إن الإمبراطور نيقولا لا يوافق على التصرف الأحمق الذى قام به حليفه السلطان؛ وأخبره بأن إنجلترا وفرنسا ستشنان الحرب على السلطان إذا بدأ بمهاجمة محمد على؛ وفى هذه الحالة، فإن إمبراطور روسيا سيضطر للتحالف مع الدولتين ضده. وتم إبلاغ السلطان بهذا التحذير يوم ٢٠سبتمبر. ومن المؤكد أنه قد رضخ ولن يعود لاستخدام لغة الحرب ضد تابعه".

وفى تلك الأثناء، احتل إبراهيم باشا منطقة عفرة - على الجانب الآخر من نهر الفرات التى تسيطر على المنطقة الصحراوية التى يسكنها البدو - لكى يخضع تلك القبائل ويمنع عمليات السلب والنهب والفوضى التى يمارسونها. وهكذا، أضيفت مشكلة عفرة إلى مشكلة الجزية وفوائدها المتراكمة. وفى شهر أكتوبر، اكتفى الباب العالى - أخيرا - بالمطالبة بانسحاب القوات المصرية من عفرة، وبدفع الجزية (٣٢ ألف كيس) بدء من ١٠ مايو سنة ١٨٣٤، تجنب المطالبة بالفوائد المتأخرة.

وأدى الموقف المعادى ـ الذى اتخذه الباب العالى فى أثناء اضطرابات الشام ـ إلى تغيير موقف محمد على منه تغييرا تاما، لدرجة أن رد الفعل فى الإسكندرية كاد أن يؤدى ـ فى وقت من الأوقات ـ إلى نقض الصلح بين الوالى والسلطان.

وأراد محمد على ـ بدوره ـ الاستفادة من هذا الموقف العدائى لكى ينجز استقلاله، ويضع حدا لهذا الوضع الملىء بالتقلبات: فكتب رسالة لابنه بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٣٤ عرض فيها المحاولات التى بذلها الباب العالى لدى دول أوروبا لكى يستفيد من اضطرابات الشام ويهاجم مصر، وتحدث عن فشل تلك المحاولات بفضل استقرار الوضع سريعا فى الشام. ونأمل أن نكون قد أوضحنا لأوروبا نوايا الباب العالى وموقفه المعادى تجاهنا، ونرجو أن نتخلص من نير العبودية الذى يحيط برقبتنا. ثم طلب الباشا من ابنه اتخاذ إجراءات أمن تنبئ ـ فيما يبدو ـ عن قرب وقوع الصدام بين جيشى البلدين[٣٢]. ولفت إبراهيم نظر أبيه إلى أن الجهود ـ التى ينوى أن يبذلها ـ لتحقيق السلام غير مناسبة فى الوقت الحالى.

وبقى أن يشن الباب العالى حربا ضد الوالى؛ وفى هذه المرة سيتذرع بالموقف الجديد للوالى وليس بالوضع فى الشام. فضلا عن ذلك، فإن الجيش المصرى فى الشام قد لاقى الكثير من سوء الحظ والخسائر فى أثناء حركات التمرد الأخيرة: فلم يعد مستعدا للصدام مع القوات العثمانية، خصوصا أن الوضع العام لمحمد على لم يعد يحتمل وقوع مثل هذا الصدام.

وفى ٣ سبتمبر سنة ١٨٣٤، بعث إبراهيم لوالده برسالة ذكّره فيها بما يلى: " قلتم لى إنه يجب أن نتخلص ـ الآن ـ من نير العبودية الذى يحيط برقبتنا ونضعه فى عنق سكان الآستانة. ومع ذلك، فخلال الحرب الأولى (عندما طلبت منكم التخلص بحسم من هذا النير)، كان ردكم على هو: " إنكم تكتفون باسم محمد على. والآن، إذا كنتم مقتنعين بأن اللحظة مواتية للتخلص من نير العبودية، فإننى ـ شخصيا ـ أعتقد بأن هذا المشروع سيكون صعب التنفيذ، بل إنه سيكون صعبا

للغاية: فالأتراك شجعان مثلنا وربما يكونون أكثر منا شجاعة؛ ولو هاجم أسطولهم سواحلنا، فإن ذلك سيؤلمكم أكثر منى[٣٣]".

وتضايق الباشا من النقد الذى وجهه ابنه لفكرته، وأرجع ذلك لمرض الأعصاب الذى منع ابنه من إدراك مغزى رسائله بدقة قبل أن يرد عليها؛ لكن إبراهيم رد سريعا وبالمثل: ففى ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٢٤، كتب إلى والده قائلا: "ذكرتم لى أن فكرة رسالتكم تتحصر - ببساطة - فى "ضرورة التخلص من نير العبودية" لكننى - فى رسالتى - قد نسبت إليكم:

١ - إنكم لا تريدون فقط التخلص من هذا النير، بل أيضا تريدون وضعه فى أعناق الأتراك،

٢ - وإن مثل هذا الاتهام - بالتالى - ناتج عن سوء فهم لفكرتكم.

وفى الحقيقة، فإننى قد فهمت كلماتكم جيدا. أما تعبير "وضعه فى أعناق الأتراك"، فإنه إضافة منى لها ما يبررها. وسأوضح لكم ما أعنى: إن الإمبراطورية العثمانية تدعى أنها مقر الخلافة الإسلامية لأنها تسيطر على الحرمين الشريفين؛ لكن الحجاز - حاليا - يقع تحت سيطرة الحكومة المصرية. وإذا حصلنا على استقلالنا المنشود، فإن حجة الباب العالى ستسقط من تلقاء ذاتها ومعها الخلافة نفسها: فلن يستطيع أحد - بعد الآن - أن يدعو فى المساجد للسلطان "خادم الحرمين الشريفين" كما جرت العادة، لأن الحجاز - والحرمين الشريفين - سيكونون تابعين لمصر. وهكذا، سيحيط نير العبودية بأعناق الأتراك[٣٤]".

ويتضح مما سبق أن إبراهيم أراد إعادة مقر الخلافة ومجدها إلى مصر؛ وبالتالى، فإنه أراد أن يجعل تركيا تابعة لمصر من الناحية الدينية: أى أنه أراد قطع كل العلاقات مع الباب العالى وإلغاء خضوع مصر - سياسيا ودينيا - له، وبذلك يتحقق الاستقلال التام.

وفى حقيقة الأمر، فإن الشعور الدينى - وقتذاك - كان مترسخا فى أفئدة الجماهير، وكانت الخلافة تشكل سلطة روحية تجعل من رئيس الدولة - عمليا -

المتحكم الأعلى فى مصير الإسلام. وهذه النقطة كانت هى الركيزة التى يستند إليها كل المؤمنين؛ وبالتالى، فإن الخلافة كانت قوة سياسية هائلة يجب أن يحسب الجميع حسابها. ولم يكن إبراهيم يريد الخضوع لوصاية تركيا عليه بأى شكل من الأشكال؛ ولم تمثل فكرة الخلافة لديه مجرد طموح عادى، بل كانت شعورا أملته عليه ضروريات السياسة الراقية بعيدة النظر.

وتفصح هذه المناقشة - بصفة خاصة - عن الضيق الشديد الذى كان إبراهيم يشعر به، والذى اعتبره والده مجرد نتيجة للإرهاق العصبى. لكننا إذا درسنا - بعناية - مراحل الخلاف بين الأب وابنه منذ حرب الشام، فسنجد أنه ناشئ عن مفهومين وأسلوبين مختلفين. وعندما ندرس النتائج المباشرة لمعاهدة كوتاهيا (فى ضوء تحذيرات إبراهيم المتكررة وتوقعاته الذكية)، وعندما نتذكر تكرار حالات التردد - التى أبداها محمد على - وتحيره فى السابق (وهو الذى يسعى الآن - بحذر - لطلب الاستقلال)، فإننا سنفهم سبب ضعف حماس إبراهيم لفكرة شن حرب جديدة ضد الأتراك، وشكه فى أن وسائل أبيه الدبلوماسية ستؤدى إلى الخروج بنتيجة حاسمة وملموسة من هذه الحرب الجديدة.

لقد امتلك إبراهيم رؤية واضحة لحقائق الأشياء، ولما يجب التمسك به من مطالب، ولما يمكن الحصول عليه من تركيا والدول الأوروبية؛ ولذلك، فإنه عارض - فى وقت معين - التذبذب المستمر فى مواقف أبيه وتعنيفه له دون وجه حق: ففى رسالة تالية، عاد إبراهيم لمناقشة الموضوع نفسه، وشرح لوالده فكرته وأسباب ضيقه: "وبالتأكيد، فإنكم تتذكرون أنه قد سبق لى وأن أصررت بتواضع - عندما كنت فى قونيه - على ضرورة الاستفادة من الظروف المواتية لإعلان استقلالنا؛ فكان ردكم الفورى على هو "إننى أكتفى باسم محمد على"، مع إننا كنا - وقتذاك - منتصرين، وكانت الفرصة مواتية؛ لكنكم رفضتم فكرتى!! وبعد تسوية الخلاف وترسيم الحدود - بزمن طويل - ها أنتم تطالبون بالاستقلال!!

وفى تلك الأثناء، عقدت روسيا مع تركيا معاهدة، وأحد بنود هذه المعاهدة ينص - تحديدا - على عدم السماح لنا بعبور حدودنا مهما كانت الأسباب وإلا

تعرضنا لفرض عقوبات علينا. إننا لم نفكر مطلقا فى وضع نص مضاد لنستخدمه فى عمل توازن لصالحنا: وبذلك، ضمن الأتراك عدم مهاجمتنا لهم، لكنهم يستطيعون الهجوم علينا وقتما يشاءون وهم واثقون من عدم معارضة أية دولة لعدوانهم علينا.

وبصرف النظر عن تلك الأحداث، فإنكم واثقون من أن الباب العالى هو الذى دبر الاضطرابات فى الشام؛ ومع ذلك، طالبتم بالاستقلال فى وقت غير مناسب: فأدى ذلك إلى إفساد علاقات مصر بتركيا. وكنت لقد لفت نظركم - آنذاك - لخطورة مثل هذه المحاولة، لكنكم اكتفيتم بالرد علىّ قائلين:

لقد أعلنا رغبتنا فى الاستقلال... إننى أتحدث عن تلك الأحداث لأذكركم فقط بالأخطاء السابقة، ولكى لا نتخذ قرارات ارتجالية، ولكى نحسب جيدا نتائج أفعالنا[٣٥]".

لقد كان إبراهيم على حق، خصوصا أن دبلوماسية محمد على - لتحقيق أهدافه - كانت تستخدم وسائلا قليلة الفاعلية عفا عليها الزمان: فبتاريخ ٣ سبتمبر، أرسل الباشا مذكرات "سرية" - متشابهة تقريبا - لممثلى الدول الأوروبية ليخبرهم بنيته فى إعلان استقلاله.

وفى التاريخ نفسه، كتب بوغوص - وزيره للشئون الخارجية - رسالة إلى بروكيش - أوستين جاء فيها: "من المؤكد أنكم قد عرفتم بالإجراءات الأخيرة المعادية لمصر التى يتخذها الباب العالى: فمنذ عدة أشهر، ودون سبب ظاهر، حشد قوات هائلة فى سيواس (فى آسيا) تحت قيادة المرحوم رشيد باشا، الصدر الأعظم. ومع ذلك، بعث صاحب السمو الوالى "بالكاهى كيخيا" للانتهاء من المناقشات الخاصة بتسديد الجزية السنوية واحتلال أورفة التى أمر سموه ابنه باحتلالها - احتلالا مؤقتا - لإخضاع بعض القبائل العربية المتمردة هناك.

وفى تلك الأثناء، استخدم الباب العالى عملاء عبد الله باشا (الحاكم السابق لعكا) لتوزيع الأموال وإثارة التمرد فى جبال نابلس والخليل والقدس. وفى الواقع،

فإن هذا التمرد قد انتشر بشدة بين سكان الجبال لدرجة أنه تطلب ثلاثة أسابيع لإخماده تماما... وفور إبلاغ الوالى بتلك التصرفات العدائية، قام بإبلاغ قناصل الدول الأوروبية الرئيسية بأنه مضطر لإعلان استقلاله لأن الباب العالى يريد تدمير وجوده السياسى تماما: ويعرف الجميع أن الوالى لم يطلب قط ـ حتى الآنذ أن يكون مستقلا.

إن الضمان الوحيد لمواجهة العواقب الوخيمة لهذه الحرب الأهلية التى طالت، ولتجنب أى غزو أجنبى، يكمن فى حدوث انفصال واضح ـ ودائم ـ بين الجزء التركى والجزء العربى من الإمبراطورية العثمانية. وفور الاعتراف باستقلال الوالى، فسيكون بإمكانه تركيز انتباهه فى تنظيم موارده ـ فى فترة وجيزة ـ وسيساعده جيش به أكثر من ١٥٠ ألف جندى نظامى ـ على تخليص الإمبراطورية العثمانية من خضوعها لروسيا".

وهكذا، سنلاحظ أن محمد على لم يستفد من الدروس التى سبق له أن تلقاها من أوروبا فى أثناء حرب الشام: فقد كان يكفى أن يلوح له لويس ـ فليب أو ميمو بالاستقلال، أو أن يشجعه بروكيش ـ أوستين على تكوين الإمبراطورية العربية حتى يبدأ بسهولة فى نسج أوهامه بخصوص نوايا أوروبا الإيجابية تجاهه، ويفقد ـ تماما ـ إدراكه للحقائق. وفى الحقيقة، فإن عبقرية محمد على كان لها وجهان:

ـ الوجه الأول كان "غربيا" عرفته أوروبا عندما أنشأ الوالى إمبراطورية شاسعة الأرجاء ونظمها؛

ـ والوجه الثانى كان "شرقيا" به المزايا التى تعامل بها مع الدبلوماسيين الغربيين الأكثر دهاء، لكن هذا الوجه كانت به عيوب تتناقض مع روح العصر.

لقد كان عليه إدراك أن الاستقلال **"يؤخذ عنوة ولا يمنح"**: فكان سعيه لطلب الاستقلال من دول أوروبا ـ شيئا غريبا وغير سياسى بالمرة؛ ورفضته هذه الدول، وأعلنت كلها تمسكها بالحفاظ على سلامة كيان الإمبراطورية العثمانية بل

وأجبرته على الانسحاب من أورفا وتسديد الجزية للباب العالى. إن ممثلى دول أوروبا - فى الآستانة والإسكندرية - قد أجمعوا على ضرورة الحفاظ على السلام، واستبعاد أى سبب قد يؤدى لنشوب حرب.

وعن هذا الموضوع ,كتب ميترنيخ إلى الكونت دى فيكلمونت - فى سانت بطرسبرج - رسالة بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٣٤ جاء فيها ما يلى: "إذا لم أكن مخطئا، فإن محاولات محمد على لن تؤدى إلا إلى إثارة الشبهات حوله وتلويثه دون أن ينال شيئا. وفى جميع الأحوال، فإننا سنستفيد من اعترافه بأن لديه مشروع مزدوج يتمثل فى:

١ - الاستقلال التام عن تركيا؛

٢ - وتكوين "دولة عربية".

إن بروكيش قد غادر فيينا - أول أمس - متوجها إلى ترييستا وسيبحر منها إلى نابولى حيث سيتولى منصب الوزير المفوض هناك... وكلفناه - أيضا - بمراقبة ما يجرى فى مصر مراقبة دقيقة[٣٦]".

وفى الوقت نفسه، تحول مشروع تكوين الإمبراطورية العربية إلى كابوس يؤرق منام ميترنيخ: فمنذ أن عقد معاهدات مونشينجرايتز، حاول التقرب من إنجلترا، وحاول أيضا أن تعقد الدول الأوروبية وفاقا حول "المسألة الشرقية". وبتاريخ ١٧ يوليو سنة ١٨٣٤، كتب رسالة إلى هوملاور Hummlauer - القائم بالأعمال النمساوى فى لندن - جاء فيها ما يلى: "إن اتحاد الدول الأوروبية الأربع يمثل أفضل ضمان لأمن تركيا[٣٧]".

وفى مباحثات لاحقة (يوم ٢نوفمبر) أجراها ميترنيخ مع السير فريدريك لامب - سفير إنجلترا فى فيينا - أعطى المستشار النمساوى تعريفا لكلمة "الأمن" التى سبق له أن استخدمها: "لقد وفر تعارض خطط التقسيم أمنا (لتركيا)، لكنه كان أمنا سلبيا؛ أما اتحاد ثلاث دول ضد دولة واحدة (قد تجرؤ منفردة على محاولة التوسع)، فسيوفر أمنا "إيجابيا"؛ لكن بالمرستون كان معاديا لأى التزام (أو

أى تحالف أو أى اتحاد) قد يعيق حرية حركته: فلم يتجاوب مع محاولات ميترنيخ.

ولم يشعر ميترنيخ باليأس: فحاول تحقيق أهدافه بإقناع فرنسا لكى تتحد أوروبا فى جبهة واحدة ضد مصر. وبتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٣٤، وجه رسالة إلى الكونت دابونى D'Appony فى باريس بخصوص هذا الموضوع ذكر له فيها ما يلى: "إن الملك لويس ـ فيليب يرغب فى التوصل إلى توحيد موقف الدول الخمس الكبرى حول "المسألة الشرقية" بحيث يتأكد الجميع من وحدتها وأن أوروبا موافقة على هذه الوحدة. وعلينا أن نقر بأن هذه الرغبة تمثل تقدما حقيقيا.

وبما أن كل شىء يتم بسرعة فى فرنسا ـ وكذلك فى هذا البلد ـ فسنجد تجارب تجعلنا نشهد بذلك: ففى أقل من أربع سنوات، رأينا الحكومة الفرنسية الجديدة تتخلى عن احتقارها وكراهيتها لوحدة الدول الخمس، هذه الوحدة التى وصفتها حكومة فرنسا بأنها: عمل شرير ونموذج للنظام الرجعى، وعقبة فى سبيل تقدم هذا القرن. وفى الوقت نفسه، وضعت هذه الحكومة التحالف بين الدولتين البحريتين (إنجلترا وفرنسا) فى مواجهة مع هذه الوحدة المقيتة.

كما أن التحالف الليبرالى قد بدأ يستنفد أغراضه، وأصبحت الظروف كلها تميل إلى إذابته والتخلص منه: وهذا ما يتضح فى اللغة الحميمة الخاصة التى يستخدمها الملك لويس ـ فيليب والوزراء الإنجليز فيما بينهم...[٢٨]".

لقد كان هناك صراع عميق يمزق الدول الأوروبية فيما بينها ويمنعها من عقد وفاق دائم:

١ ـ كانت النمسا وروسيا لا تريان سوى الخطر المصرى الذى كانت تريدان التحصن ضده؛

٢ ـ كانت إنجلترا وفرنسا لا تريان سوى الخطر الروسى فى الآستانة منذ توقيع اتفاقية أونكيار ـ سكيليسى؛

٣ ـ كانت إنجلترا مهتمة بتوقى الخطرين: المصرى والروسى معا فى إطار علاقتهما بالهيمنة الفرنسية على الشرق؛

٤ ـ وفى الوقت نفسه، كانت هناك مصالح عديدة ومختلفة تضع أشد العراقيل صعوبة أمام مشروع ميترنيخ الذى كان يهدف إلى:

(أ) القيام بدور حكم أوروبا؛

(ب) ووضع الدول الأوروبية فى خدمة رؤياه الخاصة ومصالح أمته (النمسا).

ومن المؤكد أن أوروبا قد أبدت حزما مشكورا للحفاظ على السلام؛ لكن هذه الوحدة كانت ذات هدف "سلبى" بحت: فقد كانت ترمى فقط إلى منع تركيا ومصر من الدخول فى حرب جديدة. أما الوحدة "الإيجابية" ـ التى نادى بها ميترنيخ – فقد أرادت الهجوم ـ مباشرة ـ على لب المشكلة الناتجة عن معاهدة كوتاهيا الهشة والمؤقتة بدلا من نبذ مصر وحصارها.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الدول التى تدخلت لحل الصراع فى سنة ١٨٣٣، لم تترك السلطان أو محمد على ينهيان خلافهما الدائم المضنى، ولم تبن سلاما قويا وراسخا: فبينما كان السلطان محمود يكظم غيظه ـ رغما عنه ـ وينتظر لكى يشن حربا انتقامية على تابعه، كان الوالى يبحث عن ذرائع ومبررات تدعم موقفه فى قضية يصعب الدفاع عنها.

ومنذ وقت قريب للغاية، جعلت أوروبا من اليونان مملكة مستقلة، إلا أنها كونت ـ حاليا ـ حلفا مقدسا ضد محمد على، ورفضت تماما إزالة العراقيل التى تثقل كاهل هذا السلام؛ وسعت للحفاظ على الوضع القائم Statu quo الذى أنهك مصر وتركيا واستنزف قواهما، وخلق وضعا لا يحتمل فى الشرق.

* * *

هوامش الفصل السادس

(1) Archives anglaises .F.O. 78. Vol. 223.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Staats . Kanzlei. Gesandtschafts . Archiv. Konstantinopel, 1833.

من البارون ستورمر: ٢٢ مايو سنة ١٨٣٣.

(6) Ibid.

(7) "Mémoires pour servir à l'histoire de mon temps". T.4,p.42.

(8) Staats - Kanzlei. Ibid.

(9) Ibid. Konstantinopel, 1836.

من البارون ستورمر إلى الأمير ميترنيخ؛ ٢٠ يناير سنة ١٨٣٦.

(10) Ibid. 1833.

(11) Archives anglaises. Ibid.

(12) Ibid.

(13) Staats - Kanzlei. Ibid.

من البارون ستورمر إلى الأمير ميترنيخ؛ ٢٦ يوليو سنة ١٨٣٣.

(14) Archives anglaises. F.O. 78, Vol. 472, Turkey and Egypt, narratives and abstracts.

(15) Ibid. Vol. 223.

(١٦) ذكر بونسونبى ما يلى: "أرسل الكولونيل كامبل برقية من الإسكندرية بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٣٤ علمت منها أن بوغوص بك ذكر له - منذ ثلاثة أيام - ما كان الكولونيل يعرفه سلفا (من أن هناك مراسلات مستمرة مع الكولونيل بروكيش) وأنه كتب له ليخبره بما يلى:

١ ـ بأن إمبراطور النمسا والأمير ميترنيخ كانا يميلان إلى موقف محمد على؛

٢ ـ وأن إمبراطور روسيا قد أعلن أنه لا يعارض فى أن يصير الباشا خليفة على شبه الجزيرة العربية بشرط ألا يتدخل فى شئون آسيا".

(Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 240.)

من بونسونبى، ثيبيريا، ١٢ ديسمبر سنة ١٨٣٤.

(17) Ibid. Vol. 223.

من بونسونبى، ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٣.

(18) Ibid. Vol. 472.

(19) Ibid.

(20) Ibid. Vol. 235.

من بونسونبى، ١٢ فبراير سنة ١٨٣٤

(21) Staats Kanzlei. Ibid. 1834.

من البارون ستورمر؛ ٢١ يناير سنة ١٨٣٤.

(22) Archives anglaises. Ibid.

(23) Ibid. Vol. 238.

(24) Staats Kanzlei. Ibid. 1833

(25) Archives anglaises. Ibid. 343.

(٢٦) أورد كلوت بك جزءا من اللقاء الذى عقده معه صاحب الجلالة ملك فرنسا بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٣٢: "وبعد هذا اللقاء المخصص لشئون مصر، انتقل الملك إلى مجريات الحرب الحالية، وهو يتفق مع فولنى Volney فى أن الثورة ـ التى تهدد الإمبراطورية العثمانية منذ زمن طويل ـ ستقوم بها مصر: لأن مصر هى الطريق الحقيقى للوصول إلى الآستانة، حيث إن الوالى لن يكون سوى مجرد أداة يتم بها هذا الحدث الضرورى والمتوقع (الثورة).

وعندما كان صاحب السمو الدوق دورليان مسافرا فى أمريكا، أجرى لقاء مع فولنى حول الموضوع نفسه (عندما كان الفرنسيون يحتلون مصر). وعبر هذا الكاتب المشهور عن الفكرة نفسها بقوة: إن مصر هى البلد الوحيد ـ فى الشرق ـ المتصل اتصالا وثيقا بالحضارة الحديثة، وهى وحدها القادرة على أن تستخلص منها القوى اللازمة لزعزعة عرش الإمبراطورية العثمانية، وتحقيق الثورة السياسية؛ ومصر هى التى ستنجز كل شىء.

فلا داعى ـ إذن ـ للدهشة مما يحدث حاليا: إن الانفصال آت لا محالة فى خلال ثلاث سنوات أو أربع على الأكثر لأن:

١ ـ الكيان السياسى والدينى العتيق- الذى كان يدعم الآلة ـ قد فقد كل مصداقيته نتيجة للفساد؛

٢ ـ والميليشيات (القوات العسكرية غير النظامية) القوية ـ التى كانت تحمى العرش والدين ـ قد انتهت أو تشتت؛

٣ ـ والروس يتقدمون نحو البوسفور كل عشرة أعوام لمسافة ٥٠ فرسخ ـ أو أكثر ـ فى كل مرة.

إذن، فإن يوم استقلال الولايات البعيدة قد اقترب للغاية!! لكن فى الحقيقة، فإن مصالح القوى الأوروبية ـ وصراعاتها ـ تحتم استمرار بقاء الإمبراطورية التركية لبعض الوقت، هذا كل ما فى الأمر!! لكن هذه الإمبراطورية ستتحلل بالتأكيد لأنها لم تعد تجد دعما لا من العقيدة ولا من القوة. وفى جميع الأحوال، فإن مصر مهيأة ـ ماديا وروحيا ـ للخلاص من نير هذه الإمبراطورية إن آجلا أو عاجلا: وعندما تتحرر بلاد النيل، فإن بلاد الفرات ستليها مباشرة: وسيكون البلدان معا مركزا لخلافة سياسية جديدة وستعمل أوروبا ـ بعلمها وإرشاداتها ـ على تحديثها".

(Archives françaises. A.E. Correspondance politique. Egypte 3).

(٢٧) استقينا جزءا من هذه المعلومات من مذكرة رفعت إلى اللورد بونسونبى فى سنة ١٨٤٠ بخصوص الجزية التى تدفعها مصر. وهذه المذكرة موجودة فى الوثائق التى أوردها هنتر Hunter فى نهاية الجزء الثانى من كتابه:

"Expedition to Syria"; London, 1842.

(28) Staats Kanzlei. Ibid.

(29) Archives francaises. Ibid. 4.

(30) Archives anglaises. F.O. 78. Vol . 472. Turkey and Egypt; narratives and abstracts.

(31) Ibid.

من بونسونبى؛ ١٥ سبتمبر سنة ١٨٣٤.

(٣٢) دار المحفوظات المصرية. رسالة من محمد على إلى إبراهيم، ١٨ ربيع الثانى سنة١٢٥٠ هجرية.

(٣٣) المصدر نفسه. رسالة من إبراهيم إلى محمد على، ٢٨ ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ هجرية.

(٣٤) المصدر نفسه. رسالة من إبراهيم إلى محمد على، ٢٣ جمادى الأول سنة ١٢٥٠ هجرية.

(٣٥) المصدر نفسه. رسالة من إبراهيم إلى محمد على،٧ محرم سنة ١٢٥١ هجرية.

(36) Staats Kanzlei. Ibid. Konstantinopel, 1834.

(37) Ibid.

(38) Ibid.

التصحيح اللغوى : سماح حيدة
الإشراف الفنى : حسن كامل



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب